

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

شواذُ النَّسَبِ في العَرَبِيَّةِ، الظَّواهرُ والعِلَلُ

إعداد
محمد خالد أحمد كميل

إشراف
أ. د. حمدي محمود الجبالي

قُدِّمَتْ هذه الأطروحةُ استكمالاً لمتطلباتِ درجةِ الماجستيرِ في اللِّغةِ العَرَبِيَّةِ وآدابِها بكَليَّةِ
الدِّرَاساتِ العَليا في جامعةِ النَّجاحِ الوَطَنِيَّةِ في نابلس، فلسطينَ
2012م

شواذ النُسخ في العَرَبِيَّة، الظَّواهرُ والعِللُ

إعداد

محمد خالد أحمد كميل

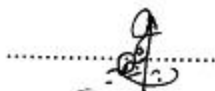
نُوقِشتْ هذه الأطروحة بتاريخ 2012/10/10 وأُجيزَتْ

التوقيع

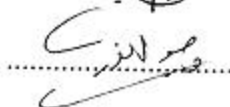
أعضاء لجنة المناقشة



1. أ. د. حمدي الجبالي مشرفاً ورئيساً



2. د. زهير إبراهيم ممتحناً خارجياً



3. أ. د. محمد جواد النوري ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى كلِّ عاشقٍ للتراثِ، إلى كلِّ غيورٍ على العروبةِ، إلى والدي الذي نهضَ بكلِّ مسؤولياته، وأدَّى مَهْمَّتَه، واستنفدَ الجهدَ في تربيّتي.

إلى أُمِّي التي سهرت الليالي الطَّوالَ متضرعةً إلى ربها كي يُوفِّقني ويُعينني، ومدَّتني بعطفها وحنانها ودَعَوَاتِهَا النَّابِعةَ من قلبِ الأمِّ الحاني على ولدها ؛ مما شدَّ أزرِي في تخطي عَثَرَاتِ الزَّمانِ.

إلى إخوتي وأخواتي، تحيةً إجلالٍ وإكبارٍ، إلى رفيقةِ دربي في هذه الدُّنيا، إلى زوجي الغالية، إلى أفلادِ كِبدي وفُرّةِ عيني، إلى بناتي: (رؤى، وشهد، وهور، وحنين)، فهنَّ رؤى المستقبل، والشَّهْدُ الَّذِي جَنِيَتْهُ من دنيا مليئةٍ بالأشواك، وحنينٌ للهورِ العينِ في جنةِ الرَّحمنِ بإذنه تعالى.

إلى زملائي وزميلاتي، تحيةً حبٍّ واحترامٍ، الَّذِينَ أَسْعُرُ بينهم كأُنْني في ملجأٍ حصينٍ، فلم أرَ فيهم إلا أسرةً مُتَحَابَّةً يسودها الوئامُ والتَّقديرُ، إلى كلِّ مَنْ أَحَبَّهُ ويحبُّني...

إلى عالمٍ في أعماقِ فكري يلازمُني في مسيرتي ما فارقني لحظةً واحدةً، عالمِ الشرفاءِ مِنْ شهدائنا وأسرانا وجرحانا، الَّذِينَ ضَحُّوا بأنفسهم وأموالهم من أجلِ هذه التربةِ المقدسةِ، إلى هؤلاء أهدِي عملي ؛ لتخليدِ ذكراهم الحيةِ في قلوبنا وعقولنا.

الشكر والتقدير

أُتَقَدِّمُ بِبَالِغِ شُكْرِي وَعَظِيمِ تَقْدِيرِي وَإِجْلَالِي مِنْ أَسْتَاذِي الْفَاضِلِ، الشَّيْخِ الْجَلِيلِ قَدْرًا، الْعَظِيمِ مَهَابَةً وَعِلْمًا، الْأَسْتَاذَ الدُّكْتُورَ حَمْدِي الْجِبَالِي، الَّذِي تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِامْتِنَانٍ عَظِيمٍ بِقَبُولِ الْإِشْرَافِ عَلَى رِسَالَتِي، وَمَا تَوَانَى لِحِظَةً وَاحِدَةً فِي تَقْدِيمِ يَدِ الْعَوْنِ لِي فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ مِنْ مَرَاكِلِ الدِّرَاسَةِ الْجَامِعِيَّةِ حَتَّى قَبْلَ مَرَحَلَةِ الرِّسَالَةِ، فَأَنَا لَمْ أَتَعَامَلْ مَعَ أَسْتَاذٍ جَامِعِيٍّ فَقَطْ، بَلْ لَقَدْ كُنْتُ أَتَعَامَلُ مَعَ أَبِ عَرَبِيٍّ أَبِي يَحْنُو عَلَى وَلَدِهِ، وَيَشْفُقُ عَلَيْهِ وَيُرْشِدُهُ إِلَى كُلِّ صَغِيرَةٍ وَكَبِيرَةٍ خَوْفًا عَلَيْهِ مِنَ الزَّلَلِ.

كَمَا أَتَقَدِّمُ بِبَالِغِ شُكْرِي وَعَظِيمِ امْتِنَانِي مِنَ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ جَوَادِ النُّورِيِّ، وَالدُّكْتُورِ زُهَيْرِ إِبْرَاهِيمِ اللَّذِينَ تَجَشَّمَا عَنَاءَ قِرَاءَةِ الرِّسَالَةِ، وَقَبَلَا الْإِشْرَافَ عَلَيْهَا، فَقَدْ اسْتَفَدْتُ كَثِيرًا مِنْ مِلَاحَظَتِهِمَا الَّتِي أَغْنَتْ دِرَاسَتِي، وَفَتَحَتْ أَمَامِي مَخَالِقَ لَمْ تَكُنْ لَتُفْتَحَ لَوْلَا تِلْكَ الْمِلَاحَظَةُ الْقِيَمَةُ.

كَمَا أَتَقَدِّمُ بِخَالِصِ شُكْرِي مِنَ الْقَائِمِينَ عَلَى مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ النِّجَاحِ الْوُطْنِيَّةِ، وَأَخْصُ بِالذِّكْرِ الْأَسْتَاذَ أَحْمَدَ نَافِعَ كَمِيلَ، وَالْقَائِمِينَ عَلَى مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ بَيْرَزَيْتَ، وَبِخَاصَّةِ الْأَخِ سَلْمَانَ نَاصِرَ، وَالْقَائِمِينَ عَلَى مَكْتَبَةِ بَلَدِيَّةِ جَنِينَ، وَأَخْصُ بِالذِّكْرِ الْأُخْتِ مَجْدُولِينَ الْحَنْتُولِي، كَمَا أَتَقَدِّمُ بِعَظِيمِ شُكْرِي مِنَ الْأَخِ نَاصِرِ مُحَمَّدِ كَمِيلَ أَمِينَ مَكْتَبَةِ مَسْجِدِ صِلَاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ فِي قِبَاطِيَّةَ، وَمِنْ الْأَسْتَاذِ رَائِدِ كَمِيلَ أَمِينَ مَكْتَبَةِ مَدْرَسَةِ الشَّهِيدِ (عَزَّتْ أَبُو الرَّبِّ) الثَّانَوِيَّةِ فِي قِبَاطِيَّةَ، وَالْقَائِمِينَ عَلَى مَكْتَبَةِ الْجَامِعَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ فِي عَمَانَ، فَقَدْ مَدُونِي بِعَوْنٍ عَظِيمٍ، وَأَعَانُونِي إِعَانَةً عَظِيمَةً لَا أُمْتَثِلُكَ أَمَامَهَا إِلَّا الْإِنْحِنَاءَ شُكْرًا وَتَقْدِيرًا.

وَلَا أُنْسَى أَنْ أَشْكُرَ زَمَلَائِي الْمُعَلِّمِينَ فِي مَدْرَسَةِ الشَّهِيدِ (عَزَّتْ أَبُو الرَّبِّ) الثَّانَوِيَّةِ الَّذِينَ وَقَفُوا إِلَى جَانِبِي لِتَهْيِئَةِ ظُرُوفِي لِلذَّهَابِ إِلَى الْجَامِعَةِ خِلَالِ الدَّوَامِ الْمَدْرَسِيِّ، وَآثَرُونِي عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَأَعْتَذِرُ إِنْ كُنْتُ قَدْ نَسِيتُ أَحَدًا، فَكُلُّ الشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ لِكُلِّ مَنْ مَدَّ لِي يَدَ الْعَوْنِ وَالْمُسَاعَدَةِ.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

شواذُ النسبِ في العَرَبِيَّةِ، الظَّواهرُ والعِللُ

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدّم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student Name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرست المحتويات
ي	الملخص
1	المقدمة
8	الفصل الأول: مفهوم النسب وحدود المصطلح لدى القدماء , وما جاء من النسب دون الياء وتخفيفها , وعمل الاسم المنسوب , والخلاف الصرفي في المقيس والشاذ .
9	مفهوم النسب
11	حدود المصطلح لدى النحاة والمعجميين
13	معنى الشاذ في اللغة
14	عمل الاسم المنسوب
15	لماذا زيدت الياء في النسب دون غيرها ؟ ولماذا كانت مشددة ؟
17	ياء النسب أي حرف أم اسم ؟
19	زيادة الياء المشددة آخر الاسم ولا تفيد معنى النسب (النسب غير الحقيقي)
21	القسم الأول : ياء زائدة لازمة تلحق الاسم لا معنى
21	القسم الثاني : ياء لاحقة للصفات لإفادة معنى المبالغة
22	القسم الثالث : ياء زائدة غير لازمة على العلم
24	القسم الرابع : ياء زائدة زيادة عارضة غير لازمة على (أَفْعَلِيٍّ) خاصة
25	القسم الخامس : زيادة الياء لتفيد معنى الواحد في اسم الجنس
25	أهم الألفاظ التي جاءت على لفظ النسب وليست بنسب
33	تخفيف ياء النسب
33	القسم الأول : في جمع السلامة
37	القسم الثاني : في ضرورة الشعر
39	القسم الثالث : عندما تفيد الجمع والنسب معاً

الصفحة	الموضوع
40	القسم الرابع : في جميع المنسوبات مطلقاً على رأي بعضهم
40	القسم الخامس : تخفيفها وتعويض الألف عنها في ألفاظ محددة
43	القسم السادس : تخفيفها لكثرة الاستعمال
46	هاء النسب
48	النسب بغير الياء
49	فعَّال للدلالة على الحرفة
50	فاعل بمعنى صاحب
56	قيام فعَّال مقام فاعل والعكس
58	فَعَّل ومفعَّل ومفعِّل بمعنى صاحب
60	مفعول بمعنى صاحب
61	صيغ لم تدخلها الهاء مع جواز دخولها
64	حدود النسب المقيس عند النحاة
65	النسب إلى المنتهي بهاء التأنيث
67	النسب إلى المقصور
69	النسب إلى المنقوص
70	النسب إلى المنتهي بياء مشددة
72	النسب إلى المنتهي بياء أو بواو ما قبلهما حرف ساكن وليس بعدهما هاء
72	النسب إلى المنتهي بياء أو بواو ما قبلهما حرف ساكن وكان بعدهما هاء
72	النسب إلى المنتهي بياء لينة قبلها ألف ساكنة وبعدها هاء، وكان الاسم على أربعة أحرف
73	النسب إلى المنتهي بياء أو بواو لينتين قبلهما ألف ساكنة وبعدهما هاء أو ألف وكان الاسم على أكثر من أربعة أحرف
74	النسب إلى المنتهي بواو خفيفة غير مشددة وليس قبلها ألف، وبعدها هاء
75	النسب إلى المنتهي بواو ثقيلة مشددة سواء أكان بعدها هاء أم لم يكن
75	النسب إلى ما كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة
76	النسب إلى الممدود
76	النسب إلى جمع السلامة والمثنى

الصفحة	الموضوع
79	النسب إلى الجمع المكسر
80	النسب إلى الاسم المكون من حرفين
83	النسب إلى مكسور العين ثلاثيًا ورباعيًا
84	النسب إلى (فَعِيلَة وفَعُولَة وفُعِيلَة) وإلى (فُعِيل وفَعِيل)
85	النسب إلى المركب
88	الخلاف الصرفي في المقيس والشاذ في الاسم المنسوب
88	أولاً: النسب إلى المقصور الخماسي ما قبل آخره حرف مشدد
88	ثانيًا: النسب إلى المنقوص الذي ياءه رابعة
89	ثالثًا: الخلاف في النسب إلى المختوم بياء مشددة ثانية أو ثالثة
90	رابعًا: الخلاف في النسب إلى ما انتهى بواو أو بياء ما قبلهما ساكن صحيح وبعدهما هاء
91	خامسًا: الخلاف في ما انتهى بواو ثقيلة (مشددة) وكان بعدها هاء
91	سادسًا: الخلاف في النسب إلى الممدود
92	سابعًا: الخلاف في النسب إلى الجمع
94	ثامنًا: الخلاف في النسب إلى محذوف الفاء صحيح اللام
94	تاسعًا: الخلاف في النسب إلى محذوف اللام معوضًا عنها بالتاء
95	عاشرًا: الخلاف في النسب إلى محذوف الفاء معتل العين
95	حادي عشر: الخلاف في فتح العين مطلقًا عند رد المحذوف
96	ثاني عشر: الخلاف في النسب إلى فَعِيلَة وفُعِيلَة وفَعِيل وفُعِيل
97	ثالث عشر: الخلاف في فَعُولَة
98	النسب بابُ تغيير
100	الفصل الثاني: ظواهر الشذوذ في النسب عند القدماء
102	ما شذ على وزن فُعَالِيٍّ لإفادة معنى المبالغة أو في أبعاض أجزاء الجسد
109	ما شذ بزيادة الواو قبل ياء النسب
115	ما شذ بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب
158	زيادة الهمزة بعد الألف شذوذًا في النسب إلى المقصور
169	ما شذ في النسب إلى (فَعِيلَة وفُعِيلَة وفَعِيل وفُعِيل).

الصفحة	الموضوع
170	القسم الأول : ما أُثْبِتَتْ فِيهِ الْيَاءُ فِي (فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ) وَالْوَجْهُ حَذْفُهَا
180	القسم الثاني : ما حُذِفَتْ فِيهِ الْيَاءُ فِي (فَعِيلٍ وَفُعِيلٍ) وَالْوَجْهُ إِثْبَاتُهَا
187	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ
188	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِالنِّسْبِ إِلَى لَفْظِ الْجَمْعِ
192	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِالنِّسْبِ إِلَى الْمَرْكَبِ
196	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِالنِّسْبِ إِلَى الْمَمْدُودِ، وَمَا خُتِمَ بِهِمْزَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ
199	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِالنِّسْبِ بِالنَّحْتِ
210	الفصل الثالث : علل الشذوذ لدى القدماء
211	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ لَعَلَّةِ الْخَفَةِ
223	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ لَعَلَّةِ الدَّلَالَةِ
234	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ لَعَلَّةِ طَوْلِ الْأَسْمِ
237	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِالنِّسْبِ إِلَى شَيْءٍ يَشْبِهُهُ
241	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ بِمِرَاجَعَةِ الْأَصُولِ
249	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ لَعَلَّةِ التَّوْهَمِ
253	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ اعْتِبَاطًا
268	ما شُدَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ لَكُونِ الْكَلِمَةِ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ دَخِيلَةٍ عَلَيْهَا
276	الخاتمة
283	فهرست الآيات القرآنية
285	فهرست الأحاديث النبوية الشريفة
287	فهرست الأقوال المأثورة
288	فهرست القوافي الشعرية
303	فهرست الكلمات الشاذة نسبًا
312	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

شَوَاذُ النَّسَبِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، الظَّوَاهِرُ وَالْعِلَلُ

إعداد

محمد خالد أحمد كميل

إشرافُ

الأستاذ الدكتور حمدي الجبالي

الملخص

تبحثُ هذه الدراسةُ في شواذِ النَّسَبِ مما خالفَ القياسَ في أبنيةِ الصرفِ المعروفةِ عندَ أهلِ اللغةِ، وتكمنُ أهميَّتها في كونها تعالجُ موضوعاً متجددَ الاستعمالِ معَ توسُّعِ العربيَّةِ وحاجاتِ المجتمعِ المتجددةِ باستمرارٍ لمصطلحاتٍ وأسماءٍ أماكنَ لم تكن مولودةً في الاستعمالِ اللغويِّ عندَ القدماءِ ؛ فهي تحاولُ رصدَ ما خالفَ القياسَ من الأبنيةِ الصرفيةِ عندَ القدماءِ، وأن تقيسَ ما شذَّ عنه في الاستعمالِ الحديثِ على ما شذَّ عندَ القدماءِ، معَ محاولةٍ تعليلِ أسبابِ ذلكَ الشذوذِ مستندةً إلى آراءِ علماءِ اللغةِ المتناثرةِ في كتبهم، وآراءِ علماءِ الأنسابِ، وأصحابِ المعاجمِ، وقد انتحت هذه الدراسة منحنى المعاجم في ترتيبها كلمات الشذوذ داخل كل باب من أبواب الدراسة.

وتحاولُ هذه الدراسةُ أن تجيبَ عن أسئلةٍ ملحةٍ معَ التجددِ المستمرِّ لمصطلحاتِ العربيَّةِ بالاستنادِ إلى الذوقِ اللغويِّ العامِّ لدى أهلِ اللغةِ، ولما أجمعتُ عليه بعضُ قراراتِ مجامعِ اللغةِ العربيَّةِ في العالمِ العربيِّ.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمي الأمين المبعوث رحمة للعالمين، معلم البشرية الأول، محمد - صلى الله عليه وسلم - فقد بُعث معلماً ومربيًا وحاتاً على طلب العلم من المهد إلى اللحد، فهو القائل: " من سَلَكَ طريقاً يَلْتَمِسُ فيه علماً سَهَّلَ الله له به طريقاً إلى الجنة "، فهو خير معلم وخير ناطق بالعربية حارسة القرآن الكريم الأمانة، وبعد: -

فإنَّ ظاهرة النَّسَبِ في العربية ظاهرة متفشية الاستعمال، واسعة الانتشار على الألسن؛ لما لها من دلالات عديدة، فقد تدلُّ على النسبة إلى البلد مثل: (مصريّ، وسوريّ، وفلسطينيّ، وغيرها...)، أو إلى القبيلة، مثل: (تغليّ، وهاشميّ)، ولكثرة دوران هذه الظاهرة على الألسن - مع توسع اللغة - فإنها من الظواهر بالغة الأهمية فيها؛ لأنها تتطور تبعاً بتطور اللغة، وبدخول كلمات ومصطلحات جديدة إلى العربية، مثل (كهرباء، وهندسة... وغيرها).

وقد تناول القدماء موضوع النَّسَبِ وبسطوا القول فيه، لكننا اليوم بحاجة إلى قواعد تتماشى مع تطور اللغة والمصطلحات، فقد اتفق القدماء على أنَّ النسب إلى بلدة (الرِّيّ) هو (رازيّ)، وأن النسب إلى بلد (المرو) هو (مَرَوَزِيّ) شذوذاً بزيادة الزاي قبل ياء النسب، لكن ما الذي حدا بالعربي على الجنوح إلى هذا الشذوذ؟ لقد شذت هذه الكلمات عن القياس لأسباب ستناقش في هذه الدراسة.

وقد وضع القدماء قواعد وضوابط لكيفية النسب إلى البلدان والقبائل، فمن ينظر في كتبهم يجدهم يكادون يتفقون على ضبط قواعد النسب وحدوده، سوى اختلافات قليلة تكاد لا تذكر، وقد اتفقوا - أيضاً - على الكلمات الشاذة كالنَّسَبِ إلى البَصْرَةِ (بصريّ) بكسر الباء، والنَّسَبِ إلى النفس (نفسانيّ)، وإلى الربّ (ربانيّ)، وإلى الرُّوح (رُوحانيّ)، بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب، وغيرها من الشواذ التي سيُبيِّنُ القول فيها، وفي أسباب شذوذها.

لكن الناظر في كتب القدماء، والمحدثين، يجد أنهم - في الأعم الغالب - يذكرون قاعدة النسب العامة (وهي إضافة ياء مشددة للاسم المنسوب إليه وكسر ما قبلها)، ثم يذكرون بعض

القواعد الفرعية والتغييرات التي تطرأ على بعض الكلمات، كالنسب إلى (فَعِيلَة وفُعِيلَة) والنسب إلى المقصور والممدود، والمنتهي بتاء التأنيث، أو بالياء المشددة... وغيرها، وقد يذكرون بعض الكلمات الشاذة دون تعليل أسباب ذلك الشذوذ إلا في القليل النادر.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

وقد تبلورت فكرة هذه الدراسة في عقلي من خلال نقاشات حادة حول النسب إلى كلمات متشابهة في اللغة، وما السبيل الناجح إلى التفريق بين المنسوبات إلى تلك المتشابهات دون أن يقود ذلك إلى اللبس والغموض الدلالي، ولأخذ مثلاً على ذلك كيف ننسب إلى الرَّمَلِ وإلى الرملة (المدينة الفلسطينية المعروفة)؟ فالنسب لكتليهما هو (رَمَلِي) إذا اتبعنا القياس في النسب، لكننا سنجد أنفسنا في لبس من أمرنا، هل رَمَلِي منسوبة إلى الرَّمَلِ أو إلى الرَّمْلَةِ؟

فهل يجب أن نقف مكتوفي الأيدي معقودي الألسن؟ أو نفعل كما فعل القدماء حين نسبوا إلى طبريا (المدينة الفلسطينية المعروفة) طبرانياً شذوذاً؛ للتفريق بين المنسوب إليها وبين المنسوب إلى طبرستان؟ وحين نسبوا إلى الدهر على لفظ دُهْرِيٍّ (بضم الدال) للتفريق بين الدهري بمعنى الملحد القائل ببقاء الدهر منسوباً إلى الدهر، وبين الدهري بمعنى المُسِنِّ الذي قد مرّت عليه الدُهور، فما الضير لو قلنا في النسب إلى الرملة: (رملاوي)؛ لنفريق بينها وبين الرَمَلِي منسوباً إلى الرمل؟ وخاصة أن زيادة الألف والواو قبل ياء النسب قد ورد عند العرب بكثرة - وإن عدّه النحاة شاذاً - لأغراض منها التفريق الدلالي بين المتشابهات لفظاً، كما سيتضح ذلك في أثناء هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من كونه يحاول لمّ شتيت ما ورد من الشواذ في النسب عند القدماء، ووضعه ضمن معجم لغوي مرتّب وفق ظواهر الشذوذ وعلله، ومحاولة وصف الأسباب التي أدّت بالعربي إلى ذلك الشذوذ، كما تحاول الدراسة البحث في بعض الكلمات الحديثة عند

المحدثين، وربط شذوذها بشذوذ الاستعمال القديم، كما أنها تحاول تزويد المكتبة العربية بكتاب مختص بالشذوذ في النسب كباب من أبواب الصرف العربي.

الأسئلة التي ستجيب عنها الدراسة: سيحاول البحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

- ما القواعد العامة للنسب عند القدماء ؟
- هل يُطلق مصطلحُ الشاذُّ على ما خالفَ قياسَ النحاة، أم على ما خالفَ الاستعمالَ ؟ هل الشاذُّ في النسب هو شاذُّ عن روحِ العربية، أو أنه شاذُّ عن قواعدِ النحاة فقط ؟ وهل يجوزُ القياسُ عليه وجعله مقيسًا مع تطورِ اللغة ؟
- ما الأسبابُ التي ألجأتُ العربيَّ إلى الجنوحِ إلى الشذوذِ عن القاعدةِ العامةِ للنسبِ في العربية؟
- هل للمحدثين حقٌّ في التصرفِ باللغةِ العربيَّةِ ووضعِ قواعدٍ يقاسُ عليها ؟ أم أن ذلك من حقِّ القدماء فقط ولا يجوزُ للمحدثين تجاوزه ؟ وهل قواعدُ القدماء مقدسةٌ لا يمكنُ للمحدثين تجاوزُها؟
- هل يجبُ على اللغةِ الجمودُ عند ما قاله القدماءُ ؟ ألا يحقُّ لها التطورُ ومسايرةُ العصرِ ؟
- هل تستطيعُ اللغةُ العربيَّةُ استيعابَ المصطلحاتِ الجديدةِ، أم أنها جَمَدَتْ عند ما قاله القدماءُ؟

هيكلية الدراسة:

تتبنى الدراسةُ على مقدمةٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ، فالمقدمةُ يتناولُ الباحثُ فيها أسبابَ اختياره للموضوع وأهميته، والأسئلةُ التي سيجيبُ عنها البحثُ، والهيكليةُ العامةُ للدراسة، والدراساتُ السابقة، والمنهجيةُ التي اتبعها في بحثه. وقد جاءت الدراسة ضمن ثلاثة فصول:

في الفصلِ الأول: قام الباحثُ بالحديث عن مفهومِ النَّسَبِ، وحدودِ المصطلحِ لدى النحاة والمُعْجَمِيِّينَ، وتحدث باختصار عن مفهومِ الشذوذِ لغةً واصطلاحًا، وعمل الاسمِ المنسوب، وعن

الخلاف في كون ياء النسب اسماً أو حرفاً، وتحدث عن زيادة الياء لغير النسب، وعن تخفيف ياء النسب، وكان ذلك استكمالاً لعمل الاسم المنسوب، وحدود المصطلح ؛ لأن المصطلح يعني إضافة ياء مشددة، فقد أورد البحث أسماء أدخلت عليها الياء المشددة دون إفادة معنى النسب، كما تحدث عن النسب دون الياء في العربية، ثم تناول حدود النسب المقيس لدى النحاة، وأتبعه بخلافهم الصرّفيّ في بعض أبواب الاسم المنسوب، ثم تحدث - باختصار - عن كون النسب باب تغيير للكلام في العربية، وكان ذلك تمهيداً للحديث عن الشذوذ في الفصلين اللاحقين.

وفي الفصل الثاني: تناول الباحث ظواهر الشذوذ في النسب ، من إضافة ألف ونون ، أو ما شذَّ على وزن فُعاليٍّ ، أو ما شذَّ بالفتح ... وغيرها من الظواهر التي نوقشت في الفصل الثاني. وقام الباحث بجمع الكلمات الشاذة نسباً من مطولات النحو، ومن المعاجم وكتب الأنساب إلى البلدان والقبائل، وقد قام بترتيبها حسب الترتيب المعجمي داخل كل ظاهرة من ظواهر الشذوذ؛ ليسهل الرجوع إليها، وقد اعتمد البحث الكتب القديمة - في المقام الأول - لأن الغرض لملمة الكلمات الشاذة عند القدماء، وقد كان لكتب الأنساب دورٌ بالغ الأهمية في ذلك؛ لأن قسماً غير يسير من تلك الكلمات كانت منسوبة إلى البلدان والقبائل.

وقسم الباحث الكلمات وفق ظواهر الشذوذ، ووضع ما شذَّ بزيادة الألف والنون في مباحثة وما شذَّ بزيادة الألف والواو في مباحثة أخرى، وما شذَّ في النسب إلى وزني (فَعِيلَة، وفُعِيلَة) في مباحثة منفصلة، وهكذا، إذ قد تجذب الكلمة الشاذة ظاهرتان من ظواهر الشذوذ أو أكثر، وقد يكون لشذوذها سببان أو أكثر، وقد يكون لشذوذها علة لكنها تدرج تحت ظاهرة من ظواهر الشذوذ. لكن الباحث قد اعتمد معيار ظاهرة الشذوذ - في المقام الأول - في تقسيمه أبواب بحثه.

وفي الفصل الثالث : تناول الباحث العلل التي أدت بالعربيّ إلى الشذوذ في النسب قديماً، وقد انقسمت إلى أسباب عدة، من أهمها:

سبب دلالي ؛ للتفريق بين المتشابهات ، وسبب لفظي (علة الخفة)، وكلماتٌ غيرُ عربيةٍ دخيلةٌ على اللغة العربية طارئةٌ عليها، وسبب اعتباطي، وعلة التوهم ... وغيرها من العلل التي نوقشت في الفصل الثالث .

مع العلم أن هناك كلمات شذت لعلّة من تلك العلل أو أكثر، لكنها نوقشت ضمن ظواهر الشذوذ، وكان سبب ذلك أن هناك ظاهرة عامة احتوت مظهر ذلك الشذوذ، ولكنه أشير إلى سبب الشذوذ في أثناء الحديث عن الكلمة الواحدة ضمن الظاهرة، فما احتوته ظاهرة عامة تم الحديث عنه ضمن الظواهر، وما لم تحوه ظاهرة عامة تم نقاشه ضمن العلل، وإن تداخلت الظواهر مع العلل، وقد انتحى الباحث هذا المنحى؛ بعدا عن التكرار في الكلمة الواحدة.

وفي الخاتمة تحدّثَ الباحثُ عن أهمّ النتائج من خلال البحث والاستقراء في الدراسة، وحاولَ تبني بعض القواعد التي تحتاجها العربية المعاصرة، رغم أن القدمات قد رفضوها، كالنسب إلى لفظ الجمع، وإثبات الياء في وزني (فَعِيلَةٌ وفُعِيلَةٌ)، وجواز النسب بصيغة فَعَّالٍ للدلالة على الحرفة؛ لأن الشاذَّ هو شاذٌّ عن قواعد النحاة، وليس شاذًّا عن روح العربية وأصالتها.

وقد تبع ذلك مجموعة فهراسٍ متنوعةٍ تخدمُ البحثَ، فقد أفرد الباحث فهرسًا للآيات القرآنية، وآخر للأحاديث النبوية الشريفة، وآخر للأقوال والحكم المأثورة، وآخر للشعر مرتبًا حسب القوافي، وآخر للكلمات الشاذة نسبيًا، وقد كانت جميع تلك الفهارس تخدم مصلحة الدراسة.

الدراسات السابقة:

أما عن الدراسات السابقة فإنني لم أجذ دراسةً علميةً شاملةً متخصصةً تناولت شواذَّ النسب في العربية تناولاً وافياً شافياً معلاً، أما بالنسبة لدراسات القدمات فقد كان الواحدُ منهم يُقرّدُ بابًا خاصًا بالنسب، ويتحدّثُ عن قواعده، ويذكرُ بعضَ ما شذَّ عن تلك القواعد، وقد يعللُ بعضًا قليلاً منها في أحابينٍ قليلةٍ، وقد تبعهم المحدثون في ذلك. أما بالنسبة للدراسات الحديثة التي انفردت بموضوع النسب، فبعدَ التنقيبِ والتفتيشِ الحثيثين وقعتُ على الدراسات الآتية:

1- (النسب في العربية بين النظرية والواقع) لعماد أبي سنيّة، ولكن الباحث تناول فيها النسب المقيس، وكان يتبع المنهج الإحصائي للقاعدة بين القدماء والمحدثين، أما بالنسبة للشاذ فقد كان - في الغالب - يورده دون تحليل إلا في القليل النادر⁽¹⁾ لذا ستكون دراستي مكملّة لدراسته؛ لأنني سأتناول النسب الشاذ وأبوّه وأحلّه وأعلّه، وسأحاول البحث عن أسباب شذوذه، وهذا ما لم تفعله الدراسة المذكورة.

2- (معجم النسبة بالألف والنون) للدكتور أحمد مطلوب رئيس مجمع اللغة العربية العراقي، فقد تناول فيه الباحث شواذ النسب مقتصرًا على ما شذّ بالألف والنون مثل (نفساني، وربّاني، ورؤحاني، وطبراني) في النسب إلى النفس والربّ والروح وطبرية على التوالي، وهو عبارة عن معجم مرتّب هجائيًا، ولكن الباحث لم يتناول فيه جميع صيغ شواذ النسب بل اقتصر على ما شذّ بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب⁽²⁾، وستكون دراستي مكملّة له كذلك.

3- (ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي) للدكتور حسين عباس الرفايعة، وهي دراسة مُصغرة جاء فيها باب الشذوذ في النسب ضمن كتاب كامل يتحدث فيه عن ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي بعمامة، وقد ناقش فيها ظاهرة الشذوذ في أبواب الصرف العربي، مثل الشذوذ في التثنية، والشذوذ في الجمع... وغيرها من ظواهر الصرف العربي، وجاء من ضمنها الشذوذ في النسب بابًا مختصرًا من أبواب الكتاب⁽³⁾، لكن دراسته كانت مختصرة؛ لأنه تناول ظاهرة الشذوذ في جميع أبواب الصرف العربي، أما في دراستي فسأتوسع في الحديث عن الشذوذ في النسب، وقد وقعت على كلمات كثيرة لم تقع عليها دراسته.

(1) أبو سنيّة، عماد سلمان نعمان: "النسب في العربية بين النظرية والواقع"، رسالة ماجستير منشورة في الجامعة الأردنية، 2004م.

(2) مطلوب، أحمد: "معجم النسبة بالألف والنون"، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2000م.

(3) الرفايعة، حسين عباس: "ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي"، ط 1، دار جرير، عمان، الأردن، 2006م، ص 240 - 270.

4- (شواذ النسب) لسليمان بن إبراهيم العايد،⁽¹⁾، وهي دراسة اقتصرت على الشواذ في معجم الصحاح للجوهري، لكن هذه الدراسة ستتناول جميع ما وقع عليه الباحث من شواذ النسب في المعاجم ومطولات النحو والصرف وكتب الأنساب مما وقع عليه الباحث، كما أن دراسة العايد تنفقر إلى التعليقات التي تزر بها هذه الدراسة فيما يخص أسباب ميل العربي إلى ظاهرة الشذوذ في النسب، كما أنها دراسة غير مضبوطة الحركات، مع العلم أن الضبط - في موضوع صرفي كهذا - يحتاج إليه الباحث احتياجاً كبيراً ؛ لأن قدرًا كبيراً من الشذوذ واقع في الضبط. كما أن هذه الدراسة ستتناول بعض الكلمات العصرية الحديثة الاستعمال لم تطرقها دراسة العايد.

منهجية الدراسة:

لقد اتبع الباحث مناهج عدة ؛ لحاجة الدراسة إلى غير منهج، فاعتمد منهج الوصف، والاستقراء، والتحليل في الدراسة، كما وضع فهرساً للكلمات الشاذة أشبه ما يكون بالمنهج الإحصائي. وتتبع الكلمات الشاذة الواردة في كتب النحو والصرف والمعاجم وكتب الأنساب، وحاول تفسير أسباب الشذوذ في تلك الكلمات، وحاول تتبع بعض الكلمات الحديثة الاستعمال في العصر الحاضر، وتأويل شذوذها على شذوذ القدماء من ظواهره وعلله.

والله من وراء القصد

محمد خالد أحمد كميل

(1) العايد، سليمان بن إبراهيم: "شواذ النسب"، وهي دراسة تقع في ثلاث وستين صفحة منشورة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) دون مكان نشر ودون تاريخ، عن العنوان الإلكتروني:

http://uqu.edu.sa/files_alnasab.pdf20%/shawaz4281549/tiny_mce/plugins/filemanager/files/2http://uqu.edu.sa/files

الفصل الأول

مفهوم النسب وحدود المصطلح لدى القدماء
وما جاء من النسب دون الياء، وتخفيفها
وعمل الاسم المنسوب , والخلاف الصرفي
في المقيس والشاذ .

الفصل الأول

مفهوم النسب وحدود المصطلح لدى القدماء وما جاء من النسب دون الياء، وتخفيفها، وعمل الاسم المنسوب، والخلاف الصرفي في المقيس والشاذ

مفهوم النسب

النَّسَبُ، لغةً، والنَّسَبَةُ والنُّسْبَةُ: القرابة في الآباء خاصة⁽¹⁾، يقول ابن منظور: " هو واحد الأنساب... النَّسَبَةُ، والنُّسْبَةُ، والنَّسَبُ: القرابة، وقيل: هو في الآباء خاصة، وقيل: النَّسَبَةُ: مصدر الانتساب، والنُّسْبَةُ: الاسم... النسبُ يكون بالآباء، ويكون إلى البلاد، ويكون إلى الصناعة"⁽²⁾.

أما النسب كباب من أبواب الصرف العربي فهو: أنك إذا نسبتَ رجلاً إلى أبٍ أو بلدٍ أو صناعةٍ، زدتَ على المنسوب إليه ياءً مُشَدَّدةً، وكسرتَ ما قبلَ الياءِ المُشَدَّدةِ، كتميميٍّ منسوباً إلى تميمٍ، وكوفيٍّ منسوباً إلى الكوفةِ، وهاشميٍّ منسوباً إلى بني هاشمٍ⁽³⁾، يقالُ: نسبتُهُ إلى بني فلان: أي عَزَوْتُهُ إليهم، فالنسب إضافة من جهة المعنى وإن كان مخالفاً لها من جهة اللفظ، وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيفُ أحدهما إلى الآخر، نحوَ غلامٍ زَيْدٍ وصاحبٍ عمروٍ، وفي

(1) ينظر الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب: " القاموس المحيط "، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د. ت)، مادة نَسَبَ ص 179. ويُنظر: الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر،: " مختار الصحاح "، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1995م، مادة نَسَبَ، ص 273.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفيقي المصري: " لسان العرب "، ط 6، دار صادر، بيروت، لبنان، 1997م، مادة نسب، 1 / 755. و ينظر الزبيدي، أبو الفيض، أبو الفيض محمد بن محمد المرتضي الحسيني: " تاج العروس من جواهر القاموس "، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، دار الهداية، (د. ت)، مادة حَسَبَ، 260/4.

(3) ينظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: " التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي "، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط 1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981م، ص 50. والحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري: " شرح ملحّة الإعراب "، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط 1، دار الأمل للنشر والتوزيع، وجامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1991م، ص 178. وابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله النحوي: " اللمع في العربية"، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط 2، جامعة اليرموك، ودار الأمل، إربد، الأردن، 1990م، ص 121.

النسب إنما تذكرُ المنسوبَ إليه وحده، ثم تزيّدُ عليه زيادةً تدلُّ على المعنى⁽¹⁾، وإنما سُمِّيَ نسبًا؛ لأنك عرَّفْتَهُ بذلك كما تُعرِّفُ الإنسانَ بأبائه وأجداده⁽²⁾، فهو على ذلك جعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة⁽³⁾.

والنَّسَبُ، بفتح السين، مصدر نَسَبَ يَنْسِبُ نَسَبًا، والنَّسْبَةُ، بكسر السين - وهو الأكثر - وضمها، وهو قليل. ولكن النَّسَبُ ورد بإسكان السين (النَّسَبُ) شذوذًا، قال المتلمس:

وَمَنْ كَانَ ذَا نَسَبٍ كَرِيمٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَبٌ كَانَ اللَّئِيمَ الْمُذْمَمًا⁽⁴⁾ (الطويل)

وقول آخر:

يا عمرو يا بنَ الأكرمينَ نَسَبًا

قد نَحَبَ المجدُ عليكَ نَحَبًا⁽⁵⁾ (الرجز)

(1) ينظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت)، 141/5. والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، 1995م، 143/2.

(2) انظر العكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 143/2.

(3) الأزهرى، الشيخ خالد بن عبد الله: "شرح التصريح على التوضيح"، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د. ت)، 327/2.

(4) البيت للمتلمس الضُّبَعِيُّ في "الديوان"، برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق محمد التونجي، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998م، ص 138. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، حسب، 1 / 311. وفي "مختارات ابن الشجري"، لأبي السعادات هبة الله الشريف ابن الشجري، ضبطه وشرحه محمود حسن زنتي، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980م، ص 28. وروايته عند ابن الشجري:

وَمَنْ كَانَ ذَا عَرَضٍ كَرِيمٍ وَلَمْ يَصُنْ لَهُ حَسَبًا كَانَ اللَّئِيمَ الْمُذْمَمًا. ولا شاهد في هذه الرواية

وفي "الأصمعيات" لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط 5، سلسلة ديوان العرب 2، بيروت لبنان، 1963م، ص 244، وروايته فيها:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَرَضٍ كَرِيمٍ فَلَمْ يَصُنْ لَهُ حَسَبًا كَانَ اللَّئِيمَ الْمُذْمَمًا. ولا شاهد في هذه الرواية أيضًا.

(5) البيت بلا نسبة إلى قائل في ابن منظور: "لسان العرب"، نسب، 1 / 755، وروايته في اللسان:

يا عمرو يا ابنَ الأكرمينَ نَسَبًا قد نَحَبَ المجدُ عليكَ نَحَبًا.

والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 298.

فالنسب - على ذلك - إضافة الشخص المنسوب إلى الأب، أو إلى الأم، وإلى الحي والقبيلة، وإلى مكان، أو إلى صنعة، أو إلى ما يلزمه الشخص أو إلى ما يملكه، وإلى من يكون على مذهبه أو صفته ⁽¹⁾، فالاسم قبل دخول ياء النسب يسمى منسوباً إليه، وبعد دخولها يسمى منسوباً، والياء تسمى ياء النسب أو ياء النسبة، فعندما ننسب إلى كتاب نقول (كتابي) فكلمة (كتابي) منسوبة إلى (كتاب)، فبذلك يكون (كتاب) منسوباً إليه، و(كتابي) منسوباً، والياء هي التي صيرت (كتابياً) منسوباً إلى كتاب، أي مضافاً إلى الكتاب، لذلك أطلق سيبويه والمبرد على باب النسب مصطلح الإضافة ⁽²⁾، وأطلق آخرون مصطلح الإضافة المقلوبة كالإضافة الفارسية ؛ لأنهم يقدمون المضاف إليه على المضاف ⁽³⁾، وأطلق عليه آخرون مصطلح الإضافة المعنوية ⁽⁴⁾.

حدود المصطلح لدى النحاة والمعجميين

إنّ الشائع في هذا الباب تسميته باب النسب ⁽⁵⁾ أو باب المنسوب أو باب النسبة ⁽⁶⁾، وأطلق وأطلق عليه سيبويه والمبرد مصطلح الإضافة، ومصطلح النسب ⁽⁷⁾، يقول ابن عصفور: "

⁽¹⁾ ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي: "شرح جمل الزجاجي"، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، 453/2.

⁽²⁾ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: "الكتاب"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت)، 3/335. والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت)، 3/133.

⁽³⁾ ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي المصري: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، (د.ت)، 3/176-177.

⁽⁴⁾ ينظر: ابن يعيش: "شرح المفصل" 141/5. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 143/2.

⁽⁵⁾ من الكتب التي تسميه باب النسب على سبيل المثال: ينظر: أبو علي الفارسي "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي" ص 57، وفي كتابه "المسائل العضديات"، تحقيق شيخ الرائد، ط 1، وزارة الثقافة، إحياء التراث العربي، دمشق، سوريا، 1986م، ص 3. وابن السكيت: "إصلاح المنطق"، تحقيق محمد سعيد، ط 1، مطبعة الأمانة، شبرا، مصر، 1985م، ص 165. وابن الدهان: "كتاب الفصول في العربية"، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، 1988م، ص 80. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 121. وابن يعيش "شرح المفصل"، 141/5، 9/6.

⁽⁶⁾ ينظر على سبيل المثال الزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، قدم له وبوبه الدكتور علي بو ملح، دار الهلال، بيروت، لبنان، 2003م، ص 259. والأسترابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق محمد حيي الدين عبد الحميد، ومحمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م، 4/2.

⁽⁷⁾ سيبويه: "الكتاب"، 3/335، والمبرد: "المقتضب"، 3/133.

ومنهم من يسميه الإضافة، وهو الصحيح، لأن الإضافة أعم من النسب ؛ لأن النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، والإضافة في هذا الباب تكون إلى غير الآباء والأجداد ؛ فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً " (1).

هذا قول ابن عصفور في أثناء حديثه عن باب النسب، مع العلم أنه أطلق عليه في العنوان (باب النسب)، كما أن ابن منظور يطلق عليه المصطلحين معاً في أثناء حديثه عن الكلمات المنسوبة، وأحياناً يسميها الأسماء المضافة، يقول ابن منظور: " كلاب: اسم للواحد، والنسب إليه كلابي، يعني أنه لو لم يكن كلاب اسماً للواحد وكان جمعاً لقليل في الإضافة إليه: كلابي " (2)، ويقول ابن سيده في (المخصص): " البُخْتِيُّ: على معنى النَّسَبِ، وليس فيه معنى إضافة إلى أب ولا جد ولا بلد " (3).

وليس ذلك مقتصرًا على ابن منظور وابن سيده، بل إن الخليل ابن أحمد في (العين)، والفيروزآبادي في (القاموس المحيط)، والزمخشري في (أساس البلاغة)، والزبيدي في (تاج العروس) وغيرهم كانوا يستعملون المصطلحين معاً.

من خلال ما تقدم ذكره نتبين أن القدماء قد أطلقوا عليه المصطلحين، ونص بعضهم - كابن عصفور - على أفضلية تسميته إضافة ؛ لأن الإضافة أعم من النسب. أما المحدثون فلم يطلقوا عليه مصطلح إضافة قط، بل كلهم يسميه (نسباً، ونسبة، ومنسوباً) (4)، ولا أعلم أحداً من المحدثين أطلق مصطلح الإضافة على عنوان الباب نفسه، لكن بعضاً منهم قد أشار إلى مصطلح الإضافة عند القدماء دون تبنيه.

(1) ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجة " 453/2.

(2) ابن منظور: " لسان العرب "، مادة كلب، 722/1.

(3) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسى النحوي اللغوي الأندلسي: " المخصص "، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1996م، 203/2.

(4) منهم على سبيل المثال لا الحصر: شُرَّاب، محمد محمد حسن: " معجم الشواهد النحوية والفوائد اللغوية "، ط 1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، 1990م، ص 606. واليازجي، ناصيف: " كتاب الجماتة في شرح الخزانة " مختصر بقلم ولده إبراهيم اليازجي، مكتبة دار البيان، بغداد، العراق، ومكتبة دار صعب، بيروت، لبنان، (د.ت) ص 74.

وعلى الرغم من أن مصطلح الإضافة أشمل من مصطلح النسب؛ لأن النسب خاص بالآباء والقرابات، والإضافة تشمل غير ذلك كالحرفة، والصفة، والمذهب... وغيرها، إلا أنني أميل إلى إطلاق مصطلح النسب لا الإضافة لسببين:

السبب الأول: إن مصطلح النسب أشيع من مصطلح الإضافة؛ لذا فلو أطلقنا عليه مصطلح الإضافة لأحدثنا لبساً في مصطلح معروف أو شبه معروف لدى طلبة اللغة ودارسيها.

السبب الآخر: إن في العربية باباً آخر يسمى باب الإضافة، وهو باب مشهور شهرة تغني عن تعريفه، فبالتالي سيحدث خلط في المفهوم لو أُطلق مصطلح الإضافة على النسب.

معنى الشاذ في اللغة

يقول ابن منظور، في حديثه عن المعنى اللغوي لجذر شذ في اللغة: "شذَّ عنه يشذُّ ويشذُّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور ونذر، فهو شاذٌّ" (1)، ويقول ابن سيده: "شذَّ الشيء يشذُّ ويشذُّ شذاً وشذوذاً: نذرَ عن جمهوره" (2).

وفي معناه الاصطلاحي يقول ابن جني: "وجعلوا ما فارق عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره؛ حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما" (3). إذ إن المعنى الاصطلاحي مرتبط بالمعنى اللغوي للشاذ، فهو ما ابتعد قياسه عن بابيه وفارقه إلى باب آخر.

ويقسم ابن عصفور أنواع الشذوذ في النسب إلى ثلاثة أنواع، وهي:

النوع الأول: كان بابيه أن يُغَيَّرَ فلم يُغَيَّرَ.

النوع الثاني: كان بابيه ألا يُغَيَّرَ فُغَيِّرَ.

النوع الثالث: كان بابيه أن يُغَيَّرَ ضرباً من التغيير فُغَيِّرَ تغييراً آخر (4).

(1) ابن منظور: "لسان العرب"، شذذ، 3 / 494.

(2) ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، شذذ، 7 / 610.

(3) ابن جني: "الخصائص"، 1 / 97.

(4) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 467.

ولا بد من الإشارة إلى أن النحاة والصرفيين والمعجميين والنسابين قد استعملوا أكثر من مصطلح للدلالة على الشاذ، فهم يستعملون مصطلحات مثل (شاذ، ونادر، ومعدول النسب، وعلى غير قياس، ونادر معدول النسب، ومما ابتعد عن القياس، وما خالف القياس)، وغيرها من المصطلحات التي تمّ جلّوها في مباحثاتها من صفحات هذه الدراسة.

عمل الاسم المنسوب

إن النسب ينقل الكلمة من العلمية ومن الجمود ومن الجنس إلى الصفة، فيصير الاسم المنسوب عاملاً عمل المشتق بعدما كان جامداً لا يوصفُ به، ويعمل عمل الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد ⁽¹⁾ فيعمل عمل الفعل: تقول: هذا رجلٌ هاشميٌّ أبوه، وأمه أنصاريّةٌ، فقد حولت ياء النسب كلمة (هاشم) من العلمية إلى الصفة، فارتفع بها الفاعل (أبوه) وهو اسم ظاهر، كما ارتفع المضمر المقدر في أنصارية، والتقدير (أنصارية هي).

ولذلك يجمع - بالنسب - ما لا يجوز جمعه بالواو والنون ⁽²⁾ نحو البصريين والكوفيين، فالكوفة والبصرة لا تجمعان بالواو والنون، ولكنهما بعد النسب قد صارتا في حكم الصفات المشتقة؛ لذلك جاز جمعهما بالألف والنون.

والأسماء المنسوبة تعمل عمل الصفات المشبهة، على رأي معظم النحاة القدماء، في حين يعدها محمد خير الحلواني، ومحمد حسن شراب عاملة عمل اسم المفعول في رفعها ما لم يُسمَّ

(¹) ينظر أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 50. والحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 187. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 143/5. والمرادي، المعروف بابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001م، 1443/5. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: "معجم الهوامع شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد الحميد هندائي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت)، 393/3. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 145/2. والشيخ خالد الأزهرري: "شرح التصريح على التوضيح"، 327/2. والأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الشافعي: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1 دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1995م، 725/3. وأبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، 1998م، 599/2.

(²) السيوطي: "الأشباه والنظائر في النحو"، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999م، 154/2-155.

فاعله ⁽¹⁾، فيعدان المنسوب اسم مفعول لا صفة مشبهة ⁽²⁾، ولم أجد ذلك عند أحد من القدماء - فيما اطلعت عليه من مراجع - لكن رضي الدين الأستراباذي يجمع بين هذه الآراء في قوله: " فيكون كسائر الصفات، من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة،... ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم، أي منتسب أو منسوب " ⁽³⁾.

فهو يقطع دابر الخلاف في الاسم المنسوب، ويؤكد أنه صفة في جميع حالاته، ولك أن تفهم تلك الصفة حسب التقدير للجملة، مع التأكيد على أنها لا تتعدى، أي لا تنصب مفعولاً به لكنها في جميع تأويلاتها تخرج من باب الجمود إلى الصفة، ويجوز الوصف بها بعدما كان ممنوعاً، وتعمل فيما بعدها ظاهراً أو مضمراً باطراد.

لماذا زيدت الياء في النسب دون غيرها ؟ ولماذا كانت مشددة ؟

تناول النحاة هذه المسألة، وعللوا ذلك تعليلات - في أغلبها - تعليلات خاضعة للمنطق العقلي أكثر من خضوعها لروح العربية ونواميسها في التعبير، فلا أعتقد أن العربي كان يعبأ بتلك التعليلات عندما تحدث على سليقته، ولكن تلك التعليلات - رغم منطقيتها - فيها شيء ليس يسيراً من الصواب، فهذا ابن يعيش يفصل القول في ذلك إذ يقول: " فإن قيل: لم كانت الياء هي المزيدة دون غيرها ؟ فالجواب أن القياس كان يقتضي أن تكون أحد أحرف المد واللين لخفتها، ولأنها مألوف زيادتها، إلا أنهم لم يزدوا الألف ؛ لئلا يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخف من الواو فزيدت " ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ هو نائب الفاعل في اصطلاح المحدثين.

⁽²⁾ شُرَاب: " معجم الشواهد النحوية والفوائد اللغوية "، ص 606. والحلواني محمد خير: " الواضح في النحو والصرف قسم الصرف "، ص 102.

⁽³⁾ الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 13/2.

⁽⁴⁾ ابن يعيش: " شرح المفصل "، 141/5-142. ونجد الرأي ذاته عند العكبري: " اللباب في علل البناء والإعراب " 143/2-144. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 327/2. وابن الغياث، لطف الله بن محمد: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية "، تحقيق الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين، دار مرجان، القاهرة مصر، 1984م، 127/1. والصبان: " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 176/3. وابن محمود، محمد بن عبد الله: " الكفاية في النحو "، تحقيق إسحق محمد يحيى " جاد الله " الجعبري، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005م، ص 167.

وقد شبه تلك الياء بتاء التأنيث فيقول: " فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة بالمؤنث، وذلك من قبل أن الياء علامة لمعنى النسب، كما أن التاء علامة لمعنى التأنيث، وكل واحد منهما يمتزج بما يدخل عليه حتى يصير كجزء منه، وينتقل الإعراب إليه، فتقول: هذا رجلٌ بصريٌّ، ورأيت رجلاً بصريًّا، ومررت برجلٍ بصريٍّ، كما تقول: هذه امرأةٌ قائمةٌ، ورأيت امرأةً قائمةً، ومررت بامرأةٍ قائمةٍ، فكل واحد من الزيادتين - أعني الياء في النسب، والتاء في التأنيث - حرف إعراب لما دخل فيه، وإنما صاروا بمنزلة الجزء مما دخلا فيه، من قبل أن العلامة أحدثت في كل واحد من المنسوب والمؤنث معنى لم يكن، فصار الاسم بالعلامة مركبًا، والعلامة فيه من مقوماته، فتنزلت العلامة في كل واحد منهما منزلة أداة التعريف في الرجل والغلام " (1).

فابن يعيش يجعل الشبه قويًّا بين ياء النسب وتاء التأنيث من حيث إن كليهما تفيد معنى للاسم عند التصاقها به، فالياء تفيد معنى النسب، والتاء تفيد معنى التأنيث، ومن حيث إنهما تصحان جزءًا لازماً من الكلمة، إذ يعتقب كل منهما الإعراب (2)، بعدما كانت حركة الإعراب على الحرف الأخير في الكلمة قبل دخولهما.

أما عن سبب تشديد الياء وعدم جعلها خفيفة فيقول ابن يعيش: " وإنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين: أحدهما أن لا تلتبس بياء المتكلم. والثاني أنها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة كما ثقلتا على القاضي والداعي، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فحصنوها بالتضعيف ووقع الإعراب على الثانية فلم تثقل عليها ضمة ولا كسرة لسكون الياء الأولى " (3).

(1) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 141/5 - 142. وينظر العكبري: " اللباب في علل البناء والإعراب "، 143/2 - 144.

(2) أي أن الإعراب يصير عليها.

(3) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 142/5. وينظر أيضا المبرد: " المقتضب "، 133/3. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 327/2. وابن الغياث: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية "، 127/1. والصبان: " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 176/3. وابن محمود، محمد بن عبد الله: " الكفاية في النحو "، ص 167.

ويربط بعضهم بين تشديد الياء وشدة لصوق الإضافة في النسب، فهذا هو ذا أبو البركات الأنباري يقول: " كانت الياء تشبيها بياء الإضافة - يقصد بها ياء المتكلم - لأن النسب في معنى الإضافة، وكانت مشددة لأن النسب أبلغ من الإضافة، فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى، وكانت مكسورًا ما قبلها توطيدًا لها " (1)، ويقول غيره: " النسب معناه إضافة شيء إلى شيء، وإنما تشدد ياءه ؛ لأن النسبة تصير ملازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مبالغة من سائر الإضافات، فشددوا ياء هذا ليدلوا على هذا المعنى " (2)، ويزيد على ذلك آخرون بأن ياء النسب تشبه التنثية والجمع في كونها إضافة شيء إلى شيء في المعنى، فكما زيدَ على التنثية والجمع حرفان زيدَ أيضًا حرفان في النسب (3)، ويرى فريق رابع أنها إنما تُشَدُّ لئلا تحذف؛ لأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (4).

والأولى أن تُعدَّ مشددة؛ لأن العربي قد تكلم بها على هذا النحو، وما تعليقات النحاة إلا ضربٌ من التأويلات والتحليلات التي - غالبًا - ما يبتعد بعضها عن روح العربية وأصالتها وإن وافقت المنطق العقلي المحض.

ياء النسب، أهى حرف أم اسم ؟

لقد اختلفَ في اسمية ياء النسب عند النحاة أو حرفيتها، فمنهم من ذهب إلى أنها اسم، وهم الكوفيون - كما نقل عنهم بعض النحاة (5) - واستدلوا على ذلك بقول بعضهم: رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ، على أن (تيم) المجرور بدل من ياء النسب، حيث إنه - كما هو معروف - لا يُبدل الاسم

(1) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي: " كتاب أسرار العربية "، تحقيق فخر صالح قدادة، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1995م، ص 319.

(2) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: " علل النحو "، تحقيق محمد جاسم محمد الدرويش، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م، ص 529.

(3) ينظر العكبري: " اللباب في علل البناء والإعراب "، 2/ 144.

(4) ينظر الصبان: " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3/ 176.

(5) نقل ذلك عنهم ابن يعيش: " شرح المفصل "، 5 / 142. والصبان: " حاشية الصبان "، 3 / 176.

من حرف؛ لذلك استدل الكوفيون⁽¹⁾ - إن صح النقل عنهم - على كون ياء النسب اسماً وليست حرفاً.

ويذهب ابن يعيش إلى أنها حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الإعراب، يقول: "إنها حرف كتاء التأنيث لا موضع لها من الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه، واحتجوا بما يحكى عن العرب: رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ، بجر تيم الثاني، جعلوه بدلاً من الياء في التيمي، وإذا كان بدلاً منه كان اسماً؛ لأن حكم البديل حكم المبدل منه، وهو فاسد من قبل أن الياء حرف معنى دال على معنى النسب كما أن تاء التأنيث حرف دال على معنى التأنيث، وليست كناية عن مسمى فيكون لها موضع من الإعراب... فإن صحت الرواية فهو محمول على حذف المضاف، كأنه لما ذكر التيمي دلّ ذكره إياه على صاحب، فأضمره للدلالة عليه، فكأنه قال: صاحب تيم عدي، أو ذا تيم عدي، ثم حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله من الإعراب وجعله وإن لم يُذكر بمنزلة الثابت الملفوظ به " (2)، ويستشهد على حذف المضاف ببيت أبي دؤاد الإيادي:

أَكْلَ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا⁽³⁾ (المتقارب)

فقد جرَّ ناراً بإضمار (كل)، كأنه قال: وكلَّ نارٍ، فصار التقدير أكلَ امرئٍ ونارٍ تحسبين امرءاً وناراً، وحذف المضاف وأبقاه بمنزلة المثبت في اللفظ، وأبقى المضاف إليه على حاله من الجر.

(1) ينظر الجبالي، حمدي: "في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1982م، ص 135.

(2) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5/142. وينظر الصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3/176.

(3) البيت لأبي دؤاد الإيادي في "ديوان أبي دؤاد الإيادي"، تحقيق أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، ط1، دار العصماء، دمشق، سوريا، 2010م، ص 112. وفي ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5/142. وفي: "الأصمعيات" ص 191.

وهي حرف معتقبُ الإعراب مفيّءٌ معنى النسب عند الغالبية العظمى من النحويين، ويكاد النحويون يجمعون على حرفية ياء النسب سواء أكان ذلك صراحةً بنصهم على حرفيتها، أم إيماءً من خلال حديثهم عن معناها وعن كونها معتقبَةً الإعراب في الاسم⁽¹⁾، وقد تبنى المحدثون الرأي القائل بحرفيتها، في حين نرى بعضهم يومئ باسميتها دون التصريح بذلك. يقول اليازجي: "واعلم أن النسبة إضافة معكوسة باعتبار ترتيب المنسوب والمنسوب إليه، فإن المضاف هو الغلام في قولك: غلامٌ زيدٌ، هو المنسوب، وهو مقدم، والمضاف إليه، وهو زيد، هو المنسوب إليه، وهو مؤخر، والنسبة بالعكس، فإن تغلب في (التغلب) هو المنسوب إليه وهو مقدم، والياء قائمة مقام الرجل المنسوب، وهي مؤخرة"⁽²⁾

فالياء في الاسم المنسوب رغم كونها حرفاً ملازماً للاسم معتقباً لإعرابه، إلا أنها - في المعنى - تحمل مدلول الاسم؛ لأنها قائمة مقامه، فلذلك نستطيع أن نوفق بين رأيي القائلين بحرفيتها، ورأيي القائلين باسميتها أنها حرف لفظاً اسم معنى، فهي حرف وضعاً، اسم في المعنى، وأنها تقوم مقام الحرف من حيث لزومها للمنسوب، وجعل الإعراب عليها، وتقوم مقام الاسم في المعنى.

زيادة الياء المشددة آخر الاسم ولا تفيد معنى النسب (النسب غير الحقيقي)

لقد تم الحديث عن معنى الياء في مفهوم النسب، فهي ياء مشددة تلحق الاسم فيصير بها منسوباً إلى المجرد عنها، فعند قولنا: مكيٌّ، فإننا نعني شخصاً أو رجلاً أو شيئاً منسوباً إلى

(¹) ينظر على سبيل المثال: المبرد: "الكامل"، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1998م، 322/2. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 50. والسيوطي: "مع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 393/3. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 145/2. وابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، تقديم إميل بديع يعقوب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، 2003م، 126/2. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 327/2. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 725/3. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 176/3. وابن الغيث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 127/1.

(²) اليازجي: "الجمانة في شرح الخزانة"، ص 75.

مكة، وكذلك محمديّ وعراقيّ وسوريّ وحنفيّ... فالاسم بعد الياء منسوباً إليه قبل دخولها، فمكيّ منسوب إلى مكة، ومحمديّ منسوب إلى محمد، وعراقيّ منسوب إلى العراق، وسوريّ منسوب إلى سوريا، وحنفيّ منسوب إلى أبي حنيفة. فالياء هنا دلت على نسبة إلى رجل أو إلى بلد أو إلى مذهب... والاسم قبل دخولها له معنى، وبعد دخولها أصبح ذا معنى آخر، فلذلك سمي هذا النسبُ حقيقياً.

أما إذا دخلت الياء على الاسم ولم تغد نسباً حقيقياً فإنه يسمى - حينها - نسباً غير حقيقي، أو منسوباً لفظاً لا معنى، كالياء الداخلة على كرسيّ وبرديّ... وغيرها مما سيناقش في هذا الباب.

يقول ابن يعيش: " النسب الحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب، نحو كرسيّ وبرديّ، كالتأنيث الحقيقي وغير الحقيقي، وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحد فكذلك الياء، نحو روميّ وروم، ومجوسيّ ومجوس... فالحقيقي ما كان مؤثراً أي دالاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة... وغير الحقيقي ما لا يدل على نسبة إلى شيء مما ذكر، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب، بأن يكون في آخره زيادة النسب كقولنا: كرسيّ وبرديّ وقُمريّ وبُختيّ، ألا ترى أن كرسيّاً من كرسيّ ليس بِأبٍ ولا بلدة، ولا شيء مما ينسب إليه، وإنما هو شيء تعلق باللفظ، ويؤيد ذلك عندك أن كرسيّاً وبرديّاً اسمان كما ترى، ولو كانا منسوبين حقيقة لخرجا إلى حيز الصفة كما خرج هاشم وقيس إلى حيز الصفة في قولك " رجل هاشميّ وقيسيّ " (1).

ويمكن تقسيم الياءات المشددة اللاحقة الاسم ولا تعني معنى النسب إلى خمسة أقسام:

(1) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 5/143. وينظر الزمخشري: " المفصل في صناعة الإعراب "، ص 259. وينظر أبو علي الفارسي: " التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي "، ص 50. و ابن محمود: " الكفاية في النحو "، ص 168. والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: " الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية "، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998م، ص 890.

القسم الأول: ياء زائدة لازمة تلحق الاسم لا لمعنى:

قد تدخل على الاسم ياء لازمة له، دون أن تضيف له معنى، ولا يمكن أن تتفصل عنه، كالياء في كرسى وقمرى وبختى، والذاذي⁽¹⁾، قال:

شَرَبْنَا مِنَ الذَّاذِي حَتَّى كَأَنَّا ملوكٌ لَنَا بَرُّ الْعِرَاقَيْنِ وَالْبَحْرِ⁽²⁾ (الطويل)

وقيل: جاء على صيغة النسب، وليس بنسب.

وقد تلزم العلم ولا تتفصل عنه وهي ليست من أصوله، ومن ذلك جُعْفَى، قال ابن بري: "جُعْفَى" مثل كرسى في لزوم الياء المشددة في آخره⁽³⁾، قال لبيد بن ربيعة العامري:

قَبَائِلُ جُعْفَى بْنِ سَعْدٍ كَأَنَّمَا سقى جمعهم ماء الزُعَافِ مُنِمْ⁽⁴⁾ (الطويل)

القسم الثاني: ياء لاحقة للصفات لإفادة معنى المبالغة:

قد تدخل ياء مشددة على الصفات، ومعلوم أن الصفات لا ينسب إليها، فتدل على المبالغة في الصفة، كأحمري ودوّاري. ومنه قول العجاج:

أَطْرَبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي

(1) هو نَبْتُ، وقيل: شيء (له عُنُقُودٌ مُسْتَطِيلٌ) وحُبُّه على شَكْلِ حَبِّ الشَّعِيرِ يُوضَعُ مِنْهُ مَقْدَارُ رَطْلٍ فِي الْفَرْقِ فَتَعَبَقُ رَائِحَتُهُ وَيَجُودُ إِسْكَارُهُ. ابن منظور: "لسان العرب"، دوز، 9 / 408.

(2) البيت بلا نسبة في الزبيدي: "تاج العروس من جواهر القاموس"، مادة: دوز، 9 / 408. وقيل: الذاذي: هي الخمرة. وفي "لسان العرب"، دوز، 3 / 491، وروايته في اللسان:

شَرَبْنَا مِنَ الذَّاذِي حَتَّى كَأَنَّا ملوكٌ لَنَا بَرُّ الْعِرَاقَيْنِ وَالْبَحْرِ

نفس ما قيل عن الذاذي في تاج العروس، لكن اللسان يضعها في مادة دوز بدلا من دوز، ويفسرها نفس تفسير التاج.

وفي "القاموس المحيط" يفرق بين الذاذي والذاذي، فالذاذي: شراب الفساق، والذاذي: نبت له عنقود طويل جاء على النسب وليس بنسب، دوز، ص 425.

(3) "لسان العرب"، مادة جعف، 9 / 27.

(4) البيت للبيد بن ربيعة العامري في "الديوان"، بشرح الطوسي، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1993م، ص 196. وفي "لسان العرب"، مادة جعف، 9 / 27. وروايته في اللسان:

قَبَائِلُ جُعْفَى بْنِ سَعْدٍ كَأَنَّمَا سقى جمعهم ماء الزُعَافِ مُنِمْ

و الزبيدي: "تاج العروس"، مادة جعف، 23 / 86.

فقد دخلت الياء المشددة على دَوَّار، وهي صيغة مبالغة، فزادت معنى المبالغة، والياء هنا ليست لازمة لدَوَّارِي كلزومها كرسِيّ، ولكنها لم تفد معنى النسب إلى أب أو مهنة أو قبيلة أو صنعة... بل لقد زادت المبالغة في الصفة.

القسم الثالث: ياء زائدة غير لازمة على العلم:

قد تزداد الياء المشددة على العلم، أو على الاسم غير لازمة له لا لمعنى سوى زيادة التوكيد لفظاً؛ مما يؤدي إلى التوكيد معنى كما في دَوَّ ودَوِّيَّة⁽²⁾، ومن ذلك قول الشماخ بن ضرار الذبياني الغطفاني:

دَوِّيَّةٌ قَفَرٌ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرْدَجِ⁽³⁾ (الطويل)

(¹) الرجز للعجاج في "الديوان"، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1971م، ص 310. وفي: الحموي، ياقوت: "معجم الأدباء"، نشر دافيد صمويل مرجليوث، وأحمد فريد بك، ط 2، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، (د.ت)، 51/12 منسوب إلى العجاج لكن روايته عند ياقوت:

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ
وإنما يأتي الصبأ الصَّبِيّ.

وفي: الزبيدي: "تاج العروس من جواهر القاموس"، مادة: دور، 11 / 332، وروايته في التاج:

والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيٌّ
أَفْنَى الدَّهْرِ وَهُوَ قَعْسَرِيٌّ

وفي الأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، حاشية (1)، 2 / 4، وروايته في شرح الشافية:

والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيٌّ
أَفْنَى القرون وَهُوَ قَعْسَرِيٌّ
(2) هي الصحراء الواسعة.

(³) البيت للشماخ بن ضرار الذبياني في "الديوان"، شرحه وقدم له قدرى مايو، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1994م، ص 35، وروايته:

دَوَّارِيَّةٌ قَفَرٌ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرْدَجِ

وفي الجوهرى، إسماعيل بن حماد: "الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، 1956م، مادة: دوى 6 / 2344 برواية المتن. وفي "اللسان"، مادة: دوا، 14 / 277 برواية المتن أيضاً.

ومن ذلك - أيضاً - قول ذي الرمة يصف الدويّة:

داويّة ودُجى ليل كأنهما يَمُّ تراطنَ في حافاته الروم⁽¹⁾ (البسيط)

وصلّتان، وصلّتاني، ومنه قول الصلتان العبدى:

أنا الصلتاني الذي قد علمتُ إذا ما تحكّم فهو بالحكم صادع⁽²⁾ (الطويل)

فقد أراد: أنا الصلتان - وهو اسمه - ولكنه زاد الياء المشددة زيادة غير لازمة لتدل على المبالغة في اللفظ، ومن ثم تقود إلى مبالغة في المعنى.

وسكّ وسكّي⁽³⁾، ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

ولا بدّ من جارٍ يُجيرُ سبيلها كما سلكَ السكّي في الباب فيتق⁽⁴⁾ (الطويل)

ومُشركٍ ومُشركي، ومنه قول الراجز:

(1) البيت لذي الرمة في "الديوان"، عني بتصحيحه وتنقيحه (كارليل هنري هيس مكارتيبي)، عالم الكتب بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 576 وروايته في الديوان:

دويّة ودُجى ليل كأنهما يَمُّ تراطنَ في حافاته الروم.
وفي ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 154 برواية المتن.

(2) البيت للصلتان العبدى في "الديوان / شعر الصلتان العبدى"، جمعه وحققه الدكتور شريف علانة ط 1، جامعة البترا، الأردن، 2007م، ص 64، وروايته:

أبى الصلتاني الذي قد علمتُ إذا ما يحكّم فهو بالحكم صادع
وهو للصلتان في الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 747 برواية المتن. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3/203 برواية المتن أيضاً. والسمين الحلبي: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، 6 / 170 برواية المتن أيضاً بإيراد صدره دون عجزه.

(3) هو المسمار. ابن منظور: "لسان العرب"، سكك، 10 / 440.

(4) البيت للأعشى في "الديوان"، تحقيق الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر، (د.ت)، ص 223 برواية:

ولا بدّ من جارٍ يُجيرُ سبيلها كما جَوَزَ السكّي في الباب فيتق
وفي: ابن منظور: "لسان العرب"، مادة: فتق، 10/299 برواية المتن. وفي الجوهري: "الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية"، مادة: سكك، 4/1590 برواية المتن.

وَمُشْرِكِي كَافِرٍ بِالْفُرْقِ (1) (الرجز)

فالسُّكُّ والسَّكِّيُّ بمعنى واحد، وكذلك المشرك والمُشْرِكِيُّ، والياء زائدة - كما في دَوٌّ ودَوِيَّةٌ، وقَعَسَرٍ وقَعَسَرِيٍّ، وأحمرٍ وأحْمَرِيٍّ، ودَوَّارٍ ودَوَّارِيٍّ، وصلتانٍ وصلْتَانِيٍّ - زيادة غير لازمة للاسم، فالاسم بالياء ودونها لا يختلف معناه.

القسم الرابع: ياء زائدة زيادة عارضة على (أفعلِيَّ) خاصة:

وهو شبيهه بسابقه، إذ تزداد الياء المشددة في العربية زيادة غير لازمة وهي زيادة عارضة على الصفات على (أفعلِيَّ) خاصة، فالعرب تصوغ كثيراً من الصفات على أفعلِيَّ باطراد، فهي تفيد التوكيد، لكنها تختلف عن سابقتها بكونها تزداد على وزن أفعلِيَّ خاصة، يقول الزبيدي: "الأرْبَحِيُّ: الواسعُ الخلقُ المنبسطُ إلى المعروف... كما يقال للمنصَلتِ أصْلَتِي، وللمجتنبِ أجْنَبِيٍّ، والعرب تحمل كثيراً من النعت على أفعلِيَّ، فيصير كأنه نسبة " (2)، فمن ذلك قول أوس بن حجر التميمي:

الألمعيُّ الذي يظنُّ بك الظُّ — ظَنَّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا (3) (المنسرح)

وقول الحسين بن علي بن محمد اليزيدي:

أَلْمَعِيُّ يَكَادُ يُنْبِيكَ عَمَّا — كَانَ فِي الْغَيْبِ فِطْنَةً وَذَكَاءً (4) (الخفيف)

(1) الرجز دون نسبة إلى قائل في: الجوهري: "الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية"، مادة: شرك، 4/ 1594. والمقصود بالفرق: أي بالفرقان، وقد حذف لضرورة القافية. وفي "اللسان"، مادة: شرك 10 / 450.

(2) الزبيدي: "تاج العروس من جواهر القاموس"، مادة: روح، 6 / 433. وينظر الأزهرى، أبو منصور أحمد بن محمد: "تهذيب اللغة"، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م، مادة روح، 5 / 142. وينظر "لسان العرب"، مادة روح، 2 / 460، وريح 2 / 467.

(3) البيت لأوس بن حجر التميمي في "الديوان"، تحقيق محمد يوسف نجم، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1967م، ص 53.

(4) البيت منسوب للحسين بن علي بن محمد اليزيدي في "معجم الأندباء"، 10 / 142.

القسم الخامس: زيادة الياء لتفيد معنى الواحد في اسم الجنس:

تزداد الياء على الجنس؛ فيكون الاسم جمعاً دونها، وعندما تدخل عليه تجعله مفرداً، وذلك نحو روميّ واحد الروم، ومجوسيّ واحد المجوس، وعربيّ واحد العرب⁽¹⁾، لكنني أرى أن الياء في هذا القسم - وإن نص بعض النحاة على أنها ليست للنسب - أراها ياءً تفيد نسباً حقيقياً بالإضافة إلى إفادة معنى المفرد؛ لأن العربيّ منسوب إلى العرب وإن كان واحدهم، والروميّ منسوب إلى الروم وإن كان واحدهم، وكذلك مجوسيّ، وغيرها مما نسب إلى اسم الجنس.

أهم الألفاظ التي جاءت على لفظ النسب وليست بنسب

وفيما يأتي أهم الألفاظ التي جاءت على لفظ النسب وليست بنسب - على رأي بعض النحاة - مما وقع عليه الباحث في المعاجم ومطولات النحو وكتب الأنساب، مع العلم أنه لم يتفق جميع النحاة على كونها غير منسوبة، وكل ظاهرة من ذلك ستناقش ببابها إن شاء الله تعالى.

يعدد السيوطي ألفاظاً عديدة يضعها في باب (ما جاء على لفظ المنسوب)⁽²⁾، وقد ذكر بعضها غيره، لكنه جمعها في باب واحد، وزاد عليها آخرون، وتلك الألفاظ هي:

البرديّ⁽³⁾، والخطميّ⁽⁴⁾، والقَلعيّ⁽⁵⁾، والبُختيّ⁽⁶⁾، والخُرثيّ⁽⁷⁾، والبرديّ⁽⁸⁾، والحرديّ⁽¹⁾، والحرديّ⁽¹⁾،

(1) ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 143.

(2) السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 2 / 250 - 251.

(3) البردي: نبت. وينظر الزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 259. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 143. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 4. وابن محمود: "الكفاية في النحو"، البرديّ: نبت معروف، والبرديّ: ضرب من تمر الحجاز، ص 168.

(4) الخطمي: نبت أيضاً.

(5) القلعي: الرصاص.

(6) البختي: الإبل الخراسانية. وينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 143. وابن سيده: "المخصص"، 2 / 203. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 454.

(7) الخرثي من المتاع: سقطه.

(8) البرديّ: ضرب من أجود أنواع التمر. وهي البرثيّ عند الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 747. وعند الصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 202.

والدُرْدِي⁽²⁾، والجُلْذِي⁽³⁾، والبُحْرِي⁽⁴⁾، والسُّخْرِي: من السُّخْرَةِ، إذ تؤدي زيادة قوة في الفعل، كما قيل الخصوصية في الخصوص⁽⁵⁾، والسُّخْرِي من الهُزء، والغُبْرِي⁽⁶⁾، والقُمْرِي⁽⁷⁾ والدُّبْسِي⁽⁸⁾ والكُدْرِي⁽⁹⁾، والكُرْسِي⁽¹⁰⁾. والجُنْثِي⁽¹¹⁾، والظُّهْرِي⁽¹²⁾، والقَصْرِي⁽¹³⁾، والِرَّاعِي⁽¹⁴⁾، والزَّاعِي⁽¹⁵⁾، وجملٌ صُهَابِي: أصهب اللون، والمَّلَاحِي⁽¹⁶⁾، والخُدَارِي⁽¹⁷⁾، والخُضَارِي⁽¹⁾،

(1) الحردِي: القصب.

(2) الدردِي من الزيت: ما بقي في أسفله.

(3) الجلْذِي من الإبل: الشديد.

(4) البُحْرِي: الشئ والأمر العظيم.

(5) وينظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني: "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995م، 5 / 360. و الزمخشري: "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، 2 / 208. والنيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي: "تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان"، تحقيق الشيخ زكريا عميران، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996م.

(6) ما نبت من السدر على شطوط الأنهر وعظم، وعند ابن منظور هي العُبرِي - بالعين - والعُمْرِي، ينظر "لسان العرب"، عبر 4 / 305، عمر 4 / 306، و هي العُبرِي في "تاج العروس"، عبر 12 / 510.

(7) وينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 143. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1465.

(8) وينظر والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1465. و الزبيدي: "تاج العروس"، مادة دبس، 16 / 49. و "لسان العرب"، مادة دبس، 6 / 76.

(9) الكدري: من أنواع الطير.

(10) وينظر أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 50. و الزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 259. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 143. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1465. و الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 725. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 177.

(11) الجنثي: الحداد.

(12) الظهري: ما يجعل وراء الظهر فينسى، وقيل هي من شواذ النسب. وستناقش في باب الشواذ في الفصل الثاني.

(13) ما بقي في السنبُل من الحب بعدما يدرس.

(14) الراعي: ضرب من الحمام. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، مادة رعب، 2 / 507. و "لسان العرب"، مادة رعب، 1 / 421.

(15) الزاعبي: الرمح، وهو عند الأزهرى منسوب إلى رجل من الخزرج اسمه زاعب كان يعمل الرماح، وأنشد من الطويل قول أعرابي:

ونصل كنصل الزَّاعِي فَيَتَّقُ.

"تهذيب اللغة"، مادة زعب، 2 / 92.

(16) الملاحِي: عنب أبيض في حبه طول.

(17) الخداري: الأسود من السحاب وغيره.

وزُخَارِيُّ النَّبْتِ⁽²⁾، وَالْحَذَاقِيُّ⁽³⁾، وَالْقَطَامِيُّ⁽⁴⁾، وشَابُّ غُدَانِيٍّ وَغُدَايِيٍّ⁽⁵⁾، وَالْعَصَلَبِيُّ⁽⁶⁾،
وَالْجَعْظَرِيُّ⁽⁷⁾، وَالْعَبْقَرِيُّ⁽⁸⁾، وَالصَّمْعَرِيُّ⁽⁹⁾، وَالْبَخْتَرِيُّ⁽¹⁰⁾، وَعَيْشٌ دَغْفَلِيٍّ⁽¹¹⁾،
وَالْجَعْبَرِيَّةُ⁽¹²⁾، وَاللَّوْذَعِيُّ⁽¹³⁾، وَالْجَهْوَرِيُّ⁽¹⁴⁾، وَبَحْرٌ لُحِّيٌّ وَكُوكَبٌ دُرِّيٌّ⁽¹⁵⁾، وما بها ذُبِّيٌّ:
أي أحد، والنَّمِيُّ⁽¹⁶⁾، والرَّبِّيُّ⁽¹⁷⁾، وَالْأَحُوذِيُّ⁽¹⁸⁾، وَالْأَحُوزِي - بِالزاي - وبنفس المعنى بالراء
(الْأَحُورِيُّ)⁽¹⁹⁾، وَالْأَرِيحِيُّ⁽²⁰⁾.

وبمعنى واحد بالياء ودونها مُشْرِكٌ وَمُشْرِكِيٌّ⁽²¹⁾، وَدَوٌّ وَدَوِيٌّ⁽²²⁾، وَسَاكٌ وَسَاكِيٌّ⁽²³⁾،
وَقَعَسَرٌ وَقَعَسَرِيٌّ⁽¹⁾.

(1) الخضاري: ضرب من الطير.

(2) زخاري النبات: زهره.

(3) الحذاقي: الفصيح للسان.

(4) القطامي: الصقر.

(5) شاب غداني، وغداي: ممثلي شباباً (وقيل هي من شواذ النسب). وستناقش في موضعها من الفصل الثاني.

(6) العصلبي من الرجال: الشديد.

(7) الجعظري: اللفظ الغليظ.

(8) العبقرى: الرجل الذي ليس فوقه شيء في الشدة ونحوها.

(9) الصمعرى: الرجل الشديد.

(10) البختري: الجسيم الحسن.

(11) عيش دغفلي: أي واسع.

(12) الجعبرية: المرأة القصيرة.

(13) اللوذعي: الحديد الفؤاد.

(14) الجَهْوَرِيُّ: العظيم في مرآة العين،

(15) الدمشقي الحنبلي " اللباب في علوم الكتاب "، 2 / 452 - 454. وقيل هي من شواذ النسب.

(16) النَّمِيُّ: الفلوس، رومي معرب.

(17) واحد الرَبِّيَّينَ وهم الألوفا (وقيل من شواذ النسب).

(18) الأحوذى: الراعي الضابط لرعايته.

(19) الناعم.

(20) الذي يرتاح بالندى.

(21) وينظر الجوهري " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية "، مادة شرك، 4 / 1594.

(22) وينظر الجوهري " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية "، مادة دوى، 6 / 2343 - 2344.

(23) وينظر الجوهري " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية "، مادة سكك، 4 / 1590.

وهذه الألفاظ قد جمعها السيوطي ووضعها في باب ما جاء على لفظ المنسوب، وإن اختلف معه بعض النحاة في بعض الكلمات التي ستناقش في مواضعها من هذا البحث. ويضيف غيره العارِيَّة⁽²⁾ والدَّئِيَّة⁽³⁾، ويضيف بعض المحدثين على هذه الألفاظ لفظ رئيسي⁽⁴⁾ ويجعل الياء هنا للمبالغة كما في أحمرِيّ ودَوَارِيّ، وظاهر كلام هذا المحدث أنه يجيز النسب إلى الصفة - باطراد - لإفادة معنى المبالغة رغم اختلاف النحاة - قديماً وحديثاً - في هذه المسألة⁽⁵⁾ وما يلحق بهذا النوع (الياء اللاحقة للمبالغة على الصفات) الياء في أعجمي⁽⁶⁾ وأشعريّ وأشقريّ وخارجيّ ودَوَارِيّ وأحمرِيّ⁽⁷⁾، ومما يُلحق بياء كرسِيّ (زيادة لازمة) حوارِيّ، وكتب زَبَنِي⁽⁸⁾، وياء إنسيّ - على بعض الأقوال - فهي تجمع على (فعالي)، ولو كانت للنسب لجمعت على (أفاعلة)، كأزرقِيّ أزارقة، ومهلبي مهالبة⁽⁹⁾، ولكنها عند آخرين ياء النسب ؛ لإفادة فرد من

-
- (¹) النقوى على الشئ والصلابة والشدّة. ينظر السيوطي: "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، ط 3، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، (د.ت)، 2 / 250 - 251. ويكرر السيوطي بعض هذه الكلمات في "معجم الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 406 - 407.
- (2) العارِيَّة: الأنثى. ينظر أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 50
- (3) الدئِيَّة: مطر يأتي بعد اشتداد الحر، لغة في الدَّقِيَّة - بالفاء - والدَّئِيَّةُ أيضاً نتاج الغنم في الصيف، صيغ صيغة النسب وليس بنسب. ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، مادة دئأ، 1 / 220. و "لسان العرب"، مادة دئأ، 1 / 71.
- (4) ينظر خليل، عبد العظيم فتحي: "وقفه مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عرض وتوجيه ونقد"، ط 2، جامعة الأزهر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م، 1 / 27.
- (5) ينظر: قبّارة، فخر الدين: "تصريف الأسماء والأفعال"، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1988م، ص 134. والحواني، محمد خير: "الواضح في النحو والصرف قسم الصرف"، دار المأمون، دمشق، سوريا، (د.ت)، ص 102. واليازجي "الجمانة في شرح الخزانة"، ص 82.
- (6) ينظر أبو حيان الأندلسي: "تفسير البحر المحيط"، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور زكريا عبد المجيد النوقي والدكتور أحمد النجولي الجمل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م، 7 / 480. وابن عاشور، محمد الطاهر: "تفسير التحرير والتنوير"، دار سحنون، تونس، 1997م، 14 / 288.
- (7) ينظر ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 453. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 127. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 202.
- (8) ينظر الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 747. والسيوطي: "معجم الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 407.
- (9) ينظر البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، 11 / 96.

الجنس، فالإنسي واحد الإنس.⁽¹⁾ وأراه الأقرب والأولى؛ لسلامته من كثرة التأويل والتقدير في أصل اشتقاقها، ونوع يائها.

ويقول آخرون بنسب الشيء إلى نفسه ويجيزون ذلك باطراد، بشرط أن يكون المنسوب والمنسوب إليه بالمعنى نفسه، كما في أعجم، فيقال: لسان أعجمي وكتاب أعجمي، ولا يقال: رجل أعجمي، فينسب إلى نفسه، إلا أن يكون أعجم وأعجمي بمعنى مثل دَوَّار ودَوَّاري، وجمل قَعرٍ وقَعرِي⁽²⁾، فهو يجيز نسب الشيء إلى نفسه بشرط ألا يكون عاقلاً، وفي العاقل يعده من باب التوكيد في الصفة.

ومن اليباءات التي قد تزداد زيادة غير لازمة على الاسم قراءة أبي الدرداء وأم الدرداء قوله تعالى (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ)⁽³⁾ بزيادة الياء المشددة على الفلك لتصبح القراءة (حتى إذا كنتم كنتم في الفلكي)⁽⁴⁾، وكذلك الياء في (نصراني) على بعض الأقوال⁽⁵⁾، وقيل: هي نسب شاذ إلى الناصرة⁽⁶⁾، والياء الداخلة على اللقب، كما في: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أو الثعلبي فهي ليست بنسب⁽⁷⁾، والياء في السُّورِقيَّة، فهي قرية جامعة جاءت على لفظ النسب وليست بنسب⁽⁸⁾، والنَّوَّاسِي - بالضم - عنب أبيض عظيم العناقيد... قال الأزهري: ولا أدري إلى أي شيء نسب، إلا أن يكون من النسب إلى نفسه، كدَوَّارٍ ودَوَّاري⁽⁹⁾.

(1) ابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 16 / 94.

(2) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 1 / 212. والرازي: "مختار الصحاح"، عجم ص 175 - 180.

(3) سورة يونس، آية 22.

(4) ينظر: الزمخشري: "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل"، 2 / 323. والبغدادي الألوسي:

الألوسي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 19 / 31. و السمين الحلبي: "الدر المصون في

علوم الكتاب المكنون"، 6 / 170. و الدمشقي الحنبلي "الباب في علوم الكتاب"، 10 / 292.

(5) الدمشقي الحنبلي "الباب في علوم الكتاب"، 2 / 134.

(6) الناصرة: مدينة فلسطينية معروفة، تقع تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني.

(7) ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 5 / 36.

(8) البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد الأندلسي: "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"، تحقيق مصطفى

مصطفى السقا، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1403هـ، 3 / 764.

(9) الزبيدي: "تاج العروس"، مادة نوس، 16 / 584. و "لسان العرب"، مادة نوس، 6 / 245.

ومن ذلك أيضاً الياء في شعشعاني⁽¹⁾، يقول الزبيدي: "الشَّعْشَاعُ والشَّعْشَعَانِيُّ والشَّعْشَعَانُ: والشَّعْشَعَانُ: الطويل العنق من الرجال فقط، وياء النسب في الشَّعْشَعَانِيُّ لغير علة إنما هو من باب أحمر وأحمريّ ودوار ودواريّ"⁽²⁾، والياء في الشَّارِيّ، أحد الشراة للخوارج، وليست الياء الياء للنسب، وإنما هو صفة ألحق به ياء النسب تأكيداً للصفة كأحور وأحوريّ⁽³⁾ ومن ذلك فرس شَناصٍ وشَناصيّ: طويل نشيط، مثل دوّ ودوّيّ، وقعسرّ وقَعْسَرِيّ ودهر دوّار ودوَّاريّ، قال مرّار بن منقذ:

شُنْدَفٌ أَشْدَفُ مَا وَرَعَتْهُ وشَناصيّ إذا هَيَّجَ طَمَرٌ⁽⁴⁾ (الرمّل)

(الرمّل)

ومن المنسوب لفظاً دون المعنى العِلَافِيّ، قيل: عِلَاف: رجل من الأزد، وهو زبّان أبو جرم من قضاة، كان يصنع الرحال، وقيل: هو أول من عملها فقبل لها عِلَافِيّة لذلك، وقيل: العِلَافِيّ أعظم الرحال... وقيل: هي أعظم ما يكون من الرحال وليس بمنسوب إلا لفظاً كعُمَرِيّ، قال ذو الرمة:

أَحْمُ عِلَافِيّ وَأَبْيَضُ صَارِمٌ وأَعْيَسُ مَهْرِيّ وَأَرْوَعُ مَاجِدٌ⁽⁵⁾ (الطويل)

(الطويل)

(¹) الشعشعاني: طويل العنق.

(²) الزبيدي: "تاج العروس"، مادة شعع، 21 / 273. وينظر القول في دوار ودواريّ: ابن سيده: "المخصص"، 2 / 400. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 4.

(³) الزبيدي: "تاج العروس"، مادة شري، 38 / 371.

(⁴) البيت للمرار بن منقذ في "لسان العرب"، مادة شنص 7 / 50. وفي المفضل الضبي، ابن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الكوفي: "المفضليات"، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط 6، سلسلة ديوان العرب 1، بيروت، لبنان، 1963م، ص 82، وروايته:

شُنْدَفٌ أَشْدَفُ مَا وَرَعَتْهُ فإذا طُوْطِي طَيَّارٌ طَمَرٌ

وكلتا الروايتين صحيحة وزناً، لكن برواية المفضليات لا شاهد.

(⁵) البيت لذي الرُّمّة في "الديوان"، ص 129، وروايته في الديوان:

أَحْمُ عِلَافِيّ وَأَبْيَضُ صَارِمٌ وأَعْيَسُ مَهْرِيّ وَأَشْعَثُ مَاجِدٌ

وفي "لسان العرب"، مادة علف، 9 / 256 برواية المتن.

وقال الأعشى:

هي صاحبُ الأدنى وبينني وبينها مَجُوفٌ عِلَافِيٌّ وَقِطْعٌ وَنُمرُقٌ⁽¹⁾ (الطويل)

ومنه حديث بني ناجية: (أنهم أهدوا إلى ابن عوف رجلاً عِلَافِيَّةً) لكنها عند ابن الأثير منسوبة إلى علاف، وهو زبان أبو جرم، وليست منسوبة لفظاً.⁽²⁾

ورغم أن المعاجم قد نصت على أن (العِلَافِيَّ) منسوب لفظاً لا معنى، مع اختلافهم في ذلك، فالصواب أنها منسوبة نسباً حقيقياً إلى علاف؛ لأنه أول من عملها، ولكن كلمة عِلَافِيَّ قد صارت اسماً قائماً بذاته وطغى المنسوب على المنسوب إليه؛ لشهرة المنسوب وضياع المنسوب إليه، فأصبح المنسوب (العِلَافِيَّ) كأنه ليس منسوباً، وهذا ما قاد المعجميين إلى اختلاف الآراء وتضاربها، وهناك كثير من الأسماء على هذه الصورة حتى قد نُسِيَ المنسوب إليه مع تقادم الزمان؛ فأصبح المنسوب قائماً بذاته.

وقد تنسب الرحال العِلَافِيَّة إلى تصغير الترخيم من عِلَافٍ فيقال (عِلَافِيٌّ) كما في شعر حميد بن ثور الهلالي:

فحملِ اللهم كِنَازًا جَلْعَدًا

ترى العِلَافِيَّ عليها موكداً⁽³⁾ (الرجز)

(¹) البيت للأعشى في "الديوان"، تحقيق الدكتور محمد حسين، ص 221. وفي "لسان العرب"، مادة علف 9 / 256.
(²) الحديث في "لسان العرب"، مادة علف 9 / 256. وابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 1979م، 3 / 287.

(³) الرجز لحמיד بن ثور الهلالي في "الديوان"، إشراف الدكتور محمد يوسف نجم، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م، ص 28، بروايته:

فحملِ اللهم كِنَازًا جَلْعَدًا ترى العِلَافِيَّ عليها موكداً

وفي "لسان العرب"، مادة علف، 9 / 259 برواية المتن مورداً عجز البيت دون صدره. وفي "معجم الأدباء"، 11 / 9، وروايته عند ياقوت:

فاحملِ الهمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا ترى العِلَافِيَّ عليه موكداً

لكن رواية ياقوت في معجم الأدباء يكسر فيها الوزن الشعري للبيت، والصواب روايتنا للسان والديوان.

والرّادنيُّ من الإبل: الشديد الحمرة، وهو من باب غير المنسوب مثل قُمْرِيٍّ وبُخْتِيٍّ (1) ويقال في البازي (اسم طير) بازٍ وبازٌ وبَازٌ وبَازِيٌّ على حد كرتي (2) والبيريُّ: هذه اللفظة لها صورة النسبة، وهو جدُّ أبي بكرٍ أحمد بن عبّيد بن الفضل بن سهل بن بيريّ الواسطي (3) والمشرقيُّ (السيف) لفظة تشبه النسبة عند بعضهم (4) لكنها من شواذ النسب - كما سيأتي الحديث عنها - فهي منسوبة إلى (المشارف) قرية بالشام، لكن الأولى أنها - كغيرها من الكلمات - قد طغى المنسوب - وهو السيف المنسوب إلى المشارف - على لفظ المنسوب إليه - وهو قرية المشارف - حتى صار المنسوب مستقلاً بذاته شبيهاً بالعلم، والزبدانيُّ - بياء مشددة كياء النسبة - فلفظ الموضع والنسبة واحد، كقولنا: رجل شافعيُّ في النسبة إلى مذهب الشافعي (5).

ويقال: ما بها دُورِيٌّ (أي أحد) قيل: منسوب إلى الدور، والصواب أن ياءه كياء كرتي (6). وكذلك الفرات والفراتيُّ - علما بمعنى واحد - كالصلتان والصلتانيُّ، ودَوَّارٍ ودَوَّاريُّ، فالياء غير لازمة للاسم، ولم تقد معنى النسبة، بل أفادت المبالغة في العلم والصفة (7).

وخلاصة القول: إن الياء قد تزداد على العلم كالصلتان والصلتانيُّ، وجُعِفٍ وجُعُفِيٍّ؛ لتفيد المبالغة في لفظ ذلك العلم؛ مما يؤدي إلى مبالغة في المعنى؛ لأن الياء مشددة فتفيد شدة في المعنى، وغالباً ما يكون ذلك في باب المديح والفخر، وقد تزداد لا لمعنى زيادة لازمة لا يمكن حذفها، كالياء في كلمة كرتي، وقد تزداد زيادة غير لازمة على الصفات لتأكيد الوصف، كما في أحمرٍ وأحمرِيٍّ، ودَوَّارٍ ودَوَّاريٍّ... وغيرها، لكن الاسم بالياء ودونها نفس المعنى، وقد تزداد على لفظ المنسوب إليه كالعلافيِّ والمشرقيِّ... حتى يطغى لفظ المنسوب، ومع تقادم الزمن يُنسَى لفظ المنسوب إليه أو يكاد، حتى ليتوهم السامع أن الكلمة ليست منسوبة، وأرى أن غالب

(1) ابن منظور: "لسان العرب"، مادة رذن، 13 / 178.

(2) ابن منظور: "لسان العرب"، مادة بزا، 14 / 72.

(3) رجل ثقة صدوق من أهل واسط، ينظر: السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي: "الأنساب" تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، ط 1، دار الفكر ودار الجنان، بيروت، لبنان، 1988م، 1 / 430.

(4) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 302.

(5) كورة مشهورة بين دمشق وبلبك ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 130.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 631. وهو يرفض كونها منسوبة إلى لفظ الجمع والياء عنده ليست للنسب.

(7) ينظر: أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 631.

الكلمات من هذا النوع، كالزبدانيّ والبُرديّ والخطميّ... وغيرها، لا بد أنها منسوبة إلى لفظ قد نُسيَ مع تقادم الزمن، وحل محله لفظ المنسوب، وذلك جليّ الوضوح في (علافيّ) فهي الرحال المنسوبة إلى علافٍ وهو اسم رجل، لكن تلك الرحال لفظها قد طغى على اسم الرجل وطمسه؛ لشهرة المنسوب وقلة شهرة المنسوب إليه.

تخفيف ياء النسب

قد تخفف ياء النسب في مواضع معينة في العربية؛ لأسباب صوتية، أو لكثرة الاستعمال أو للضرورة الشعرية، وغيرها، ومن خلال الاستقراء والتتقيب في المعاجم ومطولات النحو والصرف تبين أن ياء النسب تخفف في مواضع عدة، هذا بيانها:

القسم الأول: في جمع السلامة:

قد تخفف ياء النسب في جموع السلامة بكثرة؛ جرياً وراء التخفيف اللفظي؛ لأن الاسم يزداد ثقلًا بالجمع وبالياء، فتخفف الياء في الأشعرين نصبًا وخفضًا، والأشعرين رفعًا، والأصل (أشعريّون وأشعريّين)⁽¹⁾، وكذلك القول في الأعجمين جمع أعجميّ، والنميرين جمع نميريّ... وغيرها، "قال الليث: الخُرسيّ منسوبٌ إلى خراسان، ومثله الخُراسيّ والخُراسانيّ ويجمع على الخُرسيّين، بتخفيف ياء النسب، كقولك الأشعريّين"⁽²⁾.

فقد ورد ذلك في القرآن الكريم وفي القراءات القرآنية وفي الشعر العربيّ، فمما قد ورد في القرآن الكريم والقراءات القرآنية قوله تعالى: (وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ)⁽³⁾،

(1) ينظر: ابن بري، عبد الله بن عبد الجبار المقدسي المصري الوفاة: "في التعريب والمعرّب وهو المعروف بحاشية ابن بري"، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م، ص 37. وينظر ذات الرأي بتخفيف ياء النسب في الأشعرين: "لسان العرب"، مادة شعر، 4 / 416. و ذات الرأي في تخفيفها في الإريسيّين (والأصل إريسيّون رفعًا، وإريسيّين خفضً ونصبًا)، مادة أرس، 6 / 5.

(2) الأزهرى: "تهذيب اللغة"، 7 / 77.

(3) سورة الشعراء، آية 198.

فالأعجمين في هذه الآية جمع أعجمي بتخفيف ياء لنسب⁽¹⁾، وقد جُمعت بالياء والنون دلالةً على تخفيف النسب⁽²⁾.

ومن ذلك في القراءات القرآنية قراءة الآية: (سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) (3) بوصل (إل وياسين) لتصبح (سلام على إيلياسين)⁽⁴⁾ فقد أراد: إيلياس - عليه السلام - ومن كان على دينه فهي بذلك

جمع إيلياسي، بتخفيف ياء النسب، إذ الأصل إيلياسيين، وخفف كما في الأشعرين والأعجمين.

لكن إيلياسين على، رأي الفراء، تحتل أحد وجهين، ففي الوجه الأول يقول: "إيلياس اسم من أسماء العبرانية...، ولو جعلته عربياً من الأليس لجري... ثم قال: سلام على إيلياسين، فجعله بالنون، والعجمي من الأسماء قد يفعل به هذا. العرب تقول: ميكال وميكائيل وميكائيل وميكائين - بالنون - وهي في بني أسد يقولون: هذا إسماعيل قد جاء، وأنشد:

يقول أهل السوق لما جينا

(الرجز)

هذا ورب البيت إسرائينا⁽¹⁾

(1) ينظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: "الزاهر في معاني كلمات الناس"، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن اعتنى بتصحيحه عز الدين البدوي النجار، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1992، 2 / 55 - 56. والبغدادي الألوسي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 19 / 127. وأبو حيان الأندلسي: "تفسير البحر المحيط"، 7 / 40، و 7 / 358. وابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 19 / 193 - 194. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 15 / 83 - 85. والفيروز أبادي: "القاموس المحيط"، شعر، ص 533.

(2) ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: "الجامع لأحكام القرآن"، دار الشعب، القاهرة، مصر، (د. ت)، 13 / 139. وفي 15 / 119 يقرن بين الهاء في مهالبة وبين الواو والنون في (أشعرون) دالا بذلك على كون الواو والنون عوضاً من ياء النسب كما أن الهاء عوض منها.

(3) سورة الصافات، آية 130.

(4) ينظر: المبرد: "الكامل"، 3 / 617. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 16 / 341 - 342. والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: "إعراب القرآن"، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1988م، 3 / 477. والقيسي، مكي بن أبي طالب أبو محمد: "مشكل إعراب القرآن"، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405هـ، 2 / 619. والسمين الحلبي: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، 9 / 328 - 329.

فهذا وجه لقوله إلياسين، وإن شئت ذهبت إلياسين إلى أن تجعله جمعاً فتجعل أصحابه داخلين في اسمه، كما تقول للقوم رئيسهم المهلب: قد جاءتكم المهالبة والمهلبون، فيكون بمنزلة قوله الأشعرين " (2). فيتضح مما سبق أن الفراء قد أقرّ بتخفيف ياء النسب في جمع السلامة وإن لم يصرح بمصطلح تخفيفها. كما أن هذا من باب التبادل بين الأصوات المائعة في العربية، فقد تبادلت اللام والنون المواقع في لفظي إسرائين وإسرائيل.

ومن ذلك قراءة الآية (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ) (3) بتخفيف ياء الأميين لتصبح في الأميين (4). وحمل بعضهم كلمة (الناس) على تخفيف ياء النسب، فهي جمع إنسي - بكسر الهمزة، وياء النسب - إذ هي عوض عن أناسي الذي هو الجمع القياسي لإنس، وقد عوضوا عن أناسي أناس - بضم الهمزة وطرح ياء النسب -... ثم حذفوا الهمزة تخفيفاً (5)، وقد وردت في القرآن الكريم بلفظ (أناسي) في قوله تعالى: (لِنُحْيِيَ بِهِ بَلَدَةً آمِنًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْآسِيَّ كَثِيرًا) (6). ولكن هذه الياء على حد الياء في كرسي وكراسي؛ والدليل أن الاسم هنا ممنوع من الصرف، إذ لو كانت ياء النسب لما منع من الصرف، لكن أبا حيان قد تحدث

(1) الرجز لأعرابي مجهول في الفراء، أبي زكريا يحيى ابن زياد: "معاني القرآن" تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1983م، 2 / 391. وفي ابن دريد، أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري: "كتاب جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987، 1 / 293، وروايته:

يَقُولُ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِئْنَا

هَذَا وَعَهْدَ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

وفي البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبي عبيد الأندلسي: "اللائي في شرح أمالي القالي"، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م، 2 / 681 برواية المتن.

(2) الفراء: "معاني القرآن"، 2 / 391 - 392.

(3) سورة الجمعة، آية 2.

(4) ينظر: الزمخشري: "الكشاف"، 4 / 530. والفخر الرازي، محمد بن عمر التميمي الشافعي: "التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب"، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1995م، 30 / 4. والبغدادى الألوسى: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 28 / 93. وابن إبراهيم، عبد الرحمن بن إسماعيل: "إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع"، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (د. ت)، 2 / 734.

(5) ينظر ابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 1 / 261 - 262.

(6) سورة الفرقان، آية 49.

عن تخفيف الياء في (ناس و أناس) استطرادًا في حديثه عن (أناسي) في الآية السابقة. ومما ورد تخفيفه في جمع السلامة من الشعر مما وقع عليه الباحث ما يأتي:

قول الكميت بن زيد الأسدي:

ولو جهّزتُ قافيةً شَرُودًا لقد دخلتُ بيوتَ الأشْعَرَيْنِ⁽¹⁾ (الوافر)

فقد أرادَ بيوتَ الأشْعَرَيْنِ، ولكنه خفف ياء النسب في جمع السلامة لثقل الاسم بالجمع وبالياء، كما أنها لا يمكن أن تكون جمع أشعرٍ - دون ياء النسب - لأنه لا يجمع جمع سلامة، فمؤنثه شَعْرَاءُ وليس أشعرة، وهو غير صالح لدخول التاء، وذلك ما دفع اللغويين لتأويلها على حذف ياء النسب أو تخفيفها، وأراه الأرجح والأسلم.

وقول الكميت أيضًا:

وما وَجَدْتُ نساءُ بني نزارٍ حلائلَ أسودينَ وأحمرينا⁽²⁾ (الوافر)

وهنا - أيضًا - أرادَ أسوديينَ وأشْعَرَيْنِ ؛ لأن أسود وأحمر مؤنثهما سوداء وحمرَاء، وغير صالحين لدخول التاء، فبالتالي تكون (أسودينَ وأحمرينَ) في البيت من باب تخفيف ياء النسب في جمع السلامة.

ومنه قول أبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وسلم):

وحيثُ يُنِيخُ الأشْعَرُونَ رِحَالَهُمْ بملقى السيُولِ بينَ سافِفٍ ونائلٍ⁽³⁾ (الطويل)

(¹) البيت منسوب للكميت بن زيد الأسدي في: البغدادي الألويسي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 19 / 127. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 15 / 84. ولم أجده في "شعر الكميت بن زيد الأسدي"، جمعه الدكتور داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، العراق، ومكتبة النعمان، النجف، العراق، 1969م.

(²) البيت للكميت بن زيد الأسدي في: "شعر الكميت بن زيد الأسدي"، ج 2، قسم 1، ص 116. وبلا نسبة في الدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 15 / 83 بعجزه دون صدره.

(³) البيت لأبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وسلم) في "الديوان"، تحقيق الدكتور محمد التونجي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1994م، ص 64، وروايته:

وحيثُ يُنِيخُ الأشْعَرُونَ رِكَابَهُمْ بمفضي السيُولِ بينَ أسافٍ ونائلٍ

وقول النابغة الذبياني:

قَعُودًا لَهُ غَسَّانُ يَرْجُونَ أَوْبَهُ وَتُرْكٌ وَرَهْطُ الْأَعْجَمِينَ وَكَابِلُ⁽¹⁾
(الطويل)

وقول لقيط الإيادي:

وفي ابن عاشور: " تفسير التحرير والتنوير "، 19 / 194.
(¹) البيت للنابغة الذبياني في " الديوان "، جمعه وشرحه وحققه الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ط 1، دار سحنون، تونس، ودار السلام، القاهرة، مصر، 2009م، ص 190. وفي ابن عاشور: " تفسير التحرير والتنوير "، 19 / 194.

كمالك بن قنّان أو كصاحبه زيد القنا يوم لاقى الحارثين معاً⁽¹⁾ (البسيط)

وقول عقبة الأسدي:

وأنت امرؤ في الأشعرين مقاتل⁽²⁾ (الطويل)

القسم الثاني: قد تحذف ياء النسب أو تخفف في ضرورة الشعر:

قد تخفف ياء النسب، أو تحذف - وكلاهما مصطلح يحمل نفس المعنى عند القدماء - للضرورة الشعرية، دون أن تكون جمع سلامة، وقد أوردت المعاجم وكتب النحو والصرف شواهد عدة على ذلك، فمن ذلك قول المتنخل الهذلي:

شربتُ بجمّه وصدرتُ عنه وأبيض صارم ذكر إباطي⁽³⁾ (الوافر)

(1) البيت للقيط بن يعمر الإيادي في "الديوان"، برواية هشام بن الكلبي، تحقيق الدكتور محمد التونجي، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998م، ص 88، وروايته في الديوان:

كمالك بن قنّان أو كصاحبه زيد القنا يوم لاقى الحارثين معاً. بنتنية الحارثين، فلا شاهد في هذه الرواية. وفي ابن إبراهيم: "إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع"، 2 / 734 برواية المتن. وفي "مختارات ابن الشجري"، ص 6، وروايته فيها:

كمالك بن قنّان أو كصاحبه عمرو القنا يوم لاقى الحارثين معاً. دون ضبط (الحارثين) فهي غير واضحة أهي على تخفيف ياء النسب (جمع الحارثي)، أو على تثنية الحارث.

(2) البيت مروى بشطر واحد فقط، وهو منسوب لعقبة الأسدي في: ابن إبراهيم: "إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع"، 2 / 734.

(3) البيت للمتنخل الهذلي في: "ديوان الهذليين"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965م، قسم 2، ص 26. وروايته في ديوان الهذليين:

شربتُ بجمّه وصدرتُ عنه وأبيض صارم ذكر إباطي

وفي "لسان العرب"، مادة أبط، 7 / 253. وفي ابن فارس، أبي الحسن أحمد بن فارس: "مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1999م، مادة أبط، 1 / 38. وفي "تاج العروس" مادة بيض، 18 / 250، وروايته في التاج:

شربتُ بجمّه وصدرتُ عنه بأبيض صارم ذكر إباطي.

وفي مادة أبط، 19 / 122 يروى برواية المتن مع نسبته إلى الهذلي وإلى تأبط شراً. وفي أبي زيد القرشي: "جمهرة أشعار العرب"، تحقيق على محمد البجاوي دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (د.ت)، ص 485 برواية المتن ونسبته للهذلي.

فقد خفف ياء النسب في (إباطي) والأصل إباطي⁽¹⁾، لكنه قد خفف لضرورة الشعر، وقول المتخل أيضاً:

كلون الملح صرْبته هبير⁽²⁾ يُترُ العظم سقاط سراطي⁽²⁾ (الوافر)

وهو مما جاء منسوباً لفظاً لا معنى، كدوّاري وأحمري... لكن الياء خففت من أجل القافية، وكان حق الكلمة أن توضع ضمن باب الألفاظ التي جاءت على لفظ المنسوب، لكن تم وضعها هنا؛ لأنها قد خففت فيها الياء من أجل القافية، فهي تخضع لبابين من هذه الدراسة.

ومن ذلك - أيضاً - قول أعرابي:

بكي بعينك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكّر⁽³⁾ (المنسرح)

فقد أراد الحواري وخفف الياء من أجل ضرورة القافية اضطراراً. ومن ذلك قول الشاعر:

لم يبق من سنّة الفاروق نعرفه إلا الذنبي وإلا الدرة الخلق⁽⁴⁾ (البسيط)

إذ أراد الذنبي، لكنه خفف من أجل الضرورة. ومنه قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

(1) في الكلمة شاهد آخر وهو أنها منسوبة نسباً شاذاً إلى إبط، وسيأتي الحديث عنها في بابها.

(2) البيت للمتخل الهذلي في "ديوان الهذليين"، قسم 2، ص 26. وفي "لسان العرب"، مادة سراط، 7 / 313. وفي "تاج العروس"، مادة سراط، 19 / 343. وفي "جمهرة أشعار العرب"، ص 485.

(3) البيت بلا نسبة في: ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، تحقيق عبد الحميد هندائي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م، مادة حور، 3 / 504، ومادة دوو، 9 / 367، ومادة أيي، 10 / 591. وفي "المخصص"، 4 / 202. وفي "لسان العرب"، حور، 4 / 220، وروايته:

بكي بعينك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكّر

وفي مادة أيا من اللسان، 14 / 56، وروايته:

بكي بعينك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكّر

وفي اللسان، مادة دوا، 14 / 277، برواية المتن. وفي: ابن جني: "سر صناعة الإعراب"، 2 / 672. وابن جني: "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت)، 3 / 327. والبكري: "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"، 3 / 1074، وروايته:

بكي بدمعك واكف القطر ابن الحواري العالي الذكّر

(4) البيت غير منسوب إلى قائل في: "لسان العرب"، مادة ذنب، 1 / 391. و "تاج العروس"، مادة ذنب، 2 / 443. و "تهذيب اللغة"، مادة ذنب، 14 / 316.

أَلَا هَبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبِحِينَا
وَلَا تَبْقِي خُمُورَ الْأُنْدَرِينَا⁽¹⁾ (الوافر)
وقوله أيضًا:

تَهْدِدُنَا وَأَوْعِدُنَا رَوِيدًا
مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتُونِينَا⁽²⁾ (الوافر)
فقد أراد الأندرييننا، ومُقتَوِينِنَا، لكنه قد خفف من أجل ثقل الاسم مع ياء النسب وياء جمع السلامة مع القافية. وقول آخر:

وَمَا عَلِمِي بِسِحْرِ الْبَابِلِينَا⁽³⁾ (الوافر)
وقول آخر:

إِذَا كُنْتَ تَطْلُبُ شَأْوَ الْمَلُو
كَ فَافْعَلْ فِعَالٌ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ⁽⁴⁾ (المتقارب)
القسم الثالث: عندما تفيد الجمع والنسب معًا:

قد تخفف - بقلة - عندما تفيد الجمع والنسب معًا كما في بَخَاتِي (جمع بُخْتِي)⁽⁵⁾، وَأَنَاسِي (جمع إِنْسِي)⁽⁶⁾، إذ الأصل بَخَاتِي وَأَنَاسِي لكنها قد خففت لتقلها لفظًا.

(1) البيت لعمر بن كلثوم التغلبي في "الديوان"، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2006م، ص 64. وفي "لسان العرب"، مادة ندر، 5 / 200 بعجز دون صدر. وفي "معجم البلدان"، 1 / 260. وفي أبي زيد القرشي: "جمهرة أشعار العرب"، ص 272.

(2) البيت لعمر بن كلثوم التغلبي في "الديوان"، ص 79. وفي "لسان العرب"، مادة ذنب، 1 / 391 بعجز دون صدر. وفي "تاج العروس"، مادة قنو، 39 / 270، وروايته: تَهْدِدُنَا وَتَوْعِدُنَا رَوِيدًا متى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتُونِينَا وفي "جمهرة أشعار العرب"، ص 287 برواية التاج.

(3) الشطر بلا نسبة إلى قائل في "لسان العرب"، مادة ندر، 5 / 200. وفي "معجم البلدان"، 1 / 261. وفي "تاج العروس"، مادة ندر، 14 / 194. وهو مروي بشرط واحد في الكتب المذكورة.

(4) البيت شاهد على تخفيف ياء النسب في (البَحْتَرِيِّ)، وهو دون نسبة إلى قائل في: ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة بختر، 5 / 344. وفي "لسان العرب"، مادة بختر، 4 / 48. وفي "تاج العروس"، مادة بختر، 10 / 136.

(5) ينظر: "لسان العرب"، مادة بخت، 2 / 9.

(6) ينظر: ابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 1 / 261 - 262.

القسم الرابع: في جميع المنسوبات مطلقاً على رأي بعض النحاة:

لقد أجاز بعضهم تخفيف ياء النسب مطلقاً في جميع المنسوبات، يقول ابن إبراهيم: "يجوز تخفيف ياء النسب ؛ فيقال: البصري والمكي والدوري" ⁽¹⁾. ويعزز هذا الرأي ويرجح له اللهجات العربية في وقتنا الحاضر، فنحن - اليوم - لا نشدد ياء النسب البتة، فنقول: العربي والفلسطيني والعراقي والجامعي... والأصل في ذلك العربي والفلسطيني والعراقي والجامعي - بتشديد الياء - لكن هذه اللغة - رغم أن بعضهم قد ذكرها - فهي لغة ركيكة لا ترتقي إلى مستوى العربية الفصيحة كما وردت عن أقحاح العرب، والدليل على ضعفها عدم حفظها في المعاجم ولا في مطولات النحو والصرف، كما أورد ذلك النحاة والمعجميون عن العرب القدماء.

القسم الخامس: تخفيفها وتعويض الألف عنها في ألفاظ محددة:

تخفف ياء النسب في ألفاظ محددة ويُعوض عنها بألف، وهو باب من أبواب شواذ النسب عند النحاة، فكان حقه أن يوضع في باب الشواذ، ولكنني سأكتفي بجلوه ههنا ؛ بعداً عن التكرار ⁽²⁾، يقول سيبويه: "ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين، ياء الإضافة قولك في الشأم: شَام وفي تهامة: تَهَام، وَمَنْ كَسَرَ التاء قال: تَهَامِي، وفي اليمن: يَمَانٍ، وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين... ومنهم من يقول: تَهَامِي وَيَمَانِي وَشَامِي، فهذا كبحراني وأشباهه مما غُيِّرَ بناؤه في الإضافة، وإن شئت قلت: يَمَيّ... وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول: شَامِي" ⁽³⁾

(1) ابن إبراهيم: "إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع"، 1 / 28.

(2) ينظر على سبيل المثال: الحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 182. وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي المروزي الدينوري: "أدب الكاتب"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1963م، ص220.

(3) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 337 - 338. وينظر المبرد: "المقتضب"، 3 / 145. وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي: "الأصول في النحو"، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1996م، 3 / 82. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة يمن، 10 / 515. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 160. و "الصاح تاج اللغة وصحاح العربية"، مادة يمن، 6 / 2219 - 2220، ومادة تهم، 5 / 1878 - 1879. و "تاج العروس"، مادة تهم، 31 / 343 - 344، ومادة يمن، 36 / 305. وابن الدهان: "كتاب الفصول في العربية"، ص 84. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 746. والأنباري، أبو البركات: "الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د.ت)، 1 / 71. والفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، مادة تهم، 1 / 78.

ويقول السيوطي في باب النسب غير المشدد: " كل نسب فهو مشدد إلا في ثلاثة مواضع: يَمَانٍ وشَّامٍ وتَهَامٍ، قاله ابن خالويه، وزاد في الصحاح: نَبَاطٍ، يقال: رجلٌ نَبَاطِيٌّ وَنَبَاطِيٌّ، مثل يَمَانِيٍّ وَيَمَانٍ " (1). ويقول ابن مالك: " قد يُعَوِّضُ من إحدى ياءِي النسب ألف قبل اللام، وشذ اجتماعهما " (2) ويصير الاسم بحكم الاسم المنقوص في حذف الياء رفعًا وخفضًا في حالة النكرة مجردًا من الإضافة، فيقال: قام اليماني، ورأيتُ اليماني، ومررت باليماني، وقام يمانٍ ورأيتُ يمانيًا، ومررت بيمانٍ (3).

تلك الأسماء المشهورة مما خففت به ياء النسب وعُوِّضَ منها ألف، ويضيف آخرون لفظ (ثَمَانٍ)، يقول الفيروزآبادي: " الثُّمْنُ ... جزء من ثمانية، أو يطرد ذلك في هذه الكسور، جمعه أثمانٌ... وثمانٍ كيمانٍ عدد وليس بنسبٍ، أو في الأصل منسوب إلى الثُّمْنِ لأنه الجزء الذي صيِّر السبعة ثمانية، فهو ثُمْنُهَا، ثم فتحوا أولها لأنهم يغيرون في النسب، وحذفوا منها إحدى ياءِي النسب، وعُوِّضُوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن " (4)

ويقول الزبيدي في ثمانٍ: " الثمانية من العدد معروف، ويقال: ثمانٍ كيمانٍ، وهو أيضًا عدد وليس بنسب، وقال الفارسي رحمه الله تعالى: ألف ثمانية للنسب ؛ لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ، قال ابن جني: قلت له: نعم، ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة، نحو عباقيّة وكراهية وسباهية، فقال: نعم هو كذلك، وحكى ثعلب: ثمانٌ في حد الرفع... وأنشد للأصمعي قول الشاعر:

(1) السيوطي: " المزهر في علوم اللغة وأنواعها "، 2 / 101.

(2) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد: " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "، محلى بهوامش الدماميني، ط 1، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، السعودية، 1913هـ، ص 71. وينظر المبرد: " الكامل " 3 / 619. وينظر أبو حيان: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 634 - 635. والصبان: " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 202. والأسترابادي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 83 - 84. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 83 - 84.

(3) ينظر السيوطي: " همع الهوامع شرح جمع الجوامع "، 3 / 408. وحسن، عباس: " النحو الوافي "، ط 4، دار المعارف بمصر، (د. ت)، 4 / 746.

(4) الفيروزآبادي: " القاموس المحيط "، مادة ثمن، 1529. وينظر " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية "، مادة ثمن، 5 / 2088.

لها ثنانياً أربَعُ حسانُ

وأربَعُ فهذه ثمانُ⁽¹⁾

(الرجز)

... أو هو الأصل الذي صيّرَ السبعة ثمانية فهو ثَمْنُها، ثم فتحوا أولها... وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن، فتثبت ياءُه عند الإضافة كما تثبت ياء القاضي، فنقول: ثمانِي نسوة⁽²⁾.

ومن الشواهد الشعرية على تخفيف ياء النسب والتعويض عنها بألف في يمان قول الشاعر:

هواي مَعَ الرِّكْبِ اليمانيِّ مُصْعِدُ جَنِيْبٍ وجُثمانيِّ بمَكَّةَ موثِقُ⁽³⁾ (الطويل)

ومن شواهد تخفيف الياء، ومعاملة الكلمة معاملة المنقوص قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

علينا البَيضُ واليَلْبُ اليمانيُّ وأسِيافٌ يَقُمْنَ وينحنيْنا⁽⁴⁾ (الوافر)

وقول جرير:

وحَبَّذا نَفَحَاتُ من يَمانيَّةٍ تَأْتِيكَ من قَبْلِ الرِّيانِ أحياناً⁽⁵⁾ (البسيط)

وقول علي بن محمد العمراني الخوارزمي:

أضاءَ برقٌ وسَجَفُ الليلِ مسدولٌ كما يُهْزُ اليمانيُّ وهو مصقولُ⁽⁶⁾ (البسيط)

(البسيط)

(¹) الرجز دون نسبة إلى قائل في ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة ثغر، 5 / 483. وفي " تاج العروس "،

مادة ثمن، 34 / 335. وفي " لسان العرب "، مادة ثمن، 13 / 80 وروايته في اللسان:

لها ثنانياً أربَعُ حسانُ

وأربَعُ فتغرها ثمانُ

وفي الأزهري: " تهذيب اللغة "، مادة ثمن، 15 / 78، برواية اللسان، لكن (ثمان) عنده خطأ.

(²) " تاج العروس "، مادة ثمن، 34 / 335. وينظر " لسان العرب "، مادة ثمن، 13 / 81.

(³) البيت بلا نسبة إلى قائل في الزبيدي: " تاج العروس "، شعر، 12 / 182.

(⁴) البيت لعمرو بن كلثوم التغلبي في: " الديوان "، ص 84. وابن منظور: " لسان العرب "، يلب، 1 / 806. وأبي زيد

القرشي: " جمهرة أشعار العرب "، ص 293.

(⁵) البيت لجرير في: " الديوان "، ص 208. وابن منظور: " لسان العرب "، حبيب، 1 / 291.

(⁶) البيت منسوب لعلي بن محمد العمراني الخوارزمي في ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 15 / 62.

ومن شواهد شذوذ الجمع بين العوض والمعوض، أي بين الألف المعوضة من ياء النسب مع ياء النسب قول أمية بن خلف:

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشْدُ كِيرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِ (1)

(الوافر)

وقول أعرابي:

ويهماءُ يستافُ الدليلُ ترابِها وليس بها إلا اليمانيُّ مُحَيَّفٌ (2)

(الطويل)

وقول العباس بن عبد المطلب:

ضربناهم ضربَ الأحامِسِ غدوةً بكلِّ يمانِيٍّ إذا هزَّ صَمَمًا (3)

(الطويل)

وقول أعرابي:

فَارْعَدَ مِنْ قَبْلِ اللِّقَاءِ ابْنُ مَعْمَرٍ وَأَبْرَقَ وَالْبَرَقُ الْيَمَانِيُّ خَوَانٌ (4)

(الطويل)

(الطويل)

القسم السادس: تخفيفها لكثرة الاستعمال:

قد تخفف ياء النسب مع بقاء دلالتها لكثرة الاستعمال مع ثقل الاسم، يقول ياقوت الحموي: "وقد نسبوا إلى أَجْدَانِيَّةَ - بلد بين برقة وطرابلس الغرب - بتخفيف ياء النسبة لكثرة الاستعمال" (5)، وقد خففت ياء النسب هنا لكثرة الاستعمال - كما صرَّح ياقوت الحموي، لكن مع ذلك سببًا آخر، وهو ثقل الاسم لطوله، حيث إن طول الاسم سبب مهم من أسباب العدول عن

(1) البيت منسوب لأمية بن خلف في الجوهرى: "الصحيح"، يمن، 6 / 2219. وابن منظور: "لسان العرب" يمن، 13 / 464.

(2) البيت بلا نسبة إلى قائل في ابن منظور: "لسان العرب"، يمن، 13 / 464.

(3) البيت منسوب للعباس بن عبد المطلب، عم الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المبرد: "الكامل"، 3 / 619.

(4) البيت بلا نسبة إلى قائل في المبرد: "الكامل"، 3 / 619. وروايته بهمزة وصل في (فارعد) على اعتباره فعل أمر، والصواب ما أثبت في المتن؛ حفاظًا على الوزن من الكسر.

(5) الحموي، ياقوت: "معجم البلدان"، 1 / 100.

القياس، ومن أسباب التأويل النحوي، وقد أبان عن ذلك السبب الدكتور حمدي الجبالي في بحثه (طول الكلام وأثره في التأويل النحوي) (1).

ومن ذلك قولهم في المثل: "ويل للشَّجِي من الخَلِي" (2)، ولكنها خطأ عند ابن منظور، وأصل عند صاحب العين، ولغة ضعيفة عند ياقوت الحموي، وجائزة عند ابن سيده، وفيما يأتي بيان آرائهم:

يقول ابن منظور: "وقد تشدد ياء الشَّجِي فيما حكاها صاحب العين... قال المبرد ياء الخَلِي مشددة، وياء الشَّجِي مخففة، قال: وقد شدد في الشعر... فإن جعلت الشَّجِي فعيلًا من شجاه الحزن فهو مَشْجُوٌّ و شَجِي، بالتشديد لا غير، قال: والنسبة إلى شج شَجَوِيٌّ، بفتح الجيم كما فتحت ميم نمر، فانقلبت الياء ألفا ثم قلبتها واوا، قال ابن بري: قال أبو جعفر أحمد بن عبيد المعروف بأبي عصيدة: الصواب ويل الشَّجِي من الخَلِي، بتشديد الياء، وأما الشَّجِي، بالتخفيف، فهو الذي أصابه الشجا وهو الغصص، وأما الحزين فهو الشَّجِي، بتشديد الياء، ولو كان المثل ويل الشَّجِي بتخفيف الياء لكان ينبغي أن يقال من الميسغ، لأن الإساءة ضد الشجا كما أن الفرح ضد الحزن، قال: وقد رواه بعضهم ويل الشَّجِي من الخَلِي، وهو غلط ممن رواه، وصوابه الشَّجِي، بتشديد الياء وعليه قول أبي الأسود الدؤلي:

وَيْلُ الشَّجِيِّ مِنَ الْخَلِيِّ فَإِنَّهُ نَصَبُ الْفَوَادِ لِشَجَوِهِ مَغْمُومٌ (3) (الكامل)

في حين يقول ابن سيده: إنها قد تشدد، ويعزو ذلك الرأي لصاحب العين (4).

(1) ينظر الجبالي، حمدي: "طول الكلام وأثره في التأويل النحوي"، مجلة جامعة الأقصى للأبحاث، مجلد 9، عدد 2، 2005م.

(2) هذا المثل في: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: "كتاب العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، العراق، (د.ت)، مادة شجو، 6 / 156. وفي ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة شجو، 7 / 515. وفي "لسان العرب"، مادة شجا، 14 / 423. وفي "معجم البلدان"، 3 / 326. وفي "تاج العروس" بتشديد ياء الخَلِي، مادة خلو، 38 / 6. وبتخفيف ياء (الخَلِي) في مادة شجي، 38 / 352.

(3) البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في "لسان العرب"، مادة شجا، 14 / 423. والكلام قبله من نفس الصفحة في اللسان.

(4) ينظر: ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة شجو، 7 / 515.

وجاء في العين: " الشجو: الهم، وشجاء الهم يشجوه شجواً فهو شَج، أي مُهَتَّمٌ، وفي المثل ويل للشجي من الخلي، الشجي مخفف وبعضهم يشددهما جميعاً فيقول: ويل للشجي من الخلي وهو فعيل بمعنى مفعول ⁽¹⁾

ويقول ياقوت: " الشَّجِيَّةُ: من قولهم: رجلٌ شَج، وامرأةٌ شَجِيَّةٌ، بالتخفيف، ولكنه شدد للنسب على غير قياس، لأن قياسه شَجَوِيَّةٌ... وتشديده ضرورة، أما في الكلام الفصيح فعلى التخفيف، ومنه: (ويلٌ للشَّجِي من الخَلِي)، غير مشدد في الشجي، ومشدد في الخلي، وأنشد:

كَأَنَّهَا بَيْنَ الرُّحَيْلِ وَالشَّجِي

ضاربةٌ بخُفِّها والمنسج ⁽²⁾ (الرجز)

وقوله:

تراعت له بين اللوى وعُنَيْرَةٍ وبين الشَّجِي مما أَمَالَ على الوادي ⁽³⁾ (الطويل)

ورغم اختلافهم في تخفيف ياء الشجي، أو في تشديدها (الشَّجِي)، فالأولى أن تكون (الشَّجِي) مخففة الياء اسماً منقوصاً، وثبتت ياءه في المثل المذكور لوجود أداة التعريف، واعتبار الشَّجِي بتشديد الياء، فعلاً بمعنى مفعول؛ لسلامة ذلك من كثرة التأويل والتقدير.

وقد تخفف الياء في (المُعَيَّدِي) والأصل (مُعَيَّدِي) لتقل الاسم وكثرة استعماله في المثل المشهور، يقول ابن منظور: " مَعَدَّ: حي... وقد يكون اسماً للقبيلة... والنسب إليه مَعَدِّي. فأما قولهم في المثل: (تسمع بالمُعَيَّدِي لا أن تراه) فمخفف عن القياس اللازم في هذا الضرب ولهذا النادر في حد التحقير ذكرت الإضافة إليه مكبراً، وإلا فَمَعَدِّي على القياس، وقيل فيه: (أن تسمع بالمُعَيَّدِي خير من أن تراه)، وقيل فيه: (تسمع بالمُعَيَّدِي خير من أن تراه)، وقيل: المختار الأول.

⁽¹⁾ الفراهيدي: " كتاب العين "، مادة شجو، 6 / 156.

⁽²⁾ الرجز بلا نسبة إلى قائل في " معجم البلدان "، 3 / 326.

⁽³⁾ البيت بلا نسبة إلى قائل في " معجم البلدان "، 3 / 327. وكان الواجب أن يخفف (عنيزة) بالفتحة؛ لأنها لا تجري،

فهي اسم موضع، ولكنه أجراها من أجل ضرورة الوزن الشعري.

قال: وإن شئت قلت: (لأن تسمع بالمُعَيِّدِيَّ خير من أن تراه)، وكان الكسائي يرى التشديد في الدال فيقول: بالمُعَيِّدِيَّ، ويقول إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معد، يضرب مثلاً لمن خبره خير من مرآته، وكان غير الكسائي يخفف الدال ويشدد ياء النسبة، وقال ابن السكيت: هو تصغير مَعَدِّيٍّ، إلا أنه إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة خفت ياء النسبة، وقال الشاعر:

ضَلَّتْ حُلُومُهُمْ عَنْهُمْ وَغَرَّهُمْ سَنُّ الْمُعَيِّدِيَّ فِي رَعِيٍّ وَتَغْرِيْبٍ⁽¹⁾ (البسيط)

ولا بد من التخفيف هنا ؛ لتقل الاسم بتشديد الدال وياء النسب، فالاسم بالغ النقل بتشديدهما، فإما تخفف الياء وإما الدال، كما أن هذا مثل مشهور مستعمل بكثرة، فكثرة الاستعمال أباحت ذلك.

هاء النسب

لقد نصت المعاجم العربية على كون الهاء للنسب في بعض الكلمات - وإن لم يذكر ذلك النحاة في كتب النحو إلا في القليل النادر - كما خرَّج بعض مفسري القرآن الكريم كلمات كثيرة على ذلك الباب في تفسيرهم بعض آي الذكر الحكيم، فمن الكلمات التي كانت فيها الهاء للنسب والجمع معاً: الأزارقة (جمع أَرْقِيٍّ) والمهالبة (جمع مُهَلَّبِيٍّ)، ومثلها المسامعة والمنادرة والأشاعنة والأحامرة والصفالبة والقرامطة والأساقفة والحيادرة والحواشنة والحدارية والأكاسرة والأساورة والتبابعة⁽²⁾ والبرامكة والأحوصة والصيارفة والزنادقة والفرازنة والجهاضمة والحضارمة والمرأوزة والأزارقة والبرابرة... وغيرها.

(¹) البيت بلا نسبة إلى قائل في الأزهرى: "تهذيب اللغة"، 2 / 155. وفي "لسان العرب"، مادة معد، 3 / 407. والاعتباس قبله من نفس المادة 3 / 406 - 407، وكذلك المثل ورواياته من نفس الصفحات. وينظر "تاج العروس"، مادة عدد، 8 / 360 بنسبة البيت للنابعة، وتخفيف الدال - والأصل تشديدها - لتشديد ياء النسب. وهو في "ديوان النابعة"، ص 51.

(²) التبابعة: ملوك اليمن، واحد منهم تَبْعِيٌّ.

فتلك الهاءات - في الحقيقة - ليست للنسب وحده، بل هي هاء تفيد معنى الجمع والنسب معاً⁽¹⁾، فالأزرقى واحد الأزارقة، والمهلبى واحد المهالبة، وهكذا في جميع هذه الكلمات، وقد فصل ذلك الدكتور حمدي الجبالي⁽²⁾، أو تفيد معنى العجمة والنسب والجمع، وهي هاء تعاقب ياء النسب فلا تجامعها⁽³⁾، إذ يقال في المفرد مهلبى، وفي جمعه مهالبة، وفي القُرْمُطِي قرامطة... وهكذا في جميع هذا الباب، إذ ينسب إلى المفرد بالياء، وينسب إلى الجمع بالهاء، وهما لا تجتمعان؛ لأن الهاء تعاقب الياء.

يقول السيوطي: "من أنواع الهاء النسب، أي الدلالة عليه، نحو المهالبة والأشاعة والأزارقة، في النسب إلى المهلب والأشعث والأزرق، أي الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر، دلت على أنه جمع بطريق النسب، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع، وعبر بعضهم عن ذلك بأنها عوض من يائه... وعن أبي حيان للنسب والعجمة معاً نحو سبابجة وبرابرة، ومعناه السبيجيون والبربريون"⁽⁴⁾

وهذه الهاءات للنسب دون الحديث عن الجمع عند آخرين⁽⁵⁾، ويعلل آخرون ذلك صرفياً، إذ لا تجمع (أفعل على أفاعلة)، قال الشاعر:

(1) ينظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: "البخلاء"، راجعه وشرحه كرم البستاني، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1963م، ص 229 في حديثه عن الصقالبة. وياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 17 / 107 في حديثه عن القرامطة، و 19 / 10 في حديثه عن الأساقفة. والقلقشندي، أبو العباس: "نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب"، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط 1، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1959م، ص 30 في حديثه عن الحبادرة، ص 126 في حديثه عن الحواشنة، ص 127 في حديثه عن الحدارية. والذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: "سير أعلام النبلاء"، الجزء الأول بتحقيق صلاح الدين المنجد، تصدير الدكتور طه حسين والجزء الثاني بتحقيق إبراهيم الأبياري، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، بالاشتراك مع دار المعارف مصر، (د.ت)، 80 / 2 في حديثه عن الأكاسرة. وتافيروز أبادي: "القاموس المحيط"، مادة سور، ص 527، في حديثه عن الأساورة. و "تاج العروس"، مادة برمك، 27 / 73 في حديثه عن البرامكة. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 165، 5 / 71. و "لسان العرب"، مادة شعث، 2 / 162 في حديثه عن الأشاعة.

(2) ينظر الجبالي، حمدي: "دور هاء التأنيث في الجمع (قراءة في لسان العرب)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 18، عدد 2، 2004م، ص 350 - 351.

(3) ينظر: مكي بن أبي طالب: "مشكل إعراب القرآن"، 2 / 619. و "لسان العرب"، مادة سبج، 2 / 294.

(4) السيوطي: "مع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 330.

(5) ينظر: المبرد: "الكامل"، 3 / 617. والقرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، 15 / 119.

إن الأحامرة الثلاثة أتلّفتُ مالي وكنْتُ بهنَّ قَدَمًا مُولَعًا⁽¹⁾ (الكامل)

يقول الحنبلي في تفسير البيت السابق: " قيل: لا يجمع أفعال على أفاعلة، بل يجمع على أفعالين وأفعال، وهذه التاء دالة على النسب، مثل الأزارقة والأشاعنة "⁽²⁾

وقد جاءت أسماء كثيرة منسوبة من هذا الضرب، بالهاء، وهي أكثر من أن تحصى، ولن يذكر الباحث جميع ما وقع عليه؛ لأن غرضه إلقاء الضوء على هذا الباب فقط ؛ لأنها ليست غرض الدراسة الرئيس.

وقد حَقَلَتْ كتب الأنساب أيضًا بهذا النوع من الأسماء المنسوبة، نذكر منها - على سبيل المثال فقط لا الحصر - الجهاضمة⁽³⁾ والبرامكة⁽⁴⁾ والحضارمة⁽⁵⁾ والمرأوزة (نسبة إلى مرو - على غير قياس - كالمهالبة والمسامعة والبغاددة)⁽⁶⁾.

النسب بغير الياء

لقد وجَّه النحاة والمعجميون ومفسرو القرآن الكريم كلماتٍ عديدةً على أنها منسوبة ؛ رغم عدم وجود الياء، وقد ورد كثير من تلك الكلمات في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي، وسيحاول الباحث إلقاء الضوء عليها بشئ يسير من التفصيل، ولكنه لن يحيط بها كلها ؛ لأنها ليست غرضه الرئيس من الدراسة، مع العلم أن النحاة قد اختلفوا في قياسية ذلك وشذوذه.

⁽¹⁾ البيت بلا نسبة إلى قائل في دمشق الحنبلي: " اللباب في علوم الكتاب "، 8 / 411. وفي " لسان العرب "، مادة حمر، 4 / 209، وروايته في اللسان:

إن الأحامرة الثلاثة أهلكْتُ مالي وكنْتُ بها قَدِيمًا مُولَعًا.

ومنسوب للأعشى في ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة حمر، 3 / 331 برواية اللسان. وفي الزمخشري: " أساس البلاغة "، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979م. مادة حمر، ص 141 برواية اللسان.

⁽²⁾ دمشق الحنبلي: " اللباب في علوم الكتاب "، 8 / 411.

⁽³⁾ السمعاني: " الأنساب "، 2 / 132.

⁽⁴⁾ ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 367.

⁽⁵⁾ ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 2 / 270.

⁽⁶⁾ ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 96.

وهي صيغ للنسب يستغنى فيها عن ياء النسب، وصياغة بناء يدل على ما دلت عليه علامة النسب، فقد يبنى الاسم على (فَعَالٍ أو فاعِلٍ أو فَعَلٍ)، وكذلك على (مَفْعَالٍ أو مَفْعِيلٍ) أو يكون مما لم تدخله الهاء مع جواز دخولها، وقد تقوم صيغة مقام أخرى، وفيما يأتي بيان ذلك: -

فَعَالٍ للدلالة على الحرفة:

لقد صرّح كثيرون بصياغة فَعَالٍ للدلالة على الحرفة، يقول سيبويه: " هذا باب من الإضافة تَحْنِفُ فيه ياءى الإضافة، وذلك إذا جعلته صاحبَ شئ يزاوله، أو ذا شيء، أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون (فَعَالًا)، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ، ولصاحب العاج: عَوَّاجٌ، ولصاحب الجمال التي يُنْقَلُ عليها: جَمَّالٌ، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها: حَمَّارٌ، وللذي يعالج الصَّرَف: صَرَّافٌ وذا أكثر من أن يُحصى، وربما ألحقوا ياءى الإضافة، كما قالوا: البَتِّيُّ، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده، وقالوا: البَتَّاتُ " (1)

ويذهب معظم النحاة مذهب سيبويه في أنه لا يقال هذا في كل شيء، فلا يقال لصاحب الشعير: شَعَّارٌ، ولا لصاحب البُرِّ: بَرَّارٌ، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاهٌ، ولم يجئ هذا في كل شيء، والقياس في جميع هذا أن تنسب إليه بالياء المشددة على طرائق النسب المعروفة، إذ عُدَّ هذا الضربُ من النسب شاذًّا، يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه(2).

أما مذهب المبرد فهو قياسية هذا الضرب من النسب ؛ لكثرتة: " يقول: " فَعَالٌ لمعنى الصناعة، لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء، كضَرَّابٍ وخَيَّاطٍ... وإن لم يكن منه فعلٌ مثل

(1) سيبويه: " الكتاب "، 3 / 381. وينظر أبو علي الفارسي: " التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي "، ص 65. وأبو بكر الأنباري: " الزاهر في معاني كلمات الناس "، 2 / 246. وابن الدهان: " كتاب الفصول في العربية "، ص 84. والحريري: " شرح ملحّة الإعراب "، ص 181. والبغدادي، عبد القادر بن عمر: " خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب "، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت)، 4 / 542. والزمخشري: " المفصل في صناعة الإعراب "، ص 265. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 13.

(2) ينظر على سبيل المثال ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 15. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 83. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 744 - 746. والسيوطي: " همع الهوامع شرح جمع الجوامع "، 3 / 408.

بِزَّازٍ وَعَطَّارٍ⁽¹⁾، فهو لم يَرُدَّ منه شيئاً، فيجعله مقيساً من ظاهر كلامه، إذ لم ينعت ذلك بالفساد أو بالضعف - على عادته - كما ينعت غيرها مما خالف رأيه. وينقل السيوطي والمرادي عن المبرد أنه قد قاس باب فَعَّالٍ للحرف، يقول السيوطي في ذلك: "وقاس المبرد باب فَعَّالٍ"⁽²⁾.

أما المحدثون فقد قاسوا هذا الضربَ من النسب متبعين رأي المبرد؛ وذلك لكثرة في اللغة ولما له من فضل تمييز في الدلالة بين معنيين مختلفين في النسب، فيقال: زَجَّاجٌ لِمَنْ يَزَاوِلُ مهنة الزجاج، في حين يُقال: هذا بابٌ زُجَّاجِيٌّ؛ ليدل على أنه مصنوع من الزجاج، فهناك فرق كبير في المعنى بينهما، إذ لا نستطيع أن ننسب إلى من يزاول المهنة على القياس، فنقول: رجلٌ زُجَّاجِيٌّ، فلو فُعِّلَ ذلك لالتبس الأمر واختلط بالمنسوب إلى الزجاج، إذ يقال لصانع الزجاج زَجَّاجٌ، في حين يقال للشيء المصنوع من الزجاج: زُجَّاجِيٌّ، بالإضافة إلى ورود ذلك عن العرب بكثرة.

يقول عباس حسن في حديثه عن: حَدَّادٍ، وَنَجَّارٍ وَعَطَّارٍ... وغيرها من صيغة فَعَّالٍ: "والأحسن الأخذ بالرأي القائل بقياس هذا في النسب إلى الحرف؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس"⁽³⁾

بناء فاعل بمعنى صاحب:

صاغ العرب أبنية كثيرة على وزن فاعل؛ لتفيد معنى النسب، أي ذو كذا، بمعنى صاحب، ومن ذلك دارِعٌ ونايِلٌ ولابِنٌ وتامرٌ وعاشِبٌ وبايِلٌ وحائِضٌ وعيشة راضية، بمعنى ذي دِرْعٍ، وذي نَبَلٍ، وذي لَبَنٍ، وذي تمرٍ، وذي عشبٍ، وذي بَقَلٍ، وذاتِ حَيْضٍ، وذاتِ رِضَاٍّ، وقد قيل في

(1) ينظر المبرد: "المقتضب"، 3 / 161.

(2) السيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 408. وينظر رأيه أيضاً في المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1468.

(3) حسن، عباس: "النحو الوافي"، 4 / 744. وينظر قرار مجمع اللغة العربية الملكي في النسب إلى فَعَّالٍ، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي: "قرار فَعَّالٍ للنسبة إلى شئ"، عدد 1، الطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، مصر، 1934 الجلسة السادسة والعشرين، ص 35.

هذا البناء ما قيل في سابقه من الشذوذ، فهو عند غالبية النحاة - على كثرته البالغة - يُحفظ ولا يُقاسُ عليه⁽¹⁾.

وعلى ذلك وُجِّهَتْ كثيرٌ من آيات القرآن الكريم، ومن الأبيات الشعرية، ومن خلال الاستقراء يمكن تقسيم هذا الضرب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما كان ليس بجارٍ على الفعل، كما في لابن وتامر ودارع وواصب... فلا يقال: دَرَعَ يَدْرَعُ، ولا لَيْنَ يَلْبِنُ، ولا وَصَبَ يَصِيبُ، فمن الشعر قول الحطيئة:

وَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَا نَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ⁽²⁾ (مجزوء الكامل)

أي: ذو لبن، وذو تمر، فقد نصت جميع الكتب التي وقع عليها الباحث على كون هذا شاهداً على النسب بغير الياء، بمعنى ذي، أي صاحب.

ومن ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

لَا أَبْتَغِي الْحَمْدَ الْقَلِيلَ بَقَاؤُهُ يَوْمًا بِذِمِّ الدَّهْرِ أَجْمَعَ وَاصِبًا⁽³⁾ (الكامل)

(1) ينظر نفس المراجع التي فصلت القول في (فعال) سابقة الذكر في حاشية (2) من الصفحة السابقة.

(2) البيت للحطيئة في "الديوان"، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه ط 1، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1958، ص 168، وروايته في الديوان: أَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَا نَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ

وفي سيبويه: "الكتاب"، 3 / 381 برواية فغررتني مكان وغررتني. وفي المبرد: "المقتضب"، 3 / 162 برواية المتن. وابن يعيش: "شرح المفصل" 6 / 13 برواية المتن. وابن منظور: "لسان العرب"، مادة لبن، 13 / 374 برواية المتن. وبلا نسبة في الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 744 برواية المتن. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 200 برواية المتن، وفي الصيف مكان بالصيف. والشنقيطي: "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن"، 7 / 33 برواية المتن. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 190 برواية اللسان.

(3) البيت لأبي الأسود الدؤلي في: "الديوان"، برواية أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط 1، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1974م، ص 37 برواية أشترتي مكان أبتغي. وفي ابن عطية الأندلسي، أبي محمد عبد الحق بن غالب: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م، 3 / 400 برواية المتن.

أي: ذا وَصَبَ، لأنه ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو اسم صيغٍ لذي الشئ، فلا يقال: دَرَعَ يَدْرَعُ، ولا لَبَنَ يَلْبَنُ، كما لا يقال: وَصَبَ يَصِيبُ. ومنه - أيضاً - قول حسان بن ثابت:

غَيْرَتُهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ وهزيمٌ رَعْدُهُ وَاصِبٌ⁽¹⁾ (المديد)

أي ذو وَصَبَ، وقول أعرابي:

إِنْ تَمَشَّ فِي رَمْسٍ عَلَيْكَ الْبَرَى تَسْفِي عَلَيْكَ الْمُورَ بِالْحَاصِبِ⁽²⁾ (السريع)

أي ذي حَصَبٍ، وقول النابغة الذبياني:

كَلِّنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاعِبِ⁽³⁾ (الطويل)

أي ذي نَصَبٍ، وقول الأعشى أيضاً:

لَعَمْرِي لَمَنْ أَمْسَى مِنَ الْقَوْمِ شَاخِصًا لَقَدْ نَالَ خَيْصًا مِنْ عُفَيْرَةٍ خَائِصًا⁽⁴⁾ (الطويل)

أي ذا خَوْصٍ، فكل ما ورد في الأبيات السابقة من النسب بصيغة (فاعل)، تم تخريجه على أنه ليس بجارٍ على الفعل، فلا يقال: دَرَعَ يَدْرَعُ، ولا لَبَنَ يَلْبَنُ، كما لا يقال: وَصَبَ يَصِيبُ. ومن القرآن الكريم قوله تعالى: (لَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ)⁽⁵⁾ أي: ذو وَصَبٍ⁽⁶⁾.

(¹) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري في: " الديوان "، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1981م، ص 87. وفي ابن عطية: " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز "، 3 / 400.

(²) البيت بلا نسبة لقائل في أبي بكر الأنباري: " الزاهر في معاني كلمات الناس "، 2 / 114.

(³) البيت للنابغة الذبياني في: " الديوان "، ص 43. والشنقيطي: " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن "، 7 / 33. وابن السيد البطليوسي: " الحلل في شرح أبيات الجمل "، تحقيق الدكتور يحيى مراد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م، ص 126. والزبيدي: " تاج العروس "، مادة نصب، 4 / 270. والأزهري: " تهذيب اللغة "، 15 / 251. ودون نسبة لقائل في: سيبويه: " الكتاب "، 3 / 382 ب صدره دون عجزه. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 745. والصبان: " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 200 ب صدره دون عجزه. وابن عطية الأندلسي: " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز "، 3 / 357.

(⁴) البيت للأعشى في " الديوان "، تحقيق محمد ناصر الدين، ص 99 برواية من الحيّ مكان من القوم. وفي " لسان العرب"، مادة خوص، 7 / 34.

(⁵) سورة الصافات، آية 9.

(⁶) ينظر ابن عطية: " المحرر الوجيز "، 3 / 400. والدمشقي الحنبلي: " اللباب في علوم الكتاب "، 12 / 80.

ففي الكلمات (لواقح، مفرد لاقح، ووبغيًا، والقواعد، مفرد قاعد، والعقيم بمعنى عاقم، فهي فعيل بمعنى فاعل؛ لذلك وُضِعَتْ في هذا الباب) الواردة في الآيات الكريمة وفي بيت الشعر هي مما لا تدخله الهاء، لذلك قد حُمِلَ على النسب، بمعنى ذي أو ذات.

وقد سماه سيبويه (باب ما يكون مذكرًا يوصف به المؤنث) كامرأة حائض وطامث، وناقصة ضامر، فإنما أراد ذات حيض، ولم يجئ على الفعل (1).

ولم تدخل الهاء هذه الأوصاف؛ لأنه لا يوجد للذكور مثيلاً لها؛ لذلك لا مجال للبس في ذلك يقول عبد الفتاح الحموز: "لم تلحق تاء التأنيث أوصاف الإناث التي لا يوجد للذكور مثلها نحو: حائض وطامث ومرضع وكاعب وناهد؛ لأن المعنى بيّن من غيرها" (2).

كما حُمِلَ على فاعل (مُرْضِع) مما لا تدخله الهاء، وأرى السبب في ذلك أنها فاعل، إذ لم يُقصد بفاعل عند النحاة وزن فاعل فقط، بل أُريدَ به اسم الفاعل، ولأنها من فوق الثلاثي صيغت هذه الصياغة، فمن ذلك قول امرئ القيس:

فمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوَّلٍ (3) (الطويل)

(الطويل)

فقد جرت (مرضع) على النسب بمعنى ذات إرضاع، ولم تجر على الفعل؛ لأنها وصف لمؤنث لا تدخله الهاء.

القسم الثالث: إذا كان مما يُدْمُ به أو يُمدَحُ، يقول ابن يعيش: "وقالوا: هُمَّ ناصبٌ، أي ذو نصب، وليس على الفعل، فهو كالدارع والناشب، وقالوا: رجلٌ كاسٍ، أي ذو كسوة، وطاعم: أي ذو طعم، أي آكل، وهو مما يُدْمُ به، أي ليس له فضل غير أنه يأكل ويشرب" (4)، ومنه قول الحطيئة:

الحطيئة:

(1) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 384.

(2) الحموز، عبد الفتاح: "مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 2، عدد 1، جامعة مؤتة، الأردن، 1987م، ص 10.

(3) البيت لامرئ القيس في "الديوان"، شرح وتعليق محمد الاسكندراني وجهاد رزق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، لبنان، 2007م، ص 22 برواية مُغِيلٍ مكان مُحَوَّلٍ. وفي "لسان العرب"، مادة رضع، 8 / 127 برواية المتن. وفي "تاج العروس"، مادة رضع، 21 / 100 برواية المتن.

(4) ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 15.

دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي⁽¹⁾ (البسيط)

لكن الفراء يحمل بيت الحطيئة على معنى المفعول في الأصل مع وجود معنى الذم: يقول: "معناه المكسو... ومثلها ماء دافق" ⁽²⁾ ثم يفصل ذلك قائلاً: "عيشة راضية: فيها الرضى، والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلاً مُصَرَّحاً لم يُقَلْ ذلك فيه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب ؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم" ⁽³⁾.

القسم الرابع: إذا كان فاعلاً بمعنى مفعول، ويتضح ذلك جلياً في حديث الفراء عن معنى ماء دافق، وسر كاتم، وليل نائم... في القسم السابق، فالعرب قد تجري فاعلاً بمعنى مفعول يريدون به النسب، ولا يجرونه على الفعل، ومن ذلك قوله تعالى: (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ) ⁽⁴⁾ وقوله: (خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ) ⁽⁵⁾ وقوله: (يَقُولُونَ أَنَّنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ) ⁽⁶⁾ وقوله: (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) ⁽⁷⁾، فالمعنى عيشة مرضية، وماء مدفوق، والأرض محفورة، والبلد مأمون، ولم يجر ذلك على الفعل، وإنما هي بمعنى ذات رضا، وذات دفق، وذات حفر، وذات أمن، والسبب في ذلك أنها فاعلٌ بمعنى مفعول.

⁽¹⁾ البيت للحطيئة في "الديوان"، ص 284. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 15. والشنقيطي: "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" 7 / 33. والزبيدي: "تاج العروس"، مادة كسو، 39 / 401. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 190. وبلا نسبة في الفراء: "معاني القرآن"، 2 / 16. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 88. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 744. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 200 بعجز دون صدر. وابن الغيث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 154. وابن محمود: "الكفاية في النحو"، ص 184 برواية لا تنهض مكان لا ترحل.

⁽²⁾ الفراء: "معاني القرآن"، 2 / 16.

⁽³⁾ الفراء: "معاني القرآن"، 3 / 182.

⁽⁴⁾ سورة الحاقة، آية 21.

⁽⁵⁾ سورة الطارق، آية 5.

⁽⁶⁾ سورة النازعات، آية 10.

⁽⁷⁾ سورة إبراهيم، آية 35.

قيام فَعَالٍ مقام فاعل والعكس:

لقد عدَّ معظم النحاة صيغة فاعل وصيغة فَعَالٍ دالتين على النسب من باب الشذوذ، فهو مما يحفظ ولا يقاس عليه، وقد عدُّوا قيام إحداهما مقام الأخرى أكثر شذوذاً، وكان حق هذه المباحثة أن توضع في باب الشواذ، لكنها وضعت هنا؛ لأن باب الشواذ خاص بالشاذ مما نسب إليه بالياء، فكان هذا التقسيم خوفاً من كثرة التكرار.

يقول المرادي: "يُستغنى عن الياء بصوغ فاعل إن قُصِدَ صاحبُ الشئ، كقولهم: لابن وتامر، أي: صاحب لبن وتمر، وبفَعَالٍ إن قُصِدَ الاحتراف، كقولهم: بَزَّازٌ وعَطَّارٌ، وقد يقوم أحدهما مكان الآخر، فمن قيام فاعل مكان فَعَالٍ قولهم: حائك في معنى حَوَّاكٍ؛ لأنه من الحرف، ومن عكسه قول امرئ القيس ⁽¹⁾:"

وليس بذِي رُمَحٍ فيطْعُنُنِي به وليس بذِي سيفٍ وليس بِنَبَّالٍ ⁽²⁾ (الطويل)

أي ليس بذِي نبل، ومن قيام فَعَالٍ مقام فاعل قولهم لذِي السيف سيَّاف ⁽³⁾ ولذِي النبل نَبَّالٌ، ولذِي ولذِي الكلاب كَلَّابٌ، ولذِي الترس تَرَّاسٌ ⁽⁴⁾. ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ⁽⁵⁾ فقد حملها بعض النحاة ⁽⁶⁾ وبعضُ مفسري القرآن الكريم على النسب،

⁽¹⁾ المرادي: " توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك "، 5 / 1467.

⁽²⁾ البيت لامرئ القيس في " الديوان "، ص 47 بنصب (فيطْعُنُنِي). وفي ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 14 دون واو بديّة البيت، وبرواية ولا بنبال. والمرادي: " توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك "، 5 / 1467 برواية ولا بنبال. والشنقيطي: " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن "، 7 / 33 برواية المتن. وبلا نسبة إلى قائل في سيبويه: " الكتاب "، 3 / 383 برواية المتن. والمبرد: " المقتضب "، 3 / 162 برواية المتن. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 337 برواية المتن. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك " 3 / 745 برواية المتن. والصبان: " حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك " 3 / 200 برواية المتن. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، 2 / 167 برواية المتن. ولرواية الصحيحة هي رواية المتن؛ لأن الوزن يكسر بالروايات الأخرى.

⁽³⁾ ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 383.

⁽⁴⁾ ينظر أبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 634.

⁽⁵⁾ سورة فصلت، آية 46.

⁽⁶⁾ ينظر البغدادي: " خزائن الأدب "، 4 / 540 - 542. والمرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1467. والسيوطي: " معجم الهوامع "، 3 / 408. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك "، 2 / 168. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح "، 2 / 337. والأشموني: " شرح الأشموني "، 3 / 745. والعكبري: " إملأ من من به الرحمن "، 1 / 160، و " التبيان "، 1 / 316.

بمعنى: وليس ربك بذى ظلم⁽¹⁾، وتعد من باب قيام فَعَالٍ مقام فاعل، ويفصل السمين الحلبي ويجمع الآراء جميعها إذ يقول: " فإذا قلت: زيدٌ ليس بظلامٍ، أي ليس بكثير الظلم، مع جواز أن يكون ظالمًا، وإذا قلت: ليس بظالمٍ ؛ انتفى الظلم من أصله، فكيف قال تعالى: (ليس بظلامٍ للعبيد) ؟ وفي ذلك خمسة أوجه ذكر أبو البقاء⁽²⁾ منها أربعة:

- أن فعلاً قد لا يُراد به التكثير كقول طرفة:

ولستُ بحلالِ التَّلَاعِ لبيتهِ ولكنْ متى يستَرْفِدُ القَوْمُ أَرَفِدُ⁽³⁾ (الطويل)

ولا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلاً...

- الثاني أنه للكثرة، ولكنه لما كان مقابلاً بالعباد - وهم كثيرون - ناسب أن يقابل الكثير بالكثير.

- الثالث أنه إذا انتفى الظلم الكثير انتفى القليل ضرورة.

- الرابع أن يكون على النسب، أي لا ينسب إليه الظلم، فيكون من باب بزّاز وعطّار، كأنه قيل: ليس بذى ظلم البتة.

- الخامس... العذاب الذي توعّد أن يفعله بهم لو كان ظلمًا لكان عظيمًا، فنفاه على حد عظّمته لو كان ثابتًا⁽⁴⁾.

وربما كان من الأسلم للمعنى اعتبار ذلك على النسب - على الرغم من ندرته وشذوذه - لأسباب، منها سلامة المعنى من كثرة التأويل والتقدير، ولأن كثيرًا من النحاة والمفسرين قد

(1) ينظر الشنقيطي: " أضواء البيان "، 7 / 33. والدمشقي الحنبلي: " اللباب في علوم الكتاب "، 6 / 91.

(2) ينظر العكبري: " إملأ من من به الرحمن "، 1 / 160، و " التبيان "، 1 / 316.

(3) البيت لطرفة بن العبد البكري في " الديوان "، بشرح الأعلام الشنمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق، 1975م، ص 28 برواية:

ولستُ بمحلالِ التَّلَاعِ لبيتهِ ولكنْ متى يستَرْفِدُ القَوْمُ أَرَفِدُ / ولا شاهد في رواية الديوان.

وفي السمين الحلبي: " الدر المصون "، 3 / 515، برواية المتن. وأبي بكر الأنباري: " شرح القصائد السبع الجاهليات الطوال "، دار المعارف، مصر، 1969م، ص 186 برواية المتن.

(4) السمين الحلبي: " الدر المصون "، 3 / 515 - 516.

أخذوا به ولم يردوه، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول: (لن تجتمع أمتي على ضلالة)⁽¹⁾، ولأن بيت طرفة - كذلك - محمول على النسب، فهو ينفي أن يكون ذا حلّ لبيته بخلاً، فهو لم ينفِ كثرة الصفة، بل نفاها على حد ذاتها، ولو لمرة واحدة. فهو شاهد جاهلي على استعمال فَعَال بمعنى فاعل رغم ندرته.

فَعَلْ وَمِفْعَالٌ وَمَفْعِيلٌ بِمَعْنَى صَاحِبٍ :

قد يصاغ فَعَلْ وَمَفْعِيلٌ وَمِفْعَالٌ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، مع العلم أن هذه الصيغ أكثر ندرة من صيغتي فَعَالٌ وفاعل، فمن صيغة فَعَلْ بِمَعْنَى ذِي الشَّيْءِ قولهم: رَجُلٌ طَعِمَ وَلَبَسَ وَعَمِلَ وَلَبِنَ، بِمَعْنَى ذِي طَعَامٍ وَذِي لِبَاسٍ وَذِي عَمَلٍ وَذِي لَبِنٍ، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك قول أعرابي:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ

لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أبتكرُ⁽²⁾ (الرجز)

ومنه قول عنتره بن شداد العبسي:

يُذَبِّبُ وَرَدَّ عَلَى إِثْرِهِ وَأَدْرَكَهُ وَقَعُ مِرْدَى خَشَبٍ⁽³⁾ (المتقارب)

(1) النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم: "المستدرک علی الصحیحین"، تحقیق مصطفی عبد القادر عطاء، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م، 1 / 200.

(2) الرجز بلا نسبة إلى قائل في: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 384. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل"، 2 / 506. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1467. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 745. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 454. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 168. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 190. وبواو قبل البيت في الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 337. والصبيان: "حاشية الصبيان"، 3 / 2014. والرواية الصحيحة دون الواو لئلا يكسر الوزن الشعري.

(3) البيت لعنتره بن شداد العبسي في "الديوان"، بشرح الخطيب التبريزي، تقديم مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007م، ص 23 برواية تذاعب مكان يذذب. وبرواية المتن في ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة ذبب، 10 / 56. وابن منظور: "لسان العرب"، مادة ذبب، 1 / 384. والزبيدي: "تاج العروس"، مادة ذبب، 2 / 420.

فهو إما أنه قد أراد خشيباً فحذف الزائد من أجل الوزن، وإما أنه على النسب بصيغة فَعِل. ومن ذلك - أيضاً - قول عامر بن الطفيل:

وَإِنِّي سَوْفَ أَحْكُمُ غَيْرَ عَادٍ وَلَا قَدَحٍ إِذَا التُّمِسَ الْجَوَابُ⁽¹⁾ (الوافر)
وقول ذي الرُّمَّة:

لَا بَلْ هُوَ الشُّوقُ مِنْ دَارٍ تَخَوَّنَهَا مَرًّا سَحَابٌ وَمَرًّا بَارِحٌ تَرَبُّ⁽²⁾ (البسيط)
وقول أبي ذؤيب الهذلي:

فَكَرَعَنْ فِي حَجَرَاتٍ عَذَبٍ بَارِدٍ حَصَبِ الْبَطَاحِ تَغِيبُ فِيهِ الْأَكْرُعُ⁽³⁾ (الكامل)
وقول الحارث بن خالد بن العاصي:

إِذَا اجْتَمَعْنَا هَجْرًا كُلَّ فَاحِشَةٍ عِنْدَ اللَّقَاءِ وَذَاكُمُ مَجْلِسٌ لَبِنٌ⁽⁴⁾ (البسيط)

فقد أراد الشعراء في الكلمات (نَهْر، وَخَشِيب، وَقَدَح، وَتَرَب، وَحَصَب، وَلَبِن) في الأبيات السابقة معنى النسب، إذ المقصود نَهَارِيٌّ وذو خشب، وذو قَدَح، وذو تراب، وذو حصباء، وذو لبن على التوالي، وتلك صيغة أريد بها النسب، وهي صيغة نادرة، والأولى اعتبارها من باب الشذوذ والندرة؛ لأن المعنى موغل في الغموض بهذه الصيغة إذا قصدنا به عمومها، فهي

(¹) البيت لعامر بن الطفيل في "الديوان"، برواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الدكتور (هدى جهنوتشني)، جامعة (جين جي) الوطنية، تايوان، ط 1، دار البشير، عمان، الأردن، ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997م، ص 85. وفي ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة قَدَح، 1 / 175، برواية قَدَح مكان قَدَح. وفي "لسان العرب"، مادة قَدَح، 8 / 261 برواية قَدَح مكان قَدَح، وفي الروايتين شاهد على النسب بصيغة (فَعِل).
(²) البيت لذي الرُّمَّة في "الديوان"، ص 2. وفي "أساس البلاغة"، مادة بَرَح، 5 / 20، ومادة تَرَب، 14 / 195 بعجزه دون صدره. وفي "لسان العرب"، مادة تَرَب، 1 / 228 بعجزه دون صدره. وفي "تاج العروس"، مادة تَرَب، 2 / 63 بصدرة دون عجزه.

(³) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في "ديوان الهذليين"، قسم 1، ص 7. وفي "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة حَصَب، 3 / 165. وفي "لسان العرب" مادة حَصَب، 1 / 319. وفي "تاج العروس"، مادة حَصَب، 2 / 283.

(⁴) البيت منسوب للحارث بن خالد بن العاصي في "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة لبن، 10 / 385. وفي: "لسان العرب"، مادة لبن، 13 / 377. و"تاج العروس"، مادة لبن، 36 / 87.

محفوظة في شواهد يسيرة عن العرب، أما صيغة فاعل - مع شذوذها - فهي أكثر وروداً، وأوضح دلالة من هذه الصيغة، في حين لصيغة فَعَّال فضل بيان دلالي للتفريق بين الحرفة وبين الشيء المنسوب دون إفادة حرفة.

كما تصاغ صيغتا (مفعّل ومفعّل) لإرادة النسب، بمعنى ذي أو ذات كذا، ومن ذلك قولهم: امرأة معطار، أي ذات عطر، وناقّة محضير، أي ذات حُضْر (وهو الجري) ورجل منطيق، أي ذو منطق⁽¹⁾ لكن سيبويه يوحى بكلامه أنها تحمل معنى النسب والمبالغة معاً، يقول: "إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه... كرجل طعم ولبس وعمل، معناه كالمبالغة، إلا أن الهاء تدخله، وقالوا: نهْر، وإنما يريدون: نهاري، فيجعلونه بمنزلة عمل وفيه ذلك المعنى"⁽²⁾.

ورأي سيبويه متين؛ لأن في تلك الكلمات معنى المبالغة والنسب معاً، فعند قولنا: رجل منطيق، نعني أنه ذو منطق كثير، فبذلك يحمل معنيين، وهما النسب والمبالغة.

مفعول بمعنى صاحب:

وقد تصاغ صيغة مفعول للدلالة على النسب بمعنى صاحب، ولم أجد ذلك - فيما اطلعت عليه - عند القدماء إلا عند الألويسي البغدادي في توجيهه قوله تعالى: (إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا)⁽³⁾، وينسب هذا الرأي للفراء والطبري، يقول: "قال الفراء والطبري: مسحوراً بمعنى ساحر على النسب"⁽⁴⁾.

ولكنني لم أجد الفراء قد تحدث عن ذلك، ووجدت الطبري يقول: "إني لأظنك يا موسى ساحراً فوضع (مفعول) موضع فاعل كما قيل إنك مشئوم علينا وميمون، وإنما هو شائم ويامن

(1) ينظر المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1468. و "تاج العروس"، مادة حضر، 11 / 41. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 744 - 746. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 505 - 506. والنحاس: "إعراب القرآن"، 2 / 288. ومكي بن أبي طالب: "مشكل إعراب القرآن"، 2 / 528. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 408. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 191.

(2) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 384.

(3) سورة الإسراء، آية 101.

(4) الألويسي البغدادي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 15 / 185.

وقد تأول بعضهم: حجاباً مستوراً بمعنى حجاباً ساتراً، والعرب قد تخرج فاعلاً بلفظ مفعول كثيراً⁽¹⁾.

وقد حمل ابن منظور على ذلك المعنى قولهم: مكانٌ مأنوسٌ، يقول: "مكان مأنوس: إنما هو على النسب؛ لأنهم لم يقولوا: أنستُ المكانَ ولا أنستُهُ، فلما لم نجد له فعلاً، وكان النسب يسوغ في هذا حملناه عليه"⁽²⁾، وأنشد شاهداً عليه قول جرير:

حيَّ الهدْمَةَ من ذات المواعيس فالحنوُّ أصبح قفراً غير مأنوس⁽³⁾ (البسيط)

وقد تبع الألويسي واحداً من المحدثين - فيما اطلعت عليه من الكتب - وعدَّ الكلمات (مجنون، ومشهور، ومشؤوم، وميمون، ومنسوب، ومنحوس، ومعتوه) عدّها من باب النسب، أي هو ذو جنون، وذو شهرة، وذو شؤم...⁽⁴⁾

صيغ لم تدخلها الهاء مع جواز دخولها:

لقد حملت على النسب كلمات يجوز أن تدخلها الهاء، ويجوز أن يجري تصريفها على الفعل، ولكنها في هذا الموضع جاءت دون الهاء، فكان لا بد من تخريجها؛ فذهب بها إلى معنى النسب، فمن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)⁽⁵⁾ وقوله تعالى: (يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا)⁽⁶⁾ وقوله: (السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ)⁽⁷⁾، وقوله: (إِنَّهَا لَإِحْدَى

(¹) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1405هـ، 15 / 174.

(²) ابن منظور: "لسان العرب"، أنس، 6 / 15.

(³) البيت لجرير في: "الديوان"، ص 391، بنصب (فالحنو). وابن منظور: "لسان العرب"، أنس 6 / 15، برواية المتن.

(⁴) قباوة، فخر الدين: "تصريف الأسماء والأفعال"، ص 242.

(⁵) سورة الأعراف، آية 56.

(⁶) سورة نوح، آية 11.

(⁷) سورة المزمل، آية 18.

الْكَبِيرِ * نَذِيرًا لِلْبَشَرِ⁽¹⁾ وقوله: (إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا)⁽²⁾ وقوله: (وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا)⁽³⁾ وقوله: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا)⁽⁴⁾.

ففي الآيات السابقة (قريب، ومداراً، ومنفطر، ونذيراً، ومرصاداً، وحصيراً، وقريباً) كلمات لم تدخلها الهاء مع أنها وصف لمؤنث، فكلمة (قريب) وصف للرحمة مرة وللسماء أخرى، و(مداراً) وصف للسماء، و(منفطر) وصف للسماء أيضاً... وهكذا في بقية الآيات، لكن الملحوظ على تلك الأوصاف أنها يجوز أن تدخلها الهاء، وليست كعقيم، وطالق، وحائض، وطامث، التي لا تدخلها الهاء.

وكان لا بد من تخريج ذلك، وقد اختلف في السبب. فالكثيرون يرونها على النسب، وليست بجارية على الفعل، أي بمعنى ذات قرب، وذات إدراج، وذات انفطار... أو لأن التأنيث غير حقيقي جاز حذف الياء، كما في قولنا (كف خضيب)، ومنها أنها بمعنى مذكر فذكر الوصف لذلك؛ فالسماء بمعنى السلم، والرحمة بمعنى المطر.⁽⁵⁾

(1) سورة المذثر، آية 35، 36.

(2) سورة النبأ، آية 21.

(3) سورة الإسراء، آية 8.

(4) سورة الأحزاب، آية 63.

(5) ينظر على سبيل المثال: ابن عطية الأندلسي: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، 2 / 411، 3 / 180 / 5 / 389. وأبو السعود، محمد بن محمد العمادي: "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت)، 9 / 52. والسمرقندي، نصر بن محمد بن أمجد أبو الليث: "تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم"، تحقيق الدكتور محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ت)، 3 / 489. والقرطبي: "الجامع لأحكام القرآن"، 7 / 228، 9 / 51، 19 / 51، 19 / 85، 19 / 177. والبغدادى الأوسى: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 8 / 142، 15 / 21، 29 / 110، 29 / 131، 30 / 14. والجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد: "زاد المسير في علم التفسير"، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1404هـ، 8 / 394. وأبو حيان الأندلسي: "تفسير البحر المحيط"، 8 / 370. وابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 8 / 177، 26 / 319. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 10 / 506، 12 / 217، 17 / 182، 19 / 479، 19 / 529 - 530. والعكبري: "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات"، 2 / 224، 2 / 272. و"التيبان في إعراب القرآن"، 1 / 575، 2 / 1132، 2 / 1248. والنحاس: "إعراب القرآن"، 2 / 131، 4 / 77، 5 / 72، 5 / 128، 5 / 198. ومكي بن أبي طالب: "مشكل إعراب القرآن"، 1 / 294، 1 / 367، 2 / 769، 2 / 774. وابن هشام الأنصاري: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ص 666.

ويرى الفراء أنها قد ذُكرت لأنها ليست قرابة في النسب، بل لأنها قرابة مسافة، يقول: "ذُكرت قريباً لأنه ليس بقرابة في النسب. قال: ورأيت العرب تؤنث القرابة في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب، أو فلانة منك قريب في القرب والبعد ذكروا وأنثوا وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب... كما قال: (وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بَبِيعْدٍ)⁽¹⁾... ولو أنث ذلك فبني على بُعدت منك فهي بعيدة، وقربت فهي قريبة كان صواباً حسناً، وقال عروة:

عشيّة لا عفراء منك قريبةً فتنو ولا عفراءُ منك بعيدُ⁽²⁾ (الطويل)

ومن ذلك قول امرئ القيس:

له الويلُ إن أمسى ولا أمُّ سالمٍ قريبٌ ولا البسباسةُ ابنةُ يشكرا⁽³⁾ (الطويل)

فقد قال: (قريب) ولم يقل قريبة - وهو جائز - لأنها في قرب مكاني، وليست قريبة نسباً وقرابة.

وقد تبع الفراء كثيرون، ولم أجد أحداً قد رده وهاجمه بسببه، بل لقد اتبعوه وتبناه كثير منهم⁽⁴⁾، فهو رأي متين لوجود ما يدعمه من القرآن الكريم، ومن الشعر العربي القديم في عصور الاحتجاج.

⁽¹⁾ سورة هود، آية 83.

⁽²⁾ البيت لعروة بن حزام في "الديوان"، تحقيق أنطوان محسن القوّال، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان 1995م، ص 73 وروايته في الديوان:

عشيّة لا عفراءُ منك بعيدةً فتسلو ولا عفراءُ منك قريبُ

وفي الفراء: "معاني القرآن"، 1 / 381 برواية المتن. والسمين الحلبي: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" 5 / 346 برواية المتن. والجوزي: "زاد المسير في علم التفسير"، 3 / 216 برواية المتن. واقتباس الكلام السابق لبيت الشعر من الفراء "معاني القرآن"، 1 / 380 / 381.

⁽³⁾ البيت لامرئ القيس في "الديوان"، ص 84 برواية أم هاشم مكان أم سالم. و السمين الحلبي: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، 5 / 346 برواية المتن.

⁽⁴⁾ ينظر الجوزي: "زاد المسير في علم التفسير"، 3 / 216. وابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 8 / 177. والأزهري: "تهذيب اللغة"، 2 / 145. وابن هشام الأنصاري: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، ص 666.

والكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية"، ص 724.

أما عن السماء فيقول الفراء: إنها تُذَكَّرُ وتُنْثَى، ويورد شواهد عن العرب في ذلك، يقول في تفسيره كلمة منفطر في الآية سابقة الذكر: "فإن شئت جعلت السماء مؤنثة، بمنزلة العين، فلما لم يكن فيها هاء مما يدل على التأنيث ذَكَرَ فعلها... ومن العرب من يُذَكِّرُ السماء ؛ لأنه جمع، كأن واحدته سماوة أو سماء. قال: وأنشدني بعضهم:

فلو رفع السماءُ إليه قوماً لحقنا بالسماءِ وبالسحابِ⁽¹⁾ (الوافر)

فقد جعل السماء مذكراً في البيت السابق، وذَكَرَ لأجل ذلك الفعل، فقال: (فلو رفع السماء) ولم يقل: (رفعت السماء)، وهذا وجه - على قلته وندرته.

حدود النسب المقيس عند النحاة

لقد قامت الدراسة بإلقاء الضوء على حدود التغيرات المقيسة في النسب عند النحاة، وقد اعتمد الباحث الرأي الأشيع والأكثر لدى النحاة - في هذه المباحثة - معتمداً رأي الجمهور، وقد أفردت الدراسة باباً لاحقاً فيما يخص الخلاف الصرفي في حدود المقيس والشاذ، إذ قد تكون الكلمة مقيسة عند نحوي وشاذة عند آخر ؛ حسب رافده النحوي، وحسب مدرسته وتحليله لهذه الكلمة أو تلك.

والقاعدة الرئيسية في النسب هي: (إضافة ياء مشددة آخر الاسم المنسوب، وكسر ما قبلها)⁽²⁾. ولكن هنالك أسماء يحدث بها تغييرات مطردة قبل زيادة الياء، وأهم القواعد المقيسة في تغييرات النسب ما يأتي:

(¹) البيت بلا نسبة إلى قائل في: الفراء: "معاني القرآن" 1 / 128، 3 / 199. والجوزي: "زاد المسير في علم التفسير"، 8 / 394. والبغدادي الألوحي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 29 / 110. والكلام قبل بيت الشعر مقتبس من الفراء: "معاني القرآن"، 1 / 127 - 128.
(²) تم الحديث عن ذلك في مفهوم النسب، ينظر ص 9 من هذه الدراسة.

النسب إلى المنتهي بهاء التأنيث⁽¹⁾:

لم أجد خلافاً في وجوب حذف هاء التأنيث لدخول ياء النسب ؛ لئلا يصير في الاسم تأنيثان ولأن كلاهما لا تقع إلا متطرفة، فلزوم الياء للإعراب يمنع الهاء من البقاء، يقول الحريري: "إنما حذف في النسب هاء المنسوب إليه ؛ لأن بينها وبين ياء النسب شبهة، وهو أن كلا منهما لا تقع إلا متطرفة، ثم إنها تصير حرف الإعراب، ويجعل ما قبلها حشواً في الكلمة، فلهذا لم يُجمع بينهما، فلما تعذر الجمع بينهما حذف هاء، وأُقرت ياء النسب للدلالة على المعنى، ولهذا لُحِّنَ من قال: في نسب الدرهم إلى القلعة: درهم قلعتي، إذ الصواب درهم قلعي" (2)

وهي محذوفة عند أبي البركات الأنباري وجوباً لخمس أوجه:

أولها: لئلا تقع في حشو الكلمة، وتاء التأنيث لا تقع حشواً.

ثانيها: لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاء تأنيث في المؤنث إن كان المنسوب مؤنثاً، إذ يقال حينها: كوفتية وبصريّة، والجمع بين علامتي تأنيث لا يجوز.

ثالثها: لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع، مثل: رومي وروم، ونخلة ونخل.

(1) هاء التأنيث تعني تاء التأنيث في مصطلح المحدثين، لكنني أثرت استعمال مصطلح القدماء.

(2) الحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 178. وينظر أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 62. وابن الدهان: "كتاب الفصول في العربية"، ص 81. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 125. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 259. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 143. وابن مالك: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص 69. وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ت)، 2 / 491. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 68. والمرادي، ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1444. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 5. والنيسابوري، محمد بن محمد بن عبد القادر: "الوافية نظم الشافية"، تحقيق حسن أحمد حسن العثمان، ط 1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1995م، ص 32. وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني: "الشافية في علم التصريف"، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط 1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1995م، ص 37. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 603. والسيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 393. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 182.

رابعها: لأنها تتقلب في الوقف هاءً ؛ فكان حذفها أسهل.

خامسها: لأن تاء التأنيث بمنزلة اسم ضمُّ إلى اسم، ولو نسبت إلى اسم ضمُّ إلى اسم لحذفت الاسم الثاني.⁽¹⁾

والحقيقة أن تحليلات أبي البركات الأنباري وأدلتها - على جمالها وإقناعها - لا تخلو من منطق عقلي محض، فهي تعلل أسباب حذف التاء منطقياً، ولا أظن العربي حذفها ملتفتاً إلى هذه التعليقات، بل هكذا نطقت بها سليقته، وجادت بها قريحته.

وتاء التأنيث وياء النسب تعاقب إحداهما الأخرى⁽²⁾ فلا يجوز أن تجتمعا. وبناء على ذلك فإن قول العامة: درهم خَلِيفَتِي (منسوب إلى خليفة)، و خَلَوَتِي في النسب إلى الخلوة، و حَيَاتِي في النسب إلى الحياة، وذَاتِي في النسب إلى ذات، و دَوَاتِي منسوب إلى دواة لحن⁽³⁾، والصواب خلفي وخلوي وحيوي وذووي.

(1) ينظر أبو البركات الأنباري: "كتاب أسرار العربية"، ص 319 - 320.

(2) ينظر المبرد: "المقتضب"، 3 / 137.

(3) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 351. ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة ذو، 10 / 92. والبيدي: "تاج العروس من جواهر القاموس"، مادة ذو 40 / 431. والمرادي، ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1444. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 328. والحريري: "درة الغواص في أوام الخواص"، تحقيق عرفات مطرجي، ط 1، مؤسسة الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م، ص 28. والقسطنطيني، علي بن بالي: "خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام"، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1987م، ص 31. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 53. و السيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 394. و"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"، 1 / 321. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 726. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 603. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 178. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 162. والخويسكي، زين كامل: "الإمام في الصرف العربي"، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص 319. والراجحي، عبده: "في التطبيق النحوي والصرفي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992م، ص 499 - 500. والمراغي، أحمد مصطفى، ومحمد سالم علي: "تهذيب التوضيح"، ط 2، مطبعة السعادة بمصر، 1921م، ص 137.

النسب إلى المقصور:

يتوقف ذلك على عدد الأحرف التي قبل الألف، وعلى حركة الحرف الثاني أو سكونه، وذلك على النحو الآتي:

ما كانت ألفه ثالثة: لم أجد خلافا في وجوب قلبها واوًا عند النسب، بغض النظر أكان أصلها واوًا أم ياءً، فيقال: فَتَوِيٌّ وَرَبَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ في النسب إلى فتى وربًا ورحى على التوالي.⁽¹⁾

وما كانت ألفه رابعة، وكان ساكن الحرف الثاني: ففيه خلاف بين النحاة قوةً وضعفًا، إلا أن الرأي التوفيق في هذا النوع جواز ثلاثة أوجه في الألف: إما حذفها، أو قلبها واوًا، أو إبقاؤها وزيادة واو بعدها، فيقال في النسب إلى حيفا: (حِيفِيٌّ وَحِيفَوِيٌّ وَحِيفَاوِيٌّ)، وفي النسب إلى دنيا (دُنْيِيٌّ وَدُنْيَوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ)... وهكذا في جميع هذا النوع، وإن اختلف النحاة في ذلك من حيث قوته وضعفه، ففي الألف المنقلبة أحسن الأوجه حذفها، فيقال: مَرْمِيٌّ في مرمى، وفي ألف الإلحاق الأحسن حذفها أيضًا، فيقال: أَرَطِيٌّ في أرطى، وألف التأنيث الأحسن حذفها فيقال: حُبْلِيٌّ في حُبْلَى، ويجيزون فيها جميعها الحذف والقلب، كما يجيزون إلحاقها بالممدود - على ضعف - كما في حُبْلَاوِيٌّ وَأَرَطَاوِيٌّ.

وأما إذا كانت ألفه رابعة، وكان متحرك الحرف الثاني: فلم أجد خلافاً في وجوب الحذف؛ لطول الاسم، إذ تعد الحركة بمنزلة الحرف، فتطيل الاسم؛ فتجعل الحذف واجباً، فيقال في النسب إلى

(¹) ينظر سيبويه: "الكتاب" 3 / 342. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 65. وابن قتيبة: "أدب الكاتب" ص 219. والزمخشري: "المفصل في صناعة الإعراب"، ص 261. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 149 - 150. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 54. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 38. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 122، و "التصريف الملوكي"، صححه وفهرسه محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط 1، مطبعة شركة التمدن الصناعية الغربية، مصر، (د.ت)، ص 53. والحريري: "شرح ملحة الإعراب"، ص 179. وأبو البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 322 - 323. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 147. والمرادي، ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1447. والشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، تحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994م، 3 / 1029.

جَمَزَى: جَمَزِيٌّ. يقول ابن يعيش: " وكذلك متحرك الثاني الرباعي لا يجوز إلا الحذف؛ بسبب طول الاسم ⁽¹⁾. فيقرنه بما فوق الرباعي، ويجعل الحركة كالحرف طولاً.

ويقول أبو البركات الأنباري: " خامسة وأكثر تحذف، ورابعة متوالية الحركات تحذف ؛ لأن الحركة تنزلت منزلة الحرف من الطول " ⁽²⁾. ويقول المبرد: " وكلمة ازداد كثرة كان الحذف أخرى... وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة ؛ لأن الحركة أخرجه عن ذلك " ⁽³⁾.

وقد تبع هذا الرأي (حركة الثاني أو سكونه دون النظر إلى أصل الألف) المحدثون وأوجبوا الحذف إن كان الاسم المقصور رباعياً متحرك الثاني. ⁽⁴⁾

أما إذا كانت ألفه خامسة فصاعداً: فليس إلا الحذف ؛ لطول الاسم، يستوي في ذلك ما كانت ألفه زائدة أو أصلاً ⁽⁵⁾، فيقال: حُبَارِيٌّ ومُرَامِيٌّ وجُمَادِيٌّ ومُشْتَرِيٌّ في النسب إلى حُبَارَى وجُمَادَى ومُشْتَرَى على التوالي ⁽⁶⁾.

(¹) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 5 / 150. وينظر ابن مالك: " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "، ص 70. والحملوي: " شذذ العرف في فن الصرف "، ص 182.

(²) أبو البركات الأنباري: " أسرار العربية "، ص 323. وينظر ابن عقيل: " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "، 2 / 491. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 463. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 607. وابن الغياث: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية "، 1 / 136. وابن محمود: " الكفاية في النحو "، ص 173.

(³) المبرد: " المقتضب "، 3 / 148 – 149. وينظر الشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 328.

(⁴) ينظر حسن، عباس: " النحو الوافي "، 4 / 718 – 719. وقباوة، فخر الدين: " تصريف الأسماء والأفعال "، ص 237. والخويسكي، زين كامل: " الإمام في الصرف العربي "، ص 320. والراجحي، عبده: " في التطبيق النحوي والصرفي " ص 500. والمراغي، أحمد مصطفى ومحمد سالم علي: " تهذيب التوضيح "، ص 137 – 138. وعبد التواب، رمضان: " الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر "، ط 1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص 135. والحلواني، محمد خير: " الواضح في النحو والصرف قسم الصرف "، ص 103 – 104. والبلعوي، أحمد جاسر: " المفاتيح الذهبية في النحو والإعراب وأوزان الصرف "، ط 1، دار عالم الثقافة، العبدلي، الأردن، ودار الأسرة، الشميساني، الأردن، 2006م، ص 301. واليازجي: " الجماتة في شرح الخزانة "، ص 75 – 76.

(⁵) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 354 – 355. أبو علي الفارسي: " التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي "، ص 54، و " المسائل العضديات "، ص 6 – 7. وابن الدهان: " الفصول في العربية "، ص 81. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 5 / 150. وابن فتيبة: " أدب الكاتب "، ص 220. وابن مالك: " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "، ص 70. وابن جني: " اللع في العربية "، ص 122. وابن عقيل: " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "، 2 / 491 – 492. وأبو علي الشلوبين: " شرح المقدمة الجزولية الكبير "، 3 / 1030.

(6) مع العلم أن هناك رأياً ليونس فيما كان مشدد ما قبل الآخر، تنظر ص 88 من هذه الدراسة.

النسب إلى المنقوص:

يتوقف ذلك على عدد أحرف الاسم المنقوص، أي على عدد الأحرف قبل ياء المنقوص الأخيرة، وهي على النحو الآتي:

إن كانت الياء ثلاثة فلم أجد خلافاً في وجوب قلبها واوًا وفتح ما قبلها، فيقال: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ في النسب إلى عَمٍ وشَجٍ، وقد قيل: قلبت الكسرة فتحة فصارت الياء لأجل الفتحة ألفاً ثم قلبت واوًا - كما في المقصور الثلاثي - لأنها أصبحت بذلك اسمًا مقصوراً⁽¹⁾، ومهما يكن التعليل؛ فإن المحصلة أن الياء تقلب واوًا ويفتح ما قبلها، والقول في قلبها واوًا مباشرة أفضل من القول في قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء من أجل ذلك ألفاً، ثم قلبها واوًا؛ لأن ذلك التعليل كفيلاً بتفسير النحو على الناشئة. وتيسير النحو أمر ملحاح نادى به قدماء النحاة ومحدثوهم.

وأما إذا كانت الياء رابعة فهناك خلافٌ في وجوب حذفها أو جوازها مع جواز القلب⁽²⁾، أما الرأي الأرجح لدى جمهور النحاة القدماء جواز قلبها واوًا أو جواز حذفها، وهذا الرأي قد تبناه المحدثون، وهو الرأي الأفضل؛ لسهولة، ولورود الشواهد العربية على كليهما - وإن عدَّ بعضهم شيئاً من ذلك من باب الشواذ - فيقال: قاضيٌ وقاضويٌّ في النسب إلى قاضٍ، وحنانيٌّ وحنأويٌّ في النسب إلى حانٍ، وراميٌّ ورامويٌّ في النسب إلى رامٍ.⁽³⁾

(¹) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 342. وابن يعش: "شرح المفصل"، 5 / 151 - 152. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 65. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 142. ابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 221. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 122. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، 5 / 1449. و ابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 493. والسيوطي: "معجم الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 397.

(2) تنتظر ص 88-89 من هذه الدراسة.

(³) ينظر ابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 81. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 122 - 123. وابن يعش: "شرح المفصل"، 5 / 152 - 153. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 66. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 142. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 55. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 465. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1448. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 182 - 183. والراجحي: "في التطبيق النحوي والصرفي"، ص 501 - 502.

وأما إذا كانت الياء خامسة فصاعداً فلم أجد خلافاً في وجوب حذفها ؛ بسبب طول الاسم، فيقال: مُعْتَدِيٌّ وَمُسْتَعْلِيٌّ في النسب إلى مُعْتَدٍ وَمُسْتَعْلٍ (1)

النسب إلى المنتهي بياء مشددة:

يكون ذلك حسب عدد أحرف الكلمة، وجلوه على النحو الآتي:

إذا كانت بعد حرف واحد فالأشيع والأقيس فك إدغامها، ورد الياء الساكنة الأولى إلى أصلها، وقلب الكسر فتحة، فتقلب - من أجل ذلك - الياء المتحركة ألفاً، فتصبح الكلمة اسماً مقصوراً ثلاثياً، فتقلب الألف واواً - كما في المقصور الثلاثي - ويُفتح ما قبل الواو، فيقال: حَيَوِيٌّ وَطَوَوِيٌّ وَلَوَوِيٌّ في النسب إلى حيٍّ وطيٍّ وليٍّ. (2)

ولم يجز حذف الياء المشددة كلها إذا كانت بعد حرف واحد خوفاً من الإجحاف بالاسم ؛ إذ لا يوجد اسم تام على حرف واحد. (3)

وأما إذا كانت بعد حرفين فالأشيع والأقيس حذف الياء الأولى الساكنة وقلب الثانية ألفاً ثم واواً وفتح ما قبل الواو، فيقال: نَبَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ وَغَنَوِيٌّ في النسب إلى نبيٍّ وعديٍّ وقُصَيٍّ وَعَلِيٍّ وَغَنِيٍّ على التوالي (4)، (مع العلم أن كثيراً من النحاة قد وضعوا هذه الكلمات في

(1) ينظر الزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 262. ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 153. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 123. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1447. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 493.

(2) ينظر المبرد: "المقتضب"، 3 / 138. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 150 - 151. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 327 - 328. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 162.

(3) ينظر الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 328.

(4) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 344. الحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 180. وابن قتيبة: "أدب الكاتب" ص 220. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 150 - 151. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 327 - 328. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 728. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 133. والسيوطي: "مع الهوامع"، 3 / 397 - 398، و "الأشباه والنظائر"، 2 / 154.

باب فَعِيلٍ وفُعِيلٍ، ولكنني آثرت وضعها في هذا الباب لأنها مختومة بياء مشددة بعد حرفين بغض النظر عن وزنهما الصرفي).

وأما إذا كانت بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، فلم أجد خلافاً في وجوب حذفها ووضع ياء النسب مكانها، فبذلك يتساوى لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، لكن السياق الكلامي هو الذي يحدد الصيغة الصرفية للاسم إذا كان منسوباً أو غير منسوب، فالنسب إلى الشافعيّ شافعيّ، وإلى البُحْثَرِيّ بُحْثَرِيّ، يقول ابن يعيش: "وأنت إذا نسبت إلى منسوب بقيته على لفظه، نحو النسب إلى تميميّ وهَجَرِيّ وشافعيّ، فيكون اللفظ واحداً إلا أن التقدير مختلف" (1).

ويتضح من حديث ابن يعيش أن بعض المختومات بياء مشددة هي في الأصل أسماء منسوبة، ولكنها قد لزمتهما الياء لكثرة الاستعمال فصارت كأنها غير منسوبة، ويقع ذلك غالباً في الأعلام، فالشافعيّ علمٌ تلزمه الياء، ولكنه في الأصل منسوب، ولأنه اشتهر مع الياء جاز النسب إليه كأنه غير منسوب.

ويتضح من حديثه أن السياق هو الكفيل بالتمييز بين المنسوب وغير المنسوب، فعند قولنا: الإمام الشافعيّ أحد الأئمة الأربعة، تكون كلمة الشافعيّ علماً غير منسوب، في حين عنما يقال: فلانٌ شافعيّ المذهب، فإنه منسوب إلى الشافعيّ.

ومهما يكن من أمر الياء المشددة وأصلها؛ فإنه لا خلاف في وجوب حذفها وإقامة ياء النسب مقامها. (2)

(1) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 155.

(2) ينظر ابن مالك: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص 70. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1443. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 495. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 397 - 398، و"الأشباه والنظائر"، 2 / 154. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 162. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 181 - 182.

النسب إلى المنتهي بياء أو بواو ما قبلهما حرف ساكن وليس بعدهما هاء:

لم أجد خلافاً في وجوب عدم تغيير الاسم والنسب إليه على لفظه مباشرة، فيُقال: ظَبْيِي وعُرْيِي ونَحْيِي ودَلْوِيَّ وغَزْوِيَّ في النسب إلى ظَبْيٍ وعُرْيٍ ونَحْيٍ ودَلْوٍ وغَزْوٍ على التوالي⁽¹⁾، والعلة في عدم التغيير هي أن الياء والواو هنا ليستا حرفي مد، بل هما حرفا لين فَجَرَتَا مجرى الصحيح، يقول سيبويه: "ولا تغير الياء ولا الواو في هذا الباب؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل"⁽²⁾.

النسب إلى المنتهي بياء أو بواو ما قبلهما حرف ساكن وكان بعدهما هاء:

الأشيع والأفيس لدى النحاة عدم التغيير - كما في المبحث السابق - إذ ينسب إليه على لفظه مباشرة⁽³⁾، فيقال: ظَبْيِي وَلِحْيِي وَدُمْنِيَّ وغَزْوِيَّ وَرَبْوِيَّ في النسب إلى ظَبْيَةٍ وَلِحْيَةٍ وَدُمْنَةٍ وغَزْوَةٍ وَرَبْوَةٍ، وتعليل هذه المباحثة في عدم التغيير نفس تعليل المباحثة السابقة⁽⁴⁾.

النسب إلى المنتهي بياء لينة قبلها ألف ساكنة وبعدها هاء، وكان الاسم على أربعة أحرف:

أما إذا كانت الكلمة منتهية بياء لينة بعدها هاء وكان الساكن قبل الياء هو الألف فإن النسب إليه يكون على ثلاثة أوجه، فيقال في النسب إلى آية: آيِيَّ وآوِيَّ وآئِيَّ، وفي النسب إلى راية: رايِيَّ وراوِيَّ ورائِيَّ، وفي النسب إلى ثاية: ثايِيَّ وثاوِيَّ وثائِيَّ. فقد أجازوا النسب إليه على لفظه، أو بقلب الياء واواً أو همزة⁽⁵⁾، والأنسب أن ننسب إليه على لفظه؛ كيلا تضيع دلالة الكلمة، إذ يحصل بها اهتراء عند القلب مع قلة حروفها؛ فيضيع المقصود في النسب.

⁽¹⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 346. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 137. أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 57. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 65 - 66. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 151 - 152. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 461. وابن محمود: "الكفاية في النحو"، ص 175 - 176.

⁽²⁾ سيبويه: "الكتاب"، 3 / 346.

⁽³⁾ ليونس رأي آخر في هذه المباحثة، سيناقش في باب الخلاف الصرفي ص 90 من هذه الدراسة.

⁽⁴⁾ تنتظر نفس المراجع المذكورة في المباحثة السابقة وبنفس الصفحات.

⁽⁵⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 350 - 351. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 66. والأسترلابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 59. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 626. و السيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 404.

يقول سيبويه: " وسألته⁽¹⁾ عن الإضافة إلى راية وطاية وثاية وآية ونحو ذلك فقال: أقول: رائِيّ وطائِيّ وثائِيّ وآيِيّ، وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبه بالياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استتقلاً،... ومن قال أُمِيّ قال آيِيّ ورايِيّ بغير همز، لأن هذه لام غير معتلة، وهي أولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات، ولأنها أقوى... ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت: ثاويّ وآويّ وطاويّ وراويّ جاز ذلك كما قالوا: شاويّ، فجعلوا الواو مكان الهمزة⁽²⁾."

النسب إلى المنتهي بياء أو بواو لينتين قبلهما ألف ساكنة وبعدهما هاء أو ألف، وكان الاسم على أكثر من أربعة أحرف:

أما الياء فإما أن تقلب همزةً أو واوًا، ولا تبقى ياءً، وأما الواو فإنها تبقى واوًا على الأرجح، ولا تقلب همزةً، يقول سيبويه في النسب إلى سَفَايَةٍ وَصَلَايَةٍ وَنُفَايَةٍ وَشَقَاوَةٍ وَغَبَاوَةٍ: "سَفَايِيّ وَصَلَايِيّ وَنُفَايِيّ، وكأنك أضفت إلى سَفَاءٍ وإلى صَلَاءٍ، لأنك حذفْتَ الهاء، ولم تكن الياء لتثبت بعد الألف، فأبدلت الهمزة مكانها،... وَشَقَاوِيّ وَغَبَاوِيّ، لأنهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لنقلها، ولأنها مع الألف مشبهة بآخر حمراء حين تقول: حمراويّ⁽³⁾. ولم يجرُ في الواو إلا الإثبات لأن العرب قد تقلب الهمزة واوًا⁽⁴⁾."

فمن ثبات الواو وعدم همزها قول جرير في النسب إلى سَمَاوَةٍ:

إذا هبطنَ سماويًّا موارِدُهُ من نحو دَوْمَةٍ خَبَتِ قَلَّ تعريسي⁽⁵⁾ (البسيط)

(البسيط)

(1) يقصد الخليل بن أحمد الفراهيدي.

(2) سيبويه: " الكتاب "، 3 / 350 - 351.

(3) سيبويه: " الكتاب "، 3 / 348 - 349. وينظر الأسترابادي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 59. وابن الوراق: " علل النحو "، ص 541. و السيوطي: " همع الهوامع شرح جمع الجوامع "، 3 / 404.

(4) ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 464.

(5) البيت لجرير في " الديوان "، تحقيق إيليا الحاوي، ط 2، الشركة العالمية للكتاب، 1983م، ص 392، وروايته في الديوان:

ويقول أيضاً: " وَحَوْلَايَا، وَبِرْدَارِيَا بِمَنْزِلَةِ سَقَايَةِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَاتِ لَا تَثْبُتُ إِذَا كَانَتْ مُنْتَهَى الْأَسْمِ، وَالْأَلْفُ تَسْقُطُ فِي النَّسْبَةِ لِأَنَّهَا سَادِسَةٌ، فَهِيَ كَهَاءِ دِرْحَايَةِ " (1).

النسب إلى المنتهي بواو خفيفة غير مشددة ليس قبلها ألف، وبعدها هاء:

لقد أُجيز بها وجهان: الحذف والإقرار، والأقوى الحذف، وكلما طال الاسم كان الحذف أحرى، فيقال في النسب إلى عَرْقُوة: عَرْقِيٌّ وَعَرْقُورِيٌّ، وفي النسب إلى قَمَحْدُوة: قَمَحْدِيٌّ وَقَمَحْدُورِيٌّ (2). ولم أجد القدماء قد التفقوا إلى ذلك إلا نادراً، لكنَّ عباس حسن يفصل القول في ذلك بقوله: " إن كان الاسم بواو رابعة فصاعداً وقبلها ضمة حذفت الواو، فيقال في النسب إلى تَنْدُوةٍ وَقَلَنْسُوةٍ: تَنْدِيٌّ وَقَلَنْسِيٌّ، فإن لم توجد التاء فلا حذف " (3).

ثم يفصل القول في الكلمات: أرسطو، ونهرو، وسَفُو، وكَلَمَنْصُو، ورِنُو، وشُو، وكُنْغُو، وطُوكُيُو بقوله: " العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محدودة، نقلوها عن غيرهم، منها: سَمَنْدُو وقَمَنْدُو، لهذا ترك النحاة الكلام على طريقة إعرابه وتنشيطه وجمعه والنسب إليه... فيحسن حذفها إن كانت خامسة فأكثر، وتبقى إن كانت ثالثة، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة، وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثنائية، فيقال: أَرُسْطِيٌّ وكَلَمَنْصِيٌّ وكُنْغُورِيٌّ وكُنْغِيٌّ، ومثله نهرو، ويقال: سَفَوِيٌّ ورِنُورِيٌّ، وشَوِيٌّ " (4).

وأرى رأي عباس حسن متيناً في قياس الواو على الياء ؛ لأن لغتنا الحديثة تحفل بكلمات مثل التي ذكرها، فكان لا بدَّ من بت القول فيها ؛ لكثرة استعمالها. ولكن هذا الرأي قد أخذه عباس حسن عن السيوطي، يقول السيوطي: " تُحذف الواو تلو مضموم ثالث فصاعداً... بخلافها

لو قد علوتنا سماوياً مواردُه من نحو دَوْمَةٌ خَبَّتْ قَلَّ تعريسي

وفي سيبويه: " الكتاب "، 3 / 350 برواية المتن. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 5 / 157 برواية المتن.

(1) سيبويه: " الكتاب "، 3 / 351. وينظر ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 466. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 625.

(2) ينظر أبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 610.

(3) حسن، عباس: " النحو الوافي "، 4 / 721.

(4) حسن، عباس: " النحو الوافي "، 4 / 723.

بعد مضموم ثان، كرموة من الرمي، فلا تحذف ⁽¹⁾ ويذكر السيوطي بعض الكلمات التي ذكرت في الدراسة.

النسب إلى المنتهي بواو ثقيلة (مشددة) سواء أكان بعدها هاء أم لم يكن:

إن لم يكن قبلها هاء فلم أجد خلافاً في وجوب النسب إليها على الأصل دون تغيير، فيقال: عَدُوِّيُّ في النسب إلى عدوٍّ ⁽²⁾، وأما إذا كان الاسم مختوماً بالهاء بعد الواو الثقيلة، فمذهب سيبويه - وهو المختار لدى الجمهور - أن يعامل معاملة ما لا هاء فيه، فينسب إليه على الأصل دون تغيير، يقول: "وسألته (يقصد الخليل بن أحمد الفراهيدي) عن الإضافة إلى عَدُوٍّ، فقال: عَدُوِّيُّ، وإلى كُوَّةٍ، فقال: كُوِّيُّ، وقال: لا أغیره لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أُبدِلُ إذا كُثِرَت الياءات فأقْرُ إلى الواو ⁽³⁾".

النسب إلى ما كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة:

لم أجد خلافاً في وجوب حذف الياء الثانية المكسورة، فيقال في النسب إلى سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وطَيِّبٍ وأسَيِّدٍ: سَيِّدِيٍّ ومَيِّتِيٍّ وطَيِّبِيٍّ وأسَيِّدِيٍّ ⁽⁴⁾ وإنما وجب الحذف هنا؛ لئلا تجتمع الياءات مع ياء النسب والكسرة، ففروا إلى الحذف؛ من أجل التخفيف.

(1) السيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 397.

(2) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 345. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 133.

(3) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 345.

(4) ينظر سيبويه: "الكتاب" 3 / 370 - 371. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 135. وابن السراج: "الأصول في العربية"، 3 / 73. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 32. وابن الوراق: "علل النحو"، ص 531. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 133. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 221. والزمخشري: "المفصل في صناعة الإعراب"، ص 260. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 147. وأبو البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 324. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 83. والشيخ خالد الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 329. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 496. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 149. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 731. وأبو علي الشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 1043. و السيوطي: "همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، 3 / 398. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 164.

النسب إلى الممدود: (1)

الأرجح في النسب إلى الممدود أنه يعامل حسب نوع الهمزة، فإن كانت الهمزة أصلية ثبتت - على الأرجح - عند النسب، فيقال: قُرَائِيَّ في النسب إلى قُرَاء⁽²⁾ ووَضَائِيَّ في النسب إلى وَضَاءٍ، وإن كانت همزته مبدلة من أصل أو زائدة للإلحاق فيجوز فيها الإثبات والقلب واوًا فيقال: كِسَائِيَّ وكِسَاوِيَّ في النسب إلى كِسَاءٍ، والهمزة هنا مبدلة، ويقال: عِلْبَائِيَّ وعِلْبَاوِيَّ في النسب إلى عِلْبَاءٍ، والهمزة هنا زائدة للإلحاق، وإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث فإنها تقلب واوًا فيقال: حَمَرَاوِيَّ في النسب إلى حَمَرَاءَ⁽³⁾.

مع العلم أن همزة التأنيث لا تجري معها الكلمة⁽⁴⁾، في حين همزة الإلحاق والهمزة المنقلبة تجري معها الكلمة ؛ لذلك قد ناقشها بعضهم من حيث إنها تجري أو لا تجري دون الحديث عن أصلها، وناقشها آخرون من حيث أصلها.

النسب إلى جمع السلامة والمثنى:

الأرجح في هذين الاسمين أن علامتي التثنية والجمع تحذفان عند النسب، ويستوي في ذلك جمع السلامة للمذكر (جمع المذكر السالم)، وجمع السلامة للمؤنث (جمع المؤنث السالم)، فيقال:

(1) الاسم الممدود هو كل اسم مختوم بهمزة قبلها ألف زائدة، كسماء ورداء، وعلباء...، فإن لم تكن الألف زائدة كماء وداء وشاء فلا يعد الاسم ممدودًا.

(2) كلمة قُرَاء مفرد جمعه قُرَاوُونَ، ومعناه الناسك، وهي المقصودة هنا. وقد تكون جمعًا لقارئ.

(3) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 351 - 357. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 149. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 67. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 59. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 82. والحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 181، و "درة الغواص في أوهام الخواص"، ص 84. وأبو علي الشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 1035 - 1036. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 219. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 125. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 262. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 155 - 156. وأبو البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 324. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 152. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 499 - 500. والأشُموني: "شرح الأشُموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 734 - 735. والسيوطي: "مع الهوامع"، 3 / 399. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 165. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 186.

(4) لا تجري: أي ممنوعة من الصرف.

مُسْلِمِيَّ فِي النِّسْبِ إِلَى مُسْلِمِينَ وَإِلَى مُسْلِمِينَ وَإِلَى مُسْلِمَاتٍ، وَيُقَالُ: طَالِبِيَّ فِي النِّسْبِ إِلَى طَالِبِينَ وَإِلَى طَالِبِينَ وَإِلَى طَالِبَاتٍ (1).

أما إذا كان المثنى وجمع السلامة اسما للواحد، أي عَمَلًا ؛ فإنهم يجيزون فيه وجهين: النسب إلى المفرد، أو النسب إليه على لفظه، وذلك مرهون بحركة الإعراب ؛ فإن كانت النون معتقبةً للإعراب ينسب إليه على لفظه، وإن كانت غير معتقبة للإعراب ينسب إلى لفظ المفرد بحذف علامتي التننية والجمع، فيقال: زَيْدِيَّ وزَيْدُونِيَّ في النسب إلى شخص اسمه زَيْدُون، ويقال قَنْسَرِيَّ وقَنْسَرِيْنِيَّ في النسب إلى قَنْسَرِينَ، فمن جعل الإعراب على النون قال: قَنْسَرِيْنِيَّ ومن جعل الإعراب بالياء دون النون قال: قَنْسَرِيَّ.

ويستشهدون ببيت تميم بن مقبل في كون النون بالمثنى معتقبة الإعراب، وحينها ينسب إلى الاسم على لفظه، والبيت هو:

أَلَا يَا دَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبِلَى الْمَكُونِ (2) (الطويل)

فقد جعل الألف - هنا - ليست علامة للإعراب، بل هي كالألف في زعفران، لذلك كانت النون مُعْتَقَبَةً للإعراب في (السبعان)، لذلك هو اسم على هيئة المثنى وليس بمثنى.

(1) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 372. والمبرد: " المقتضب "، 3 / 160. وأبو علي الفارسي: " التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي "، ص 62. والزمخشري: " المفصل في صنعة الإعراب "، ص 259 - 260 وابن يعش: " شرح المفصل "، 5 / 144 - 145. والمرادي ابن أم قاسم: " توضيح المقاصد "، 5 / 1452. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، 2 / 163 - 164. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 730 - 731. والحملاوي: " شذا العرف في فن الصرف "، ص 183. وحسن، عباس: " النحو الوافي "، 4 / 724 - 725.

(2) البيت لتميم بن مقبل العدوي في " الديوان "، تحقيق الدكتور عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، إحياء التراث العربي، دمشق، سوريا، 1962م، ص 335. والزمخشري: " المفصل في صنعة الإعراب "، ص 260. وابن يعش: " شرح المفصل "، 5 / 144. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح " 2 / 329 يقول: هو لابن مقبل لا لابن أحمر. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " 2 / 163. ولابن مقبل أو لابن أحمر في الأستزبابادي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 11 برواية ديار مكان دار. وفي " شعر عمرو بن أحمر الباهلي "، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، (د. ت)، ص 188، والبيت هنا ضمن الشعر المنسوب لابن أحمر، ويقول المحقق: قال ابن أحمر، والصواب أن الأبيات لتميم بن مقبل.

يقول المبرد: " وتقول: هذه فَلَسْطُونُ يا فتى، ورأيت فَلَسْطِينَ يا فتى، هذا القول الأجود وكذلك يَبْرِينُ، وفي الرفع يبرون يا فتى، وكل ما أشبه هذا فهو بمنزلته، تقول: قَنَسْرُونَ، ورأيت قَنَسْرِينَ، قال الأعشى:

وشاهدنا الجُلَّ والياسمو نَ والمُسْمِعَاتُ بِقُصَابِهَا⁽¹⁾ (المتقارب)

... فمن قال: هذه قَنَسْرُونَ، ويَبْرُونَ، فنسب إلى واحدة منها رجلاً أو شيئاً قال: هذا رجل قَنَسْرِيٌّ ويَبْرِيٌّ بحذف النون والواو لمجيء حرفي النسب، ولو أثبتتهما لكان في الاسم رفعان ونصبان وجران... ومن قال: هذه قَنَسْرِينُ، قال في النسب: قَنَسْرِينِيٌّ، لأن الإعراب على حرف النسب " (2).

ومن ذلك - في النسب إلى فَلَسْطِينِ - قول إبراهيم بن هرمة:

كأسُ فَلَسْطِيَّةٍ مُعْتَقَةٍ شَجَّتْ بماءٍ من مُزْنَةِ السَّبَلِ⁽³⁾ (المنسرح)

ومن ذلك البيت المنسوب إلى الأعشى:

تَخَلَّه فَلَسْطِيًّا إِذَا ذَقْتَ طَعْمَهُ عَلَى رَبَّاتِ النَّيِّ حُمَشٍ لِنَاتِهَا⁽⁴⁾ (الطويل)

(1) البيت للأعشى في " الديوان "، تحقيق كامل سليمان، ص 69 بروايته:

وشاهدنا الرودُ والياسمي نَ والمُسْمِعَاتُ بِقُصَابِهَا / ولا شاهد في هذه الرواية وفي المبرد: " الكامل "، 2 / 322 برواية المتن.

(2) المبرد: " الكامل "، 2 / 322.

(3) البيت لإبراهيم بن هرمة في " الديوان "، تحقيق محمد جبار المعبيد، مطبعة الآداب في النجف، ومطبعة الأندلس، بغداد، العراق، 1969م. ص 187 برواية شبيب مكان شَجَّتْ. وفي: " لسان العرب "، مادة فلسط 7 / 373 برواية المتن. وفي "معجم البلدان"، 4 / 275 برواية الديوان، وبفتح الفاء في فلسطين.

(4) البيت منسوب للأعشى في " لسان العرب "، مادة ربذ، 3 / 492، وروايته هنا برواية ما أثبت في المتن. وفي "تاج العروس"، مادة ربذ، 9 / 411. وفي "معجم البلدان"، 4 / 274، وروايته عند ياقوت:

تَقَلَّه فَلَسْطِيًّا إِذَا ذَقْتَ طَعْمَهُ عَلَى رَبَّاتِ النَّيِّ حُمَشٍ لِنَاتِهَا

وغير منسوب في " لسان العرب "، مادة فلسط، 7 / 372، وروايته فيه: تَقَلَّه فَلَسْطِيًّا إِذَا ذَقْتَ طَعْمَهُ (بصدر دون عجز)

ولم أجد البيت في جميع طبعات ديوان الأعشى التي حصلت عليها، وهي موثقة في نهاية البحث، حتى إنني لم أجد القافية نفسها في جميع طبعات الديوان.

لكن الأولى - مع تطور اللغة ومواكبتها العصر - أن يُعدَّ النسب إلى فلسطين ويبرين وأشباههما، بحذف الياء والنون، شاذًا، وأن ننسب إليها على لفظها؛ لأن الكلمة تلتزم الياء في جميع حالاتها، والياء ليست علامة إعراب، بل هي لازمة لها، وهي حرف من حروفها، إذ لا نستعمل لفظ فلسطين، بل نلزمها الياء في جميع حالاتها، فبذلك يكون النسب الأسلم على اللفظ مباشرة؛ حتى لا تضيع الدلالة، والدلالة في النسب أمر ذو أهمية بالغة.

النسب إلى الجمع المكسر:

إن الرأي المأخوذ به لدى معظم النحويين أن جمع التكسير ينسب إلى واحده، ولا يُنسب إلى لفظ الجمع، فيقال: مَسْجِدِيَّ في النسب إلى مساجد، وكتابِيَّ في النسب إلى كُتُب، ومَلَكِيَّ في النسب إلى مُلُوك، ولم يجيزوا النسب إلى المفرد إلا في الحالات الآتية:

أولاً: إن كان علمًا، فيقال: أنصاريَّ في النسب إلى الأنصار، وجزائريَّ في النسب إلى الجزائر، ومدائنيَّ في النسب إلى المدائن، وكلابيَّ في النسب إلى كِلاب، وهو حيٌّ من العرب أطلق على الواحد.

ثانيًا: إن لم يكن له واحدٌ من لفظه، فيقال: رِكابِيَّ في النسب إلى رِكاب، والركاب هي الإبل وواحدتها راحلة. وقوميَّ في النسب إلى قوم، وكذلك القول في رهط، ونفر، وعرب.

ثالثًا: إذا كان له واحدٌ غير قياسي من لفظه، كما في مشابه ومذاكير وملاح وعباديد، فأحادهما ليست بالميم، فهي أسماء لها آحاد ولكنها غير قياسية، فيقال في النسب إليها: مَشَابِهِيَّ ومَذَاكِرِيَّ ومَلَامِحِيَّ وعباديديَّ.

رابعًا: ما كان مفردة يعطي دلالة مغايرة لدلالته جمعًا، فيقال في النسب إلى الأعراب: أعرابيَّ؛ لأنه ليس بتكسير عرب، إذ ليس معنى العرب كمعنى الأعراب، فالأعراب هم سكان البادية خاصة، في حين العرب سكان البادية والحواضر، فتكون بذلك كلمة أعراب أخص من عرب.

خامسًا: لقد أوردت كتب الأنساب عشرات الكلمات نُسِبَ إليها على جمعيّتها عندما تدل على مهنة يزاولها الشخص، فيقال: ساعاتيَّ وفرائضيَّ وجواهرِيَّ في النسب إلى من يشتغل بالساعات وبالفرائض (وهو علم المواريث، فكأنه مهنة تزاول) وبالجواهر.

سادساً: ينسب إلى الكلمة على جمعيتهما إذا دلت على تجمع ما في طبقة من طبقات المجتمع، فيقال: هذه حركة طلابية وعملية في النسب إلى طلاب وعُمال، ولا يقال طالبية ولا عاملية، لأن في النسب إلى لفظ الجمع - هنا - فضل بيان وخصوص دلالة لا يتأتى معها في النسب إلى المفرد.⁽¹⁾

مع العلم أن النوعين الأخيرين قد تحدث عنهما المحدثون وأهملهما القدماء في مطولات النحو والصرف والمعاجم، لكن كتب الأنساب قد أوردت عشرات الكلمات على هذين النوعين، كما أوردت المعاجم كلمات غير يسيرة عليهما دون الحديث عن تخريج ذلل صرفياً.

النسب إلى الاسم المكون من حرفين:

يكون النسب إليه حسب أصله، فالاسم الثنائي إما أن يكون ثنائياً وضْعاً، وإما أن يكون قد حذف منه بعض أحرفه، والنسب إليه كما يأتي:

أولاً: الاسم الثنائي وضْعاً: يكون النسب إليه حسب آخره، وهو كالاتي:

إن كان آخره حرفاً صحيحاً: جاز فيه التضعيف وعدمه، فيقال في النسب إلى كم (مسمى به) كَمِيٌّ وكَمِيٌّ.

(1) تنظر آراء النسب إلى الجمع بجميع أحواله في: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 378 - 380. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 70 - 71. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 150 - 151، و "الكامل"، 3 / 617. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 64. وأبو بكر الأنباري: "الزاهر في معاني كلمات الناس"، 2 / 175. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 83 - 84. والحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 81. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 220. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 125. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 264. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 9 - 10. وابن مالك: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، ص 70. وأبو علي الشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 1035. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1465. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 154 - 155. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 167. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 743 - 744. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 394. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 189. والراجحي، عبده: "في التطبيق النحوي والصرفي"، ص 508. والخويسكي، زين كامل: "الإمام في الصرف العربي"، ص 325. والبلعوي، أحمد جاسر: "المفاتيح الذهبية في النحو والإعراب وأوزان الصرف"، ص 308.

وإن كان آخره حرف لين (واو أو ياء): وجب فيه التضعيف، فيقال في النسب إلى كي ولو: كَيَوِيٌّ، وَلَوَوِيٌّ.

وإن كان آخره ألف: وجب تضعيفها، ويبدل منها همزة، ويجوز أن تبدل من الهمزة واو، فيقال: لَائِيٌّ ولَوَوِيٌّ في النسب إلى من اسمه (لا)، وإذا نُسِبَ إلى اللات - اسم صنم - قيل: لَائِيٌّ ولَوَوِيٌّ، كما ينسب إلى (لا)؛ لأن تاءه تحذف ولا يُدْرَى ما لامه، فعومل معاملة (لا) على مذهب سيبويه، وذهب آخرون أن لامه هاء، فنسبوا إليه: لاهِيٌّ.⁽¹⁾ ومن ذلك قيل: مائِة الشيء، منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء، ومن قال: ماهِيَّة، فقد قلب الهمزة هاء؛ لتقاربهما.⁽²⁾

ثانيًا: الاسم الثنائي المحذوف منه بعض أحرفه: يكون ذلك حسب الحرف المحذوف، وتفصيله كالآتي:

أولاً: محذوف الفاء: إذا كانت لامه حرفاً صحيحاً لم يرد المحذوف عند النسب، فيقال: عِدِيٌّ وصِلِيٌّ في النسب إلى عِدَّةٍ وإلى صِلَةٍ. وإن كانت لامه حرفاً معطلاً رُدَّتْ إليه الفاء عند النسب، فيقال: وشَوِيٌّ في النسب إلى شِيَّةٍ، وسيَوِيٌّ في النسب إلى سِيَّةٍ (طرف القوس وقيل رأسها) على مذهب سيبويه والجمهور.

ثانيًا: محذوف العين: رغم قلته في الكلام إلا أن النحاة قد تحدثوا عنه من خلال كلمات محددة لم يتجاوزوها، فإن صحَّت لامه ولم يكن مضعفاً لم يُجبرُ برد المحذوف، فيقال: سَهِيٌّ ومُنْذِيٌّ في النسب إلى سَهٍ (الأست والسته: العجز) ومُنْذٍ - مسمى بهما - ولا يقال: ستَهِيٌّ ولا مُنْذِيٌّ وإن كان مخففاً من مضاعف فإنه يجبر برد المحذوف، فيقال في النسب إلى رُبٍّ المخففة من رُبٍّ:

(¹) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 368. وابن جني: "سر صناعة الإعراب"، 2 / 802. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، لو، 10 / 399. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1464. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 503. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 404. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 623. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 194. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 189.

(²) ينظر الأسترابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 37 - 38.

رُبِّيَّ - برد المحذوف - وإن كانت لامه معتلة فإنه يجبر برد المحذوف أيضاً، فيقال في النسب إلى (الرُّبِّيَّ / اسم فاعل من أرى، مسمى به): المرثيُّ، ويقال في النسب إلى (برى / مضارع رأى، مسمى به): اليرثيُّ، برد المحذوف.

ثالثاً: محذوف اللام: يكون النسب إليه على التفصيلات الآتية:

إن رُدَّتْ لامه في التثنية والجمع بالألف والتاء: عندها يجب رد اللام المحذوفة، فيقال: أبويُّ وأخويُّ وضَعَوِيٌّ في النسب إلى أبٍ وأخٍ وضَعَةٍ ؛ لأن اللام ترد في التثنية والجمع بالألف والتاء.

وإن لم ترد فيه اللام بالتثنية والجمع بالألف والتاء: فالنسب إليه بالخيار في رد اللام أو عدمه فيقال: حريُّ أو حرَّحِيٌّ في النسب إلى حرٍ، ويقال: لُغِيٌّ أو لُغَوِيٌّ في النسب إلى لُغَةٍ، ويقال: يَدِيٌّ أو يَدَوِيٌّ في النسب إلى يدٍ، ومن قال في تثنية فَمٍ: فَمَانٍ فهو بالخيار بين الرد أو عدمه في النسب، فيقول: دَمِيٌّ أو دَمَوِيٌّ، ومن قال في تثنيته: فَمَوَانٍ، فهو ينسب إليه على فَمَوِيٍّ فقط ويكون ذلك حسب تثنيته، إذ اختلف في ذلك، وقد أورد سيبويه بيتاً للفرزدق على الوجهين، والبيت هو:

هما نفثا في فيٍّ من فَمَوِيَّهما على النابح العاوي أشدَّ رِجام⁽¹⁾ (الطويل)

وإن كان محذوف اللام معتل العين: وجب فيه رد المحذوف دون النظر إلى تثنية أو جمع أو غيرها من المعايير، فيقال: ذَوَوِيٌّ في النسب إلى (ذو) وإلى ذات، ويقال: شاهيٌّ أو شَوَّهِيٌّ في النسب إلى شاةٍ.

وإن حذفت اللام وعُوِّضَ منها همزة وصل: فيكون النسب بالخيار، إما بحذف همزة الوصل والتعويض باللام، أو الإبقاء على الهمزة مع عدم التعويض، فيقال: ابْنِيٌّ أو بَنَوِيٌّ في النسب إلى

(¹) البيت للفرزدق في " الديوان "، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت)، 2 / 215، وروايته في الديوان:

هما نفثا في فيٍّ من فَمَوِيَّهما على النابح العاوي أشدَّ رِجام

وفي سيبويه: " الكتاب "، 3 / 365 برواية المتن. وفي الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 66، برواية المتن بصدوره دون عجزه.

ابن، ويقال: اسميُّ أو سَمَوِيٌّ في النسب إلى اسم (حسب أصله / وقد اعتمدت هنا رأي الجمهور)، ولا يجوز التعويض بالهمزة ورد اللام معاً، فلا يقال: ابْنَوِيٌّ ولا اسمَوِيٌّ.

وإن حذفت اللام وعُوِّضَ منها تاء: فمذهب سيبويه والجمهور من النحاة أن النسب إليه كالنسب إليه دون التاء، فلا خلاف - عندهم - بين المذكر والمؤنث، فيقال: أَخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ في النسب إلى أختٍ وَبِنْتٍ⁽¹⁾.

النسب إلى مكسور العين سواءً أكان ثلاثياً أم رباعياً:

الرأي الأرجح والأشيع والأقيس في الثلاثي مكسور العين أن عينه تفتح عند النسب، فيقال في النسب إلى إِبِلٍ: إِبِلِيٌّ، وفي نَمِرٍ: نَمَرِيٌّ، وفي شَقْرَةٍ: شَقْرِيٌّ، وفي دُؤْلٍ: دُؤْلِيٌّ.⁽²⁾ أما الرباعي

(¹) تنتظر قواعد الثنائي محذوف أحد حروفه في: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 361 - 369. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 152 - 159. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 79 - 86. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 55 - 60. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 82 - 83. والشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 1026 - 1028. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 263. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 2 - 6. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 152 - 153. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 332 - 334. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 458 - 460. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 143 - 148. وابن مالك: "تسهيل الفوائد"، ص 70. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1460 - 1464. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 738 - 741. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 193 - 194. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 501 - 504. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 402 - 404. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 166 - 167. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 623 - 627. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 187 - 189.

(²) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 343. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 137. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 64. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 80. والحريري: "شرح ملحة الإعراب"، ص 179. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 473. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 121. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 260. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 145. وابن الحاجب: "الشافية في علم التصريف"، ص 37. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 17. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1450. والسيوطي: "المزهر"، 2 / 444، و "همع الهوامع"، 3 / 401، و "الأشباه والنظائر"، 3 / 87. وأبو البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 321 - 322. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 145. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 461. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 729. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 123. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 123. وابن منظور: "لسان العرب"، مادة صدف، 9 / 188. والزبيدي: "تاج العروس" مادة دأل، 28 / 462 - 465.

مكسور العين فيه خلاف حول قياسية الكسر وشذوذه، والرأي الأرجح لدى جمهور النحاة - متبعين سيبويه في ذلك - أن الفتح من تغييرات النسب في باب الشذوذ، فيقال في النسب إلى تَغْلِبَ: تَغْلَبِيٌّ - بالفتح والكسر - ويقال في النسب إلى يَحْصِبُ: يَحْصِبِيٌّ بالفتح والكسر.

النسب إلى (فَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ وَفُعِيلَةٍ) وإلى (فَعِيلٍ وَفُعِيلٍ):

الرأي الشائع المقيس لدى النحاة أن ياء فَعِيلَةٍ وَفَعُولَةٍ وَفُعِيلَةٍ تُحذف مع التاء عند النسب إذا لم يكن الاسم مُضَعَّفًا أو معتل العين، فيقال في النسب إلى حَنِيفَةٍ: حَنَفِيٌّ، وإلى شَنْوَاءَةٍ: شَنْئِيٌّ، وإلى قُرَيْظَةٍ: قُرَظِيٌّ، في حين يقال في النسب إلى قَوِيْمَةٍ: قَوِيْمِيٌّ ؛ لم تحذف الياء لأن العين معتلة وفي جَدِيدَةٍ: جَدِيدِيٌّ ؛ لم تحذف الياء؛ لأن الكلمة مضعفة.

أما فَعِيلٌ وَفُعِيلٌ فقد عدوا الحذف فيهما شاذًّا، يحفظ ولا يقاس عليه، فيقال: قُرَشيٌّ منسوبًا إلى قُرَيْشٍ، وَتَقَفِيٌّ منسوبًا إلى تَقِيفٍ، يقال في ذلك: إنه من باب الشواذ، والقياس قُرَيْشِيٌّ وَتَقِيفِيٌّ - بإثبات الياء - (1)

وأنشد سيبويه شاهدًا على إثبات الياء - وتبعه في ذلك جمهور النحاة - أنشد قول أعرابي:

بكل قُرَيْشِيٍّ عليه مهابةٌ سريع إلى داعي الندى والتكرم (2)

(الطويل)

(1) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 339. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 72 - 73. وأبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 56، و "المسائل العضديات"، ص 3 - 4. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 81. والحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 180. والبغدادي: "خزانة الأدب"، 4 / 543. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 146. وأبو البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 321. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 123 - 124. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455 - 1457. والشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 1032 - 1033. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 399 - 400. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 164 - 165. وابن منظور: "لسان العرب"، مادة خرب، 1 / 349. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 184 - 185.

(2) البيت بلا نسبة إلى قائل في: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 337، وروايته في الكتاب:

بكل قُرَيْشِيٍّ إذا ما لقيتهُ سريع إلى داعي الندى والتكرم

وابن سيده: "المخصص"، 4 / 160. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 11. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 124 برواية يحيى مكان بكل. وأبو البركات الأنباري: "الإتصاف في مسائل الخلاف"، 1 / 351. وابن منظور: "لسان العرب"، مادة قرش، 6 / 336. والزبيدي: "تاج العروس"، مادة قرش، 17 / 326.

ومن شواهد النسب بحذف الياء وبإثباتها في (فَعِيل) قول الشاعر:

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاحَرَتْ أَبَا هُذَيْلٍ مِّنْ غَطْرِفَةٍ نُجْدٍ⁽¹⁾
(الطويل)

النسب إلى المركب:

ينقسم المركب إلى أربعة أقسام:

أولاً: المركب الإسنادي: وهو - في الأصل - جملة محكية ثم صارَ علماً ؛ لكثرة استعماله مع الحكاية، ومن ذلك: تَأَبَّطَ شَرًّا، وبرقَ نحرُهُ، فينسب إلى صدره، ويحذف العجز منه على الأرجح، فيقال: تَأَبَّطِيَّ وَبَرَقِيَّ، ومن ذلك - أيضاً - كنتُ، وهي جملة محكية بكثرة لتدل على كبر السن، إذ يقول صاحبها: كنت كذا وكنت كذا، ولكنها قد نُسِبَ إليها شذوذاً: كُنْتُيَّ وَكُنْتُيَّ، والقياس أن تحذف التاء وينسب إليها: كُونِيَّ⁽²⁾.

ثانياً: الشبيه بالإسنادي: وهو ليس جملةً محكيةً كسابقه، ولكنه يندرج في باب الأدوات المركبة، مثل: لولا وحيثما، إذ ينسب إليه - أيضاً - بطرح الجزء الثاني وإثبات الصدر، فيقال في النسب إلى لولا وحيثما: لَوِيَّ، وَحَيْثِيَّ.

ثالثاً: المركب المزجي: وهو كلمة ممزوجة من كلمتين على الأغلب، مثل: بعلبك، وحضرموت، ورامَ هرمز... وفي النسب إليه خمسة أوجه - على اختلاف قياسيتها وشذوذها وقوتها أو ضعفها لدى النحاة - وهذه خمسة الأوجه هي:

- النسب إلى الصدر بطرح العجز، وهذا الوجه مقيس اتفاقاً، فيقال في النسب إلى الكلمات السابقة: بَعْلِيَّ، وَحَضْرِيَّ، وَرَامِيَّ.

(1) البيت بلا نسبة إلى قائل في: الزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 264. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. وأبي البركات الأنباري: "الإتصاف في مسائل الخلاف"، 1 / 351. وابن الوراق: "علل النحو"، ص 530.

(2) سيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني في الشواهد، تنظر ص 251 من هذه الدراسة .

- النسب إلى العجز بطرح الصدر، وهذا الوجه لا يجيزه سوى الجرْمِيّ، فيقال: بَكِّيّ، ومَوْتِيّ، وهُرْمُزِيّ.

- أن يُنسَبَ إلى الجزأين مُزَالاً تركيبُهُما، بإدخال الياء على كل جزء، فيقال: بَعْلِيّ بَكِّيّ، وحَضْرِيّ مَوْتِيّ، ورامِيّ هُرْمُزِيّ، وهذا الوجه شاذٌّ عند الجمهور، مقيس عند أبي حاتم، ومنه قول الشاعر:

تزوَّجْتُها رامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بفضلٍ الذي أعطى الأميرُ من الرزق⁽¹⁾ (الطويل)

- أن ينسب إلى مجموع المركب دون إزالة تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز مع إثبات الصدر، وهذا الوجه شاذ عند الغالبية، لكنه قد ورد به السماع في كلمات كثيرة في كتب الأنساب والمعاجم ومطولات النحو والصرف، خاصة إذا كان النسب لأي جزء من المركب يحدث لبساً في الدلالة، فيقال: بَعْلَبَكِّيّ، وحَضْرَمَوْتِيّ ورامَهْرْمُزِيّ.

- أن يُبنى من جزأي المركب اسم على (فَعَلَلٍ) وينسب إليه، وهو ما يُعرف بالنحت، وقد اختلف القدماء في قياسيته، ومن خلفهم المحدثون، ودار سجال عنيف في هذا الموضوع؛ لأن هذا الباب شاذٌّ عند الغالبية العظمى من القدماء، وهو محفوظ في كلمات يسيرة، فيقال في النسب إلى الكلمات سابقة الذكر: بَعْلَبِيّ، وحَضْرَمِيّ، ولم أر أحداً قد نسب إلى رامٍ هُرْمُزٍ على النحت، ولكننا نستطيع أن نركب تعسفاً؛ فنقول في النسب إليها: رامِيّ أو رَمَهْزِيّ، مع أن الأولى عدم استعمال النحت فيها؛ لعدم الحاجة إليه.

(1) البيت من الطويل بلا نسبة إلى قائل في: ابن سيده: "المخصص"، 4 / 126، 5 / 206، و "كتاب العدد في اللغة"، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، ط 1، 1993م، ص 55. والأسترايادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 72. والحريري: "درة الغواص في أوام الخواص"، ص 184 برواية الورق مكان الرزق. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجة"، 2 / 457 برواية الحريري. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1458 برواية المتن. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 332 برواية بفضلة مكان بفضل. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 736 برواية المتن. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 190 برواية المتن بصدده دون عجزه. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 186 برواية بفضلة مكان بفضل. وجميع الروايات صحيحة وزناً.

رابعاً: المركب الإضافي: وهو اسمان قد أُضيفَ أحدهما إلى الآخر، فالنسب إليه بطرح العجز والنسب إلى الصدر، إلا إذا كان الصدر معرفاً بالعجز فعندها يطرح الصدر، وينسب إلى العجز، إذا فالنسب فيه إلى الأشهر باتفاق، فيقال: بَكْرِيٌّ في النسب إلى أبي بكر، وَمَنَافِيٌّ في النسب إلى عبد مَنَافٍ، بطرح الجزء الأقل تعريفاً وإثبات الجزء الأكثر تعريفاً، وقد ينسب إليه - كسابقه - على طريقة النحت - مع شذوذها باتفاقهم. فيقال: تَيْمَلِيٌّ وَعَبْدَرِيٌّ وَعَبْدَلِيٌّ وَعَبْشَمِيٌّ وَمَرْقَسِيٌّ في النسب إلى تَيْم اللات وعبد الدار وعبد الله وعبد شمسٍ وامرئ القيس⁽¹⁾.

ومنه قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَتَضَحُّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا⁽²⁾ (الطويل)

(¹) تنظر آراء المركب بجميع أضربه في: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 374 - 377. والمبرد: "الكامل"، 3 / 616 - 617، و "المقتضب"، 3 / 141. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 69 - 70. وابن الحاجب: "أمالي ابن الحاجب" تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، 1989م، إهداء 72، 2 / 762 - 763، و "الأمالي النحوية أمالي القرآن الكريم"، تحقيق هادي حسن حمودي، ط 1، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، بيروت، لبنان، 1985، (مع العلم أن المحقق قد وقع في خطأ في سنة وفاة ابن الحاجب، فهو يقول: سنة 464، والصواب 646)، إهداء 371، ص 68. والنحاس: "إعراب القروآن"، 5 / 70. وأبي علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 63. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 83. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 330. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مادة عشر، 1 / 375. والحريري: "درة الغواص في أوهام الخواص"، ص 185. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 156. والشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 1034. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 263 - 264. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 7 - 8. وابن مالك: "تسهيل الفوائد"، ص 69. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1458 - 1459. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، 2 / 165 - 166. والأشمونى: "شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك"، 3 / 735 - 738. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 2 / 501. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 393 - 396. وأبي حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 600 - 604. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 186 - 187. والكفوي: "الكليات معجم في الفروق الفردية"، ص 892.

(²) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في: ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 97، وحاشية 1، 6 / 9، وروايته في هذا الجزء:

وَتَضَحُّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا
والجوهري: "الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية"، مادة شمس، 2 / 938. وابن منظور: "لسان العرب" مادة شمس، 6 / 115. والمفضل الضبي: "المفضليات"، ص 158. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 187.

الخلاف الصرفي في المقيس والشاذ في الاسم المنسوب

لقد نوقشت قواعد النسب المقيسة في الباب السابق، وقد اعتمد الباحث - في ذلك الباب - الرأي الذي اتفق عليه النحاة أو معظمهم أو كادوا يتفقون، فقد اعتمد الباحث - في الباب السابق - نظام القاعدة المقيسة تغليباً على رأي الجمهور من النحاة، ولكن من خلال البحث والتتقيب، وجد أن هناك أموراً ليست يسيرة قد اختلف النحويون في قياسيتها وشذوذها، وقوتها وضعفها، وفيما يأتي سيحاول الباحث أن يقف عند تلك الخلافات؛ لأن هذه الخلافات ذات أهمية في موضوع الشذوذ - وهو الموضوع الرئيس من الدراسة - إذ قد تكون الكلمة شاذة في نظر أحد النحويين مقيسة عند آخر، وأهم الخلافات الصرفية في باب النسب هي:

أولاً: الخلاف في النسب إلى المقصور الخماسي ما قبل آخره حرف مشدد:

لا خلاف في حذف الألف خامسة فأكثر، وقد تم الحديث عن ذلك في موضعه ⁽¹⁾، ولكن سيبويه يورد رأياً يسمُّه بالضعف عن يونس، ومفاده أن تلك الألف يجوز قلبها واوا إذا وقعت خامسة منقلبة بعد حرف مشدد، كما في مُعَلَّى، فيجيز فيها: مُعَلَّوِيٌّ. ⁽²⁾

ثانياً: الخلاف في النسب إلى المنقوص الذي ياءه رابعة:

قياس النسب إلى المنقوص الذي ياءه رابعة عند سيبويه حذف الياء، فيقال في النسب إلى القاضي: قاضيٌّ، أما القلب عنده فهو من شواذ تغيير النسب ⁽³⁾، وكذا قال أبو عمرو، فحانَوِيٌّ

⁽¹⁾ تنظر ص 68 من هذه الدراسة.

⁽²⁾ ينظر رأي يونس في: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 356، لكن سيبويه يمثل بكلمة مُتَنَّى، وباقي من أثبتوا في الحاشية يمثلون بكلمة مُعَلَّى. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 40 - 41. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 727. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 179. والسيوطي: "مع الهوامع"، 3 / 398 - 399. وأبي حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 607.

⁽³⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 340. وينظر رأيه المنقول عنه في الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 728. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 604 - 605. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 180.

عنده شاذ وعند الحريري المختار الحذف ولا يجيز غيره⁽¹⁾، أما الفارسي وابن جني وابن مالك والبغدادي وابن عصفور والزمخشري وابن يعيش وبقية النحاة فيجيزون القلب والحذف، والحذف هو المختار عندهم.⁽²⁾

ثالثاً: الخلاف في النسب إلى المختوم بياء مشددة ثانية أو ثالثة:

لقد تم الحديث عن تفصيلات ذلك⁽³⁾، فالرأي الأرجح في الباء المشددة الثانية - وهو رأي سيبويه - أنها تُفَكُّ وتُعاد الأولى إلى أصلها، وتقلب الثانية واوًا مع فتح ما قبلها، فيقال: حَيَوِيٌّ وَلَوَوِيٌّ في النسب إلى حَيٍّ وإلى لَيٍّ، أما الباء المشددة الثالثة فتحذف منها الباء الأولى الساكنة، وتقلب الثانية واوًا ويفتح ما قبلها، فيقال: عَدَوِيٌّ في النسب إلى عَدَيٍّ.

وقد أجاز بعضهم النسب إلى ما ختم بياء مشددة ثانية أو ثالثة بإثباتها مع ياء النسب، فتجتمع بذلك أربع ياءات، وهو جائز عند بعضهم، على ثقله. فقد أجاز أبو علي الفارسي أن ينسب إلى عَدَيٍّ على عَدَيٍّ⁽⁴⁾ وأجاز ابن الدهان في حَيٍّ وَلَيٍّ حَيٍّ وَلَيٍّ، وفي صَبَيٍّ صَبَوِيٍّ وصَبَيِّيًا⁽⁵⁾ وأجازه الحريري⁽⁶⁾ وقد نقله المرادي عن يونس⁽⁷⁾ وعن المبرد⁽⁸⁾، ونعته آخرون بالضعف وبالقبح رغم إقرارهم بإياه⁽⁹⁾، يقول المبرد: "الأصل في النسب إلى حَيَّة حَيَوِيٌّ... وإن تركت على حالها جاز، وفيه قبح"⁽¹⁰⁾، ويورده آخرون من باب الندرة دون حديث عن قوة أو

(1) ينظر أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 55. والحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 180.

(2) ينظر أبو علي الفارسي: "التكملة"، ص 55، و "المسائل العضديات"، ص 6 - 7. والبغدادي: "خزانة الأدب"، 4 / 538 - 539. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 3 / 1030 - 1032. والزمخشري: "المفصل"، ص 261. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 329. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 728. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 122 - 123. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 151 - 154.

(3) تنظر ص 70 من هذه الدراسة.

(4) ينظر أبو علي الفارسي: "التكملة"، ص 58.

(5) ينظر ابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 80 - 81.

(6) الحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 180.

(7) المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455.

(8) المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1447.

(9) ينظر المبرد: "المقتضب"، 3 / 138. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 150 - 151.

(10) المبرد: "المقتضب"، 3 / 138.

ضعف⁽¹⁾، وأورده ابن منظور عن أبي عمرو⁽²⁾، وقد نقله سيبويه عن يونس مصدراً بقوله: (زعم) وعن أبي عمرو⁽³⁾، ونقله غيرهم بالقلب عن أبي عمرو، وبالإثبات عن المبرد⁽⁴⁾ وهو اختيار أبي عمرو كما يورده السيوطي لأنه ليس فيه زائد ليحذف⁽⁵⁾. لكن ابن عصفور جعل الإثبات هو الأصل والقلب هو الفرع⁽⁶⁾.

رابعاً: الخلاف في النسب إلى ما انتهى بواو أو بياء ما قبلهما ساكن صحيح وبعدهما هاء:

وذلك كما في ظبية وعزوة وقرية وعروة... فمذهب سيبويه والجمهور أن لا تغيير، وأن ينسب إليه على لفظه ؛ لأن الياء والواو - هنا - حرفا لين قد جرى مجرى الصحيح، ومذهب يونس أن يقلب الياء واواً، وأن يفتح الواو، يقول سيبويه: " لا تغير الياء ولا الواو في هذا الباب؛ لأنه جرى مجرى غير المعتل... فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً، فمن الناس من يقول في رَمِيَّة: رَمِيٌّ، وفي ظَبِيَّة: ظَبِيٌّ، وفي دُمِيَّة: دُمِيٌّ، وفي فِتْيَّة: فِتْيِيٌّ، وهو القياس... وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظَبَوِيٌّ، وفي دُمِيَّة: دُمَوِيٌّ، وفي فِتْيَّة: فِتَوِيٌّ... وزعم الخليل أن الأول أقيسها وأعربها " ثم يضيف عن الخليل بأنه " كان يعذره في بنات الياء دون الواو... وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواء، ويقول في عُرْوَة: عُرَوِيٌّ، وقولنا: عُرَوِيٌّ " ⁽⁷⁾.

(1) ينظر ابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 65، 3 / 73. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 328.

(2) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، مادة حيا، 14 / 221.

(3) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 345.

(4) الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 45.

(5) ينظر السيوطي: " مع الهوامع "، 3 / 397.

(6) ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 461.

(7) سيبويه: " الكتاب "، 3 / 346 - 348. وينظر أبو علي الفارسي: " التكملة "، ص 57. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 65 - 66. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 5 / 151 - 154. وابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة قري، 6 / 497. وابن الحاجب: " الشافية في علم التصريف "، ص 40. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 84. والنيسابوري: " الوافية نظم الشافية "، ص 34. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 461 - 462. وابن محمود: " الكفاية في النحو "، ص 175 - 176.

ومذهب الخليل في جواز ذلك في بنات الياء دون الواو قد اختاره ابن أبي الربيع، ومذهب يونس قد اختاره الزجاج، وذهب قوم إلى التفرقة بين ذوات الياء فيفتح ما قبلها ويقبلها واواً، وبين ذوات الواو فيقرها على حالها، وهو اختيار ابن عصفور⁽¹⁾.

خامساً: الخلاف في ما انتهى بواو ثقيلة (مشددة) وكان بعدها هاء:

إذا كان الاسم مختوماً بالهاء بعد الواو الثقيلة، فمذهب سيبويه - وهو المختار لدى الجمهور - أن يعامل معاملة ما لا هاء فيه، فينسب إليه على الأصل دون تغيير، يقول: "وسألته (يقصد الخليل بن أحمد الفراهيدي) عن الإضافة إلى عَدُوٍّ، فقال: عَدُوِّيُّ، وإلى كُوءٍ فقال: كُوءِيُّ، وقال: لا أغیره لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أُبدلُ إذا كُثِرَت الياءات فأُفِرُّ إلى الواو" (2).

أما إذا كان ذلك الاسم على (فَعُولَةٍ) كَعَدُوَّةٍ، فمذهب سيبويه أن يقول في النسب إليه: عَدَوِيٌّ - بحذف ففتح - قياساً على الصحيح كما في شُوءَةٍ وشَنَنِيٍّ، وقال المبرد: ينسب إليها عَدَوِيٌّ - على لفظها دون تغيير - لأن شَنَنِيًّا عنده شاذ، ولا يجوز القياس عليه، إذ لم يرد غيره عن العرب، وقول المبرد في هذا متين (3).

سادساً: الخلاف في النسب إلى الممدود:

لقد تم الحديث عن ذلك في مباحثة الممدود⁽⁴⁾، فالهمزة الأصلية تثبت، والمنقلبة يجوز إثباتها ويجوز قلبها واواً، وهمزة التأنيث تقلب واواً باتفاق، لكن ذلك ليس مطرداً تماماً فقد أورد بعضهم في همزة الأصل قلبها واواً - على ضعف - إذ قالوا في النسب إلى قُرَاءٍ (وهو الناسك

(1) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 626.

(2) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 345.

(3) ينظر ابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 133.

(4) تنظر ص 76 من هذه الدراسة.

المتعبد، جمعه قُرَّأُونُ): قُرَّأَوِيٌّ، وهم بين ناعت بالشذوذ، وناعت بالقلّة، ومجيز للوجهين دون تقوية وجه على آخر، أو مجيز للوجهين بتقوية الإثبات، وبين من يصفه بشبيه الشذوذ (1).

كما أورد آخرون إثبات همزة التأنيث على - ضعف أيضاً- فقل عن أبي حاتم إن بعض العرب يُقَرُّونَ همزة التأنيث عند النسب، فيقولون: الحَمَرَائِيُّ، وهو قبيح، والقلب أجود (2).

كما أن للأشموني رأياً طريفاً قد انفرد به - فيما اطلعت عليه من مصادر - وهو أن الهمزة إذا لم تكن للتأنيث وكان الاسم مؤنثاً، نحو السماء، وحراء، وقباء ؛ ففيها القلب والإبقاء (3).

وأورد بعض المحدثين رأياً طريفاً متيناً مبنياً على علة الخفة الصوتية، ومفاده: " أن الهمزة في الاسم الممدود إذا كانت للتأنيث، وقبل الألف واو لا يجوز قلب الهمزة واواً، نحو عشواء وعشوائِيٍّ، وحواءَ وحوَائِيٍّ، وشعواء، وشعوائِيٍّ، رغم كون الهمزة للتأنيث " (4).

سابعاً: الخلاف في النسب إلى الجمع:

لقد تم الحديث عن النسب إلى الجمع بنوعيه - جمع السلامة والجمع المكسر - في مباحثة الجمع (5)، وكانت النتيجة أن الجمهور من النحاة يقول: إن النسب واقع على الواحد لا على الجمع إلا في حالات محددة تم الحديث عنها.

(1) ينظر ذلك في ابن جني: " اللمع في العربية "، ص 125. والمرادي ابن أم قاسم: " توضيح المقاصد "، 5 / 1457. والعكبري: " اللباب في علل البناء والإعراب "، 2 / 152. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 332. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 67. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجة "، 2 / 463. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 735. والصبان: " حاشية الصبان "، 3 / 188 - 189. وابن الغيث: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية "، 1 / 141. وابن الوراق: " علل النحو "، ص 540. والنيسابوري: " الوافية نظم الشافية "، ص 35.

(2) ينظر السيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 399. وأبو حيان: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 609.

(3) الأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 735. وعزا هذا الرأي لابن مالك.

(4) قبالة، فخر صالح: " تصريف الأسماء والأفعال "، ص 238.

(5) تنظر ص 76 - 79 من هذه الدراسة.

لكنَّ الكوفيين قد ورد عنهم جواز النسب إلى الجمع مطلقاً، والحقيقة أن النسب إلى لفظ الجمع قد ورد به كثير من الكلمات في كتب الأنساب وفي المعاجم، والنسب إلى لفظ الجمع قد يفيد معنى لا يفيد النسب إلى المفرد، فمن ذلك أنه يفيد التعظيم في دلالة المنسوب، وإن عورض الكوفيون في ذلك.

فالقدماء - بغالبيتهم - قد هاجموا هذا الرأي لمجرد وروده عن الكوفيين ⁽¹⁾، ويبدو أن ابن جني نفسه قد نسي أنه قد نسب إلى لفظ الجمع في استعماله، ورفضه عند الحديث عن التقعيد كغيره، فهو قد أطلق على أحد كتبه اسم (التصريف الملوكي) ولم يقل التصريف الملكي، لماذا يطلق النسب على الجمع إن كان خطأ؟ أيجوز له ولا يجوز لغيره؟ أليس في كلمة الملوكي تعظيماً للدلالة لا تحمله كلمة ملكي؟

وقد تبنى هذا الرأي - النسب إلى الجمع مطلقاً - جماعة من المحدثين، ونسبوه إلى الكوفيين، يقول عباس حسن: "وحبذا النسب إليه على صورته التي لا لبس فيها، بالرغم من أن كثرة النحاة لا ترتضيها... مذهب البصريين النسب إلى المفرد في جمع التكسير، أما مذهب الكوفيين فهو النسب له على جمعيته مطلقاً، وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم، وقد نقلوا من أمثله عشرات، وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيراً، ورأيهم حسن مفيد وقد ارتضاه المجمع اللغوي القاهري. فعندنا مذهبان صحيحان لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس، فإذا أُمنَ اللبسُ فالأفضل محاكاة المذهب الشائع؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح" ⁽²⁾.

والحقيقة أن عباس حسن رأيته متين، ولكنه يقتصر على وضوح الدلالة خاصة في الأعلام التي جاءت على لفظ الجمع أو المثني، كزيدون وسلمان، وزيدان... وغيرها، ولكنه لم يتحدث

⁽¹⁾ ينظر رأي الكوفيين في السيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 405 دون أن ينسبه إلى الكوفيين. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 628 دون نسبته إلى الكوفيين.

⁽²⁾ حسن، عباس: "النحو الوافي"، 4 / 742 - 743. وينظر الخويسكي: "الإمام في الصرف العربي"، ص 325. والراجحي، عبده: "في التطبيق النحوي والصرفي"، ص 508. والبلعاوي: "المفاتيح الذهبية في النحو والإعراب وأوزان الصرف"، ص 308.

عن دلالة إضافية كالدلالة التعظيمية التي يمكن أن تكون في الجمع ولا يحويها الواحد، وخير مثال على ذلك ما فعله ابن جني حين ارتضى لنفسه أن يعظم دلالة كتابه باستعماله لفظ (الملوكي) منسوباً إلى الجمع دون أن يؤدي النسب إلى المفرد التباساً دلاليًا.

ثامنًا: الخلاف في النسب إلى محذوف الفاء صحيح اللام:

لقد ورد عن العرب في النسب إلى عِدَّةٍ قولهم: عِدَوِيٌّ - والقياس - عِدِيٌّ، يقول ابن منظور: "والنسبة إلى عِدَّةٍ عِدِيٌّ، وإلى زِنَةٍ زِنِيٌّ، فلا ترد الواو كما تردّها في شِية، والفراء يقول: عِدَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ، كما يُقالُ شَيَوِيٌّ"⁽¹⁾ ويقول ابن الغياث: "وجاءَ في عِدَّةٍ عن ناس من العرب عِدَوِيٌّ شاذًّا، وليس هذا برد للمحذوف كما زعم الفراء، إذ لو كان ردًّا لرد في موضعه بل هذا زيادة واو في موضع التغيير على غير قياس كالعوض عن المحذوف"⁽²⁾

فالأولى أن يُعَدَّ ذلك ردًّا للمحذوف شذوذًا في هذا الموضع بالذات، خاصة وأنهم قد أوردوا ذلك عن العرب، وليس ذلك بابتداع من الفراء ولا تجنيًا على لغة العرب، ولكنهم حينما ردوا قد وقعوا في توهم للمحذوف، فردوه في موضع اللام رغم أن المحذوف هو الفاء، وربما الذي أوقعهم في ذلك هو الشبه الوضعي بين شِية وعدة.

تاسعًا: الخلاف في النسب إلى محذوف اللام معوضًا عنها بالتاء:

لقد تم الحديث عن قياس ذلك في باب النسب المقيس⁽³⁾، لكنَّ ليونس رأيًا آخر، وللأخفش رأيًا ثالثًا، فالنسب إلى كلمات مثل أخت وبنت، مما حذف لأمه وعوض عنها تاء، كآلاتي:

رأي سيبويه والخليل: النسب إليها كالنسب إلى مذكراتها، فهي عندهما بالتاء ودون التاء سواء حيث عدَّ التاء للتأنيث وإن لم تكن متمحضة له، ودليلهما على ذلك أنها تحذف عند الجمع بالألف والتاء.

(¹) ابن منظور: "لسان العرب"، مادة وعد، 3 / 462.

(²) ابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 145.

(³) تنظر ص 80 - 83 من هذه الدراسة.

رأي يونس: أن ينسب إليها على لفظها، فيقال: أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ في النسب إلى أخت و بنت، ودليله أن التاء ليست للتأنيث، بل هي ملحقة بالاسم.

رأي الأخفش: أن تحذف التاء ويبقى ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، فيقول: أَخُوِيَّ وَبِنُوِيَّ.⁽¹⁾

عاشراً: الخلاف في النسب إلى محذوف الفاء معتل العين:

وذلك كما في شية، فرأي سيبويه - ومعه الجمهور - أن ينسب إليه برد المحذوف، وفتح العين، فيقال فيها: وَشَوِيَّ على مذهب سيبويه، وقال الأخفش: ينسب إليها: وَشِيَّ بإبقاء ما أصله السكون ساكناً، ولذلك فالنسب إلى شاة - على مذهب الأخفش شَوْهِيَّ.⁽²⁾، وعلى مذهب سيبويه شاهيَّ، لأن أصلها شوهة، فيرد الأخفش الكلمة إلى أصلها حسب مذهبه.

حادي عشر: الخلاف في فتح العين مطلقاً عند رد المحذوف:

الرأي الذي عليه سيبويه وجمهور النحاة أن الاسم الذي يرد إليه الحرف المحذوف تفتح عينه في النسب على كل حال، فيقال: أَخُوِيَّ وَأَبُوِيَّ في النسب إلى أخ وأب، وَوَشَوِيَّ في النسب

(¹) تنظر تلك الآراء في أبي علي الفارسي: "التكملة"، ص 61. وابن الحاجب: "الشافية في علم التصريف"، ص 41 - 42. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 86 - 87. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 60. والشلوبين: "شرح المقدمة الجزولية الكبير"، 3 / 7028. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 5. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 333 - 334. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1462. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل"، 2 / 503. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 460. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 147 - 148. وأبي حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 627. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 740 - 741. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 194 - 195. والسيوطي: "مع الهوامع"، 3 / 304 - 305.

(²) ينظر رأي الأخفش في أبي علي الفارسي: "التكملة"، ص 55. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 82 - 83. والزمخشري: "المفصل"، ص 263. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1464. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 152 - 153. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 153 - 157. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 80. وابن الحاجب: "الشافية في علم التصريف"، ص 41. والنيسابوري: "الوافية نظم الشافية"، ص 35. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 460. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 739. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 193. وأبي حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 619. والسيوطي: "مع الهوامع"، 3 / 402 - 403.

إلى شية... ولكن الذي عليه الأخفش أن الساكن يبقى على سكونه، فينسب إلى أخ وأب وشية: أَخَوِيَّ وَأَبَوِيَّ وَوَشِيَّيَّ، وحكي عن الأخفش أنه عاد إلى رأي سيبويه وتراجع عن رأيه عندما أيقن أن السماع ورد برأي سيبويه (1).

ثاني عشر: الخلاف في النسب إلى فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ وفَعِيلٍ وفُعِيلٍ:

ذهب جمهور النحاة مذهب سيبويه في كون هذه الأوزان تحذف فيها الياء مع الهاء (فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ) إذا لم يكن مضعفاً ولا معتل العين، ووجب إثبات الياء في الأوزان التي لا هاء فيها (فَعِيلٍ وفُعِيلٍ)، وقد فصل القول في ذلك في موضعه (2).

وقد عدوا كل ما خالف ذلك - على كثرته - شاذاً لا يقاس عليه غيره، ولم يحد منهم أحد عن ذلك، ولم يتخرجوا في نعتة بالشذوذ على كثرته، ومذهب ابن قتيبة وابن مالك والمبرد أن الحذف تشترط معه الشهرة في الاسم، يقول ابن قتيبة: "النسب إلى فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ وفَعِيلٍ وفُعِيلٍ... كانت فيه الهاء أو لم تكن، وكان مشهوراً ألقيت الياء، كجُهَنِيٍّ ومُزَنِيٍّ في مُزَيْنَةٍ.. وهُذَلِيٍّ وَتَقَفِيٍّ..." (3) فلم ينعت غالبيتها بالشذوذ كما جمهور النحاة. وقد تبنى هذا الرأي من المحدثين الدكتور أحمد مختار عمر (4).

ويتبنى المبرد الرأي، ويتبعه السيرافي، لكنه لا يعمله بعلّة الشهرة، بل يعمله بكثرة ذلك عن العرب، فهو خارج عن الشذوذ عنده لكثرته عن العرب، وهو كثير في لغة أهل الحجاز، وهو

(1) ينظر: ابن مالك: "تسهيل الفوائد"، ص 70. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1461. الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 740. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 621 - 622. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 189.

(2) تنتظر ص 84 من هذه الدراسة.

(3) ينظر ابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 221. والسيوطي ينسب الرأي لابن مالك، في "مع الهوامع"، 3 / 399 - 400. وفي "ارتشاف الضرب"، 2 / 612 يعزو أبو حيان الرأي لابن مالك، ويقول: لا نعلم أحداً ذكره غيره.

(4) ينظر عمر، أحمد مختار: "أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين"، ص 67 - 73.

رأي متين أيضًا.⁽¹⁾ وقد تبع هذا الرأي - الحذف مطلقاً أو عدم الحذف مطلقاً - ليس بناء على الهاء أو دونها، بل حسب الشهرة في الاسم.⁽²⁾

والأولى أن يؤخذ برأي المبرد وابن قتيبة وابن مالك والسيرافي بجواز الحذف والإثبات في كلتا الحالتين (بالحذف ودونها)، لا بوجوب الإثبات حيناً، ووجوب الحذف حيناً آخر، وشرط الشهرة لا بد منه حتى يجوز الحذف، وإلا فالنسب على لفظه، لذلك الأولى أن نقول في بديهة: بَدِيهِيَّ وفي طبيعة: طَبِيعِيَّ، لا بَدَهِيَّ وطَبَعِيَّ ؛ لعدم شهرة ذلك.

ثالث عشر: الخلاف في فَعُولَةٍ:

مذهب سيبويه، وتبعه في ذلك غالبية النحاة، أن فَعُولَةً كَفَعِيلَةٍ في وجوب حذف الواو، ودليله على ذلك قول العرب في النسب إلى شَنْوَةَ: شَنْئِيَّ، وحمل عليه سيبويه رَكُوبَةً وَحْمُولَةً وأشباههما، بحجة أن الواو شبيهة بالياء في أمور كثيرة، وقد ذكرها، في حين يَعُدُّ المبرد والأخفش والجرمي شَنْئِيًّا منسوباً إلى شَنْوَةَ من باب الشذوذ ؛ لأنه لم يرد عن العرب غيرها، ولذلك فهو يقول في النسب إلى رَكُوبَةٍ وَحْمُولَةٍ: رَكُوبِيَّ وَحْمُولِيَّ.

وحجة من تبع سيبويه أن شَنْوَةَ - وإن لم يرد غيرها - لم يرد ما يخالفها على نفس الوزن وهناك رأي ثالث وسط بينهما، وهو منسوب إلى ابن الطراوة⁽³⁾ وهو حذف الواو مع "إبقاء الضمة، فيقال حَمَلِيَّ وَرَكُوبِيَّ"⁽⁴⁾

(¹) ينظر رأي المبرد في: "المقتضب"، 3 / 133 - 134. والمرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 733. وأبي حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 615 - 616. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 187 - 188.

(²) ينظر الخويسكي: "الإمام في الصرف العربي"، ص 329. والراجحي، عبده: "في التطبيق النحوي والصرفي" ص 506. ورمضان عبد التواب: "الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر"، ص 138.

(³) ينظر المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1456. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 400. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331.

(⁴) تنظر تلك الآراء في أبي علي الفارسي: "المسائل العُضديات"، ص 3 - 4. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 147. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 154. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331. و المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1456. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 400.

النسب باب تغيير

رغم اتفاق النحاة في قواعد النسب، فقد يكون اتفاقاً مطرداً لا خلاف فيه، وقد يقوي بعضهم وجهاً على آخر، ويُضَعِّفُهُ آخرون، وقد يجيز بعضهم وجهاً ينكره آخرون، كما مر في باب الخلاف الصرفي، إلا أن هناك كلماتٍ شَدَّتْ عن كل ما اتفق عليه النحاة، وشذت عن جميع الأوجه التي ذكرت في الكلمة الواحدة، سواء أكانت قوية أم ضعيفة.

ولم يجد النحاة بدءاً من نعت ذلك بالشذوذ، وباب النسب أكثر أبواب الصرف العربي احتمالاً للتغيير كما يورد ذلك اللغويون، وسيفصل القول في الشاذ في الفصل الثاني من هذه الدراسة في باب الشواذ إن شاء الله، أما هنا فلا بد من إلقاء الضوء على بعض تخريجات اللغويين لما شذَّ عن قواعدهم، وعلى اعترافهم بأن باب النسب محتمل للشذوذ وللتغيير أكثر من غيره.

يقول الزبيدي: "ثَمَانٌ فِي الْأَصْلِ مَنْسُوبٌ إِلَى الثَّمَنِ، لِأَنَّهُ الْجُزْءُ الَّذِي صَيَّرَ السَّبْعَةَ ثَمَانِيَةً فَهُوَ ثَمْنُهَا، ثُمَّ فَتَحُوا أَوَّلَهَا... لِأَنَّهُمْ يَغَيِّرُونَ فِي النَّسَبِ" ⁽¹⁾ ويقول غيره: "الرَّبِّيُّ: الْعَالَمُ مَنْسُوبٌ إِلَى الرَّبِّ، وَإِنَّمَا كَسَرَتْ رَاؤُهُ تَغْيِيرًا فِي النَّسَبِ، نَحْوُ إِمْسِيٍّ، بِالْكَسْرِ، مَنْسُوبًا إِلَى أَمْسٍ" ⁽²⁾ وقوله: "رُهْبَانِيَّةٌ: مِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَنْسُوبَةً إِلَى رَهْبَانٍ، وَغَيْرَ لِأَنَّ النَّسَبَ بَابُ تَغْيِيرٍ" ⁽³⁾، وقيل: "الدُّبْسِيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى دُبْسِ الرُّطْبِ، لِأَنَّهُمْ يَغَيِّرُونَ فِي النَّسَبِ، كَالدُّهْرِيِّ وَالسُّهْلِيِّ" ⁽⁴⁾ ويقول الزمخشري: "وَالنَّسَبَةُ مِمَّا طَرَّقَ عَلَى الْأَسْمِ تَغْيِيرَاتٌ شَتَّى" ⁽⁵⁾ ويقول ابن يعيش: "لِأَنَّ النَّسَبَ بَابُ تَغْيِيرٍ" في حديثه عن الشواذ ⁽⁶⁾ ويقول السيوطي عن التغييرات في النسب: "كَثُرَ فِيهِ التَّغْيِيرُ وَالْخُرُوجُ عَنِ الْقِيَاسِ، إِذِ التَّغْيِيرُ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ" ⁽⁷⁾ ويقول ياقوت الحموي: "أَنْبَجَانِيٌّ

(1) الزبيدي: "تاج العروس"، مادة ثمن، 34 / 335.

(2) السمين الحلبي: "الدر المصون"، 3 / 430.

(3) السمين الحلبي: "الدر المصون"، 10 / 256 - 257.

(4) الجوهرية: "الصحيح"، مادة دبس، 2 / 923.

(5) الزمخشري: "المفصل"، ص 259. وينظر أبو البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 322.

(6) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 146.

(7) السيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 394.

منسوب إلى مَنبَج، وليس في مجيئه مخالفاً للفظ منبج ما يبطل أن يكون منسوباً إليها ؛ لأن المنسوب يرد خارجاً عن القياس كثيراً، كمروزي، ودرأوردِي، ورازيّ ونحو ذلك " (1)

وليس إيراد تلك الأقوال حجة في النقل بقدر ما هو إثبات لكون الاسم المنسوب يرد خارجاً عن القياس بكثرة، وهذا ما سيناقش في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى بكل تفصيلاته وتعليقاته.

(1) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 206.

الفصل الثاني

ظواهر الشذوذ في النسب عند القدماء

الفصل الثاني

ظواهر الشذوذ في النسب عند القدماء

رغم كون قواعد النسب المقيسة تكاد تكون واحدة عند غالبية النحاة، إلا أن هناك كلمات كثيرة لم تخضع للقاعدة التي وضعها النحاة، وكان لهذا الشذوذ أسبابه ودوافعه لدى العربي حين نطق بها، وقد حاول بعض النحاة تأويل أسباب ذلك الشذوذ، فكانت تأويلاتهم - في الغالب - قائمة على الحجة المنطقية، وأصابوا أحياناً في تأويل بعض أسباب ذلك الشذوذ.

يقول ابن يعيش في بعض أسباب الشذوذ: " وهذا الشذوذ يجيء على ضروب، منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخف منه، ومنها الفرق بين شيئين على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشئ في معناه ⁽¹⁾ .

وقد تناول الباحث - في هذا الفصل - ظواهر الشذوذ محاولاً تحليلها بالاستناد إلى آراء النحويين المتناثرة في كتبهم، ولم شتيتها، ومحاولة تحليلها ونقدها والتوفيق بينها، وبالاستناد إلى الذوق اللغوي ونواميس العربية، مع العلم أن الكلمة الواحدة قد تشذ عن قياس النسب لأكثر من سبب، وقد يضعها أحدهم في باب، ويضعها آخرون في باب آخر.

وقد تناول الباحث كلمات الشذوذ من جهة ظاهرة الشذوذ، من زيادة ألف ونون، أو ألف وواو، أو الشذوذ على وزن فُعَالِيٍّ، أو الشذوذ بالنسب إلى الجمع...، وغيرها مما سيناقش في هذا الفصل، مع العلم أن الكلمة الواحدة قد يجتذبها بابان أو أكثر من أبواب الشذوذ، لكن الباحث كان يضعها ضمن الباب الأقرب لها، ويعللها ويناقشها من جميع جوانب ظواهر شذوذها، وعمله.

وقد وجد الباحث أن هناك شذوذاً مقبولاً وشذوذاً غير مقبول، وسيتم الحديث عن ذلك في مواضعه، مع العلم أنه ليس ثمَّ شذوذ مقبول أو غير مقبول في جميع كلمات الباب الواحد، بل قد تكون هناك كلمات مقبولة وأخرى غير مقبولة في الباب الواحد ؛ لذلك لم يضعه الباحث في

(1) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10.

عناوين مستقلة، بل لقد تناوله ضمن أسباب الشذوذ نفسها من خلال الحديث عن كل كلمة، وآراء النحاة فيها.

ما شذَّ على وزن فُعَالِيٍّ لإفادة معنى المبالغة أو في أبعاض أجزاء الجسد

من خلال الاستقراء وجد الباحث أنَّ هناك كلمات كثيرة قد شذَّت عن طريقة النسب المعروفة - وهي إضافة ياء مشددة آخر الاسم المنسوب إليه وكسر ما قبلها - فقد صيغت في العربية صيغة للنسب على وزن فُعَالِيٍّ؛ لإفادة معنى المبالغة في الشيء.

يقول أبو حيان: "ومما لا يطرد بناء بعض أعضاء الجسد على فُعَالٍ وإلحاق ياء النسب، كَأَنَافِيٍّ ورُؤَاسِيٍّ وعُضَادِيٍّ وفُخَاذِيٍّ للعظيم ذلك العضو منه، وبعض الأعداد؛ لطول في الشيء أو عَرَضٌ... قالوا: أَحَادِيٍّ وَثَنَائِيٍّ إلى العشرة، المذكر والمؤنث فيه سواء" (1).

والرُؤَاسِيُّ: منسوب إلى الرأس؛ لإفادة معنى المبالغة، وممن نسبوا بهذه النسبة محمد بن حسن الكوفي الرؤاسي، سمي بذلك؛ لأنه كان كبير الرأس على قول السيوطي وياقوت الحموي (2)، في حين يرى أبو عمرو الزاهد أن هذه النسبة غلط، والصواب رؤاسي نسبة إلى رؤاس، يقول ابن منظور: "وكان أبو عمرو الزاهد يقول في الرؤاسي، أحد القراء والمحدثين: إنه الرؤاسي، بفتح الراء وبالواو من غير همز، منسوب إلى رؤاس، قبيلة من سلّيم وكان ينكر أن يُقال: الرؤاسي، بالهمز، كما يقوله المُحدِّثون وغيرهم" (3).

ويقول السيوطي: "بناء فُعَالٍ في النسب إلى أسماء أبعاض الجسد للمبالغة شاذ، كَأَنَافِيٍّ ورُؤَاسِيٍّ، وعُضَادِيٍّ، وفُخَاذِيٍّ. وفي الذي طوله أو عَرَضُهُ شَبِيرٌ أَحَادِيٍّ، أو شَبِيرَانِ ثَنَائِيٍّ، أو ثَلَاثَةٌ ثَلَاثِيٍّ، وهكذا رُبَاعِيٍّ وخُمَاسِيٍّ وسُدَاسِيٍّ وسَبْعَايٍ فلا يقاس على شيء من ذلك" (4).

(1) أبو حيان: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 630. وينظر أبو علي الفارسي: "التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، ص 52. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 337. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 83.

(2) السيوطي: "المزهر"، 2 / 446. وياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 18 / 121 - 122، 18 / 235.

(3) ابن منظور: "لسان العرب"، مادة رأس، 6 / 94. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، روس، 16 / 107.

(4) السيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 407، و "المزهر"، 2 / 446. وتتنظر نفس الآراء عند الأزهرى: "تهذيب اللغة"، 15 / 236. والطالقاني: "المحيط في اللغة"، 10 / 296.

وفي باب النسب إلى العدد يقول ابن سيده: " قال الفراء: إذا نسبت إلى ثلاثة أو أربعة... قلت: ثلاثي، وإن كان ثوبا، أو شيئا طوله ثلاث أذرع، قلت: ثلاثي، إلى العشر، المذكر فيه كالمؤنث، والمؤنث كالمذكر، أرادوا بذلك أن يفرقوا بين الشئيين، أعني النسبتين لاختلافهما، كما نسبوا إلى الرجل القديم دُهري، وإن كان من بني دهر من بني عامر، قلت: دُهري لا غير " (1)، فهو يجعل ذلك الشذوذ من باب التفريق الدلالي، وليس من باب المبالغة في النسب كما يجعله غيره، ولكنني لم أجد ذلك عند الفراء فيما اطلعت عليه من كتب للفراء رغم أنه ينقل عنه.

وفي العدد يقول ابن منظور: " ثوبٌ عُشاريٌّ، طوله عشرة أذرع، و غلامٌ عُشاريٌّ: ابن عشر سنين " (2)، ويقول: " سُبَاعِيٌّ منسوب إلى سبعة " (3)، في حين يرى الزبيدي أن الثلاثيَّ منسوب إلى ثلاثة على غير قياس، دون الحديث عن مبالغة (4)، لذلك فالنسب إلى العدد على هذا البناء يكاد يكون مطردًا ؛ لكثرة وروده عند العرب على هذا الوجه.

وعلى الرغم من نعت معظم اللغويين هذا الضرب من النسب بالشذوذ؛ إلا أنهم يقرون بكثرته عند العرب حتى يكاد يكون مطردًا في النسب إلى أبعاد أجزاء الجسد، وإلى الأعداد أيضًا؛ من أجل إفادة معنى المبالغة في النسب.

لكن ابن مالك يوحى بقياسيته، إذ يذكره دون نعتة بشذوذ أو بقياس، ويجعله في نطاق القلة مُصدَّرًا بالتشكيك، يقول: " قد يُصاغُ النسب على وزن فُعَالِيٍّ، أو مَزِيدًا في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمه " (5).

أما ابن سيده فينقل عن بعض أهل اللغة أن هذا الضرب مطرد لكثرته، يقول: " ويقال للعظيم الفخذ فُخَاذِيٌّ، وإلى عظيم الرأس رُؤَاسِيٌّ، وعظيم الأنف أُنَافِيٌّ، وإلى العَضُدِ عَضَادِيٌّ

(1) ابن سيده: " العدد في اللغة "، ص 54. وينظر الطالقاني: " المحيط في اللغة "، 10 / 126.

(2) ابن منظور: " لسان العرب "، عشر، 4 / 569.

(3) ابن منظور: " لسان العرب "، سبع، 8 / 147، و مادة ثَلث، 2 / 123.

(4) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، ثَلث، 5 / 189.

(5) ابن مالك: " تسهيل الفوائد "، ص 70.

وَعَضَادِيٌّ، وإلى الأيدي أَيْدِيٌّ، وقد حكى بعض اللغويين أن الإضافة إلى عَظَم كلِّ عضوٍ على هذا مطرد ⁽¹⁾.

ومما ورد على هذه الصيغة في النسب أُبَارِيٌّ في النسب إلى وُبَارٍ، لكنه قد أُبدلَ من الواو همزةً كما في أُقْتَتَ، والأصلُ وَقَّتَتَ ⁽²⁾، وكذلك أَذَانِيٌّ لعظيم الأذن ⁽³⁾، والعُضَاذِيٌّ: البعيرُ السَّمينُ، قال الجوهريُّ: كَأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعُضْ، قال الصَّاعَنَانِيٌّ: على التَّغْيِي ⁽⁴⁾، والأَيْارِيٌّ: عظيم الذَّكَرِ عند ابن سيده وابن منظور ⁽⁵⁾، ولكنها عند ابن عصفور الأَيْارِيٌّ نسبةً إلى أَيْارٍ، لكن المحقق ربما قد وقع بالتصحيح؛ لأن أَيْارِيًّا عنده ضمن باب ما تَغَيَّرَ وبابُه أَلَا يُغَيَّرُ ⁽⁶⁾، فإن كانت أَيْارِيًّا لا أَيْارِيًّا فلا تغيير واقع بها، ولكنه يؤكد أنها في باب ما تَغَيَّرَ وبابُه أَلَا يُغَيَّرُ ؛ لذلك أرى أن المحقق قد وقع بالتصحيح.

ومما وقع عليه الباحث شاذًا لإفادة معنى المبالغة في أبعاد أجزاء الجسد قول العرب خُدَادِيٌّ في النسب إلى عظيم الخَدِّ، يقول ابن سيده في خُدَادِيٍّ: " يبنى النسب على هذه الصيغة إشعارًا بالمبالغة، كما قالوا: عَضَادِيٌّ " ⁽⁷⁾. ومنه - أيضًا - قول العرب: رَجُلٌ سُنَاهِيٌّ للعظيم الأست ⁽⁸⁾، وشفاهيٌّ للعظيم الشفة ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ابن سيده: " المخصص "، 4 / 162. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، مادة رأس، 6 / 94، ومادة أنف، 9 / 12. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 468.

⁽²⁾ ينظر أبو علي الفارسي: " التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي "، ص 52. وينظر ابن قتيبة: " أدب الكاتب "، ص 220. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 632.

⁽³⁾ ينظر الجوهري: " الصحاح "، مادة أذن، 5 / 2064. وابن منظور: " لسان العرب "، مادة أذن، 13 / 11.

⁽⁴⁾ الزبيدي: " تاج العروس "، مادة عضض، 18 / 441.

⁽⁵⁾ ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة أير، 10 / 349. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، مادة أير، 4 / 36.

⁽⁶⁾ ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 468.

⁽⁷⁾ ابن سيده: " المخصص "، 1 / 91.

⁽⁸⁾ ينظر الجوهري: " الصحاح "، مادة سته، 6 / 2233 - 2234.

⁽⁹⁾ ابن قتيبة: " أدب الكاتب "، ص 220.

ومما شذ - على هذا الضرب - الجُنَافِيُّ في النسب إلى الجَنَفِ⁽¹⁾، إذ هو مُؤَذَّنٌ بالمبالغة في التبخر والاختيال في المشي وإن لم يكن عددًا ولا من أبعاد أجزاء الجسد، ومنه قول الأغلب العجلي:

فَبَصُرْتُ بِنَاشِيٍّ فَتَيٍّ

غَرَّ جُنَافِيَّ جَمِيلِ الزَّيِّ⁽²⁾ (الرجز)

ومنه - أيضًا - رجلٌ جُمَالِيٌّ، أي ضخم الأعضاء تام الخلق، على التشبيه بالجمل⁽³⁾، فيكون منسوبًا إلى الجَمَلِ على غير قياس؛ لإفادة معنى المبالغة، ولفضل بيان ودلالة للفرق بين الشئ المنسوب إلى الجَمَلِ، فيقال: جَمَلِيٌّ، على القياس، وبين المنسوب إلى الجمل لإفادة معنى المبالغة في تمام الجسم؛ فيقال: جُمَالِيٌّ.

ومما بني على وزن فُعَالِيٍّ في النسب؛ لإفادة معنى المبالغة دون أن يكون من أبعاد الجسد ولا من الأعداد قول العرب: إِبِلٌ طُلَاحِيَّةٌ وَطُلَاحِيَّةٌ، للإبل التي ترعى الطلح، يقول رضي الدين الأسترابادي: "وقالوا: طُلَاحِيَّةٌ - بضم الطاء - للإبل التي ترعى الطلح، وإنما بُنِيَ على فُعَالٍ؛ لأنه بناء المبالغة في النسب، كَأَنَافِيٍّ للعظيم الأنف"⁽⁴⁾.

لكنَّ الطُلَاحِيَّةَ، بالكسر، على رأي الأسترابادي منسوبة إلى الجمع، وليست لغة كما عدّها آخرون، يقول الأسترابادي: "ويقال طُلَاحِيَّةٌ، بكسر الطاء، بالنسب إلى الجمع، كما قالوا عِضَاهِيٌّ، منسوب إلى عِضَاهٍ - جمع عِضَةٍ - وقيل: هو منسوب إلى عِضَاهَةٍ بمعنى عِضَةٍ،

(1) الجَنَفُ: الميل والجور في المشي، والجُنَافِيُّ: الذي يتجاف في مشيته فيختال فيها.

(2) الرجز للأغلب العجلي في الأزهرى: "تهذيب اللغة"، مادة جنف، 11 / 77. وابن منظور "لسان العرب"، مادة، جنف، 9 / 33 بعجزه دون صدره. وفي الزبيدي: "تاج العروس"، مادة جنف، 23 / 104 برواية المتن.

(3) ابن منظور: "لسان العرب"، مادة جمل، 11 / 125 - 126.

(4) الأسترابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 83. وينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 336. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 81. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 631.

وهو قليل الاستعمال، أعني عِصَاهُ " (1) . والأولى أن تُعَدَّ منسوبة إلى عِصَاهُ - على صيغة الجمع - لأن ذلك قد ورد عن العرب بكثرة.

ومن ذلك الشُّرَافِيُّ منسوب إلى الشُّرَفَاء (2)، يقول ابن منظور: " أذن شرفاء: أي طويلة... وناقاة شرفاء وشُرَافِيَّةٌ: ضخمة الأذنين جسيمة... ويربوعٌ شُرَافِيٌّ كذلك " (3)، وأنشد قول أعرابي:

وإني لأصطادُ البرابيعَ كلها شُرَافِيَّهَا والتَّدْمُرِيَّ الْمُقَصَّعَا (4) (الطويل)

وقيل في النسب إلى غُدْنَةِ العيش (5) غُدَانِيٌّ، يقول ابن منظور (6): " الغُدَانِيُّ: الشاب الناعم، الناعم، منسوب إلى غُدْنَةٍ، وهي رفاهة العيش ونعمته... وغُدَانِيُّ الشاب: نعمته، والغُدَانِيُّ: الغَضُّ، قال رؤبة:

لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقَ الْمُمُوهُ

بِرَاقٍ أَصْلَادَ الْجَبِينِ الْأَجَلِ

بعد غُدَانِيَّ الشَّبَابِ الْأَبْلَهَ

ليت المنى والدَّهْرَ جَرِي السُّمَّةِ (7) (الرجز)

(1) الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 83. وينظر الزبيدي: " تاج العروس "، طح، 6 / 580.

(2) الشرفاء: طويلة العنق.

(3) ابن منظور: " لسان العرب "، مادة شرف، 9 / 171. وينظر الزبيدي: " تاج العروس "، مادة شرف، 23 / 507.

(4) البيت بلا نسب إلى قائل في: " لسان العرب "، مادة شرف، 9 / 171. والزبيدي: " تاج العروس " مادة شرف، 23 / 507.

(5) غدنة العيش: هي رفاهته ونعمته، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، غدن، 13 / 311.

(6) ابن منظور: " لسان العرب "، غدن، 13 / 311.

(7) الرجز لرؤبة بن العجاج في " الديوان "، اعتنى بتصحيحه (وليم بن الورد البروسي)، ط 1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م، ص 165. وفي ابن منظور: " لسان العرب "، غدن، 13 / 311، وروايتها دون الشطر الرابع في اللسان.

وقد بنوا النسب على وزن فُعَالِيٍّ ؛ لإفادة معنى المبالغة في النسب، إذ إن الغُدَانِيَّ مُبَالِغٌ في نسبته إلى الغُدْنَةِ.

وقيل: حَيَّةٌ قُطَارِيَّةٌ: سوداء، منسوبة إلى القَطْرَانِ - بفتح القاف وكسرهما - وقيل: إلى قُطْرِ الجبل ؛ لأنها تأوي إليه، وفي كلتا الحالتين هي شاذة، إذ القياس قطرانية في الأولى، وقُطْرِيَّةٌ في الثانية، يقول الزبيدي: " حَيَّةٌ قُطَارِيَّةٌ: سوداء، كأنه منسوب إلى القَطْرَانِ - بفتح القاف وكسرهما - على غير قياس،... فإن الأزهري وغيره قالوا عن أبي عمرو: تأوي إلى قُطْرِ الجبل، بُنِيَ فُعَالاً منه، وليست بنسبة على القُطْرِ، وإنما مَخْرَجُهُ مخرجُ أَيْارِيٍّ وفُخَاذِيٍّ " (1) ، وعليه قول تأبط شرّاً:

أَصَمُّ قُطَارِيٍّ يَكُونُ خُرُوجُهُ بُعِيدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مُخْتَلِفَ الرَّمْسِ (2)

(الطويل)

وقول أعرابي:

أَصَمُّ قُطَارِيٍّ إِذَا عَضَّ عَضَةً تَزِيلَ أَعْلَى جِلْدِهِ فَتَرَبَّدَا (3)

(الطويل)

وقالوا: رَجُلٌ نُبَاطِيٌّ، وربما فتحوا النون فقالوا: نُبَاطِيٌّ في النسب إلى النَبِطِ (4)، فكأنه مبالغ في نسبته إلى النبط ؛ فبنوا منه صيغة فُعَالِيٍّ؛ لإفادة ذلك المعنى.

(1) الزبيدي: " تاج العروس "، مادة قطر، 13 / 447. وينظر ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة قطر، 6 / 266. وابن منظور: " لسان العرب "، مادة قطر، 5 / 107.

(2) البيت لتأبط شرّاً في " الديوان "، حققه علي ذو الفقار شاكر، ط 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان 1984م، ص 104، وروايته في الديوان:

أَصَمُّ قُطَارِيٍّ يَكُونُ خُرُوجُهُ بُعِيدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مُخْتَلِفَ الرَّمْسِ

وفي ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة قطر، 6 / 266. والزبيدي: " تاج العروس " مادة قطر، 13 / 447. وابن منظور: " لسان العرب "، مادة قطر، 5 / 107.

(3) البيت من الطويل بلا نسبة إلى قائل في ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، مادة قطر، 6 / 267. وابن منظور: " لسان العرب "، مادة قطر، 5 / 107.

(4) ابن سيده: " المخصص "، 4 / 411. وينظر الطالقاني: " المحيط في اللغة "، 9 / 193.

ومن ذلك قولهم: رُمِحَ شُرَاعِيٌّ، منسوب بتغيير صيغة النسب؛ لإفادة المبالغة، يقول ابن منظور: "شُرَاعِيٌّ: نسبة إلى رجل كان يعمل الأسنة، كأنَّ اسمه كان شُرَاعًا، فيكون هذا على قياس النسب، أو كان اسمه غير ذلك من أبنية شرع، فهو إذاً من نادر معدول النسب"⁽¹⁾ ويستشهد على ذلك ببيت حبيب بن خالد بن قيس بن المضلل:

وَأَسْمَرُ عَاتِكُ فِيهِ سِنَانٌ شُرَاعِيٌّ كَسَاطَعَةِ الشُّعَاعِ⁽²⁾ (الوافر)

وقول آخر:

شُرَاعِيَّةُ الْأَعْنَاقِ تَلْقَى قُلُوصَهَا قَدْ اسْتَنَّتْ فِي مَسْكٍ كَوْمَاءَ بَادِنٍ⁽³⁾ (الطويل)

لكنني أراها منسوبة إلى رجل اسمه شُرَاع؛ لسلامة ذلك من كثرة التأويل، فالأولى الأخذ بالقرب، وإن لم يسعفنا ذلك نلجأ إلى التأويل.

وقد أورد السمعاني نسبة على هذا البناء دون إفادة معنى المبالغة، ودون أن يكون عددًا، وهو قولهم: الجُدَادِيُّ في النسب إلى الجَدِيدَةِ، بطن من خَوْلَانٍ⁽⁴⁾، فالقياس فيها أن يُقال: جَدِيدِيٌّ ؛ لأنها على وزن فَعِيلَةٍ مضعفة الدال، فلا تحذف الياء فيها على مذهب الجميع دون خلاف، بل تحذف الهاء فقط، لكنني أرى أنهم قد نسبوا إليها على هذا الشذوذ ؛ للتفريق الدلالي بين المنسوب إلى الجديدة - بطن من خولان - فيقال: جُدَادِيٌّ، على الشذوذ، وبين المنسوب إلى الجديدة - مؤنث جديد - فيقال: جَدِيدِيٌّ على قياس النسب.

(¹) ابن منظور: "لسان العرب"، شرع، 8 / 179. وينظر نفس الرأي في ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، شرع، 1 / 371. والزبيدي: "تاج العروس"، شرع، 21 / 262.

(²) البيت بلا نسبة إلى قائل في ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، شرع، 1 / 371. وابن منظور: "لسان العرب"، شرع، 8 / 179. ومنسوب لحبيب بن خالد بن قيس بن المضلل في الزبيدي: "تاج العروس"، شرع، 21 / 262.

(³) البيت بلا نسبة إلى قائل في: الأزهرى: "تهذيب اللغة"، شرع، 1 / 273. وابن منظور: "لسان العرب"، شرع، 8 / 178. والزبيدي: "تاج العروس"، شرع، 21 / 263.

(⁴) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 28.

فعلى الرغم من اختلاف النحاة في قياسية هذا البناء في النسب أو شذوذه، وعلى الرغم من اتفاق جمهورهم على شذوذ هذا البناء ؛ إلا أنني أرى أن هذا البناء مقبول لسببين: أولهما أن كثرة ما ورد عن العرب من النسب بصيغة فُعَالِيٍّ كقيل بقياس ذلك وعدم رده، والآخر أن لهذا البناء فضل بيان في الدلالة بين ما ينسب إلى الشيء نسباً دون مبالغة، وبين ما ينسب إلى ذات الشيء مع معنى المبالغة، فيقال: النون حرفٌ أَنْفِيٌّ، أي مخرجه الأنف، ويكون منسوباً إلى الأنف على قياس النسب، في حين يقال لكبير الأنف: أَنْفِيٌّ، ببناء فُعَالِيٍّ ؛ للدلالة على المبالغة، ولا يجوز أن يقال له: رجلٌ أَنْفِيٌّ - بقصد كبر الأنف - إذ ستضيع الدلالة حينها، واللغة وسيلة للتفاهم في المقام الأول.

ما شذ بزيادة الواو قبل ياء النسب

لقد وردت عن العرب كلمات شذت عن القاعدة الرئيسة للنسب، بأن زيدَ في آخرها واوٌ قبل زيادة ياء النسب، وقد وقع الباحث على مجموعة من الكلمات شذَّ بها العربي هذا الضرب من الشذوذ، ومن ذلك قولهم: أَنْصِنَاوِيٌّ في النسب إلى أَنْصِنَا⁽¹⁾، إذ القياس فيها أَنْصِنِيٌّ، بحذف الألف ؛ لأنها مقصور على خمسة أحرف فلا خلاف في وجوب حذف الألف، ولكنني أرى أنهم قد حملوها على الرباعي ساكن الثاني، إذ يجيزون فيه الحذف والقلب والفصل بالواو ؛ تشبيهاً بالممدود، فيقال: حَيْقِيٌّ وَحَيْقَوِيٌّ وَحَيْقَاوِيٌّ في النسب إلى حيفا.

ومن ذلك قولهم: بَاجِسْرَاوِيٌّ في النسب إلى بَاجِسْرَا⁽²⁾؛ لنفس السبب في الكلمة السابقة، إذ القياس بَاجِسْرِيٌّ لأنها مقصور خماسي، فلا خلاف في وجوب حذف الألف.

وزيادة الواو في الْبِدْيَانَوِيٍّ منسوباً إلى بَدْيَانَةَ شَاذ⁽³⁾، والقياس حذف الهاء، فالنسب المقيس هو بَدْيَانِيٌّ، ولكنهم زادوا الواو فيها على غير قياس، وأرى أن زيادتها هنا اعتباط، فلا مبرر ولا سبب لزيادتها.

(¹) أنصنا: مدينة من نواحي الصعيد، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 265 - 266.

(²) باجسرا: قرية شرق بغداد، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 313.

(³) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 297.

ومما شذَّ من هذا الباب قولهم: بَكْرَاوِيٌّ في النسب إلى بني بكر بن كلاب، يقول ابن منظور: "وبنو بكر في العرب قبيلتان: إحداهما بنو بكر بن عبد مناف بن كنانة، والأخرى بكر بن وائل بن قاسط، وإذا نسبوا إليهما قالوا: بَكْرِيٌّ، وأما بنو بكر بن كلاب فالنسبة إليهم بَكْرَاوِيُّون. قال الجوهري: وإذا نسبت إلى أبي بكر قلت: بَكْرِيٌّ " (1).

في حين يَعُدُّ السمعاني البَكْرَاوِيَّ منسوباً إلى بكرأباز، محلة بجرجان، يقول: "بكرأباز محلة بجرجان، ينسب إليها البكرأبازي، وقد يقال البكرَاوِيُّ " (2). فالنسب إلى (بكرأباز) يكون إلى الجزأين على رأي السمعاني، ولكنه يجيز النسب إلى الجزء الأول على قياس النسب إلى المركب، ولكنه يجنح إلى الشذوذ في نسبه إلى الجزء الأول، فالقياس: بَكْرِيٌّ إن كان منسوباً إلى بكر، وإن عدنا الجزء الأول بَكْرًا، وبأذ الجزء الثاني، يكون النسب مقيساً على ذلك.

أما بَكْرَاوِيٌّ على رأي ابن منظور والكفوي فهي شاذة للتفريق بين المتشابهات، إذ يجعل النسب إلى أبي بكر، وإلى بني بكر بن عبد مناف، وإلى بكر بن وائل بَكْرِيًّا، في حين يجعل الشذوذ واقعاً في النسب إلى بني بكر بن كلاب فقط؛ ليفرق بين المنسوب إليها والمنسوب إلى غيرها ممن اسمه بكر.

أما أبو حيان فإنه ينقل قولهم: بَكْرَاوِيٌّ في النسب إلى أبي بكر، دون حديث عن تمييز في الدلالة بين المتشابهات (3). ولكنني أرى ذلك وهمًا، إذ لم ينقل ذلك غيره فيما اطلعت عليه، ولأنه لا فضل بيان في ذلك الشذوذ.

وربما كان السبب الحقيقي الذي حدا بالعربي على الجنوح - في هذه الكلمة بالذات دون غيرها ممن سمت بَكْرًا - إلى الشذوذ أن هذه النسبة كانت متفشية الاستعمال بين أبناء هذه القبيلة على الشذوذ، في حين كان الآخرون ينسبون على طرائق النسب المقيسة، وعند جمع اللغة

(1) ابن منظور: "لسان العرب"، مادة بكر، 4 / 80. وينظر نفس الرأي في: الكفوي: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية"، ص 890.

(2) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 383.

(3) أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 629.

وتدوينها عن العرب قد تم نقل اللغتين، لذلك أراها لهجة محدودة عن العرب، ولا أراها تفني بغرض التمييز الدلالي ؛ لأنها وحدها ليست سبباً كافياً للتمييز بين كل هذه المتشابهات.

وقد قيل في النسب إلى الجابية: **جَبَاوِيٌّ**، على غير قياس⁽¹⁾، وكان القياس أن يقال **جَابِيٌّ** كما في قاضٍ وقياسها قاضيٌّ، فالجابية تحذف منها الهاء فتصير اسماً منقوصاً على أربعة أحرف، وقياس النسب إليه حذف الياء، وهو الأقوى، ويجوز القلب واوًا، فيقال: قاضويٌّ ؛ لذلك فقياس الجابية: **جَابِيٌّ** و**جَابَوِيٌّ**، ولكنهم شذوا في النسب إليها اعتباطاً لا لسبب.

وقد جنحوا إلى الشذوذ في النسب إلى **حِجْرَا**⁽²⁾، فقالوا: **حِجْرَاوِيٌّ**⁽³⁾، فهي مقصور على خمسة أحرف، فالقياس **حِجْرِيٌّ**، إذ تحذف الألف دون خلاف.

وقالوا في النسب إلى **حُزَوَى**⁽⁴⁾: **حُزَاوِيٌّ**⁽⁵⁾، فالقياس فيها **حُزَوِيٌّ** و**حُزَوَوِيٌّ** و**حُزَوَاوِيٌّ** ؛ لأنها مقصور على أربعة أحرف ساكن الثاني، فالوجه به الحذف، ويجوز القلب والفصل، ولكنهم زادوا ألفاً قبل الواو اعتباطاً لا لسبب، ومن ذلك قول ذي الرمة:

حُزَاوِيَّةٌ أَوْ عَوْهَجٌ مَعْقِلِيَّةٌ **ترود بأعطاف الرِّمَالِ الحِرَائِرِ**⁽⁶⁾ **(الطويل)**

وما نقله السمعاني من قولهم: **الحِلَاوِيٌّ** في النسب إلى **الحِلَّة**⁽⁷⁾، إذ القياس **حِلِّيٌّ** بحذف الهاء، فلا خلاف في وجوب حذفها، وأرى أنها حملٌ على الممدود، إذ ربما وقع الناسبون بهذه النسبة في وهم في هذا النسب.

ومما نُقِلَ بهذا الضرب من النسب نسبُ الشيخ أحمد **الحَمَلَاوِيٍّ** صاحب كتاب (شذا العرف في فن الصرف)، فهو منسوب إلى (منية حمل) من قرى بلبيس في مصر كما ترجم له محقق

(¹) الزبيدي: " تاج العروس "، مادة جبو، 37 / 321.

(2) من قرى دمشق.

(3) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 2 / 244.

(4) عجمة من عجم الدهناء. أي منطقة من مناطقها.

(5) الجوهري: " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية "، مادة حزا، 6 / 2312.

(6) البيت لذي الرمة في: " الديوان "، ص 286. وفي الجوهري: " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية " مادة حزا، 6 / 2312.

(7) الحلة: بلدة على طرف الفرات، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 295، ويقول المحقق في حاشية (4) في نفس الصفحة: إن السمعاني نسبها إتباعاً لما يعرفه الناس، والنسب الصحيح هو: **حِلِّيٌّ**.

الكتاب⁽¹⁾، والنسب المقيس إليها هو حَمَلِيٌّ إذا نسبنا إلى الجزء الثاني من المركب، ولكنني أرى أنهم قد جنحوا إلى الشذوذ في هذا النسب؛ لإفادة تمييز دلالي بين المنسوب إليها والمنسوب إلى حَمَلِ الحيوان المعروف؛ خوفاً من اللبس، وزيادة الألف والواو في النسب لا يبتعد عن روح العربية كثيراً.

وقالوا: الحَيَاوِيُّ، منسوباً إلى الحَيَا⁽²⁾، بزيادة الواو شذوذاً، وكان القياس أن يقال: حَيَّوِيٌّ، وأراها شاذةً لسببين: الأول سبب دلالي وهو للتفريق بينها وبين المنسوب إلى الحياة، والثاني سبب صوتي وهو أنهم قد مدوا المقصور، وقلبوا الهمزة واوًا.

وقد قالوا: الرَّهَّاءِيُّ⁽³⁾ في النسب إلى رَهَاء⁽⁴⁾، وقالوا: الرَّهَّاءِيُّ⁽⁵⁾ في النسب إلى الرَّهَّاء⁽⁶⁾، فالسمعاني يميز بين النسبتين من خلال تغيير الحركة، ففي الأولى الشذوذ واقع في تغيير الحركة وقلب الهمزة واوًا، وفي الثانية الشذوذ واقع بزيادة الواو فقط، وأرى أن زيادة الواو من باب مد المقصور، أما تغيير الحركة في الأولى؛ من أجل التفريق الدلالي بين الكلمات المتشابهة.

ومما ورد شاذاً على هذا الضرب قولهم: السَّخَاوِيُّ في النسبة إلى سَخَا⁽⁷⁾، وينسب إليها على بن محمد أبو الحسن السَّخَاوِيُّ، عالم بالفقه بمذاهبه المختلفة⁽⁸⁾، والقياس سَخَوِيٌّ، وأرى أنهم قد زادوا الواو؛ تشبيهاً للمقصور بالممدود، إذ ورد عن العرب مد المقصور وقصر الممدود كثيراً⁽⁹⁾، فكانهم قد نسبوا إلى سَخَاءٍ، ثم قلبوا الهمزة واوًا.

(1) الحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 5.

(2) الحيا: بطن من خولان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 296.

(3) السمعاني: "الأنساب"، 3 / 108.

(4) بطن من مذحج.

(5) السمعاني: "الأنساب"، 3 / 108.

(6) إمارة صليبية أقامها الصليبيون في بلاد المسلمين.

(7) سخا: قرية من قرى مصر.

(8) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 15 / 65. و "معجم البلدان"، 3 / 196. وابن خلكان: "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، 2 / 162.

(9) ينظر على سبيل المثال: الفراء: "المقصود والممدود"، ص 35 - 66. وابن السكيت: "المقصود والممدود"، ص 72 - 107.

ومما شذَّ بزيادة الواو قولهم: سَمَسْطَاوِيٌّ في النسب إلى سَمَسْطَا (1) وقيل: هي سُمُسْطَا، وقيل سُمُسْطَا (2)، ويفرق ياقوت بين نسب الحُزَم، وهي حزم من الحبل لا يفضل عليها شيء، فيقال فيها: سَمَسْطِيَّةٌ، ونسب الآدميين، فيقال: سَمَسْطَاوِيٌّ، فيتضح أن الشذوذ حاصل بسبب التمييز الدلالي بين الآدمي والجمادات، فالجمادات منسوبة على قياس النسب، والأشخاص منسوبون شذوذاً، كما أنها من باب ما يمد ويقصر، كسابقتها.

ومما حُمِلَ على الممدود قولهم: طَحَاوِيٌّ (3) نسبة إلى طَحَا (4)، وقياسها طَحَاوِيٌّ، يقول الزبيدي: " طَحَا: بلا لام ويُمدُّ... النسب إليها طَحَاوِيٌّ،... وهذا يدل على أنها ممدودة " (5)، وأراها من باب المقصور الذي يمد، كما في السَخَاوِيٌّ، وقول الزبيدي فيها يؤكد ذلك.

وأورد إبراهيم أنيس وغيره ممن ألفوا المعجم الوسيط على هذا الضرب قولهم: عَبْدَلَاوِيٌّ في النسب إلى عبد الله بن الطاهر والي مصر للمأمون (6)، وقد شذَّ النسب فيها من وجهين: الوجه الأول أنه قد نسب إلى جزأي المركب الإضافي، وقياسه النسب إلى الجزء الأول فقط، والثاني زيادة الواو، وأرى أنهم قد شذوا في ذلك؛ خوفاً من اللبس، إذ لو نسبوا على قياس النسب لقالوا: عَبْدِيٌّ، فلا يعرف أنه منسوب إلى عبد أم إلى عبد الله، ولو نسبوا إلى الجزء الثاني لقالوا: إِلَهِيٌّ، فيصير منسوباً إلى الله، ولو أوقعوا النسب إلى الجزأين لقال: عبد الإلهي، وقد تأدبوا في النسب ولم يوقعوه على لفظ الجلالة؛ فكان الوجه الأسلم أن ينسبوا إليه عَبْدَلَاوِيّاً؛ لأنهم قد نسبوا إلى عبد الله على عَبْدَلِيٍّ؛ ليفرقوا بين أي منسوب إلى عبد الله، والمنسوب إلى عبد الله والي المأمون.

(1) قرية بصعيد مصر.

(2) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 250.

(3) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 4 / 22. ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 1 / 44. والسمعاني: "الأنساب"، 4 / 52.

(4) قرية بصعيد مصر.

(5) الزبيدي: "تاج العروس"، طحو، 38 / 483 - 484.

(6) ينظر "المعجم الوسيط"، مادة عبدل، 2 / 580.

ومن ذلك ما أورده ابن منظور في النسب إلى بني عَدَى، يقول: " بنو عَدَى: حَيٌّ من بني مُزَيْنَةَ، النسب إليهم عِدَاوِيٌّ، نادر ⁽¹⁾، وأنشد عليه قول أعرابي:

عِدَاوِيَّةٌ هِيَهَاتَ مِنْكَ مَحَلُّهَا إِذَا مَا هِيَ احْتَلَّتْ بِقُدْسٍ وَآرَةٍ ⁽²⁾ (الطويل)

وقد أورد ياقوت كلمة عُكْبَرِيٍّ ⁽³⁾ مثلاً على ما يمد ويقصر، يقول: " عُكْبَرِيٍّ مما يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ... والنسبة إليها عُكْبَرِيٌّ وَعُكْبَرَاوِيٌّ ⁽⁴⁾، فإن كانت نسباً إليها مقصورة وممدودة فهي على قياس النسب، وإن كانت نسباً إليها على القصر وحده فهي من الشواذ، ولكنني أرى أنها مقيسة باعتبار المد والقصر.

ومما زيدت فيه الواو قولهم: غَزَنَوِيٌّ في النسب إلى غَزَنَةَ ⁽⁵⁾، وقد أورد ياقوت والسمعاني النسب إليها شذوذاً بزيادة الواو، وأرى السبب في ذلك أن الهاء تشبه ألف التأنيث الممدودة؛ فحملوها عليها، وكأن التقدير غَزَنَاءُ، فنسبوا إليها تَوْهَمًا، وقلبوا الهمزة واوًا؛ لأن الهمزة تقلب واوًا في الممدود.

وقالوا: فَرَخَاوِيٌّ في النسب إلى فَرَخَا ⁽⁶⁾، ومنها اللغوي الشهير جمال الدين عبد الله بن أبي عبد الله الدمشقي الفرخاوي ⁽⁷⁾، وأرى أنها من باب مد المقصور، فكأنهم قد نسبوا إلى فرخاء، ثم ثم قلبوا الهمزة واوًا؛ لأنهم يفعلون ذلك كثيرًا.

ومما أورده السمعي على ذلك الْقُبَاوِيٌّ ⁽⁸⁾ منسوباً إلى قُبَا ⁽⁹⁾، إذ قياس النسب إليها قُبَاوِيٌّ ولكنها من باب ما يمد ويقصر؛ لأن كل مقصور يمد، وكل ممدود يقصر في العربية.

⁽¹⁾ ابن منظور: " لسان العرب "، مادة عدا، 15 / 43.

⁽²⁾ البيت بلا نسبة إلى قائل في: " لسان العرب "، مادة عدا، 15 / 43. و " تاج العروس "، مادة أور، 10 / 88.

⁽³⁾ بليدة من نواحي الدجيل، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ.

⁽⁴⁾ ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 39.

⁽⁵⁾ بليدة بنيسابور، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 19 / 124. والسمعاني: " الأنساب "، 4 / 291.

⁽⁶⁾ فرخا: قرية من عمل نابلس، ينظر العكري الحنبلي: " شذرات الذهب في أخبار من ذهب "، 7 / 132 - 133. وهي اليوم تعرف باسم فرخة - بالتاء - فيكون النسب إليها شاذًا.

⁽⁷⁾ السابق، 7 / 133.

⁽⁸⁾ السمعي: " الأنساب "، 4 / 442.

⁽⁹⁾ قرية من فرغانة في بلاد فارس من الديلم.

وقيل: كَسْبَوِيٌّ⁽¹⁾ في النسب إلى كَسْبَةٍ⁽²⁾، إذ قياسها كَسْبِيٌّ ؛ لأنها مختومة بالهاء، فلا خلاف في حذف الهاء عند النسب، ولكنني أرى أنهم قد شبهوا هاء التأنيث بألف التأنيث الممدودة، فكانهم قد نسبوا إلى كسباء.

ما شذَّ بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب

لقد أورد النحاة وأصحاب المعاجم كلماتٍ كثيرةً شذَّتْ عن قياس النسب بزيادة الألف والنون قبل ياء النسب، وقد عدَّها جمهور القدماء من باب الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، في حين دار سجالٌ بين المحدثين حول قياسية ذلك أو شذوذه، ومدى قبول مثل هذا النوع من النسب أو رفضه. أما القدماء فجمهورهم ينعنون هذا الضرب من النسب بالشذوذ، ويوردونه مثلاً على المبالغة في أبعاد أجزاء الجسد في الغالب، يقول ابن يعيش: "والغليظ الرقبة رَقَبَانِيٌّ، زادوا الألف والنون للمبالغة على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يستعمل إلا فيما استعملته العرب، ولو نسبت إلى نفس الرقبة لم تقل إلا رَقَبِيٌّ " (3).

ويقول السيوطي جامعاً آراء القدماء: "تزداد الألف والنون للمبالغة في أبعاد أجزاء الجسد، وهو يُحفظ ولا يُقاس عليه غيره، كَرَقَبَانِيٍّ وَجَمَانِيٍّ وَلِحْيَانِيٍّ وَشَعْرَانِيٍّ " (4). في حين يبالغ الحريري في رفض هذا النوع من النسب رغم وروده عن العرب، فيقبل ما زيدت فيه الألف والنون للمبالغة فقط، ويرفض غير هذا المعنى، وينعته بالغلط، كفاكُهَانِيٍّ وَسِمْسِمَانِيٍّ وياقِلَانِيٍّ⁽⁵⁾.

(1) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 460.

(2) من قرى نَسَفَ في بلاد فارس.

(3) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12. وينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 380. والحريري: "شرح ملح الإعراب"، ص 182. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331 - 332. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 82. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 746. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 630.

(4) السيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 407.

(5) ينظر الحريري: "درة الغواص في أوهام الخواص"، ص 99 - 100.

أما ابن مالك فيورد ذلك مُصَدَّرًا بالتشكيك دون نعتة بالشذوذ، فكأنه مقبول على قلة، يقول: "قد تُزاد ألف ونون قبل الياء للدلالة على عِظَمِ الشئ"⁽¹⁾، في حين يجعل الزبيدي هذا الضرب يقترب من الاطراد لكثرتة، يقول: "والنسبة إلى تحت تَحَنائي، وإلى فوق فَوْقائي، فكأنهم زادوا الألف والنون؛ لأنهما كثيرا يُزادان في النسب، حتى كاد يطرد لكثرتة"⁽²⁾.

أما المحدثون فمنهم من تبع القدماء في رفض ذلك وعده شاذًا لا يقاس عليه، ومنهم من قبله بحذر، ومنهم من قبله وجعله مقيسًا؛ لكثرتة عن العرب، فلقد رفضه جورجى زيدان جملة وتفصيلاً، يقول: "إدخال الألف والنون قبل ياء المتكلم"⁽³⁾ في بعض الصفات⁽⁴⁾ كقولهم: رُوْحائي، ونَفْسائي وبِاقِلائي، ونحو ذلك مما هو مألوف في اللغات الآرية، ولا يُستحسن في اللسان العربي،... وهي من عبارات أصحاب الفلسفة الركيكة"⁽⁵⁾.

لكن عباس حسن يجعلها ضمن الكلام الفصيح؛ لأنه مسموع بكثرة، وبخاصة في معنى المبالغة في النسب⁽⁶⁾، في حين يجعلها فخري الدباغ أصلاً، ويجعل النسب بالياء فرعاً عندما يوجد تمييز دلالي، يقول: "إن جواز استخدام اصطلاح نَفْسائي لغويًا واضح،... وقد استعمل القدماء مصطلح نَفْسائي بدل نَفْسِي... وهناك كتاب لابن بختيشوع اسمه (رسالة في الطب والأحداث النفسانية)،... وهي صحيحة مألوفة لها نظائر كثيرة... فاصطلاح نَفْسائي إذن ليس من بدع ومستحدثات العلم المعاصر"⁽⁷⁾.

(¹) ابن مالك: "تسهيل الفوائد"، ص 70. وينظر الأسترابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 84.

(²) الزبيدي: "تاج العروس"، مادة تحت، 4 / 468.

(³) وقع في خطأ طباعي، وقصده ياء النسب.

(⁴) أيضًا كان عليه أن يقول المنسوبات بدل الصفات.

(⁵) زيدان، جورجى: "اللغة العربية كائن حي"، دار الهلال، (د. ت)، ص 86.

(⁶) ينظر حسن، عباس: "النحو الوافي"، 3 / 407.

(⁷) الدباغ، فخري: "وجهة نظر في النسب، نفسي أم نفساني"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 33، جزء 4، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1982م، ص 285 - 288. وينظر نفس الرأي عند أحمد مختار عمر: "العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي"، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1981م، ص 101 - 104. وعبد الإله نبهان: "معجم النسبة بالألف والنون للدكتور أحمد مطلوب"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 3، مجلد 84، 2008م، ص 835 - 838.

وقد أصدر مجمع فؤاد الأول للغة العربية القرار الآتي: " كل كلمة أجنبية ضمن المصطلحات الطبية يُنسبُ إليها بالألف والنون ما لم يخالف ذلك الذوق العربي، مثل غِراء: غِرَوَانِيٌّ، وسمسم: سِمْسِمَانِيٌّ " (1).

أما الدكتور أحمد مطلوب فقد صنع معجماً كاملاً (2) تحدث فيه عن النسب بزيادة الألف والنون، وقد جمع أربع مئة وثمانياً وأربعين كلمةً نسبَ إليها بزيادة الألف والنون، معظمها قد ورد عند العرب في المعاجم القديمة، وكتب الأنساب، وأحياناً كان يُحمَلُ الكلمة ما لا تحتمله، إذ قد تكون على القياس، ولكنه يضعها في ما شذَّ بزيادة الألف والنون، ومن ذلك الزَبْدَانِيُّ منسوباً إلى الزَبْدَانِ (3)، والسلْطَانِيُّ منسوباً إلى السلْطَانِ (4)، وقد يُحمَلُ الكلمة شذوذاً على شذوذ، كما في في الذَّاتَانِيَّ (5) منسوباً إلى الذَّاتِ (6)، وقد اعتمد الباحث على المعجم الطبي الموحد وعلى الكلمات الطبية الأجنبية الحديثة كثيراً؛ مما جعله يكتفي في أحيان غير يسيرة بترجمة الكلمة إلى الإنجليزية دون الحديث عن معناها، وذلك يجعل الكلمة ممجوجة في الذوق العربي ؛ لبعدها عن روح العربية، ولوجود بديل عربي عنها، ومن ذلك قوله: " الإكليلاني: وهو مصطلح طبي coronil-is، وهو غير الإكليلي coronary " (7)، فلم يتحدث عن معناها العربي، بل اكتفى بترجمتها إلى الإنجليزية، وعنده كثير من الأمثلة على ذلك.

وتبع الدكتور أحمد مطلوب من المحدثين في جواز النسب بالألف والنون، وعدم عده شاذاً الدكتور أحمد مختار عمر (8)، والدكتور عبد الإله نبهان (9)، وعدوا ذلك مسموعاً عند العرب بكثرة في معنى المبالغة.

(1) مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية: " قرارات المجمع "، عدد 6، المطبعة الأميرية ببولاق، ومطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1951م، الجلسة السادسة، 22 نوفمبر، 1943م.

(2) مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2000م.

(3) مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ص 72.

(4) مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ص 74.

(5) مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ص 66.

(6) على الرغم من نص النحاة على خطأ هذه النسبة، تراجع ص 65 من هذا البحث.

(7) مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ص 37.

(8) ينظر عمر، أحمد مختار: " أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين "، ص 73 - 77.

(9) ينظر نبهان، عبد الإله: " معجم النسبة بالألف والنون للدكتور أحمد مطلوب "، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد

مجلد 84، جزء 3، 2008م، ص 835 - 838.

وقد أورد ياقوت الحموي طريقة غريبة في النسب، لم أجدها إلا عنده - فيما اطلعت عليه من المراجع - وهذه الطريقة هي زيادة الألف والنون فقط دون ياء النسب، عند النسب إلى القرية أو اللواء الذي يُقَطَّع لصاحبه، أو عند نسبها لفتحها، وهي طريقة خاصة بأهل البصرة يقول في ذلك: " ومن اصطلاح أهل البصرة أن يزيدوا في اسم الرجل الذي تنسب إليه القرية ألفاً ونوناً، نحو قولهم: **طلحتان**: نهر ينسب إلى طلحة بن أبي رافع مولى طلحة بن عبد الله، **خيرتان**: منسوب إلى خير بن بنت ضمرة القُشَيْرِيَّة امرأة المهلب بن أبي صفرة، **مُهَلَّبَان**: منسوب إلى المهلب بن أبي صفرة... **جُبَيْرَان**: قرية لجُبَيْر بن حِيَّة، **خَلْفَان**: قطيعة لعبد الله بن خلف الخزاعي " ⁽¹⁾، ويذكر كلمات كثيرة نسبت على هذا الضرب، ولكنني اكتفيت بما ذكرته ؛ لإلقاء الضوء على هذه الظاهرة، ولم أذكرها كلها ؛ لأنني أرفض مثل هذا الشذوذ من النسب ؛ لأنه محصور عند فئة قليلة في فترة محددة، فهو بعيد عن روح العربية.

والواقع أن النسب بزيادة الألف والنون قد ورد عند العرب؛ لإفادة معنى المبالغة - في المقام الأول - وقد لا يرد للمبالغة، بل للبلد، والقبيلة، والحرفة، وغيرها، ولكنني أرى أن هذا النسب يُفَضَّلُ النسب القياسي إذا قصد به تفريق دلالي بين منسوبين، فيقال **شَعْرَانِيٌّ** لطويل الشعر، في حين لا ينسب إلى الشعر إلا **شَعْرِيٌّ**، على القياس، وما دون ذلك فهو شاذ، والأولى عدم التوسع به، وعدم فتح الباب على مصراعيه ؛ لأن الذوق العربي يمجه ؛ لأنه يخالف روح العربية.

ومن خلال التتقيب والبحث وجد الباحث كلمات غير يسيرة قد شذت عن قياس النسب بزيادة ألف ونون قبل ياء النسب، وهي واردة تباعاً في الصفحات الآتية، ولم يرتبها الباحث حسب معانيها، بل قد أوردتها مرتبةً على حروف المعجم، وقد ناقش بعض الشواذ مع أخواتها على مجموعات، معتمداً المعنى العام الذي يجمع بينها، وتحدث عن معانيها ضمن كل كلمة، وقد اعتمد هذه الطريقة في ترتيبها ؛ ليسهل الرجوع إليها، وهي:

(¹) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 435 - 436.

قال العرب في النسب إلى إِسْتَا⁽¹⁾: إِسْتَانِي⁽²⁾، فقد أورد الدكتور أحمد مطلوب أن النسب بالآلف والنون كثيراً ما يرد في النسب إلى البلدان⁽³⁾، واكتفى بتلك العلة، فكأن من قواعد النسب بالآلف والنون أن يكون المنسوب منسوباً إلى بلد، ولكنني أرى أنهم قد حملوا المقصور على الممدود؛ لأن كل ممدود يقصر، وكل مقصور يمد، ولكنهم قلبوا الهمزة نوناً في كثير من كلامهم، وفي ذلك يقول ابن يعيش في تعليقه كلمتي صَنْعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ في النسب إلى صنعاء وبَهْرَاء: "ومن العرب من يقوله، ووجهه أنهم أبدلوا من الهمزة النون؛ لأن الآلف والنون يجريان مجرى ألفي التأنيث"⁽⁴⁾.

في حين يرى ابن جني أن النون بدل من الواو التي هي بدل من الهمزة، يقول: "ومن حذاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في صَنْعَانِيَّ وَبَهْرَانِيَّ إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل صَنْعَاوِيَّ وَبَهْرَاوِيَّ، وأن النون هناك بدل من هذه الواو كما أبدلت الواو من النون في قولك (من واقد) و(إن وقفت وقفت)، ونحو ذلك، وكيف تصرفت الحال فالنون بدل من بدل من الهمزة، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا قال لأنه لم ير النون أبدلت من الهمزة في غير هذا،... وليس غرضهم هنا البديل الذي هو نحو قولهم في ذئب: ذيب، وفي جؤنة: جؤنة، وإنما يريدون أن النون تعاقب - في هذا الموضع - الهمزة كما تعاقب لام المعرفة التتوين، أي لا تجتمع معه فلما لم تجامعه قيل إنها بدل منه وكذلك النون والهمزة وهذا مذهب ليس ببعيد"⁽⁵⁾.

(1) من قرى سمرقند.

(2) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 173.

(3) مطلوب، أحمد: "معجم النسبة بالآلف والنون"، ص 20.

(4) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 11. وينظر السيوطي: "معجم الهوامع"، 1 / 111. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331 - 332.

(5) ابن جني: "سر صناعة الإعراب"، 2 / 441. وينظر "المنصف"، 1 / 159. وينظر رأي ابن جني في الزبيدي: "تاج العروس"، مادة صنع، 21 / 370. وابن منظور: "لسان العرب"، مادة صنع، 8 / 212 - 213.

لكن ابن منظور يرى النون بدلاً من الهمزة مباشرة⁽¹⁾، ورأي ابن جني متين في القياس؛ لأن النون تبدل كثيراً من الواو كما في الأمثلة التي ذكرها، وهي واجبة الإبدال في تجويد القرآن الكريم، ويُعرف ذلك بالإدغام.

لذلك أرى أن إِسْتَانِيًّا منسوبةً إلى إِسْتَا قد حُمِلَتْ على الممدود، فكأنهم توهموا وجود الهمزة فيصير تقديرها إِسْتَاء، ثم نسبوا إليها على لفظ الممدود بقلب الهمزة واوًا على قياس النسب، ثم أبدلوا من الهمزة نونًا كما يفعلون في التجويد، ولكثرة الاستعمال قد قُلِبَتْ لفظًا ورسمًا.

ومثل الإِسْتَانِيَّ قولهم: أُسْتَوَانِيَّ⁽²⁾ في النسب إلى أُسْتَوَا⁽³⁾، فهي منسوبة إلى بلدٍ، وقد قلبوا الواو المبدلة من الهمزة نونًا، وتعليلها نفس تعليل سابقتها. وهي عند ياقوت أُسْتَوَانِيَّ، بالمد⁽⁴⁾.

وقالوا: إِسْكَندَرَانِيَّ⁽⁵⁾ في النسب إلى الإسكندرية⁽⁶⁾، وكان القياس أن يقولوا: إِسْكَندَرِيَّ لكنهم قد جنحوا إلى الشذوذ؛ للتمييز بين المنسوب إلى الإسكندرية، والمنسوب إلى الإسكندر نفسه، فالإسكندرية أصلاً منسوبة إلى الإسكندر، فجاءوا بواحدة منهما على الشذوذ؛ ليحصل الفرق بينهما.

وقالوا في النسب إلى أُشْنَه⁽⁷⁾: أُشْنَانِيَّ، وقيل أُشْنَانِيَّ، وأُشْنَاهِيَّ - على الشذوذ - وأُشْنَهِيَّ على القياس⁽⁸⁾، فقد شذت بالأوجه الثلاثة الأول، وقياسها أُشْنَهِيَّ، بالنسب إليها على لفظها مباشرة، ولكنهم قد شذوا بها شذوذين: تغيير ضبطها، وزيادة النون أو الهمزة، وأراها كسابقتها،

(1) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، مادة صنع، 8 / 212 - 213.

(2) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 134.

(3) ناحية بنيسابور.

(4) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 175.

(5) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 150.

(6) مدينة بناها ذو القرنين الإسكندر، وإليه نسب البلدة.

(7) بلدة في طرف أذربيجان.

(8) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 201. والزبيدي: "تاج العروس"، شنه، 36 / 420.

إذ حملوها على الممدود، والدليل على مدّها زيادة الهمزة، فقد توهّموا فيها المد فنسبوا إليها بالهمزة، وربما قلبوا الهمزة واواً ثم قلبوا الواو نونا فقالوا: أُشْنَانِيٌّ.

وقالوا: كِسَاءٌ أَنْبَجَانِيٌّ وَأَنْبَجَانِيٌّ - بفتح الباء وكسرهما - وَمَنْبَجَانِيٌّ منسوب إلى مَنْبَج⁽¹⁾، وقيل منسوب إلى بلد اسمه أَنْبَجَان على قياس النسب، يقول ابن منظور: "كِسَاءٌ أَنْبَجَانِيٌّ، منسوب إلى مَنْبَج المدينة المعروفة، وهي مكسورة الباء، ففتحت في النسب، وأبدلت الميم همزة، وقيل إنها منسوبة إلى موضع اسمه أَنْبَجَان، وهو أشبه ؛ لأن الأول فيه تعسف"⁽²⁾، وقول ابن منظور منقول عن ابن الأثير، يقول ابن الأثير في أَنْبَجَانِيٌّ: "المحفوظ بكسر الباء، ويُروى بفتحها، يقال: كِسَاءٌ أَنْبَجَانِيٌّ، منسوب إلى منبج، المدينة المعروفة، وهي مكسورة الباء ففتحت في النسب، وأبدلت الميم همزة، وقيل إنها منسوبة إلى موضع اسمه أَنْبَجَان، وهو أشبه ؛ لأن الأول فيه تعسف"⁽³⁾.

لكن الزبيدي يذهب إلى أنها منسوبة إلى منبج، معللاً أن النسب كثير التغير للكلام، يقول: "وليس مجيء الْأَنْبَجَانِيٍّ مخالفاً للفظ مَنْبَج ما يبطل أن يكون منسوباً إليها ؛ لأن المنسوب يرد خارجاً عن القياس"⁽⁴⁾.

ويرى الجوهري أَنَّ مَنْبَجَانِيًّا منسوب إلى مَنْبَج - كما قال غيره - لكنه يعلل سبب فتح الباء في النسب حملاً على مَنْظَرَانِيٍّ وَمَخْبَرَانِيٍّ⁽⁵⁾.

وقد ورد حديث عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - على هذا الضرب من النسب، وهو قوله: " انتوني بأنبجانية أبي جهم"⁽⁶⁾. وهي الكساء المنسوب إلى مَنْبَج، وإن أنكر بعضهم هذه

(1) مدينة معروفة بالشام قرب حلب.

(2) ابن منظور: "لسان العرب"، منبج، 2 / 372 - 373، أنبجن، 13 / 38.

(3) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 73.

(4) الزبيدي: "تاج العروس"، منبج، 6 / 227. وينظر نفس الرأي عند الطالقاني: "المحيط في اللغة"، 7 / 132 - 133.

(5) الجوهري: "الصحاح"، منبج، 5 / 2069.

(6) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 73. والزبيدي: "تاج العروس"، أنبجن، 43 / 215. وابن منظور: "لسان العرب"، أنبج، 2 / 209، أنبجن، 13 / 38، منبج، 2 / 373. وهو مروى بفتح الباء وكسرهما.

النسبة؛ لبعدها، ولكنني أراها منسوبة إلى منبج، وأرى أن كثرة الاستعمال هي التي سوّغت هذه النسبة⁽¹⁾. ومن الشواهد الشعرية عليها قول أعرابي:

كالأَبْجَانِيِّ مصقولاً عوارضها سوداء في لين خد الغادة الرُود⁽²⁾ (البسيط)

وقد قالوا: باقِلانيُّ في النسب إلى الباقلاء، أو الباقليُّ⁽³⁾، وقد ذكر الدكتور أحمد مطلوب أن الحرفة من أبواب زيادة الألف والنون في النسب⁽⁴⁾، وأراه مصيباً في ذلك ؛ لأنه قد وردت عند العرب كلمات كثيرة من هذا الضرب.

لكنَّ الحريري أنكر هذه النسبة وعدّها غلطاً، يقول: " ويقولون في المنسوب إلى الفاكهة والباقلَاء والسَّمسم: فاكِهانيُّ، وِباقلانيُّ وِسْمِسمانيُّ، فيخطئون فيه ؛ لأنَّ العرب لم يلحقوا الألف والنون في النسب إلا بأسماء محصورة زيدتا فيها للمبالغة، كقولهم للعظيم الرقبة: رَقَبانيُّ، وللكتيف اللحية: لِحْيانيُّ، وللوافر الجُمَّة: جُمَّانيُّ... أما المنسوب إلى الباقليِّ، فمن قصره قال: باقِلِيَّ، ومن مده قال: باقِلانيُّ وِباقلويُّ... وأما قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء: صَنَعانيُّ وِبَهْرانيُّ، فهو من شواذ النسب، والشاذ لا تحمل نظائره عليه "⁽⁵⁾.

أما ابن خلكان فينقل رأي الحريري دون رده أو تقويته⁽⁶⁾، لكن السمعاني يقبل هذه النسبة ويجعلها مقيسة في الحرفة، فيقول: " الباقِلانيُّ نسبة إلى باقلا وبيعه " ⁽⁷⁾، ويقبلها الدكتور أحمد مطلوب، ويعدها مقيسة في مجال الحرفة⁽⁸⁾، وأرى أنها تبقى في حيز الشذوذ، لكن شذوذها

(1) كثرة الاستعمال علة هامة من علل التأويل النحوي، ينظر: الجبالي، حمدي: " الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 19، عدد 1، 2005م.

(2) البيت بلا نسبة إلى قائل في: الزبيدي: " تاج العروس "، نبج، 6 / 227. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 206.

(3) ينظر الحريري: " درة الغواص في أوهام الخواص "، ص 99. وابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 2 / 359. وزيدان، جورجي: " اللغة العربية كائن حي "، ص 86.

(4) ينظر مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ص 17.

(5) الحريري: " درة الغواص في أوهام الخواص "، ص 99 - 100.

(6) ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 2 / 359.

(7) السمعاني: " الأنساب "، 1 / 212.

(8) مطلوب، أحمد: " معجم النسبة بالألف والنون "، ص 42.

معلل بعلمتين: الأولى أنها قد وردت عن العرب، ووردت كلمات مثلها كالفاهاني والسمسماني، ومعلوم أن اللغة سابقة للقاعدة، وليس العكس، أما العلة الثانية فهي أن لها فضلاً بيان دلالي للتفريق بين المنسوب إلى الباقل مباشرة، فيقال: باقلي، وبين من يبيعه فيقال: باقلاني.

وقالوا: دَمٌ بَحْرَانِيٌّ، أي أسود، وهو منسوب إلى بحر الرِّحْم، وهو عمقه⁽¹⁾، وهو الدم الباهر والبَحْرَانِيُّ عند الزبيدي، أي شديد الحمرة، منسوب إلى بحر الرحم وهو عمقه، وقد زيد ألف ونون؛ للمبالغة، أو منسوب إلى البحر؛ لكثرتِه وسَعَتِه⁽²⁾، والشاهد عليه عندما سئل ابن عباس - رضي الله عنه - عن المرأة تُستحاضُ ويستمر بها الدم فقال: "تصلي وتتوضأ لكل صلاة، فإذا رأت الدم البحرانيَّ قعدت عن الصلاة"⁽³⁾، يقول ابن الأثير: "وهو اسم قعر الرحم، وزادوه في النسب ألفاً ونوناً للمبالغة، يريد الدم الغليظ الواسع. وقيل نسب إلى البحر لكثرتِه وسعته"⁽⁴⁾.

ومن الشواهد الشعرية على البَحْرَانِيِّ منسوباً إلى البحر، أي عمق الرحم، وهو اسم قعر الرحم، قول العجاج:

وَرَدَّ مِنَ الْجَوْفِ وَبَحْرَانِيٌّ⁽⁵⁾ (الرجز)

(الرجز)

والدم البحراني شاذ في النسب، وقياسه عند الزبيدي باحري، يقول: "قياسه باحري؛ لأنه يقال: دم باحري، أي خالص الحمرة، ومنه قول المتنبي العبدى:

بَاحِرِيُّ الدَّمِ مَرُّ لَحْمُهُ يَبْرِىءُ الْكَلْبَ إِذَا عَضَّ وَهَرُّ⁽¹⁾ (الرمل)

(الرمل)

(1) الزمخشري: "أساس البلاغة"، بحر، ص 30. وينظر ابن فارس: "مقاييس اللغة"، بحر، 1 / 203.

(2) الزبيدي: "تاج العروس"، بحر، 10 / 116.

(3) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 99. والزبيدي: "تاج العروس"، بحر، 10 / 116. والأزهري: "تهذيب اللغة"، بحر، 5 / 28.

(4) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 99.

(5) الرجز للعجاج في: "الديوان"، ص 334. والأزهري: "تهذيب اللغة"، بحر، 5 / 28. وبلا نسبة إلى قائل في الزبيدي: "تاج العروس"، بحر، 10 / 116. وابن منظور: "لسان العرب"، بحر، 4 / 46.

وأرى أن الْبَحْرَانِيَّ منسوب إلى البحر، وهو اسم قعر الرحم، لكن لا يصح أن تطلق هذه النسبة على عموم النسب إلى البحر ؛ لئلا يحدث التباس بالمنسوب إلى البحر، والمنسوب إلى البحرين - كما سيأتي بعد قليل - لذلك يجب أن تقتصر لفظة البحرانيُّ بالدم ؛ لأنها وردت كذلك عند العرب، دون إطلاق عموم النسب، فلا يصح أن يقال: بَحْرَانِيٌّ منسوب إلى البحر شذوذاً بل يقال: دمٌ بَحْرَانِيٌّ منسوب إلى البحر - وهو عمق الرحم - شذوذاً، وبخاصة أن هناك كلمة أخرى تحمل اسم البحر، وهي البحر المعروف.

وقالوا: بَحْرَانِيٌّ في النسب إلى البحرين، على غير قياس، يقول ابن يعيش: " أما بَحْرَانِيٌّ فشاذٌ، والقياس بَحْرِيٌّ، تحذف علامة التنثية في النسبة كما تحذف تاء التأنيث، لكنهم كرهوا اللبس؛ ففرقوا بين النسب إلى البحر ؛ لأن النسبة إليه بَحْرِيٌّ، وبين ما ينسب إلى البحرين - والبحرين موضع بعينه - والذي يقول: بَحْرَانِيٌّ، نَسَبَهُ إلى فَعْلَان، كأنهم سموا به على مثال سعدان وسكران فنسبوا إليه للفرق ⁽²⁾.

في حين يجعل الزمخشري بَحْرَانِيًّا منسوباً إلى البحر من المعدول الشاذ دون حديث عن سبب ذلك الشذوذ⁽³⁾، وكذلك ابن السراج⁽⁴⁾، لكن سيبويه ينقل عن أستاذه الخليل أنهم بنوا البحر على فَعْلَان، والقياس عنده بَحْرِيٌّ، بالنسب إلى المفرد⁽⁵⁾.

والحقيقة أن أصحاب المعاجم والنحاة قد نقلوا قول سيبويه عن أستاذه الخليل بأنهم قد بنوا البحر على فَعْلَان، والواقع أن الشذوذ ليس واقعاً في كون الكلمة منسوبة إلى لفظ المثني؛ لأنه قد صار مفرداً لكونه علماً دالاً على واحد، ولكن الشذوذ واقع لأنهم قد بنوا الاسم على صيغة الرفع

(¹) البيت للمثقب العبدى في " الديوان "، تحقيق الدكتور حسن حمد، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1996م، ص 38، وروايته في الديوان:

باجريُّ الدِّمَ مرَّ طَعْمُهُ يبرىءُ الكلبَ إذا عضَّ وَهَرُّ

وفي " تاج العروس "، بحر، 10 / 122.

(²) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 11.

(³) الزمخشري: " المفصل في صناعة الإعراب "، ص 264.

(⁴) ابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 81. وينظر الطالقاني: " المحيط في اللغة "، بحر، 3 / 92.

(⁵) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 336. وينظر ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، بحر، 3 / 319، و " المخصص "،

3 / 13، 4 / 195.

(بالألف والنون) رغم أنه يلتزم الياء في جميع حالاته ككلمة غسلين، إذن فالنسب القياسي إلى البحرين، علماً مسمى به بلزومه الياء في جميع حالاته، يكون بحرِيْنِيًّا.

وفي ذلك يقول الفيومي: " والبحران على لفظ التنثية، موضع بين البصرة وعمان، ويُعَرَّبُ إعراب المثنى، ويجوز أن تجعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة"⁽¹⁾، إذاً فالشذوذ واقع في بناء الاسم على صيغة الرفع رغم أنه يلتزم الياء في جميع حالاته، والنون هي محل الإعراب فيه، فالقياس، على ذلك، بحرِيْنِيٌّ.

ويجمع ابن منظور آراء النحاة ويفسر سبب الخلط في هذه المسألة خير تفصيل بقوله: " قال السهيلي رحمه الله تعالى: زعم ابن سيده في كتاب (المحكم) أن العرب تتسبب إلى البحر بحرانيٌّ، على غير قياس، وإنه من شواذ النسب، ونسب هذا القول إلى سيبويه والخليل رحمهما الله تعالى. وما قاله سيبويه قط، وإنما قال في شواذ النسب: تقول في بهراء: بهرانيٌّ وفي صنعاء: صنعانيٌّ، كما تقول: بحرانيٌّ في النسب إلى البحرين، التي هي مدينة، قال: وعلى هذا تلقاه جميع النحاة وتأولوه من كلام سيبويه. قال: وإنما اشتبه على ابن سيده لقول الخليل في هذه المسألة، أعني مسألة النسب إلى البحرين: كأنهم بنوا البحر على (بحران)، وإنما أراد لفظ البحرين "⁽²⁾.

وفي العين يقول الخليل: " رجلٌ بحرانيٌّ منسوب إلى البحرين، وهو موضع بين البصرة وعمان، يقال: انتهينا إلى البحرين، وهذه البحرين معرباً "⁽³⁾، فكلامه يزيل اللبس والشك لوضوحه، فهو يعد لفظ البحرين معرباً إعراب المثنى، بالألف رفعاً، وبالياء خفضاً ونصباً، لذلك قال (البحران) عندما كانت في موضع رفع، ولم يجعله ملتزماً للياء في جميع حالاته.

(¹) الفيومي: " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي "، 1 / 36. وينظر الزبيدي: " تاج العروس "، بحر 10 / 121 - 122.

(²) ابن منظور: " لسان العرب "، بحر، 4 / 42. وينظر الزبيدي: " تاج العروس "، بحر، 10 / 23.

(³) الخليل بن أحمد: " كتاب العين "، بحر، 3 / 220.

ويجعلها آخرون شاذةً بسبب التفريق الدلالي؛ للتفريق بين المنسوب إلى البحر والمنسوب إلى البحرين، كما يُدخلون سبباً صوتياً في ذلك، فيجعلون المنسوب إلى البحرين بحرانيّاً، في حين ينسب إلى (الحصنان)⁽¹⁾ حصنيّ؛ لئلا تجتمع نونان، يقول ابن منظور: " الحصنان موضع، والنسب إليه حصنيّ؛ كراهة اجتماع إعرابين،... قال اليزيدي: سألتني والكسائيّ المَهْدِيّ عن النسبة إلى البحرين وإلى حصنين: لم قالوا: حصنيّ وبحرانيّ؟ فقال الكسائي: كرهوا أن يقولوا: حصنانيّ؛ لاجتماع النونين، وقلت أنا: كرهوا أن يقولوا: بحريّ؛ فيشبه النسبة إلى البحر "⁽²⁾.

لكن السمعاني يجعل البحرانيّ منسوباً إلى البحر، وإلى الجزائر، وإلى استدامة ركوب البحار⁽³⁾، ولم أجد ذلك - فيما اطلعت عليه - إلا عنده، والسمعاني يتفرد بكثير من الآراء، وربما كان السبب في ذلك أنه يورد النسبة على لسان العوام، فغرضه الرئيس علم الأنساب لا علم الصرف.

وقال رضي الدين الأستراباذي في شذوذ البحرانيّ: " وقالوا: بحرانيّ في النسبة إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب، والقياس بحرينيّ "⁽⁴⁾. ورأيه أقرب الآراء؛ لأن العلم ينسب إليه على لفظه إن كان بلفظ المثني، فإن التزم الياء نسب إليه دون حذفها؛ فيقال: بحرينيّ في النسب إلى البحرين، في حين يقال: حصنانيّ في النسب إلى (حصنان)، ولكن الشذوذ في الأولى أنهم بنوه على صيغة الرفع - بالألف - رغم كونه ملتزم الياء، واقعاً إعرابه على النون، فقالوا: بحرانيّ شذوذاً، أما الشذوذ في (الحصنان) فهو أنهم ردوه إلى المفرد، فقالوا: حصنيّ، رغم أنه علم دالٌّ على واحد، فكان القياس أن يقولوا: حصنانيّ، وربما شذوا فيه لسببين: الأول ما قاله الكسائي، وهو لئلا تجتمع نونان، والآخر: لئلا يختلط بالمنسوب إلى الحصن مفرداً.

(¹) الحصنان: موضع.

(²) ابن منظور: " لسان العرب "، حصن، 13 / 122. وتتنظر قصة اليزيدي والكسائي في ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 3 / 8. والبيدي: " تاج العروس "، بحر، 10 / 123. والجوهري: " الصحاح "، حصن، 5 / 2101. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 346 - 347.

(³) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 288.

(⁴) الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 82 - 83.

وما يؤكد ذلك أنهم قد ألزموا الياء في لفظ الثمانين⁽¹⁾ عند النسب؛ لأنها قد صارت علمًا؛ لإطلاقها على بلد بعينه رغم أنها من ألفاظ العقود، وممن انتسب بهذه النسبة أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني⁽²⁾، فقالوا: الثمانينيُّ، ولم يقولوا الثمانيُّ - بحذف علامة الجمع - ولا الثمانونيُّ - بإلزامه حالة الرفع، بل قالوا: الثمانينيُّ، بإلزامه الياء وجعل النون معتقب الإعراب؛ لأنه قد صار علمًا.

وقالوا: برّانيُّ في النسب إلى البرّ⁽³⁾، وعكسه الجوّانيُّ والجوّانيُّ في النسب إلى الجوّ⁽⁴⁾، ومنه حديث سلمان: "من أصلح جَوَانِيَهُ أصلح الله برّانيَّ"⁽⁵⁾، يقول ابن الأثير: "أراد بالبرانيِّ العلانيَّة، والألف والنون من زيادات النسب"⁽⁶⁾، وينقل عنه ابن منظور والزيدي وغيرهما أن الألف والنون من زيادات النسب دون تعليل سبب زيادتهما هنا، ويقولون: إن هذا الاستعمال مُؤَلَّدٌ⁽⁷⁾.

ولكن السمعاني يقول: "البرّانيُّ منسوب إلى قرية فراني ببخارا"⁽⁸⁾، لكن هذا الكلام غلط ووهم منه؛ لأن النسب إلى الفراني فرانيُّ، دون شنوذ، ولا حاجة للشنوذ فيها، كما أنه يورد النسبة كما هي على لسان العوام في عصور متأخرة عندما دخلت العجمة السنة العرب.

(1) اسم بلدة فوق الموصل.

(2) أخذ النحو عن ابن جني، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 84. ويورده ابن منظور: "لسان العرب" مأي، 15 / 269. وتنتظر ترجمته في الزبيدي: "تاج العروس"، ثمن، 34 / 338.

(3) العلانية، عكس الكنّ.

(4) الداخل أو السر.

(5) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 117. والفيروزأبادي: "القاموس المحيط"، برر، ص 455. وابن منظور: "لسان العرب"، برر، 4 / 54، جوا، 14 / 157. والزيدي: "تاج العروس"، برر، 10 / 163. و "المعجم الوسيط"، برر، 1 / 48، بروايته (من أصلح جَوَانِيَهُ أصلح الله برّانيَّته).

(6) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 117.

(7) ينظر ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 117. والفيروزأبادي: "القاموس المحيط"، برر، ص 455. وابن منظور: "لسان العرب"، برر، 4 / 54، جوا، 14 / 157. والزيدي: "تاج العروس"، برر، 10 / 163. و

"المعجم الوسيط"، برر، 1 / 48.

(8) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 305.

وأرى أن هذا الاستعمال غير مؤلّد؛ لكونه قد ورد في الحديث الشريف، وأراه من باب المبالغة في النسب، وإن لم يكن إلى أبعاض أجزاء الجسد، كما أن هذا الاستعمال متفشي الاستعمال في لهجتنا المعاصرة، وهو مقبول لوروده عند العرب.

وقالوا في النسب إلى بُزْوَغَى: بُزْوَغَانِي⁽¹⁾، ولتعليّل ذلك سببان: الأول أن الألف والنون تزدان في النسب إلى البلدان كثيراً، والثاني أنها من باب مد المقصور، فكأنهم قد نسبوا إلى بُزْوَغَاء.

وقالوا: بَصَلَانِي في النسب إلى البصيلة على رأي السمعاني⁽²⁾، ولكنها بَصَلِيَّةٌ عند ياقوت الحموي والنسب إليها بَصَلَانِي، بفتح الصاد⁽³⁾، وكان القياس أن ينسب إليها بَصَلِيٌّ على الرواية الأولى، بحذف الياء والهاء ؛ لأنها على وزن فعيلة، غير مضعفة ولا معتلة العين وبَصَلِيٌّ أيضاً في الرواية الثانية، فالياء المشددة بعد أكثر من حرفين تحذف، ولكنني أرى الشذوذ واقعاً فيها لسببين: الأول أنها بلد، وغالباً ما ينسب إلى البلدان بزيادة الألف والنون، والثاني أننا لو نسبنا إليها على قياس النسب لقلنا: بَصَلِيٌّ، وعندها يلتبس بالمنسوب إلى البصل نباتاً ؛ فبالتالي تضيع الدلالة، والدلالة هي الأهم في اللغة ؛ لأن اللغة - في المقام الأول - وسيلة تفاهم، وهناك سبب ثالث هو أن البصيلة ليست مشهورة لتحذف فيها الياء، كما مر في الفصل الأول في الحديث عن فعيلة.

وقالوا: بَلْغَمَانِي⁽⁴⁾ في النسب إلى البلغم⁽⁵⁾، فكأنهم زادوا الألف والنون إزداناً بالمبالغة في النسب .

(1) بزوغى: قرية من قرى بغداد، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 411.

(2) البصيلة محلة بطرف بغداد، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 363.

(3) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 442.

(4) ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162.

(5) البلغم: خلط من أخلاط الجسد.

وقالوا: **بَهْرَانِيٌّ** في النسب إلى بهراء⁽¹⁾، و**دَسْتَوَانِيٌّ** في النسب إلى دَسْتَوَاءَ⁽²⁾، و**رَوَحَانِيٌّ** في النسب إلى الرَوَّحَاءَ⁽³⁾، و**صَنْعَانِيٌّ** في النسب إلى صنعاء⁽⁴⁾، وكان القياس أن يقال: **بَهْرَاوِيٌّ**، و**دَسْتَوَاوِيٌّ**، و**رَوَحَاوِيٌّ**، و**صَنْعَاوِيٌّ**، ولكنهم قد أبدلوا النون من الهمزة شذوذاً، أو أبدلوا من الواو المبدلة من الهمزة كما مر الحديث عنها في مقدمة هذه المباحثة⁽⁵⁾.

وقالوا: **البُورَانِيٌّ** منسوباً إلى عمل البواري التي تُبَسِّطُ في الدور ويُجَلِّسُ عليها، وقيل **البُورَانِيٌّ** أيضاً⁽⁶⁾، وكان القياس أن يقال: **بورِيٌّ**؛ لأن مفرداً بورِيَّةً، فينسب إليها بحذف الهاء والياء المشددة؛ لأنها بعد ثلاثة أحرف، ولكنهم زادوا الألف والنون؛ إشعاراً بالحرفة، فال**بورِيٌّ** منسوب إليها دون حرفة، أما **البورَانِيٌّ** فهو صانعها وبائعها، فبذلك يكون لهذه النسبة فضل بيان دلالي؛ للتفريق بين الحرفة والمنسوب إليها دون احتراف.

ونسبوا إلى **بُوصَرَا**⁽⁷⁾ على **بُوصَرَانِيٍّ**⁽⁸⁾، وكان القياس أن يقال: **بوصَرِيٌّ**؛ لأنها اسم مقصور على أربعة أحرف متحرك الثاني، فلا خلاف في وجوب حذف الألف عند النسب، وربما جنحوا إلى الشذوذ لسببين: الأول أنها مما يمد ويقصر، فكانهم قد نسبوا إلى **برصَرَاءَ**، ثم قلبوا الهمزة نوناً كما في **صَنْعَانِيٍّ** و**بَهْرَانِيٍّ**، والآخر: أنهم زادوا النون لأنها تزداد كثيراً على أسماء البلدان عند النسب على غير قياس.

وقالوا: **تَحْتَانِيٌّ**، و**سُفْلَانِيٌّ**، و**فَوْقَانِيٌّ**⁽⁹⁾ في النسب إلى **تَحْتٍ** و**سُفْلٍ** و**فَوْقٍ**، فكانهم أرادوا معنى المبالغة في كون المنسوب موعلاً في التحتية أو السفلية أو الفوقية؛ فزادوا ألفاً ونوناً

(1) بهراء قبيلة من قضاة، وقيل: حي من اليمن.

(2) اسم بلد، وهي كورة بالأهواز تروى بالمد وبالقصير.

(3) الرَوَّحَاءَ اسم بلد، وهو موضع على ليلتين من المدينة.

(4) صنعاء مدينة باليمن.

(5) تنظر ص 119 من هذه الدراسة.

(6) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 408 - 409.

(7) من قرى بغداد.

(8) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 509.

(9) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، تحت، 4 / 468. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 /

337. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 191.

إشعارًا بذلك المعنى، وكان القياس أن يقال: تَحْتِيَّ وَسُقْلِيَّ وَفَوْقِيَّ، ولهذه اللغة حضور بارز في لهجتنا المعاصرة.

وقالوا: جُثْمَانِيَّ، وَجِسْمَانِيَّ وَجُسْمَانِيَّ - بضم الجيم وكسرهما، وكسرهما هو الأصل، والضم لغة - وَجْمَانِيَّ، وَرَقَبَانِيَّ، وَسَبَلَانِيَّ، وَشَعْرَانِيَّ، وَلِحْيَانِيَّ لعظيم الجُثَّة، وعظيم الجسم، وطويل الجُمَّة، وغلظ الرقبة، وعظيم السبلة، وكثيف الشعر، وطويل اللحية⁽¹⁾، فقد زادوا الألف والنون والنون إشعارًا بالمبالغة في النسب، إذ هناك فرق بين المنسوب إلى شيء من ذلك دون عَظْم، فيقال: جُثِيَّ، وَجِسْمِيَّ، وَجُمِيَّ، وَرَقَبِيَّ، وَسَبَلِيَّ، وَشَعْرِيَّ، وَلِحْوِيَّ، أَوْ لِحْيِيَّ، على القياس، لكنهم عندما أرادوا معنى المبالغة في أبعاد أجزاء الجسد فزادوا ألفًا ونونًا ؛ للدلالة على ذلك المعنى، حتى كاد ذلك يطرد لكثرتة، ولفضل دلالاته.

وقد انتسب أناس كثيرون على هذا الضرب من النسب، منهم أبو الحسن علي بن حازم اللحياني، لقب بذلك لعَظْم لحيته⁽²⁾.

وقالوا: جَدْيَانِيَّ، منسوب إلى جَدْيَا، كما أوردها السمعاني وياقوت الحموي⁽³⁾، وأرى ذلك الشذوذ حاصلًا لسببين: السبب الأول أنها مما يمد، فكأنهم نسبوا إلى جَدْيَاء، فقلبوا الهمزة نونًا على غير قياس ؛ لأنهم يفعلون ذلك في النسب، والسبب الثاني أنهم زادوا النون ؛ لأنهم يزيّدونها شذوذًا في النسب إلى البلدان.

⁽¹⁾ ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 380. والحريري: " شرح ملحّة الإعراب "، ص 182، و " درة الغواص في أوهم الخواص "، ص 99 - 100. وابن قتيبة: " أدب الكاتب "، ص 220. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 12. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 82. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 84. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 468. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 360. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 746. والصبان: " حاشية الصبان "، 3 / 202. والحملاوي: " شذا العرف في فن الصرف "، ص 191. والقرطبي: " الجامع لأحكام القرآن "، 4 / 122. والسمين الحلبي: " الدر المصون "، 2 / 275. وابن سيده: " المخصص "، 1 / 78، 4 / 162. والزبيدي: " تاج العروس "، رقب، 2 / 519، جمم، 31 / 421. وابن منظور: " لسان العرب "، سبل، 11 / 322، لحا، 15 / 234.

⁽²⁾ السيوطي: " المزهر "، 2 / 446.

⁽³⁾ جديا من قرى دمشق، ينظر السمعاني: " الأتساب " 2 / 31. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 2 / 115.

وقالوا: جَرْمَقَانِيٌّ، وَجَرْمَقَانِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى جَرْمَقَ، أَوْ جَرْمُقَ⁽¹⁾، وفيها لغتان، بالضم وبالفتح، يقول ابن منظور: " جَرَامِقَةُ الشَّامِ: أُنْبَاطُهَا، وَاحِدُهُمْ جَرْمَقَانِيٌّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ فِي الْكَمِيتِ: هُوَ جَرْمَقَانِيٌّ " ⁽²⁾، وَأَرَاهَا مَنْسُوبَةٌ عَلَى الشَّدُوذِ لِأَسْبَابٍ: مِنْهَا أَنَّهُمْ زَادُوا الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي النِّسْبِ إِلَى الْبَلَدِ، وَمِنْهَا أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ الْأَدَمِيِّ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهَا فَيُقَالُ: جَرْمَقَانِيٌّ، وَبَيْنَ الْآدَمِيِّ، فَيُقَالُ: جَرْمَقِيٌّ، عَلَى قِيَاسِ النِّسْبِ.

وَقَدْ أورد ياقوت الجَلُّتَانِيَّ مَنْسُوبًا إِلَى قَرْيَةٍ جَلُّتًا⁽³⁾، وَمِنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهَا أَبُو طَالِبِ الْجَلُّتَانِيُّ⁽⁴⁾، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: جَلُّتِيٌّ، بِحَذْفِ الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهَا خَامِسَةٌ، فَلَا خِلَافَ فِي حَذْفِهَا، وَلَكِنْهُمْ زَادُوا النُّونَ فِي النِّسْبِ إِلَى الْبَلَدِ حَمَلًا لِلْمَقْصُورِ عَلَى الْمَمْدُودِ.

وقالوا: حَدَثَانِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى الْحَدِيثَةِ⁽⁵⁾، وَقَدْ يُقَالُ فِيهَا حَدِيثِيٌّ، وَكِلْتَا النِّسْبَتَيْنِ شَاذَةٌ، فَفِي الْأَوَّلَى زَادُوا أَلْفًا وَنُونًا، وَوَجْهُهُ أَنَّهُمْ زَادُوهَا فِي النِّسْبَةِ إِلَى الْبَلَدِ، وَفِي الثَّانِيَةِ شَاذَةٌ بِإِبقاءِ الْيَاءِ، وَالْقِيَاسُ حَذْفُهَا، فَيُقَالُ حَدِيثِيٌّ، وَوَجْهُهُ أَيْضًا أَنَّهَا تَلْتَبِسُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَدَثِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أورد ياقوت والسمعاني فِي النِّسْبِ إِلَى حَرَسَتَا⁽⁶⁾ عَلَى لَفْظِ حَرَسَتَانِيٍّ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: حَرَسَتِيٌّ، بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْخَامِسَةِ، وَلَكِنْهُمْ قَدْ تَوَهَّمُوهُ مَمْدُودًا، فَكَأَنَّهُمْ قَدْ نَسَبُوا إِلَى حَرَسَتَاءَ، ثُمَّ قَلَبُوا الْهَمْزَةَ نُونًا ؛ لِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي النِّسْبِ، أَوْ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ تَزِيدَانِ كَثِيرًا عَلَى أَسْمَاءِ الْبُلْدَانِ عِنْدَ النِّسْبِ.

(¹) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، جرمق، 10 / 35، وهي عنده بالضم. والزبيدي: " تاج العروس "، جرمق 25 / 125، وهي عنده الفتح.

(²) تنظر المراجع السابقة في الحاشية السابقة.

(³) قرية من النهروان، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 2 / 155.

(⁴) فقيه من أصحاب الشافعي، ينظر السابق بنفس الجزء والصفحة.

(⁵) الحديث اسم بلد في عدة مواضع، منها حديث الموصل، وحديث الفرات، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 2 / 230.

(⁶) قرية كبيرة عامرة وسط بساتين دمشق، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 2 / 241. والسمعاني: " الأنساب "، 200 / 2.

وقالوا: عمامة حَرَقَانِيَّة، أي سوداء كأنها منسوبة إلى الحَرَق، ومنها حديث الفتح: "دخل مكة وعليه عمامة سوداء حَرَقَانِيَّة" (1)، ومنه حديث عمر بن عبد العزيز عندما أراد أن يستبدل بعماله لما رأى من إبطائهم، فقال: "أما عَدِيّ بن أرطاة فإنما غرّني بعمامته الحَرَقَانِيَّة السوداء" (2). يقول ابن الأثير: "قال الزمخشري: هي التي على لون ما أحرقتة النار، كأنها منسوبة بزيادة الألف والنون إلى الحَرَق" (3). وأراها منسوبة إلى الحَرَق، بزيادة الألف والنون؛ من أجل معنى المبالغة في النسب، ولأجل التفريق بين اللون، فيقال: حَرَقَانِيٌّ، على الشذوذ، وبين ما ينسب إلى الحَرَق دون معنى اللون، فيقال: حَرَقِيٌّ، على قياس النسب.

كما يورد السمعاني نسب الحَرَقَانِيَّ، بسكون الراء، إلى الحَرَقَاء (4)، إذ القياس: حَرَقَاوِيٌّ ولكنهم أبدلوا الهمزة نونا كما في صَنَعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ.

وقيل في النسب إلى حَرَّان، وعاني، وماني (5): حَرْنَانِيٌّ وَعَانَانِيٌّ وَمَنَانِيٌّ، وكان القياس أن يقال: حَرْنَانِيٌّ، وعانيٌّ أو عَانَوِيٌّ، ومانيٌّ أو مانَوِيٌّ، يقول الجوهري: "حَرَّان اسم بلد،... والنسبة إليه حَرْنَانِيٌّ، على غير قياس، كما قالوا: مَنَانِيٌّ في النسبة إلى ماني" (6)، وأرى أن زيادة النون في حَرْنَانِيٌّ وَعَانَانِيٌّ شاذّة اعتباطاً، لا لسبب، أما زيادتها في المَنَانِيٌّ فربما تكون من أجل التفريق مع المَانَوِيَّة، وهي ديانة معروفة كانت في الجزيرة العربية قبل الإسلام.

(1) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 327. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، حرق، 10 / 45.

(2) ينظر ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 327. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، حرق، 10 / 45.

(3) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 327. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، حرق، 10 / 45. ولم أجد الزمخشري تحدث عنها في معجم أساس البلاغة، ولا في المفصل.

(4) بطن من قضاة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 104.

(5) أسماء بلدان.

(6) الجوهري: "الصاحح"، حرن، 5 / 2098. وينظر الفيومي: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي" عنا، 2 / 434. وابن منظور: "لسان العرب"، حرن، 13 / 111.

وقالوا: **الحَقَّانِي** في النسب إلى الحق⁽¹⁾، فربما زادوا الألف والنون إشعاراً بالمبالغة في النسب، فكأن المنسوب إلى الحق كثير الحق؛ فزادوا الألف والنون إشعاراً بذلك المعنى.

وقالوا: **حَلَوَانِي** و**حَلَوَانِي** في النسب إلى الحلاوة، وقيل هو غلط؛ لأنه لو كان كذلك لقليل **حَلَوِي** ليس غير، والصواب أنه منسوب إلى الحَلَوَاء، وقيل: فيه نظر⁽²⁾. وأرى أنها منسوبة إلى الحَلَوَاء أو الحَلَوَى - بالمد والقصر - ثم قلبت الهمزة نوناً كما في **صَنَعَانِي** و**بَهْرَانِي**، أما حركة الحاء فهي من التغيرات التي تحدث من أجل علة الخفة؛ إذ بحركتها يُتَخَلَّصُ من ثلاثة مقاطع طويلة متتالية في الكلمة، لتصبح مقطعين قصيرين يتلوها مقطعان طويلان، كما أن الألف والنون تزدان فيما يدل على المهنة بكثرة.

وقيل في النسب إلى **حُنْدُوثَانِي**⁽³⁾: **الحُنْدُوثَانِي**، وممن انتسبوا إليها بهذه النسبة أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن أبي جعفر **الحُنْدُوثَانِي**⁽⁴⁾، وكان القياس أن يقال في النسب إليها **الحُنْدُوثِي** بحذف الألف؛ لأنها سادسة، فلا خلاف في وجوب حذفها، لكنها من باب ما يمد ويقصر، كما أنها اسم لبلد، ومعلوم أن النون تزداد كثيراً على أسماء البلدان عند النسب.

وقد نسبوا إلى **الْحُوَيْرَةِ**⁽⁵⁾ على **حُوَيْرَانِي**، وكان القياس أن يقال **حُوَيْرِي**، بحذف الهاء، لكنهم ربما نسبوا إليها على هذا الشذوذ؛ لأن الألف والنون تزدان في النسب إلى البلدان بكثرة وقد انتسب إليها على هذا الشذوذ خلق كثيرون، منهم محمود بن إسماعيل **الحُوَيْرَانِي**⁽⁶⁾.

(1) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، حقق، 25 / 184. وأنيس، إبراهيم: "المعجم الوسيط"، حقق، 1 / 188.

(2) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، حلو، 37 / 416. والسمعاني: "الأنساب"، 2 / 248.

(3) من قرى معرة النعمان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 310.

(4) أحد اللغويين، قرأ على ابن خالويه كتاب الجمهرة لابن دريد، ينظر السابق، نفس الجزء والصفحة.

(5) قصبة بخورستان.

(6) خطيب ومحدث من شيوخ بغداد، وهو من أهل حُوَيْرَةِ، ينظر الفيروز أبادي: "القاموس المحيط"، حوز، ص 655.

والزبيدي: "تاج العروس"، حوز، 15 / 127.

ويقال: فلانٌ خُرْطُمانيٌّ، منسوب إلى الخُرطوم⁽¹⁾، بزيادة الألف والنون، كما يُقال: الخُرْطُمانيُّ منسوبًا إلى القرطم⁽²⁾؛ إشعارًا بمعنى المبالغة في أبعاد أجزاء الجسد، كما في اللحيانيّ والشَّعرانيّ⁽³⁾.

وقالوا: خِسْرُوانيٌّ و خِسْرُوانيٌّ - بضم الخاء وكسرهما - في النسب إلى خِسْرُو⁽⁴⁾، وفيها لغات: خِسْرُو، وخِسْرُو، وخِسْرُو شاه، وخِسْرُو شاه، وخِسْرَاوِيَّة وهي بلدة مشهورة بصنع الديباج ؛ لذلك أطلق عليه اسم الخِسْرُوانيّ منسوبًا إليها، يقول ياقوت: " الديباج الخِسْرُوانيّ منسوب إلى خِسْرَاوِيَّة... اشتهرت بصنع الديباج " (5).

وفي (أساس البلاغة) أن الثوب الخِسْرُوانيّ والخِسْرَوِيّ منسوب إلى خِسْرُو شاه من الأكاسرة⁽⁶⁾، وهو شراب وثياب عند الزبيدي، لكنه منسوب إلى خسرو شاه من الأكاسرة، وليس إلى بلد⁽⁷⁾، ويرى ابن بري أنه الحرير الرقيق منسوبًا إلى خسرو شاه من الأكاسرة، ولكنه من الألفاظ المعربة⁽⁸⁾. وينقل عنه الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم أن شذوذها بسبب كونها أعجمية، ويوردها دون ضبط، يقول: " الخسرواني: اختلفَ في ضبطها من خسرو... من الكلمات الفارسية الملحقة بالعربية " (9).

(1) الخرطوم للفيل وللشبع وهو أنفه، وقد يستعار للإنسان.

(2) المنقار.

(3) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، خرطم، 12 / 173.

(4) بلدة قرب واسط. وقيل إن خسرو شاه من الأكاسرة.

(5) ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 17 / 63.

(6) ينظر الزمخشري: " أساس البلاغة "، خسر، ص 162.

(7) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، خسر، 11 / 165.

(8) ينظر ابن بري: " في التعريب والمعرب وهو المعروف بحاشية ابن بري "، ص 84.

(9) إبراهيم، رجب عبد الجواد: " قضية الإلحاق الصرفي للألفاظ الفارسية المعربة "، مجلة علوم اللغة، مجلد 4، عدد 4،

2001م، ص 176.

وقد ورد مَثَلٌ عن العرب شاهداً على الشذوذ في النسب إليها، وهو قولهم: " حسبته حُلَّةٌ خُسْرُوَانِيَّةٌ، فوجدته حربةً هُنْدُوَانِيَّةً " (1)، ومن الشواهد الشعرية قول الفرزدق:

لبسَنَ الفَرْنَدَ الخُسْرُوَانِيَّ فوقه مشاعرُ من خَزَّ العراقِ المُفَوِّفِ (2)

(الطويل)

(الطويل)

وقول ذي الرمة:

كَأَنَّ الفَرْنَدَ الخُسْرُوَانِيَّ لُثْنَهُ بأعطافِ أنقاءِ العُقُوقِ العَوَاتِكِ (3)

(الطويل)

وكلمة الخُسْرُوَانِيَّ منسوبة شذوذاً على جميع اللغات، فهي شاذة في النسب إلى خُسْرَاوِيَّة، وشاذة في النسب إلى خسرو، وشاذة في النسب إلى خسروشاه، وأراها شاذة لسببين: السبب الأول أنها ضمن الكلمات الفارسية الدخيلة على العربية كما قال ابن بري، والسبب الآخر أنها شاذة للتفريق بين الثياب وغير الثياب، فيقال: ثوب خُسْرُوَانِيٌّ - بشذوذ النسب - في حين يقال رجل خسروي أو خسروشاهي؛ للتمييز بين الثوب وغير الثوب ؛ لأن النسب الشاذ بالثياب قد أشبه العلم لكثرة الاستعمال.

وقد أورد السمعاني الخُلُقَانِيَّ (4) في النسب إلى الخَلَق من الثياب، وكان القياس أن يقال: خَلَقِيٌّ، ولكنهم زادوا الألف والنون للدلالة على الحرفة، أما إسكان الخاء فهو شذوذ اعتباطي لا مبرر له.

وقيل في النسب إلى الخُوطِ (5): رَجُلٌ خُوطَانِيٌّ وامرأة خُوطَانِيَّة، وهو الجسيم الخفيف كالخوط، وكان القياس خُوطِيٌّ، ولكنهم زادوا الألف والنون إشعاراً بمعنى المبالغة في التشبيه.

(1) المثل في ياقوت الحموي: " معجم الأديباء "، 9 / 108، وبه شاهد على شذوذ النسب إلى خسرو، وإلى الهند التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

(2) البيت للفرزدق في " الديوان "، طبعة دار صادر، 2 / 24. وفي " حاشية ابن بري "، ص 84.

(3) البيت لذي الرمة في: " الديوان "، ص 419.

(4) السمعاني: " الأنساب "، 2 / 390.

(5) الخوط هو الغصن الناعم، وقيل الغصن لسنة، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، خوط، 7 / 297 - 298.

وقيل في النسب إلى دَارِيًّا⁽¹⁾ دارانيُّ، بزيادة الألف والنون ؛ لأنهم يزيدونها في النسب إلى البلدان، وكان القياس أن يقال دارِيّ، وربما جنحوا بها إلى الشذوذ للتمييز بينها وبين المنسوب إلى دارين⁽²⁾، إذ يقال فيه دارِيّ. ومنه قول الفرزدق:

كَأَنَّ تَرِيكَةً مِنْ مَاءٍ مُزْنٍ وَدَارِيٍّ الذِّكْيِ مِنَ الْمُدَامِ⁽³⁾ (الوافر)

وقالوا: دِبْنَائِيُّ في النسب إلى دِبْنًا⁽⁴⁾، وقد يقال: دِبْنَائِيُّ، بالهمزة، وكان القياس أن يقال: دِبْنِيُّ، ودِبْنَوِيُّ، ودِبْنَاوِيُّ ؛ لأنها اسم مقصور على أربع أحرف ساكن الثاني، فيجوز الحذف والقلب، والفصل، أما زيادة النون، أو الهمزة فهو شاذ، وأراها شاذة لسببين: الأول أنهم قد يزيدون النون في المنسوب إلى البلد، والثاني أنها من باب مد المقصور، فكأنهم قد نسبوا إلى دِبْنَاءَ توهمًا بمدّها.

وقيل: الدَّحْمَسَانِيُّ منسوب إلى الدَّحْمَسِ⁽⁵⁾ وفيه لغة: الدَّحْمَسَانِيُّ منسوب إلى الدحسم، بزيادة الألف والنون ؛ إشعارًا بالمبالغة في المنسوب، إذ هو عظيم السواد. وقالوا في النسب إلى دَسْتَوَا⁽⁶⁾ دَسْتَوَائِيُّ، ودَسْتَوَانِيُّ، وهي دستوا ودستو عند الحميريِّ، والنسب إليها دَسْتَوَائِيُّ على الشذوذ⁽⁷⁾.

(1) قرية في غوطة دمشق، ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 63. والدمشقي، عبد الرحمن بن عماد الدين محمد بن محمد العمادي: "الروضة الريا فيمن دفن بداريا"، تحقيق عبده علي الأشعث، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، 1988م، ص 57. والسمعاني: "الأنساب"، 2 / 436. ويقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 2 / 431.

(2) اسم فرضة بالبحرين ينسب إليها المسك، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 2 / 432.

(3) البيت للفرزدق في "الديوان"، تحقيق بشير يموت، ص 139.

(4) قرية من سواد بغداد، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 453. وهي قرية قرب واسط عند ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 437.

(5) الدَّحْمَسُ، والدَّحْمَسُ، والدَّحْمَسُ، والأسود من كل شيء. ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، دحمس، 16 / 58. وابن منظور: "لسان العرب"، دحمس، 6 / 77، دحسم، 12 / 196.

(6) من بلاد الأهواز، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 476.

(7) الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم: "صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار"، تحقيق أ. لافي يروفسال، ط 2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م، ص 244.

وقالوا: دَيْرَانِيٌّ في النسب إلى الدَّيْر⁽¹⁾، وهو الراهب منسوب إلى الدَّيْر على غير قياس دون تعليل الشذوذ عند ياقوت الحموي وابن منظور⁽²⁾، لكنني أراها شاذة لسببين: الأول أن بها رائحة المبالغة في لزوم الدير؛ لأن الديراني لا يبرح الدير، والآخر أن كثرة الاستعمال قد سوَّغت هذا الشذوذ في النسب إلى الدير.

وقيل: رَبَّانِيٌّ في النسب إلى الرَّب، وفيها ثلاثة أقوال: الأول أنها منسوبة إلى الرَّب على معنى المبالغة؛ لإفادة التخصيص بعلم الرب دون غيره، والثاني أنها منسوبة إلى رب العلم، بمعنى صاحب العلم، والآخر أنها منسوبة إلى الرَّبَّان، بمعنى صاحب العلم، وعلى القولين الأولين هي شاذة بزيادة الألف والنون؛ للمبالغة، مع الخلاف إلى أي شيء قد نسبت، أما في القول الثالث فهي منسوبة إلى الربان على قياس النسب، إذ أُدخلت الألف والنون عليها قبل النسب، كما أدخلنا على عطشان وريان.

يقول الدمشقي الحنبلي: "إنه منسوب إلى الرب، يعني كونه عالماً به مواظباً على طاعته كما يقال: رجلٌ إلهيٌّ، إذا كان مقبلاً على معرفة الإله وطاعته، والألف والنون فيه زائدتان في النسب؛ دلالة على المبالغة، كرقبانيٍّ، وشعرانيٍّ ولحيانيٍّ... وقال المبرد: الرَّبَّانِيُّونَ أربابُ العلم، منسوبون إلى رَبَّان، وهو المعلم للخير، ومن يُعرِّفُ الناس أمرَ دينهم، فالألف والنون على زيادة الوصف، كما في عطشان وريان وجوَّعان... ثم ضُمَّتْ إليه ياء النسب... وقال سيبويه: زادوا ألفاً ونوناً في الرَّبَّانِيٍّ؛ لأنهم أرادوا تخصيصاً بعلم الرب دون غيره من العلم... وقال الواحدي: فعلى قول سيبويه، الرَّبَّانِيُّ منسوب إلى الرَّبِّ مأخوذاً من التربية... وقيل: الرَّبَّانِيُّ الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره " (3).

(1) الديرانيُّ: هو صاحب الدَّيْر، والدَّيْر: خانُ النَّصارى، ابن منظور: "لسان العرب"، دير، 4 / 300 - 301.
(2) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 2 / 495، 4 / 164. وابن منظور: "لسان العرب"، دير، 4 / 300 - 301.

(3) الدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 5 / 384. وينظر الأزهري: "تهذيب اللغة"، رب، 15 / 129.

وعند ابن سيده لا يختلف الأمر كثيراً سوى أنه يضيف أن الربَّانيَّ من يعبد الرب، مع إيراد الأقوال الأخرى، ومع التأكيد على معنى المبالغة⁽¹⁾، وهو منسوب إلى الرب فقط مع معنى المبالغة عند القرطبي⁽²⁾ والألوسي⁽³⁾ وابن عاشور⁽⁴⁾ والزبيدي⁽⁵⁾، والسمعاني⁽⁶⁾ في حين يعدها الحريري من باب المبالغة، لكنها منسوبة - برأيه - إلى من يرب العلم، وليست منسوبة إلى الرب⁽⁷⁾. ومن الشواهد القرآنية عليها قوله تعالى: (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ)⁽⁸⁾، وقوله تعالى: (يَحْكُمُ بِهِا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ)⁽⁹⁾، وقوله تعالى: (لَوْ لَأُيَنْهَاهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ)⁽¹⁰⁾. وأراها منسوبة إلى الربِّ؛ لإفادة المبالغة في عبادته، فهي من باب زيادة الألف والنون من أجل إفادة معنى المبالغة، ويكاد ذلك يطرد لكثرتة.

ومن الشواهد الماثورة قول الإمام علي - رضي الله عنه - : " الناس ثلاثة: عالم رباني ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعا عتباع كل ناعق "⁽¹¹⁾، ومنه قول ابن الحنفية⁽¹²⁾ عند وفاة ابن عباس: " مات رباني هذه الأمة " ⁽¹³⁾.

(1) ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، ريب، 10 / 235 - 236.

(2) ينظر القرطبي: " الجامع لأحكام القرآن "، 4 / 122.

(3) ينظر البغدادي الألوسي: " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني "، 3 / 208.

(4) ينظر ابن عاشور: " تفسير التحرير والتنوير "، 3 / 295.

(5) الزبيدي: " تاج العروس "، حقق، 25 / 184، ويتحدث عنها مع الحَقَّاني.

(6) ينظر السمعاني: " تفسير القرآن المسمى تفسير السمعاني "، 2 / 50.

(7) ينظر الحريري: " درة الغواص في أوهام الخواص "، ص 199.

(8) سورة آل عمران، آية 79.

(9) سورة المائدة، آية 44.

(10) سورة المائدة، آية 63.

(11) ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 2 / 181، لكنه ليس كاملاً عند ابن الأثير، وروايته في النهاية (الناس ثلاثة: عالم رباني). وابن منظور: " لسان العرب "، ريب، 1 / 404، وهو في اللسان برواية المتن.

(12) هو محمد بن علي بن أبي طالب، وهو أخو الحسن والحسين ابني علي، بيد أن والده هذين هي فاطمة الزهراء، وأم ذلك هي خولة بنت جعفر الحنفية، فنسب إليها؛ تمييزاً له، كان ابن الحنفية أحد أبطال صدر الإسلام، وكان ورعاً واسع العلم، ينظر الزبيدي: " نسب قريش "، 2 / 41.

(13) ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 2 / 181.

كما أن الربَّانيَّ الملاحُ، والألف والنون زيدتا فيها على الوصف، لا على النسب، ومن الشواهد على ذلك قول العجاج:

صَلَّ من السَّامِ وَرَبَّانِيٍّ⁽¹⁾ (الرجز)

وقالوا: رَهْبَانِيٍّ في النسب إلى الرَّهْبَةِ، وفي أصل نسبها خلاف، فقليل: هي منسوبة إلى الراهب، ولكنهم زادوا الألف والنون للمبالغة، كلحْيَانِيٍّ وشَعْرَانِيٍّ ورقَبَانِيٍّ⁽²⁾، وقيل: إن الألف والنون قد دخلتا على الصفة، كعُطْشَانٍ وجوعَانٍ، ونُسِبَ إلى الصفة على معنى المبالغة⁽³⁾، فبذلك تكون من باب المبالغة في الوصف لا في النسب، وتكون منسوبة لفظاً دون المعنى، كما مر الحديث عن ذلك في الفصل الأول من الدراسة. وقال ابن الأثير: هي من رهبنة النصارى وأصلها من الرهبة والخوف⁽⁴⁾.

ومن الشواهد النبوية على هذا الشذوذ في هذه الكلمة قول الرسول - صلى الله عليه وسلم: "عليكم بالجهاد فإنه رَهْبَانِيَّةٌ أُمَّتِي"⁽⁵⁾، وقوله: "لا رَهْبَانِيَّةَ في الإسلام"⁽⁶⁾.

وقيل في النسب إلى الرُّوح: رُوحَانِيٍّ، وقد يقال: رُوحَانِيٍّ - بفتح الراء - كأنه منسوب إلى الرُّوح وهو النسيم، يقول سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً: رُوحَانِيٍّ... وزعم أن العرب تقول له لكل شئ فيه الروح من

(¹) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 321، برواية الساج مكان السام. وبلا نسبة إلى فائق في ابن منظور: "لسان العرب"، رهب، 1 / 401.

(²) ينظر ابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 27 / 421 - 422. والسمين الحلبي: "الدر المصون"، 10 / 256 - 257. وأبو حيان الأندلسي: "تفسير البحر المحيط"، 8 / 227.

(³) ينظر السابق بنفس الأجزاء والصفحات، ويعزون ذلك الرأي للزمخشري.

(⁴) ينظر ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 280. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، رهب، 1 / 437.

(⁵) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 281. وابن منظور: "لسان العرب"، رهب، 1 / 438.

(⁶) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 280. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 66. وابن منظور: "لسان العرب"، رهب، 1 / 437.

الناس والدَّوَابَّ والجِنَّ⁽¹⁾. في حين هو منسوب إلى الروح؛ لإفادة المبالغة، عند الحريري، دون الحديث عن تفصيلاتها كما هو عند سيبويه⁽²⁾.

ويجعل الزبيدي الرُّوحانيَّ منسوبًا إلى ما فيه الروح دون جسد، يقول: "قال ابن شميل: الرُّوحانيُّون أرواح ليست لها أجسام، هكذا يقال،... فلا يقال إلا للأرواح التي لا أجساد لها، مثل الملائكة والجن، وأما ذوات الأجسام فلا يقال لهم روحانيون. قال الأزهري: وهذا القول في الرُّوحانيِّين هو الصحيح المعتمد، لا ما قاله ابن المظفر أنَّ الرُّوحانيَّ الذي نُفِخَ فيه الروح"⁽³⁾، وهو الرأي المختار عند ابن سيده⁽⁴⁾.

لكن (المعجم الوسيط) يجعله منسوبًا إلى الروح دون تقييد بجن أو ملائكة، جاء في المعجم الوسيط: "الرُّوحانيُّ: ما فيه الروح، نسبة إلى الروح، والآباء الرُّوحانيُّون علماء النَّصارى، والطب الرُّوحانيُّ ضَرْبٌ من علاج النفس"⁽⁵⁾.

وربما الأجدر أن يؤخذ برأي المعجم الوسيط مع التوسع فيه، وأرى أنَّ رُوحانيًّا يقال لكل شئ منسوب إلى الروح على معنى المبالغة، فيقال: طب روحانيٌّ، وإنسانٌ رُوحانيٌّ إذا كان يعيش في عالم الخيال، وأبٌ رُوحانيٌّ لأخبار النصارى.

وقد أورد الزبيدي لفظ السُّريانيَّ في النسب إلى سوريَّة، يقول في مقدمة حديثه عن اللغة ونشأتها: "السُّريانيُّ منسوب إلى سورية، وهي أرض الجزيرة"⁽⁶⁾، وكان القياس أن يقول: السوريُّ، ولكنني لم أجد أحدًا - فيما اطلعت عليه من مراجع - قد نسبها كذلك.

(1) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 338.

(2) ينظر الحريري: "درة الغواص"، ص 99.

(3) الزبيدي: "تاج العروس"، 6 / 412. وينظر نفس الرأي في ابن منظور: "لسان العرب"، 2 / 463. وابن محمود: "الكفاية في النحو"، ص 172 - 173. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 630، وهي الرُّوحانيُّ بفتح الحاء عنده. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 82.

(4) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 160.

(5) أنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، 1 / 380.

(6) الزبيدي: "تاج العروس"، المقدمة، 1 / 13.

وأراه نسبًا غير متجه؛ لضياح الدلالة، إذ هو نسب غامض الدلالة لا وضوح معه، فبالتالي لا حاجة لنا به رغم أن البلدان قد ينسب إليها بزيادة الألف والنون. وأراه مرفوضًا لأسباب: الأول عدم شيوع هذا النسب على الألسنة، والثاني أن الدلالة تضيع معه، والآخر أن السرياني في كتب اللغة والمعاجم يدل على اللفظ الأجنبي الغريب عن العربية، فلذلك لا حاجة لهذا الشذوذ في النسب إن كان القياس أدل على الدلالة.

وقيل: ثوبٌ سُنْبِلَانِيٌّ، أي طويل، كأنه منسوب إلى السنبِل على التشبيه مع إفادة المبالغة؛ أو منسوب إلى الإسبال بمعنى الطول، بزيادة الألف والنون للمبالغة، كما في السبلانيّ والشَّعْرَانِيّ، يقول ابن منظور: "السنبِلانيُّ من الثياب: السابغ الطويل الذي قد أُسبل" (1).

ومنه حديث سلمان أنه رُوي بالكوفة على حمار عربيٍّ، وعليه قميصٌ سُنْبِلَانِيٌّ (2)، وحديث عثمان أنه أرسل إلى امرأة بشُقَيْقَةٍ سُنْبِلَانِيَّةٍ (3).

لكن ابن الأثير يقول: "يحتمل أن يكون منسوبًا إلى موضع من المواضع" (4)، وربما الذي الذي حدا به أن يقول ذلك؛ لأن الأقمشة تنسب - غالبًا - إلى المواضع، لكن الأولى أن يكون منسوبًا إلى الإسبال - بمعنى الطول - والألف والنون زيدتا فيه للمبالغة في المعنى.

وقالوا: سِنْدُوَانِيٌّ في النسب إلى السِّنْدِيَّة (5)، وقد جنحوا إلى الشذوذ في هذه النسبة للتفريق الدلالي - على رأي ابن خلكان وياقوت الحموي، يقول ابن خلكان: "السندية: قرية على نهر عيسى بين بغداد والأنبار، وينسب إليها سندوانيٌّ؛ ليحصل الفرق بين هذه النسبة والنسبة إلى بلاد

(1) ابن منظور: "لسان العرب"، سنبِل، 11 / 348.

(2) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 407، وروايته (وعليه ثوب سُنْبِلَانِيٌّ). وفي ابن منظور: "لسان العرب"، سنبِل، 11 / 348 برواية المتن.

(3) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 4 / 406. وابن منظور: "لسان العرب"، سنبِل، 11 / 348.

(4) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 407.

(5) قرية على نهر عيسى بين بغداد والأنبار. ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 411. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 268. وهي قرية على نهر عيسى عند السمعاني: "الأنساب"، 3 / 319.

السند المجاورة لبلاد الهند⁽¹⁾. في حين يراها الزبيدي منسوبة على غير قياس اعتباطاً من ظاهر قوله، يقول: " السندواني نسبة إلى السندية، قرية على نهر عيسى على غير قياس"⁽²⁾.

وأرى أنهم قد جنحوا إلى الشذوذ لسببين: الأول: للتفريق بين المنسوب إليها والمنسوب إلى السند، كما هو رأي ياقوت الحموي وابن خلكان، والآخر: حملاً لها على كلمة **هُندُواني** و**هُندُواني** - بضم الهاء وكسرهما - في النسب إلى الهند.

فقالوا في النسب إلى الهند هندواني، بزيادة الألف والنون شذوذاً⁽³⁾، وهندي - على القياس - و**هِنْدِكِي**، شذوذاً أيضاً⁽⁴⁾، وأرى أن المنسوب إلى الهند على **هُندُواني** خاص بالسيف والحربة، فيقال: سيف **هُندُواني**، وحربة **هُندُوانِيَّة**، في حين يقال للرجل: **هندي**، و**هِنْدِكِي**، الأولى على القياس، والثانية على الشذوذ، فابن دريد وابن منظور يجعلان السيف **هُندُوانِيَّاً**، ولم يقلوا في الرجل: **رجلٌ هُنْدُواني**⁽⁵⁾، ومن ذلك المثل المشهور: " **حَسْبُهُ حُلَّةٌ خُسْرُوانِيَّةٌ فوجدتُهُ حَرْبَةً هُنْدُوانِيَّةً** " ⁽⁶⁾. فأراه خاصاً بالسيف والحربة، حتى أصبح شبيهاً بالعلم، وكأنه ليس منسوباً.

وزادوا الألف والنون ؛ لإفادة معنى المبالغة في **الشَّهْواني** منسوباً إلى الشهوة، يقول ابن منظور: " شهواني إذا كان شديد الشهوة "⁽⁷⁾ ويقول المعجم الوسيط: " الشَّهْواني: الشديد الرغبة في الميزات المادية، وهو نسبة إلى الشهوة " ⁽⁸⁾، ولم يصرحا بشذوذها، فكأنها مقيسة عندهما، وهي شاذة؛ لإفادة المبالغة، حتى كادت تنطرد لكثرة استعمالها، فلا يقال: شَهْوي - على قياس النسب - عندما يراد معنى المبالغة. ومن الشواهد الشعرية عليه قول العجاج:

(¹) ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 2 / 411. وينظر نفس الرأي عند ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 268.

(²) الزبيدي: " تاج العروس "، سندن، 35 / 246. وينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 319.

(³) ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 9 / 108. وابن سيده: " المخصص "، 2 / 19. وابن منظور: " لسان العرب"، هند، 3 / 438.

(⁴) سيتم الحديث عن هذا الشذوذ في بابهِ، تنتظر ص 234 من هذه الدراسة .

(⁵) ينظر ابن دريد: " جمهرة اللغة "، هند، 2 / 678.

(⁶) ورد توثيق هذا المثل ص 134 من هذه الدراسة عند الحديث عن خسروانية.

(⁷) ابن منظور: " لسان العرب "، شهو، 14 / 445.

(⁸) أنيس، إبراهيم، وآخرون: " المعجم الوسيط "، شهو، 1 / 498.

وقد أورد السمعاني نسب الشَّيْطَانِيَّ إلى شَيْطَانٍ⁽²⁾، ويجعل ذلك النسب مقيسًا، يقول: "والنون بعد الألف، لأن في آخر الكلمة إذا كان ألفًا مقصورة، فالمنتسب إليها بالخيار في إثبات النون وإسقاطها"⁽³⁾، إذ يجعلها لغة لا شذوذًا، ولكن الأولى عدها شاذة، من باب مد المقصور، وقلب الهمزة نونًا، كما في صَنَعَانِيَّ.

وقالوا: الصَّوَّانِيُّ منسوبة إلى الصين، يقول ابن منظور: "الصين بلد معروف، والصواني: الأواني، منسوبة إليه"⁽⁴⁾، وهذه الكلمة متفشية الاستعمال على الألسنة في عصرنا الحاضر، ولكنها تستعمل كاسم غير منسوب، وأراها جمعًا لصَيْنِيَّةٍ المنسوبة إلى الصين؛ لأنها مكان صنعها، ولكنها على حد جمع كرسيٍّ وكراسيٍّ، فتكون الياء للجمع والنسب معًا.

وقد زيدت الألف والنون في الصُّوفَانِيَّ منسوبًا إلى الصوف، جاء في المعجم الوسيط: "الصُّوفَانِيُّ نسبة إلى الصوف على غير قياس"⁽⁵⁾، وأراها قد زيدت إما من أجل الدلالة على الحرفة، فيقال: ثوبٌ صُوفِيٌّ - على قياس النسب - إذا لم يكن دالًّا على حرفة، في حين يقال: رجلٌ صوفانيٌّ - على شذوذ النسب - إذا كان يعمل في الصوف، وقد تكون للدلالة على المبالغة، إذ إن الشيء المنسوب إلى الصوف من أجل المبالغة في نعومته، يقال له صُوفَانِيٌّ، على التشبيه بالصوف مع المبالغة.

وقيل: الصَّيْحَانِيُّ في النسب إلى الصَّيَّاح، يقول الفيروز أبادي: "الصَّيْحَانِيُّ: من تمر المدينة، نسب إلى صيحيان، كبش كان يُربطُ إليها، أو اسم الكبش الصَّيَّاح، وهو من تغييرات النسب"⁽⁶⁾، في حين يرى ابن منظور أنه منسوب إلى صيحيان⁽⁷⁾، فهو على قياس النسب عند

(1) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 329. وابن منظور: "لسان العرب"، شهر، 14 / 445.

(2) اسم رجل، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 502.

(3) السمعاني: "الأنساب"، 3 / 502.

(4) ابن منظور: "لسان العرب"، صين، 13 / 251.

(5) أنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، صوف، 1 / 529.

(6) الفيروز أبادي: "القاموس المحيط"، صيح، ص 294. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، صيح، 6 / 561.

(7) اسم الكبش الذي نسب إليه التمر، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، صيح، 15 / 30 - 31.

ابن منظور، وعلى القول الأول عند الفيروزآبادي والزبيدي، في حين هو من شواذ النسب على القول الثاني. والأولى أن يكون منسوباً إلى صيحان - على قياس النسب - لسلامة ذلك من التأويل والتقدير.

ويذكر ياقوت الحموي نقلاً عن السمعاني أنه ينسب إلى صَيِّدَاء - المدينة المعروفة - صَيِّدَاوِيٌّ وصَيِّدَانِيٌّ⁽¹⁾، وتكون الثانية على شذوذ النسب، فهي ملحقة بصنعانيٍّ وبهَرَانيٍّ. لكن السمعاني يجعلها بالقصر لا بالمد، وينسب إليها على صَيِّدَاوِيٍّ وصَيِّدَانِيٍّ⁽²⁾، وأراها من باب مد المقصور، والدليل إيرادها بالقصر عند السمعاني، وبالمد عند ياقوت، فتكون من باب مد المقصور، وقلب الهمزة نوناً كما في صَنَعَانِيٍّ، كما أن الألف والنون ترادان كثيراً على البلدان عند النسب.

وقالوا للطار: صَيِّدَانِيٌّ وصَيِّدَلَانِيٌّ منسوباً - بالأصل - إلى الصَيِّدَلِ أو الصَيِّدَنِ⁽³⁾ وهما لغتان، إذ قيلت للطار؛ لأنه يبيع العقاقير وحجارة الفضة، أو هي اسم لدابة كثيرة الأرجل، وبها شبه الصيدناني؛ لكثرة ما عنده من أدوية، ولكثرة جمعه العقاقير⁽⁴⁾، وعلى كلتا الحالتين هي شاذة، فكأن الألف والنون زيدتا للدلالة على الحرفة. ومن الشواهد الشعرية عليه قول الأعشى ميمون بن قيس:

وَرَوَّرًا تَرَى فِي مَرْفَاقِهِ تَجَانُفًا نَبِيلاً كَدَوِكَ الصَّيِّدَانِيَّ دَامِكًا⁽⁵⁾ (الطويل)

(الطويل)

(¹) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 437.

(²) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 570 - 571.

(³) الصيدل والصين لغتان، وهي في الأصل حجارة الفضة، ثم أصبحت اسماً للعقاقير. ينظر الحريري: "درة الغواص"، ص 99 - 100. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، صندل، 29 / 334. وابن منظور: "لسان العرب"، صندل، 11 / 386 - 387. والسمعاني: "الأنساب"، 3 / 573.

(⁴) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، صدن، 13 / 246.

(⁵) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس في "الديوان"، تحقيق حنا نصر الحتي، ص 240، وروايته صيدلاني مكان صيدلاني. والزبيدي: "تاج العروس"، صندل، 29 / 334 برواية المتن. وابن منظور: "لسان العرب"، صندل، 11 / 387 برواية المتن.

وقالوا في النسب إلى طبرية: طبراني، إذ جنحوا إلى الشذوذ فيها؛ لإحداث الفرق مع المنسوب إلى طبرستان، يقول ابن خلكان: " الطبراني منسوب إلى طبرية، والطبري منسوب إلى طبرستان ⁽¹⁾، ويقول ياقوت الحموي: " النسبة إلى طبرية طبراني، على غير قياس، فكأنه لما كثرت النسبة بالطبري إلى طبرستان أرادوا التفرقة بين النسبتين ؛ فقالوا: طبراني إلى طبرية ⁽²⁾ .

وهي منسوبة إلى طبرية على غير قياس عند الزبيدي دون حديث عن متشابهات، ودون حديث عن طبرستان ⁽³⁾، ولكنني أراها منسوبة شذوذاً لعدة أسباب: الأول للتفريق مع المنسوب إلى طبرستان، إذ يقال فيه: طبري - على القياس - وإنما جنحوا إلى الشذوذ في طبرية؛ لأن طبرستان كانت أكثر شهرة، ولأنها مشهورة أكثر من طبرية؛ فقد استحوذت على قياس النسب على ألسنتهم.

والثاني سبب صوتي، وهو أن الهاء تشبه ألف التأنيث المقصورة والممدودة، والدليل أنها تقصر، فيقال: طبرياً - بالألف - ولأنهم يمدون المقصور فقد توهموا أنهم نسبوا إلى طبرياء، بقلب الهمزة نوناً كما في صنعاني. والأخير أن أسماء البلدان كثيراً ما يزداد عليها ألف ونون عند النسب.

وجاء في (تاج العروس): " وقالوا: حمّام طُوراني وطُوري: منسوب إلى الطور، جبل وقيل: هذا الجبل يقال له طُرّان، نسب شاذ، ويقال: جاء من بلد بعيد، ورجل طوري: غريب ⁽⁴⁾، وفي المعجم الوسيط: " الطوراني: نسبة إلى الطور على غير قياس ⁽⁵⁾، وجاء في معجم البلدان: البلدان: " طُرّان، بالضم على وزن قرآن، يقال: طراً فلان علينا إذا خرج من مكان بعيد فجأة، ومنه اشتق الحمام الطرّاني، وقال بعضهم: طرّان جبل فيه حمام كثير، إليه ينسب الحمام

(1) ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 1 / 384.

(2) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 4 / 18. وينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 42 - 45.

(3) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، طبر، 12 / 412.

(4) الزبيدي: " تاج العروس "، طور، 12 / 442. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، طور، 4 / 508، طرا، 15 / 6.

(5) أنيس، إبراهيم: " المعجم الوسيط "، طور، 2 / 570.

الطُرَانِي، وقال أبو حاتم: حمامٌ طُرَانِيٌّ: من طُرأ علينا فلان، أي طلع ولم نعرفه، قال: والعامّة تقول طورانيّ، وهو خطأ. وسئل عن قول ذي الرمة:

أَعَارِبُ طُورِيّونَ عن كلِّ قريةٍ يحيدون عنها من حِذارِ المَقَادِرِ⁽¹⁾ (الطويل)

فقال: لا يكون هذا من طُرأ، ولو كان منه لكان طرثيون، بالهمزة بعد الراء، فقليل له: فما معناه؟ فقال: أرادوا أنهم من بلاد الطور⁽²⁾.

وهو عند ابن منظور منسوب إلى الطور، وينقل رأي أبي حاتم كما هو منقول عند ياقوت تماماً⁽³⁾، ويرى ابن منظور الطُرَانِيَّ مشتقاً من طُرأ فلان من الأرض، أي خرج، ولكنه نسب شاذ⁽⁴⁾، وعليه قول العجاج:

ولا مَعَ الماشِي ولا مَشِيٍّ

بِسِرِّهَا وذاك طُرَانِيٌّ⁽⁵⁾ (الرجز)

(الرجز)

وخلاصة الحديث في الطُورِيّ والطُرَانِيّ والطُورَانِيّ: إن المعجميين أوردوا آراء كثيرة في نسبة تلك الكلمات وشذوذها، والأولى أن يؤخذ برأي ياقوت الحموي بجعل الطُورِيّ منسوباً إلى الطور، والطُرَانِيّ منسوباً إلى طُرآن، لكن الشذوذ - أو الغلط كما ينعته - واقع في الطُورَانِيّ وحدها، والسبب في الميل إلى هذا الرأي هو الابتعاد عن كثرة التأويل التي تعقد المسألة، إذ حيناً

(1) البيت لذي الرمة في "الديوان"، ص 297. وابن منظور: "لسان العرب"، طُرأ، 1 / 114. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 24.

(2) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 24.

(3) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، طُرأ، 1 / 114.

(4) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، طُرأ، 1 / 114.

(5) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 316، برواية: يلمزها مكان بسرّها. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، طُرأ، 1 / 114.

يجعلون الطُّورانيَّ منسوبًا إلى الطور شذوذًا، وحينًا يجعلون الطوريَّ منسوبًا إلى الطرآن شذوذًا، والأولى أن تكون كل كلمة منسوبة إلى لفظها مباشرة ؛ للابتعاد عن التأويل والتعقيد.

وزيدت الألف والنون على معنى المبالغة في الطُّمُطُماني⁽¹⁾، وقد يقال طِمْطُمِيٌّ - على قياس النسب، ولكن الألف والنون زیدتا إشعارًا بالمبالغة.

وقالوا في النسب إلى طيرا⁽²⁾: طَيْرَانِيٌّ، وكان القياس أن يقال طَيْرِيٌّ، ولكنهم جنحوا إلى الشذوذ لأسباب: أولها أنها من باب ما يمد ويقصر، فكأنهم نسبوا إلى طيراء توهماً، والآخر سبب دلالي، وهو ربما للتفريق مع المنسوب إلى الطيرة⁽³⁾، فاجتمع سببان: سبب صوتي وآخر دلالي جعلاً العربي يجنح إلى الشذوذ فيها.

وقالوا: عَرَبَانِيٌّ في النسب إلى العارف بلسان العرب، يقول الزبيدي: "عربيٌّ للعرب، وأعرابيٌّ للبدو،... وعَرَبَانِيٌّ، بالألف والنون: العارف بلسان العرب؛ ليفرق بينه وبين العربيَّ النسب"⁽⁴⁾، لكن ابن منظور يذكر ما ذكره الزبيدي⁽⁵⁾، ثم يذكر أنَّ العَرَبَانِيَّ لغة عند العرب، وينسب الرأي إلى الليث، يقول: "قد يقال: عَرَبَانِيٌّ في النسب إلى العرب"⁽⁶⁾.

لكن الأولى اعتبار الدلالة سبباً في شذوذ هذه الكلمة، إذ يقال: عَرَبِيٌّ - على قياس النسب - للعربي الذي نسبه في العرب، في حين يقال: أَعْرَابِيٌّ للبدوي من سكان البادية، وعَرَبَانِيٌّ لمن كان عارفاً بلسان العرب، دون أن يكون نسبه فيهم، فكأنه شاذ على التشبيه.

(1) هو الأعجم الذي لا يفصح، ورجلٌ طِمْطُمٌ: أي في لسانه عجمة لا يفصح. ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، طمم، 371 / 12.

(2) قرية من قرى أصبهان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 54.

(3) الطيرة: قرية بدمشق، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 54.

(4) الزبيدي: "تاج العروس"، عرب، 3 / 333، عرب، 3 / 356. وينظر الخليل بن أحمد: "العين"، عرب، 2 / 128.

(5) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، عرب، 1 / 587 - 588.

(6) ابن منظور: "لسان العرب"، عرب، 1 / 588. وينظر الخليل بن أحمد: "العين"، عرب، 2 / 128.

وقيل في النسب إلى العقل: عَقْلَانِيٌّ، وإلى النفس نَفْسَانِيٌّ، وإلى النور نُورَانِيٌّ⁽¹⁾، على معنى المبالغة، وهي مثل رُوْحَانِيٍّ، فلا يقال: عَقْلِيٌّ إِلَّا إِلَى الْمُنْسُوبِ إِلَى الْعَقْلِ دُونَ مِبَالِغَةٍ، أَمَّا إِذَا قُصِدَ مَعْنَى الْمِبَالِغَةِ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَقْلِ، فَيُقَالُ: عَقْلَانِيٌّ، وَهِيَ كَلِمَاتٌ مِنْ مَخْلَفَاتِ الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، وَهِيَ مُتَفَشِيَةٌ لِاسْتِعْمَالِ عَلَى الْأَلْسِنَةِ الْمَعَاصِرَةِ، وَلَكِنْ لَهَا جُذُورٌ عِنْدَ الْقَدَمَاءِ فِي كَلِمَاتٍ شَبِيهَةٍ.

وقد أورد المعجم الوسيط كلمة الْعِلْمَانِيَّ منسوبةً إِلَى الْعِلْمِ، بِمَعْنَى الْعَالَمِ⁽²⁾، وَلَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِيمَا اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَاجِمِ الْقَدِيمَةِ، وَلَا فِي مَطُولَاتِ النُّحُوِّ وَالصَّرَفِ، وَأَعْتَقَدُهَا مِنْ مُسْتَحْدَثَاتِ الْعَصْرِ الْحَاضِرِ؛ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْمِبَالِغَةِ، وَلَكِنْ لَهَا جُذُورٌ قَدِيمَةٌ فِي كَلِمَاتٍ مُشَابِهَةٍ يُمْكِنُ أَنْ تَقَاسَ عَلَيْهَا.

وقد أورد ابن منظور نقلاً عن الفراء: رَجُلٌ عُنْجُهَانِيٌّ، وَهُوَ الْجَافِي الْخَشَنُ⁽³⁾، وَهِيَ مِنْ بَابِ الْمِبَالِغَةِ فِي النِّسْبِ، وَقَدْ يُقَالُ: عُنْجُهِيٌّ - عَلَى قِيَاسِ النِّسْبِ - أَمَّا عُنْجُهَانِيٌّ فَتَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ وَالنُّونُ قَدْ زِيدَتَا عَلَى الصِّفَةِ (عُنْجُهَانِ)، وَنُسِبَ إِلَيْهَا عَلَى اللَّفْظِ فَقَطْ، وَالثَّانِي - وَهُوَ الْأَوَّلَى - أَنْ الْأَلْفَ وَالنُّونَ زِيدَتَا عَلَيْهَا؛ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الْمِبَالِغَةِ فِي النِّسْبِ.

وقيل في النسب إلى الْعُنْصَلِ⁽⁴⁾ أَوْ الْعُنْصَلَاءِ - بِالْمَدِّ - عُنْصَلَانِيٌّ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ عُنْصَلِيٌّ فِي الْأَوَّلَى، وَعُنْصَلَاوِيٌّ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ الْمِبَالِغَةِ فِي التَّشْبِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ شَدُودًا، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي هِيَ مِنْ بَابِ قَلْبِ الْهَمْزَةِ نُونًا شَدُودًا، كَمَا فِي صَنَعَانِيٍّ.

(1) ينظر الدباغ، فخري: "وجهة نظر في النسب، نفسي أم نفساني"، ص 285.

(2) وهو خلاف الديني أو الكهنوتي، ينظر أنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، علم، 2 / 624.

(3) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، عجه، 13 / 513.

(4) نبات بري يُعْمَلُ مِنْهُ خَلٌّ، وَقِيلَ: الْعُنْصَلُ نَبَاتٌ يَشْبَهُ الْبَصْلَ. وَفِيهِ لُغَةٌ (الْعُنْصَلَاءِ)، يَنْظُرُ ابْنُ مَنْظُورٍ: "لسان العرب"،

العرب"، عنصل، 11 / 480.

ويورد ابن منظور لفظ **الغرطُماني**⁽¹⁾ دون حديث عن نسب لا قياساً، ولا اعتباطاً، ولكن شذوذها واضح، إذ يضعها في باب غرطم؛ فتكون الألف والنون زائدتين إما على الصفة من أجل المبالغة فيها، كعطشان وشبعان، وإما على المنسوب؛ للمبالغة في النسب، وأراها للمبالغة في النسب كغُداني ورُوحاني وغيرهما.

والفَرَبَيَّانيُّ منسوب إلى فَرَبَيَّ⁽²⁾، وكان القياس أن يقال فَرَبِيٌّ - بحذف الألف - لأنها مقصور خماسي، فلا خلاف في وجوب حذف الألف، ولكنني أراهم قد أثبتوا الألف ومدوا الاسم ونسبوا إليه ممدوداً، فتوهموا النسب إلى فَرَبَيَّاءَ، بقلب الهمزة نوناً، كما في صَنَعانيُّ، كما أن الألف والنون تزدان كثيراً عند النسب إلى البلدان.

وقالوا للحلّو اللسان رطب الكلام: **فَعْفَعانيُّ** منسوباً إلى الفَعْفَعَة⁽³⁾، وكان القياس أن يقال: فَعْفَعِيُّ، ولكنهم زادوا ألفاً ونوناً؛ إشعاراً بمعنى المبالغة في النسب. ومثلها رجل **قُعُقَعانيُّ** منسوب إلى القُعُقَعَة⁽⁴⁾، وهي كسابقتها يراد بها المبالغة، أما ضم القافين فيها فأراه اعتباطاً.

وقيل للأمر العظيم: **فَيْلَمانيُّ**، منسوبٌ إلى الفَيْلَم⁽⁵⁾ بزيادة الألف والنون على معنى المبالغة في النسب، وهي كالفَعْفَعانيُّ والقُعُقَعانيُّ.

ويورد السَّمْعانيُّ نسبة عجيبة لم أجدها إلا عنده - فيما اطلعت عليه من المراجع، يقول: "والقَافَلانيُّ نسبة إلى من يشتري السفن الكبار المنحدرة من الموصل، والمُصْعِدَة من البصرة، ويكسرها ويبيع خشبها وقُفْلها"⁽⁶⁾، وأرى هذه النسبة غريبة، لم يقل بها إلا السمعاني، وأرى عذره في ذلك أنها منسوبة إلى حرفة، وكثيراً ما تزداد الألف والنون في النسب إلى الحرف.

(1) الغرطماني هو الفتى الحسن. ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، غرطم، 12 / 437.

(2) من قرى عسقلان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 246.

(3) الفعفة: حكاية بعض الأصوات، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، فعفع، 8 / 255.

(4) رجل قعقعاني، أي يسمع لمفاصل رجليه تققع، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، قعقع، 8 / 287.

(5) الفيلم: الأمر العظيم، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، فلم، 12 / 458.

(6) السمعاني: "الأنساب"، 4 / 433.

وقيل في النسب إلى قَرْقِيسِيًّا⁽¹⁾ قَرْقَسَانِيٍّ، وكان القياس فيها قَرْقِيسِيًّا، ولكنني أراها قد زيدت فيها الألف والنون - باستعمال العامة - لأنها اسم لبلد، وكثيراً ما تزداد الألف والنون عند النسب إلى البلدان.

وقد نسبوا إلى القرناء⁽²⁾ قِرْنَانِيًّا، ولكنهم قد قلبوا الهمزة نوناً شذوذاً، كما فعلوا في صَنَعَانِيٍّ منسوباً إلى صَنَعَاءَ.

وقيل: إِنَّ الْقَسْطَلَانِيَّ منسوب إلى القسطلِ شذوذاً، يقول ابن منظور: " الْقَسْطَلُ، والقِسْطَالُ، والقُسْطُولُ، والقَسْطَلَانُ: كله الغبار الساطع، وفي خبر وقعة نهاوند: لما التقى المسلمون والفرس غشيتهم قَسْطَلَانِيَّةٌ، بزيادة الألف والنون للمبالغة " ⁽³⁾.

فإن كانت كلمة القسطلان لغة في القسطل فإن النسب يكون على القياس، وإن لم تكن لغة فيها؛ فإن النسب يكون على غير قياس، والأولى أن يكون شاذاً بزيادة الألف والنون؛ لإفادة المبالغة، وذلك ظاهر من حديث ابن منظور، عند إقراره بزيادة الألف والنون للمبالغة، رغم أنه لم يتحدث عن شذوذها صراحة. كما أن الخليل ابن أحمد الفراهيدي يجعل القسطل الغبار، والقسطلانيّ الغبار إذا سَطَعَ⁽⁴⁾، فكأنه منسوب عنده على معنى المبالغة، ومن الشواهد الشعرية على شذوذ هذه الكلمة قول الشاعر:

كَأَنَّ عَلَيْهَا الْقَسْطَلَانِيَّ مُخْمَلًا إِذَا مَا التَّقْتُ شُقَّتْهُ بِالْمَنَاقِبِ⁽⁵⁾

(الطويل)

(الطويل)

(1) قرقيسيا بلدة بالجزيرة، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 4 / 476.

(2) القرناء: بطن من تجيب، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 4 / 480.

(3) ابن منظور: " لسان العرب "، قسطل، 11 / 557.

(4) الخليل بن أحمد الفراهيدي: " العين "، قسطل، 5 / 250.

(5) البيت بلا نسبة إلى قائل في الخليل بن أحمد الفراهيدي: " العين "، قسطل، 5 / 250. وابن منظور: " لسان العرب "، قسطل، 11 / 557.

ويقال: الْقَصَبَانِيُّ لبائع القصب⁽¹⁾، ويفرق السمعاني بين الْقَصَبَانِيِّ، منسوباً إلى القصب وبيعه، وبين الْقَصَبِيِّ - على القياس - منسوباً إلى واسط ؛ لأنها يقال لها: واسط القصب⁽²⁾، وأرى أن النسب بالألف والنون للحرف يكاد يطرده لكثرتة.

وقيل: دَجَاجَةٌ قُنْبُرَانِيَّةٌ في النسب إلى القُنْبُرَةِ والقُنْبُرَاءِ، يقول ابن منظور: " دجاجة قُنْبُرَانِيَّةٌ: وهي التي على رأسها قُنْبُرَةٌ... والقُنْبُرَاءُ لغة فيها "⁽³⁾، وفي كلتا الحالتين هي شاذة، ففي الحالة الأولى كان القياس أن يقال قُنْبُرِيَّةٌ، وفي الثانية قياسها قُنْبُرَاوِيَّةٌ، ولكنهم زادوا الألف والنون في الأولى؛ إيداناً بالمبالغة، وفي الثانية قلبوا الهمزة نوناً كما في صَنَعَانِيٌّ فلذلك الشذوذ سببان: أحدهما سبب دلالي، والآخر صوتي.

ومثل القنبرانية قولهم للقَدْرِ: قُنْبُلَانِيَّةٌ، يقول ابن منظور: " الْقَنْبَلَةُ والقَنْبَلُ: الطائفة من الناس... وقَدْرٌ قُنْبُلَانِيَّةٌ: تجمع الْقَنْبَلَةَ من الناس، أي الجماعة "⁽⁴⁾، وأرى هذا الشذوذ بزيادة الألف والنون ؛ لإفادة معنى المبالغة، أما ضم القاف والباء فهو اعتبار لا مُسَوِّغٌ له.

وقد قيل للعدل من الشهود: قُنْعَانِيٌّ، يقول ابن منظور: " الْمَقْنَعُ، بفتح الميم، العدل من الشهود، يقال: فلان شاهد مقنع: أي رضا يُقْنَعُ به، ورجل قُنْعَانِيٌّ وقُنْعَانٌ ومَقْنَعٌ "⁽⁵⁾، فعلى الرغم من أن ابن منظور لم يتحدث عن شذوذ في هذه الكلمة ؛ إلا أن الشذوذ واضح تماماً، إلا أن تكون الألف والنون زديتا على الصفة قبل النسب، كعطشان وريان، فعندها تكون هذه الكلمة منسوبة لفظاً لا معنى.

وقيل: قُوفَانِيٌّ في النسب إلى بيت قُوفَا⁽⁶⁾، وكان القياس أن ينسب إلى الجزء الثاني؛ لأنه الأشهر ؛ فيقال قُوفِيٌّ، وقُوفَوِيٌّ، وقُوفَاوِيٌّ، ولكنني أراها شاذة لثلاثة أسباب: الأول أنها من باب

(1) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 510.

(2) السابق، نفس الجزء والصفحة.

(3) ابن منظور: " لسان العرب "، قنبر، 5 / 117.

(4) ابن منظور: " لسان العرب "، قنبل، 11 / 570.

(5) ابن منظور: " لسان العرب "، قنع، 8 / 297.

(6) بيت قوفا: قرية من قرى دمشق، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 4 / 413.

ما يمد ويقصر، فكأنهم قد نسبوا إلى قوفاء، ثم قلبوا الهمزة نوناً شذوذاً، كما فعلوا في صَنَعَانِيٍّ، والثاني أن زيادة النون تكاد تطرد في النسب إلى البلدان، والأخير أنهم ربما أرادوا تمام الكلمة؛ لِقَصَرِها، إذ لم يحذفوا؛ لئلا يُجَحَفَ بالكلمة.

وقد أورد السمعاني وياقوت وابن خلكان لفظ **الْقَيْسَرَانِيٍّ** منسوباً إلى مدينة قَيْسَارِيَّة⁽¹⁾، وكان القياس فيها أن يقال: قَيْسَارِيٍّ، ولكنهم زادوا الألف والنون على المنسوب إليها شذوذاً كما يفعلون ذلك في النسب إلى البلدان بكثرة، واستتبع تلك الزيادة تغييرات في حركات حروفها وحذف الألف؛ من أجل الوصول إلى الخفة النطقية في هذه الكلمة، إذ لو زيدت الألف والنون دون تغيير في بنية الكلمة؛ لقل فيها قَيْسَارَانِيٍّ، فتكون عندنا كلمة مكونة من أربعة مقاطع صوتية على النحو الآتي: (qay / saa / raa / niyy) وذلك مستثقل على اللسان العربي؛ لأن الكلمة حينها تحوي مقطعين صوتيين طويلين مفتوحين متتابعين، وهما (saa / raa)، فهربوا من ذلك إلى لفظ قَيْسَرَانِيٍّ المكون من المقاطع الصوتية (qay / sa / raa / niyy) الأخف على اللسان؛ لأننا تخلصنا من المقطعين الطويلين المفتوحين، إلى مقطع قصير مثله بآخر طويل، هما (sa / raa)، وذلك أخف على اللسان من تتابع المقاطع الطويلة المفتوحة. كما أن لكثرة الاستعمال دوراً هاماً في ذلك الشذوذ⁽²⁾.

وقد أورد الأزهرى كلمة **الْكُرْكُمَانِيٍّ** منسوبة إلى الكُرْكُم، يقول: "الكُرْكُم: هو الزعفران والْكُرْكُمَانِيٍّ دواء منسوب إلى الكُرْكُم" ⁽³⁾، وأراها منسوبة إلى الكركم على معنى المبالغة.

ويورد ياقوت الحموي لفظ **الْكَرْنَبَانِيٍّ** منسوباً إلى كَرْنَباً⁽⁴⁾، وممن ينتسبون بهذه النسبة هشام هشام بن إبراهيم الكرنباني الأنصاري⁽¹⁾، وكان القياس أن يقال كَرْنَبِيٍّ، ولكنهم زادوا الألف

(1) قيسارية: بلد على ساحل الشام من أعمال فلسطين، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 421. والسمعاني: "الأنساب"، 4 / 575. وابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 447.

(2) ينظر الجبالي، حمدي: "الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن)". جميع صفحات البحث.

(3) الأزهرى: "تهذيب اللغة"، باب الكاف والراء (ك ر)، 10 / 237. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، كركم 12 / 517.

(4) كرنبا: اسم موضع بالأهواز، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 19 / 285.

والنون؛ لأنهما كثيراً تزدان على البلدان عند النسب، كما أنهم ربما نسبوا إليها توهماً أنها كرنباء، من باب مد المقصور، ولكن بقلب الهمزة نوناً شذوذاً كما في صَنَعَانِيٍّ، كما أن كثرة الاستعمال قد سوَّغت لهم ذلك.

وقيل: كَلِمَانِيٍّ للرجل جيد الكلام، فصيح اللسان حسن المنطق⁽²⁾، فهو منسوب إلى الكلمة بزيادة الألف والنون شذوذاً؛ لإفادة معنى المبالغة في النسب، فأما تشديد اللام فأراه لأجل معنى المبالغة، وأما الكسر فربما إتباعاً لكسر ما قبل الياء؛ بحثاً عن الخفة.

وقيل في النسب إلى كُوثًا⁽³⁾: كُوثَانِيٍّ، وكان القياس أن يقال كُوثِيٍّ، أو كُوثَوِيٍّ، أو كُوثَاوِيٍّ، بالحدف، وبالقلب، وبالفصل، ولكنهم نسبوا إليها شذوذاً لسببين: الأول أنهم يزيدون الألف والنون في النسب إلى الأماكن بكثرة، والثاني أنها من باب مد المقصور، فكأنهم قد نسبوا إلى كُوثَاءَ، فقلبوا الهمزة نوناً على غير قياس، كما فعلوا في صَنَعَانِيٍّ.

وقالوا: كلابٌ لَعْبَانِيَّةٌ منسوبةٌ إلى اللَّعْبَاءِ⁽⁴⁾، يقول الزبيدي: "اللعباء سبخة بالبحرين، وقيل باليمن، وفيها الكلاب اللعبانية، نسبة إلى اللعباء على غير قياس"⁽⁵⁾، ويقول ياقوت: "لعباء: سبخة بناحية البحرين والنسبة إليها لعبانيٍّ، كالنسبة إلى صنَّعَاءَ صَنَعَانِيٍّ"⁽⁶⁾، وأراها قد زیدت فيها النون؛ لأنها تزداد على المنسوب إلى الأماكن بكثرة، كما أنهم قد يقلبون الهمزة نوناً شذوذاً عند النسب، إذ كان القياس فيها أن يقال لَعْبَاوِيٍّ. ومن الشواهد الشعرية عليها قول المزد بن ضرار الغطفاني:

وَعَالَا وَعَامَا حِينَ بَاعَا بِأَعْزَرٍ وَكَلْبَيْنِ لَعْبَانِيَّةٍ كَالْجَلَامِدِ⁽⁷⁾ (الطويل)

⁽¹⁾ كان عالماً بالنحو، وأنساب العرب وأشعارها، جالس الأصمعي وأخذ عنه، وهو من كرنبا بالأهواز منسوب إليها، ينظر السابق بنفس الجزء والصفحة.

⁽²⁾ ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، كلم، 12 / 425.

⁽³⁾ كوثا اسم نهر بالعراق، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 487 - 488.

⁽⁴⁾ اللعباء سبخة بالبحرين، وقيل باليمن، ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، لعب، 4 / 214. وهي سبخة بناحية البحرين عند ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 18.

⁽⁵⁾ الزبيدي: "تاج العروس"، لعب، 4 / 214. وينظر الفيروزآبادي: "القاموس المحيط"، لعب، ص 172.

⁽⁶⁾ ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 18.

⁽⁷⁾ البيت للمزد بن ضرار الغطفاني في: ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 18.

وقالوا لمن يبيع السمك المالح: **مالحاني**⁽¹⁾، وهي نسبة غريبة، وعذرهم فيها، أنهم زادوا ألفاً ونوناً؛ للدلالة على الحرفة، ولكنني أرى هذه النسبة مرفوضة؛ لأنها غير واضحة الدلالة إلى أي شيء هي منسوبة، ولكن السمعاني ينقل الأنساب كما تقولها العامة، وقد يركب التعسف أحياناً.

وقالوا - على معنى المبالغة: **مَخْبَرَانِي**⁽²⁾، و**مَخْطَرَانِي**⁽³⁾، و**مَنْظَرَانِي**⁽⁴⁾، في النسب إلى المخبر والمخْطَر والمنْظَر، وقد زِيدت الألف والنون؛ من أجل الدلالة على معنى المبالغة في النسب، إذ جميع هذه الكلمات تحمل معنى المبالغة بوضوح.

وقالوا: "كِسَاءٌ مَرْتَبَانِي": أي لونه لون الأرنب⁽⁵⁾، وهو منسوب إلى الأرنب، وفيه شذوذان: أما الشذوذ الأول فهو زيادة الألف والنون؛ من أجل المبالغة في كون لونه شبيهاً بلون الأرنب، وأما الشذوذ الثاني فهو قلب الهمزة ميماً، إذ كان القياس أن يقال أَرْنَبِي، ولكنهم أعادوا الكلمة إلى أصلها عند النسب؛ لأن الأصل مرنب. يقول ابن منظور في حديثه عن همزة (أرنب): "كان في العربية مرنب، فرد إلى الأصل... قال الليث⁽⁶⁾: ألف أرنب زائدة. قال أبو منصور: وهي عند أكثر النحويين قطعية. وقال الليث: لا تجيء كلمة في أولها ألف، فتكون أصلية إلا أن تكون الكلمة ثلاثة أحرف، مثل الأرض والأرش والأمر⁽⁷⁾، وأرى الدليل على كونها زائدة أن الفراهيدي وابن منظور والزبيدي قد وضعوها في باب (رنب) الثلاثي، ولم يضعوها في باب (أرنب) رباعياً.

(1) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 176.

(2) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162. وابن منظور: "لسان العرب"، نظر، 5 / 217.

(3) هو الذي يأتيك في زي ناسك من المتسولين، ويربك أن لسانه مقطوع، ينظر الجاحظ: "البخلاء"، ص 68.

(4) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، 5 / 217، يتحدث عن منظراني خلال حديثه عن المخبراني.

(5) ابن منظور: "لسان العرب"، رنب، 1 / 435. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، رنب، 2 / 534.

(6) ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي: "العين"، رنب، 8 / 268.

(7) ابن منظور: "لسان العرب"، رنب، 1 / 435. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، رنب، 2 / 534. و الخليل بن أحمد الفراهيدي: "العين"، رنب، 8 / 268.

وقد قيل في الأسد: مَرَبْرَانِيٌّ منسوباً إلى الزُّبْرَةِ⁽¹⁾، واختلفَ فيه أُوهُ منسوب إليها على معنى المبالغة ؟ أو هو منسوب إلى نفسه؛ فيكون منسوباً لفظاً دون المعنى. كما اختلفَ في روايتها، أهي المَرَبْرَانِيُّ ؟ أو المَرَزْبَانِيُّ ؟ يقول ابن منظور: "الأزبرُ والمَرَبْرَانِيُّ: الضخمُ الزُّبْرَةُ، قال أوس بن حجر:

ليثٌ عليه من البرديِّ هبريةٌ كالمَرَبْرَانِيِّ عيالٌ بأوصالٍ⁽²⁾ (البسيط)

هذه رواية خالد بن كلثوم، قال ابن سيده: وهي عندي خطأ، وعند بعضهم ؛ لأنه في صفة أسد، والمَرَبْرَانِيُّ: الأسد، والشئ لا يُشَبَّهُ بنفسه، قال: وإنما الرواية: كالمَرَزْبَانِيِّ⁽³⁾، وبالرجوع وبالرجوع إلى ابن سيده فإنه يُخَطِّئُ رواية المَرَبْرَانِيِّ؛ لأن الشئ لا يُشَبَّهُ بنفسه، ويقول إن الصواب (كالمَرَزْبَانِيِّ)⁽⁴⁾.

لكنني أراها من باب زيادة الألف والنون من أجل المبالغة في النسب؛ لأنه منسوب إلى الزُّبْرَةِ، ويؤكد هذا المعنى قولهم (ضخم الزبرة)، فيكون من باب المبالغة في النسب، أما عن إضافة الشئ إلى نفسه فقد تم الحديث عن ذلك في الفصل الأول من هذه الدراسة، وهي تقييد - أيضاً - معنى المبالغة، كما في أَحْمَرِيٍّ، ودَوَارِيٍّ. لكن المَرَبْرَانِيَّ منسوب - في الأصل - إلى الزبرة، بزيادة الألف والنون؛ من أجل المبالغة، وقد حلَّ المنسوب محل المنسوب إليه ؛ لكثرة الاستعمال، حتى كاد يُنسى المنسوب إليه ؛ فتوهموا كونه اسماً للأسد، مع أنه نسبة في الأصل.

(¹) الزبرة هي الشعر المجتمع للفحل والأسد، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، زبر، 4 / 316. والزبيدي: "تاج العروس"، زبر، 11 / 401.

(²) البيت لأوس بن حجر في "الديوان"، ص 105، وروايته في الديوان:

ليثٌ عليه من البرديِّ هبريةٌ كالمَرَبْرَانِيِّ عيالٌ بأوصالٍ.

وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، عير، 2 / 235، وروايته

ليثٌ عليه من البرديِّ هبريةٌ كالمَرَبْرَانِيِّ عيارٌ بأوصالٍ.

زبر، 9 / 34، برواية عيال مكان عيار.

وفي ابن منظور: "لسان العرب"، زبر، 4 / 316، برواية المتن، عير، 4 / 622، وروايته عيار مكان عيال، عيل، 11 / 488، برواية المتن. والزبيدي: "تاج العروس"، زبر، 11 / 406، برواية المتن.

(³) ابن منظور: "لسان العرب"، زبر، 4 / 316. والزبيدي: "تاج العروس"، زبر، 11 /

(⁴) ينظر ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، زبر، 9 / 34.

وقالوا في النسب إلى مَشْغَرِيٍّ⁽¹⁾: مَشْغَرَانِيٌّ، بزيادة النون شذوذاً، وكان القياس أن يقال فيها مَشْغَرِيٌّ، بالحذف، وأراها مزيدة النون لسببين: السبب الأول أن النون تزداد عند النسب إلى المواضع كثيراً، والآخر أنها من باب مد المقصور، فكأنهم قد نسبوا إلى مَشْغَرَاءَ، بقلب الهمزة نوناً - على الشذوذ - لأنهم يفعلون ذلك كثيراً.

وقيل في النسب إلى الصَّفْعِ: مَصْفَعَانِيٌّ، على غير قياس، يقول ابن منظور: " صَفَعَهُ يَصْفَعُهُ صَفْعًا، إِذَا ضَرَبَ بِجُمُعِ كَفِهِ قَفَاهُ، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَبْسُطَ الرَّجُلُ كَفَّهُ فَيَضْرِبَ بِهَا قَفَا الْإِنْسَانِ أَوْ بَدَنَهُ... وَرَجُلٌ مَصْفَعَانِيٌّ: يُفَعِّلُ بِهِ ذَلِكَ "⁽²⁾، وأراه منسوباً بزيادة الألف والنون من أجل إفادة معنى المبالغة.

وقد قالوا: مَنَجَشَانِيَّةٌ، اسم لبلد، وهي في الأصل منسوبة إلى مَنَجَشٍ على غير قياس، يقول الزبيدي: " المَنَجَشَانِيَّةُ: بلد على ستة أميال من البصرة... منسوب إلى مَنَجَشٍ، مولى قيس بن مسعود، وهو من تغييرات النسب؛ لأن القياس يقتضي أن تكون مَنَجَشِيَّةٌ "⁽³⁾، وأراها شاذة بزيادة الألف والنون؛ لأنهم يزيدونها كثيراً عند نسب البلدان إلى الأشخاص، وقد أورد ياقوت في ذلك باباً كاملاً تم الحديث عنه في مقدمة هذه المباحثة.

وقيل في النسب إلى الناصِرَةِ⁽⁴⁾: نَصْرَانِيٌّ، بزيادة الألف والنون على غير قياس، وقد اختلف في نسبها، وضبطها وأصلها، يقول ابن منظور: " نَصْرَى، وَنَصْرَى، وَنَاصِرَةٌ، وَنَصُورِيَّةٌ "⁽⁵⁾: قرية بالشام، والنصارى منسوبون إليها، قال ابن سيده: هذا قول أهل اللغة، قال: وهو ضعيف، إلا أن نادر النسب يسعه... أما نصارى فذهب الخليل إلى أنه جمعُ نَصْرِيٍّ وَنَصْرَانٍ، كما قالوا ندمان وندامى، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين... وأبدلوا مكانها ألفاً، كما قالوا

(1) مشغري: من قرى دمشق، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 134.

(2) ابن منظور: "لسان العرب"، صفح، 8 / 200. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، صفح، 21 / 340.

(3) الزبيدي: "تاج العروس"، مجش، 17 / 375. وينظر الفيروز أبادي: "القاموس المحيط"، مجش، ص 780.

(4) المدينة الفلسطينية المعروفة.

(5) هي عند الزبيدي نَصُورِيَّةٌ (بالتخفيف)، وَنَصْرُوتٌ إضافة إلى ما هو مذكور في اللسان، ينظر الزبيدي: "تاج

العروس"، نصر، 14 / 259. والفيومي: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، 2 / 608.

صَحَارَى، قال: وأما الذي نوجهه نحن عليه فإنه جاء على نَصْرَان ؛ لأنه قد تَكَلَّمَ به،... ولم نسمعهم قالوا نَصْرِيٌّ⁽¹⁾.

فمذهب ابن منظور وأهل اللغة أنهم لم يقولوها إلا ببياء النسب، فلم يقولوا فيها: نَصْرَانَةٌ، دون ياء النسب، وقالوا: نَصْرَانِيَّةٌ، ببياء النسب فقط، فهي من الألفاظ التي تلازمها ياء النسب ولا تأتي دونها. في حين يجعلها ياقوت على القياس، فيقول: " الناصرة: منها اشتق اسم النصاري، وذكر في الإنجيل يسوع الناصري⁽²⁾ ".⁽²⁾

وهي عند الزمخشري من باب المنسوب في اللفظ دون المعنى، إذ ينقل عنه ذلك الدمشقي الحنبلي بقوله: " نصران: لا يستعمل إلا ببياء النسب، وقال الخليل: واحد النصاري نَصْرِيٌّ، كمَهْرِيٍّ ومَهَارَى، وقال الزمخشري: الياء في نَصْرَانِيٍّ للمبالغة كالتي في أَحْمَرِيٍّ... نسبة إلى قرية يقال لها ناصرة⁽³⁾ ".⁽³⁾

وبالرجوع إلى الزمخشري فإنه لم يشبه الياء ببياء أحمرى، ولكنه يجعل نصران ونصرانيًا ونَصْرَانَةً ونَصْرَانِيَّةً بنفس المعنى⁽⁴⁾، فظاهر حديثه أنها من باب المنسوب لفظاً دون المعنى. إذ يجعلها بالياء ودونها بنفس المعنى.

وأراها شاذة بزيادة الألف والنون؛ لأنهم يفعلون ذلك في البلدان كثيرًا، وهي شاذة بغض النظر أكانت منسوبة إلى الناصرة أم إلى نصرونة أو نصورية أو غيرها، وأرى كلمة النَّصْرَانِيٍّ منسوبة - في الأصل - إلى الناصرة شذوذًا، ولكنها قد أصبحت شبيهة بالعلم؛ لكثرة الاستعمال، حتى كاد المنسوب إليه يُنسى، وذلك ما جعل الزمخشري يعدها من باب المنسوب لفظاً.

(1) ابن منظور: " لسان العرب "، نصر، 5 / 211 - 212. وينظر الزبيدي: " تاج العروس "، نصر، 14 / 229. وياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 1 / 113. والقرطبي: " الجامع لأحكام القرآن "، 1 / 433.

(2) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 251. والمصري، شهاب الدين محمد بن الهائم: " التبيان في تفسير غريب القرآن "، ص 91.

(3) الدمشقي الحنبلي: " اللباب في علوم الكتاب "، 2 / 134 - 135.

(4) ينظر الزمخشري: " أساس البلاغة "، نصر، 1 / 635.

ومن الشواهد النبوية عليها قول النبي - صلى الله عليه وسلم: " لا يَسْمَعُ بي أحدٌ من هذه الأمة يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ... " (1)، فهو منسوب على غير قياس، وقد أصبحت الكلمة تطلق على فئة دينية بعينها؛ لكثرة الاستعمال، حتى نُسِيَ إلامُ نُسِبَتْ.

وقيل في النسب إلى نَغِيَا (2): نَغِيَانِيٌّ، بزيادة الألف والنون شذوذاً، وقد شذت لسببين: الأول أن أسماء المواضع يزداد عليها ألف ونون عند النسب بكثرة، والآخر أنها من باب مد المقصور، فكأنهم قد نسبوا إلى نَغِيَاءَ، بقلب الهمزة نوناً، على الشذوذ، كما في صَنَعَانِيٌّ.

وقيل للظليم الطويل: هَيْقَمَانِيٌّ، يقول ابن منظور: " الهَيْقَمُ والهَيْقَمَانِيُّ: الظليم الطويل " (3) وهو عند الزبيدي الطويل من كل شيء (4)، وذلك ما يؤكد كونه منسوباً لا علماً، فكأنه منسوب بزيادة الألف والنون؛ من أجل إفادة معنى المبالغة ؛ لأنه مُبَالِغٌ في طوله. ومن الشواهد عليه قول الفقعسي:

مِنَ الْهَيْقَمَانِيَّاتِ هَيْقٌ كَأَنَّهُ مِنْ السُّنْدِ ذُو كَبْلَيْنِ أَفْلَتْ مِنْ تَبَلٍ (5) (الطويل)

وقيل في النسب إلى الْوَحْدَةِ: وَحْدَانِيٌّ، بزيادة الألف والنون من أجل إفادة معنى المبالغة في النسب، يقول الزبيدي: " الْوَحْدَانِيُّ: الْمُفَارِقُ الْجَمَاعَةِ الْمُتَفَرِّدُ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْوَحْدَةِ: الْإِنْفِرَادِ، بزيادة الألف والنون للمبالغة " (6)، ومن الشواهد النبوية عليه قول الرسول - صلى الله

(1) الحديث في القرطبي: " الجامع لأحكام القرآن "، 1 / 433. ولم أجده عند ابن الأثير في النهاية.

(2) نغيا: كورة بين واسط والبصرة، بالقرب من الأنبار، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 295.

(3) ابن منظور: " لسان العرب "، هقم، 12 / 116.

(4) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، هقم، 34 / 111.

(5) البيت منسوب للفقعسي في ابن منظور: " لسان العرب "، هقم، 12 / 616. والزبيدي: " تاج العروس "، هقم، 34 / 111.

(6) الزبيدي: " تاج العروس "، وحد، 9 / 269. وينظر ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 5 / 159.

أنيس، إبراهيم: " المعجم الوسيط "، وحد، 2 / 1017.

الله عليه وسلم - : " إنَّ اللهَ تعالى لم يَرْضَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ ⁽¹⁾، وقوله: " شرُّ أمتي الوَحْدَانِيَّ المعجبُ بدينه المرائي بعمله ⁽²⁾."

وبعدُ: فإن هذه الكلمات التي استطاع الباحثُ جمعها من المعاجم، وكتب النحو والصرف وكتب الأنساب، وهي كلمات تحويها ظاهرة واحدة رغم اختلاف عللها، وقد حاول تحليل أسباب شذوذها، متمنياً من الله تعالى أن يكون مصيباً، وأن يبتعد عن الحيف والخطأ، راجياً من الله تعالى أن تكون قد أوفت بالغرض.

زيادة الهمزة بعد الألف شذوذاً في النسب إلى المقصور

لقد عُوِّلَ المقصور معاملة الممدود في اللغة بكثرة، فقد تحدثنا عن ذلك في مباحثة زيادة الألف والواو ⁽³⁾، فكل مقصور يجوز أن يُمدَّ في العربية، كما يجوز أن يُقصرَ الممدود ⁽⁴⁾، فقياس النسب إلى المقصور أن تحذف الألف، أو تقلب واوًا، أو يفصل بالواو بينها وبين ياء النسب، أما زيادة الهمزة فهي شاذة، لم يقل بها أحد، ولكنني أراها من باب مد المقصور مع إثبات الهمزة المتوهم وجوذاً، ومن خلال التتقيب وجد الباحث مجموعة من الأسماء المقصورة قد مدَّت عند النسب بزيادة همزة بعد الألف، وهي مرتبة تباعاً على حروف المعجم في الصفحات اللاحقة، ومن ذلك:

أُسْتُوَانِيٌّ في النسب إلى أُسْتُوَا، وربما قيلت: أُسْتُوَانِيٌّ، بالنون ⁽⁵⁾، والإِسْنَانِيٌّ منسوباً إلى إِسْنَا ⁽⁶⁾، والأُسْنَانِيٌّ منسوباً إلى أُسْنَه ⁽⁷⁾، كما قد يُقال فيها: أُسْنَانِيٌّ، بزيادة الألف والنون شذوذاً،

(1) الحديث في ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 5 / 159. والزبيدي: " تاج العروس "، وحد، 9 / 269. وأنيس، إبراهيم، وآخرون: " المعجم الوسيط "، وحد، 2 / 1017.

(2) السابق بنفس الأجزاء والصفحات.

(3) تنظر ص 109-112 من هذه الدراسة.

(4) ينظر على سبيل المثال: الفراء: " المقصور والممدود "، ص 35 - ص 66. وابن السكيت: " المقصور والممدود "، ص 72 - ص 107.

(5) مر ذكرها في باب زيادة الألف والنون، ص 120 من هذه الدراسة.

(6) إسنا: مدينة بأقصى الصعيد، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 189. و " معجم الأدباء "، 19 / 215، إذ ينسب إليها على لفظ إِسْنَانِيٍّ شذوذاً.

(7) أسنه: بلدة في طرف أذربيجان، وقد مر الحديث عنها في باب زيادة الألف والنون ص 120 من هذه الدراسة.

وَأُسْنَهِيٌّ، على قياس النسب، وكان القياس في الكلمات السابقة أن يقال أُسْتَوِيٌّ في النسب إلى أُسْتَوٍ، وإِسْنِيٌّ، أو إِسْتَوِيٌّ، أو إِسْتَاوِيٌّ في إسنا، أما أُسْنَه فقياس النسب إليها أُسْنَهِيٌّ، وقد تلفظوا بها، وأرى الشذوذ في هذه المباحثة جميعها من باب مدّ المقصور، وإثبات الهمزة المُتَوَهَّم وجودها.

وقالوا في النسب إلى أُنْدَا⁽¹⁾: أُنْدَائِيٌّ، وكان القياس أن يقال أُنْدِيٌّ، وَأُنْدَوِيٌّ، وَأُنْدَاوِيٌّ، ولكنهم قد مدوا المقصور، وأثبتوا الهمزة. وقالوا في النسب إلى بَاجِدَا⁽²⁾: بَاجِدَائِيٌّ، بإثبات همزة بعد الألف، والقياس بَاجِدِيٌّ. كما قالوا في النسب إلى بَاجِرَا⁽³⁾: بَاجِرَائِيٌّ، وقياسها بَاجِرِيٌّ. كما قيل بَاجِسْرَائِيٌّ في النسب إلى بَاجِسْرَا⁽⁴⁾، وربما قيل فيها بَاجِسْرَاوِيٌّ⁽⁵⁾، فالسمعاني ينسب إليها على لفظ بَاجِسْرَائِيٌّ، والحموي على لفظ بَاجِسْرَاوِيٌّ، وهذا ما يؤكد أنهم قد عاملوها معاملة الممدود، ولكن السمعاني يثبت الهمزة - على عادته - في حين يقلب ياقوت الحموي الهمزة واواً كما يقتضي قياس الممدود فيها، وكلا النسبتين شاذة، وتعليقهما واحد، وهو مد المقصور.

وقيل في النسب إلى بَادَرَايَا⁽⁶⁾: بَادَرَائِيٌّ على رأي السمعاني، لكن ياقوتاً يضبطها بفتح الدال الدال (بَادَرَايَا)، ويورد النسب إليها بقلب الهمزة المُتَوَهَّم وجودها ياءً، فالنسب إليها عنده بَادَرَائِيٌّ⁽⁷⁾، وكلتا النسبتين شاذتان، إذ كان القياس أن يقال بَادَرِيٌّ، أو بَادَرِيٌّ، ولكنني أراهم قد مدوا المقصور؛ لئلا يحذفوا بالإسم بكثرة الحذف؛ فتضيع دلالة المنسوب؛ لأن حذف الألف يبقى الكلمة على خمسة أحرف آخرها ياء، والياء الخامسة تُحذفُ دون خلاف، ولكن ذلك يجعل الكلمة تهترئ لكثرة الحذف.

(1) أُنْدَا: بطن من نجيب، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 215.

(2) بَاجِدَا: ناحية من نواحي بغداد، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 245.

(3) باجرا: قرية من الجزيرة، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 245.

(4) باجسرا: قرية كبيرة بنواحي بغداد، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 245 - 246.

(5) ورد الحديث عنها في مباحثة زيادة الواو من هذه الدراسة، ص 109.

(6) بادرايا من أعمال واسط، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 249.

(7) ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 316 - 317.

ومن هذه النسبة قولهم في النسب إلى بَازَبدًا⁽¹⁾: بَازَبدائيٌّ، وقياسها بَازَبدِيٌّ. وقولهم في النسب إلى بالَا⁽²⁾: بالائيٌّ، وقياسها بالِيٌّ، أو بالَوِيٌّ، أو بالَاوِيٌّ. والبُزُوغَايِيٌّ في النسب إلى بُزُوغِيٍّ⁽³⁾، وقياسها بُزُوغِيٌّ، ولكنهم قد مدوا المقصور بقلب الهمزة ياءً، وقلب الهمزة ياء لغة قوية عند العرب.

وقالوا في النسب إلى بُصْرَى⁽⁴⁾: بُصْرَائِيٌّ، بمد المقصور، وإثبات الهمزة، يقول السمعاني: " والبُصْرَائِيُّ نسبة إلى البُصْرَى، كالبُصْرَوِيٍّ، ولو قيل: بُصْرَاوِيٌّ لكان أشبه في القياس ؛ لأنهم قالوا: دُنْيَاوِيٌّ "⁽⁵⁾، فالسمعاني ينقل النسب إليها كما تكلمت به العامة، ولكنه يقر بأن القلب أقرب إلى القياس ؛ وإن وُجِدَ تعليل لوجود الهمزة.

كما قالوا في النسب إلى بُصَيْدَا⁽⁶⁾: بُصَيْدَائِيٌّ، بإثبات همزة بعد ألف المقصور، وكان القياس القياس أن يقال: بُصَيْدِيٌّ، ولكنني أرى أنهم قد جنحوا إلى الشذوذ فيها لسببين: الأول سبب صوتي، وهو أنهم قد مدوا المقصور بإثبات الهمزة المتوهمّة، والآخر سبب دلالي، وهو أنهم لم يريدوا للكلمة أن تضيع معها دلالة المنسوب إليه بالحذف؛ فأتّموا الكلمة بمدّها.

ومن هذا الضرب قولهم في النسب إلى بُوصْرَا⁽⁷⁾: بُوصْرَائِيٌّ، وكان قياسها أن يقال: بُوصْرِيٌّ، فلا خلاف في وجوب حذف الألف عندما تكون خامسة. وبُورَائِيٌّ في النسب إلى عمل البوارِي، كما قيل فيها بُورَائِيٌّ أيضًا⁽⁸⁾. كما قيل في النسب إلى الجَبَا⁽⁹⁾: جَبَائِيٌّ، ولكن البكري يُحَطُّ هذه النسبة، يقول: " الجَبَا، بالفتح: مواضع مختلفة، فالجَبَاء - بالمد - جبل باليمن، ويقال:

(¹) بازبدا: من قرى الموصل أو الجزيرة، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 256.

(²) بالَا من قرى مرو، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 276.

(³) بزوغى: قرية من قرى بغداد، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 344.

(⁴) من قرى العراق.

(⁵) السمعاني: " الأنساب "، 1 / 363.

(⁶) بصيدا: قرية من قرى بغداد، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 364.

(⁷) بوصرا: قرية من قرى بغداد، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 414.

(⁸) تم الحديث عنها في مباحثة زيادة الألف والنون من هذه الدراسة، ص 129.

(⁹) الجبا اسم لمواضع مختلفة باليمن.

جَبَّ... وإليه يُنسَبُ شُعْبُ الْجَبِّيِّ الْمُحَدَّثُ، والمحدثون يقولون: الْجَبَّائِيُّ، وهو خطأ⁽¹⁾. لكن الزبيدي يجعله الْجَبَّةَ - بالهاء وتشديد الباء وضم الجيم - ولا يُخَطِّئُ من يمدّه فيقول: جَبَّائِيٌّ، يقول: " الْجَبِّيُّ: نسبة إلى الْجَبَّةِ بالنهروان من أعمال بغداد، ونُسِبَ إليها جَبَّائِيٌّ... والصواب الْجَبِّيُّ نسبة إلى الْجَبَّةِ: قرية بخراسان، وقرية بمصر⁽²⁾، ثم يذكر في هذه المواضع نسبتيْن: الْجَبِّيِّ، وَالْجَبَّائِيَّ، مع ترجيح القياس على الشذوذ⁽³⁾.

ولكن المعجم الوسيط يقول: " الْجَبَّائِيُّ... منسوب إلى جَبِّي، وهي كورة بخوزستان"⁽⁴⁾، لكن لكن ياقوتاً يجعل سبب شذوذها كونها أعجمية، وليس في كلام العجم ممدود، يقول: " جَبِّي: بلد أو كورة بخوزستان، ممن ينسبون إليها أبو علي محمد بن عبد الوهاب الْجَبَّائِيُّ المتكلم المعتزلي...، وَجَبِّي في الأصل أعجمي، وكان القياس أن ينسب إليها جَبَّوِيٌّ، فنسبوا إليها (جَبَّائِيٌّ)، على غير قياس، مثل نسبتهم إلى الممدود، وليس في كلام العجم ممدود " ⁽⁵⁾

وأرى الخلاف فيها واقعاً في ضبطها، وموضعها، ولكن شذوذ النسب إليها بالهمزة (جَبَّائِيٌّ، أو جَبَّائِيٌّ)؛ لكون العرب تمد المقصور بكثرة، فقد مدوه وأثبتوا الهمزة، وهي نسبة متفشية على الألسنة، لها عللها، وإن أنكرها بعضهم.

ومن هذا الضرب في النسب قولهم جُبْرَائِيٌّ في النسب إلى جبرين، يقول ياقوت الحموي: "جبرين لغة في جبريل، ويقال: بيت جبرين: حصن بين بيت المقدس وعسقلان، يُنسَبُ إليها جُبْرَيْنِيٌّ... وجبرين من قرى حلب، ينسبون إليها: جُبْرَائِيٌّ، على غير قياس"⁽⁶⁾، فالسبب واضح واضح من حديث ياقوت، وإن لم يصرح به، فقد نسبوا إلى الحصن المشهور على قياس النسب، وجنحوا إلى الشذوذ في الثانية؛ من أجل التفريق بين المتشابهات لفظاً.

(1) البكري: "معجم ما استعجم"، 1 / 361.

(2) الزبيدي: "تاج العروس"، جيب، 2 / 120.

(3) السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(4) أنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، جيب، 1 / 104.

(5) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 97.

(6) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 101.

ومن هذا الضرب قولهم في النسب إلى جَرِيرًا⁽¹⁾: جَرِيرَائِيٌّ، وقياسها جَرِيرِيٌّ، ولكنني أراها شاذة لسببين: الأول دلالي، وهو للتفريق بين المنسوب إليها والمنسوب إلى جرير، والآخر صوتي، وهو أنهم قد مدوا المقصور بإثبات الهمزة شذوذاً.

وقالوا لبائع الحلوى: حَلَوَائِيٌّ - بالهمزة - وحَلَوَائِيٌّ - بالنون - وقد مر ذلك في مباحثة زيادة الألف والنون من هذه الدراسة⁽²⁾.

كما يورد السمعاني نسبة لم أجدها عند غيره - فيما اطلعت عليه من المراجع - وهي قولهم: حَمَائِيٌّ في النسب إلى حماة⁽³⁾، لكنه يقول: " الحَمَائِيٌّ: نسبة إلى حماة... والنسبة الصحيحة إليها حَمَوِيٌّ،... غير أنني رأيت في معجم أبي بكر بن المقرئ، وقال: حدثنا أبو المغيث محمد بن عبد الله بن العباس الحَمَائِيٌّ، بحماة حمص "⁽⁴⁾، لكنه بعدها ينسب إليها على لفظ حَمَوِيٌّ، وأرى هذه النسبة شاذة، وغير مقبولة؛ لأنها لا غرض تؤديه بشذوذها، بل على العكس من ذلك، فإنها تضع الكلمة في حيز اللبس.

ومن ذلك ما أورده السمعاني وياقوت الحموي في النسب إلى دِبْنَا⁽⁵⁾، إذ يقال فيها: دِبْنَائِيٌّ ودِبْنَائِيٌّ، وقد تم الحديث عنها في مباحثة زيادة الألف والنون من هذه الدراسة⁽⁶⁾.

وقولهم في النسب إلى دُرْتَا⁽⁷⁾: دُرْتَائِيٌّ، وقياسها دُرْتِيٌّ، أو دُرْتَوِيٌّ، أو دُرْتَاوِيٌّ، بالحذف والقلب والمد، أما إثبات همزة متوهمة فلم يقل به أحد، ولكنها عند السمعاني دُرْدَائِيٌّ - بالبدال - منسوبة إلى دُرْدَا، قرية من قرى بغداد⁽⁸⁾، وأظنها هي هي، وربما تكون دُرْدَا لغةً في دُرْتَا، أو أن يكون أحد المؤلفين قد نقل رواية تختلف عن الآخر، أو ربما قد وقع أحدهما بالتصحيف، أو أن تكون التاء قد انقلبت دالاً، وهي النظير المجهور للتاء، بفعل تأثير الراء، ومهما يكن من

(1) جريرا: قرية من قرى مرو، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 51.

(2) تنظر صفحة 132 من هذه الدراسة.

(3) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 259.

(4) السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(5) دبنا: قرية بسواد بغداد، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 453، وهو ينسب إليها: دبْنَائِيٌّ، ودِبْنَائِيٌّ. وهي عند ياقوت قرية قرب واسط، ينظر " معجم البلدان "، 2 / 437، وينسب إليها: دبْنَائِيٌّ بالنون فقط.

(6) تنظر ص 135 من هذه الدراسة.

(7) درتا: موضع قرب بغداد، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 2 / 449.

(8) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 468.

أمرها فالشدوذ ليس واقعاً في الدال أو في الراء، بل هو واقع في إثبات همزة بعد الألف في المقصور، عند النسب، وذلك من باب مد المقصور.

وقالوا في النسب إلى دَسْتَوَا⁽¹⁾ دَسْتَوَائِيَّ، ودَسْتَوَائِيَّ، وهي دستوا ودستو عند الحميري، والنسب إليها دَسْتَوَائِيَّ على الشدوذ⁽²⁾، وقد مر الحديث عنها في مباحثة زيادة الألف والنون من هذه الدراسة⁽³⁾.

وقالوا في النسب إلى دَمَا⁽⁴⁾: دَمَائِيَّ، وكان القياس أن يقال فيها دَمَوِيَّ، ولنني أراهم قد شذوا في النسب إليها؛ لئلا تلتبس بالمنسوب إلى الدم، فكلتا النسبتين قياسهما دَمَوِيَّ؛ فشذوا في المنسوب إلى دَمَا بمدّها وإثبات الهمزة ؛ هروباً من اللبس.

وقيل في النسب إلى الرَّجَا⁽⁵⁾: رَجَائِيَّ، والقياس فيها رَجَوِيَّ، ولكنني أراهم قد مدوا المقصور؛ إتماماً له، إذ لو قلبوا الألف واوًا، على القياس، لضاعفت دلالة المنسوب إليه.

كما قيل في النسب إلى الرَّحَا علماً: رَحَائِيَّ⁽⁶⁾، وكان القياس أن يقال رَحَوِيَّ، ولكنهم ربما مدوه شذوذاً ؛ ليفرقوا بين المنسوب إلى الرَّحَا علماً، والمنسوب إلى الرَّحَى المعروف كآلة لطحن الحبوب،

حتى إنهم قد ميزوا بينهما بطريقة كتابة الألف، فكتبوا العلم بألف قائمة ؛ ربما للتفريق بينهما أيضاً.

وقيل في النسب إلى الرُّضَا - وهو بطن من مراد: رُضَائِيَّ⁽⁷⁾، وقياسها أن يقال رُضَوِيَّ وتعليلها كتعليل سابقتها، من حيث شذوذها في النسب، وكتابة الألف فيها.

(1) من بلاد الأهواز، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 476.

(2) الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم: " صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار "، تحقيق أ. لافي يروفسال، ط 2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م، ص 244.

(3) تنظر ص 136 من هذه الدراسة.

(4) دَمَا: من قرى عمان، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 492.

(5) رَجَا: موضع قريب من سرخس، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 27.

(6) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 48.

(7) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 74.

وقيل في النسب إلى زَنْدَنِيَّا⁽¹⁾: زَنْدَنِيَّيٌّ، وقياسها أن يقال زَنْدَنِيٌّ؛ فلا خلاف في وجوب الحذف فيها، ولكنهم مدوا المقصور إتماماً له؛ لئلا يكثر الحذف فيها.

ونسبوا إلى السَّرَّاءِ⁽²⁾ سَرَّائِيًّا، وقياسها: سَرِّيٌّ، أو سَرَوِيٌّ، أو سَرَّاوِيٌّ، بالحذف والقلب والمد، أما إثبات همزة متوهمة بعد المقصور فلم يقل به أحد، ولكنهم ربما فعلوا ذلك؛ لئلا تضيع دلالة المنسوب إليه، فمدوا المقصور؛ إتماماً له، كما أن المقصور في العربية يُمدُّ باطراد.

وقيل في النسب إلى سَمَسْطَا⁽³⁾: سَمَسْطَائِيٌّ، كما قالوا فيها: سَمَسْطَاوِيٌّ، وكلتا النسبتين شاذة، وكلتاها من باب مد المقصور، وقد تم الحديث عن هذه الكلمة في مباحثة زيادة الواو من هذه الدراسة⁽⁴⁾.

وقيل في النسب إلى شَاقَلَا⁽⁵⁾: شَاقَلَائِيٌّ، وشَاقَلَائِيٌّ، وشَاقَلَائِيٌّ، وكل هذه الصيغ شاذة، وهي وهي من باب مد المقصور، إذ كان قياسها أن يقال شَاقَلِيٌّ - بالحذف - فلا خلاف في وجوب حذف الألف عندما تكون خامسة.

وقد نسب السمعاني وياقوت إلى شَذَا⁽⁶⁾ على لفظ شَذَائِيٌّ، وقياس النسب إليها شَذَوِيٌّ، ولكنهم ولكنهم ربما أرادوا الفرق بين المنسوب إلى القرية (شَذَائِيٌّ) والمنسوب إلى الشذا، بمعنى الرائحة (شَذَوِيٌّ)؛ فجنحوا إلى الشذوذ في المنسوب إلى القرية؛ ليحصل الفرق.

وقد أورد السمعاني لفظ الشَّلَاتَائِيَّ منسوباً إلى شَلَاتَا⁽⁷⁾، فقياس النسب إليها أن يقال شَلَاتِيٌّ فلا خلاف في وجوب حذف الألف عندما تكون خامسة، ولكنهم قد مدوا المقصور، وقلبوا الهمزة المتوهمة ياء، على ما تتلفظ به العامة.

(1) زندنيا: من قرى NSF، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 174.

(2) السرا: قرية على باب نهاوند، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 3 / 203.

(3) سمسطا: قرية بصعيد مصر، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 297.

(4) تنظر ص 113 من هذه الدراسة.

(5) شاقلا من قرى خراسان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 382.

(6) شذا: من قرى البصرة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 410. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 329.

(7) شلاتا: قرية بنواحي البصرة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 480، لكن المحقق قد وقع بالتصحيح إذ كتبها بالتاء، فهو يقول: الشلاتئي منسوب إلى شلاتا، وكان الصواب أن يقول شلاتا.

وقد نسبَ ياقوت الحموي إلى الشَّوَا⁽¹⁾ على لفظ شَوَائِيٍّ، وكان قياسها أن يقال شَوَوِيٍّ، ولكنني أراهم قد مدوا المقصور؛ لئلا تضيع دلالة المنسوب إليه بالحذف.

وقد نسب ياقوت إلى شِيَا⁽²⁾ على لفظ شِيَائِيٍّ، ونسب إليها السمعاني على لفظ شِيَائِيٍّ⁽³⁾، وكلتا النسبتين شاذة، وقياسهما شِيَوِيٍّ، ولكن تعليلها أنهم قد مدوا المقصور، ولكن ياقوتاً قد أثبت الهمزة المتوهمة، في حين قلبها السمعاني ياءً، على لفظ العامة.

وقد أورد السمعاني لفظ الصَّرَائِيٍّ منسوباً إلى الصَّرَاة⁽⁴⁾، وقياسها صَرَوِيٍّ، ولكنني أراهم قد مدوا المقصور بعد حذف الهاء؛ إتماماً للاسم، ولكنهم قد قلبوا الهمزة المتوهمة ياءً، على الشذوذ، وكان هذا الإتمام؛ لئلا يُجَحَفَ بالاسم؛ فتضيع دلالته بالحذف، كما أن السمعاني ينسب - كثيراً - على لفظ العامة.

وقد نسب السمعاني إلى طِبَا⁽⁵⁾ على لفظ طِبَائِيٍّ⁽⁶⁾، في حين هي طُبَا وطِبَا - بالضم والكسر والكسر - عند ياقوت الحموي - والنسب إليها طِبَائِيٍّ وطُبَائِيٍّ⁽⁷⁾، بكسر الطاء وضمها، فكلتا النسبتين شاذة، وقياس النسب فيهما طِبَوِيٍّ، أو طُبَوِيٍّ، فلا خلاف في وجوب قلب الألف همزة، أما زيادة همزة بعد الألف فلم يقل به أحد، ولكنني أراهم قد مدوا المقصور، بإثبات الهمزة عند ياقوت، وقلبها ياء عند السمعاني على لفظ العامة.

ومن الشواذ على هذا الضرب قولهم: طُبَائِيٍّ في النسب إلى الطُّبَا، يقول الحريري: "وفي النسب شواذ لا يقاس عليها، كالنسب إلى طُبَا طُبَائِيٍّ"⁽⁸⁾، ولم يوضح الحريري ما الطُّبَا؟ ولكنني أراها جمع طُوبَى، وهي حد السيف، أو اسماً لموضع، وقد نسبوا إليها من باب مد

(1) الشوا اسم لموضعين: موضع بمكة، واسم لقرية بقرب إشتيخن، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 369.

(2) شيا قرية ببخارى، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 387.

(3) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 482.

(4) الصراة الكبرى والصراة الصغرى: نهران ببغداد، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 533.

(5) طبّا: قرية من قرى اليمن، ينظر السمعاني "الأنساب"، 4 / 41. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 12.

(6) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 41.

(7) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 12.

(8) الحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 182.

المقصور شذوذاً. في حين يجعلها البكري منعرج الوادي، ويجعلها مما يمد ويقصر⁽¹⁾، ولكنه لم يتحدث عن النسب إليها، وجعلها مما يمد ويقصر يؤكد ما يذهب إليه الباحث من باب مد المقصور.

وقالوا في النسب إلى بني عاداة: عادايي⁽²⁾، وكان قياسها أن يقال عادِيٌّ، وعادَوِيٌّ، وعادَاوِيٌّ، ولكنهم قد شذوا في إثبات همزة متوهمة، مع قلبها ياء، وهذه من طرق النسب عند السمعاني بكثرة.

وقد أورد ياقوت الحموي لفظ العَبْرَتَائِيَّ منسوباً إلى عَبْرَتَا⁽³⁾، وقد نسب إليها الشاعر العَبْرَتَائِيَّ بقوله: " علي بن محمد بن نصر بن منصور بن بسام أبو الحسن العَبْرَتَائِيَّ، نسبة إلى عَبْرَتَا، على غير قياس، كان حسن البديهة شاعراً ماضياً أديباً، لا يسلم من لسانه أحد "⁽⁴⁾ في حين ينسب إليها السمعاني على لفظ العَبْرَتَائِيَّ⁽⁵⁾ - بالياء - على عادته في النسب.

وقيل: فَرَجَائِيٌّ في النسب إلى فَرَجِيَا⁽⁶⁾، وقياسها فَرَجِيٌّ، لكنهم ربما أرادوا إتمام الكلمة؛ لأن لأن حذف الألف يقتضي حذف الياء؛ فتضيق دلالة المنسوب إليه؛ للإجفاف بالكلمة بكثرة الحذف.

وقيل في النسب إلى قَرَّتَا⁽⁷⁾: قَرَّتَائِيٌّ، وقياسها قَرَّتِيٌّ، ولكنني أرى أنهم قد مدوا المقصور شذوذاً بإثبات الهمزة؛ لئلا تضيق دلالة المنسوب إليه.

وقيل في النسب إلى لالا⁽¹⁾: لالَائِيٌّ، وقياس النسب إليها لالِيٌّ، أو لالَوِيٌّ، أو لالَاوِيٌّ، ولكنهم ولكنهم قد مدوا المقصور بإثبات الهمزة، وهذا الضرب شاذ لم يقل به أحد، ولكن العلة في ذلك ربما أنهم قد أرادوا إتمام الكلمة بمدّها؛ لئلا تضيق الدلالة.

(1) البكري: "معجم ما استعجم"، 3 / 901.

(2) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 109.

(3) قرية من نواحي النهروان.

(4) ياقوت الحموي: "معجم الأنداء"، 14 / 139 - 140.

(5) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 139.

(6) فرجيا: من قرى سمرقند، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 360.

(7) قَرَّتَا: من قرى البحر من عُمان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 467.

وقد أورد الزبيدي نسبة أهلها غيره فيما اطلعت عليه من المراجع، وهي قولهم: **لَالِكَائِي** إلى بائع اللؤلؤ، يقول: " **الَلَالِكَائِي**، بهمزة في آخره بعدها ياء النسبة... منسوب إلى بيع اللؤلؤ التي تلبس في الأرجل على خلاف القياس ⁽²⁾، ومفرد اللؤلؤ لَوَلَكٌ، فقد شذوا في النسب إليها من عدة أوجه: فهم لم ينسبوا إلى الجمع على لفظه، ولو نسبوا إلى الجمع لقالوا: **لَوَالِكِي**، ولم ينسبوا إلى المفرد، ولو نسبوا إليه لقل: **لَوَلَكِي**، وأرى هذه النسبة شاذةً اعتباطاً وربما الذي سوَّغ لهم هذا الشذوذ كثرة استعمال الكلمة على هذا الشذوذ.

وقد نسب السمعاني إلى مَآذِرَا على لفظ **مَآذِرَائِي** ⁽³⁾، لكنها مَآذِرَايا عند ياقوت الحموي، والنسب إليها مَآذِرَائِي ⁽⁴⁾، فعلى هذا الضرب تكون مقيسة عند ياقوت، لكنها عند السمعاني شاذة؛ لأن النسب الصحيح إليها - على رواية السمعاني - مَآذِرِيٌّ، أما إثبات همزة بعد المقصور فهو شاذ، لكن علقته أن المقصور يمد باطراد.

وقيل في النسب إلى مَشْغَرِيٍّ ⁽⁵⁾: **مَشْغَرَائِي**، وكان قياسها مَشْغَرِيٌّ، ولكنهم قد مدوا المقصور، وأثبتوا الهمزة؛ لأنه يمد باطراد. كما قيل فيها **مَشْغَرَائِي** - بالنون - وقد تم الحديث عنها في مباحثة زيادة الألف والنون من هذه الدراسة ⁽⁶⁾.

وقيل في النسب إلى مِصْرَائَا ⁽⁷⁾: **مِصْرَائِي**، والقياس فيها أن يقال: **مِصْرَائِي** - بحذف الألف - فلا خلاف في وجوب حذفها عندما تكون خامسة فأكثر، ولكنهم قد مدوا المقصور بإثبات الهمزة.

وقالوا في النسب إلى مُقَرِّيٍّ ⁽¹⁾: **مُقَرَائِي**، وقياسها مُقَرِّيٌّ، ومُقَرَوِيٌّ، ومُقَرَاوِيٌّ - بالحذف والقلب والمد - أما إثبات همزة بعد الألف الرابعة في المقصور فهو شاذ، ولم يقل به أحد، ولكن علقته أن المقصور يُمدُّ باطراد في العربية.

(1) ينظر العكري الحنبلي: "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، 8 / 213.

(2) الزبيدي: "تاج العروس"، 27 / 324.

(3) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 160.

(4) ماذرايا: من قرى البصرة، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 34.

(5) مشغري: من قرى دمشق، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 305.

(6) تنتظر ص 155 من هذه الدراسة.

(7) مصراثا: قرية بسواد بغداد، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 309.

كما أورد السمعاني لفظ **الموسائي** منسوباً إلى موسى⁽²⁾، وقياس النسب إليه **مُوسِيٌّ**، وموسَوِيٌّ، وموسَاوِيٌّ - بالحذف والقلب والمد - أما إثبات الهمزة بعد الألف في المقصور فهو شاذ، وأراه من باب مد المقصور، رغم أنني أرفض مثل هذا الضرب من النسب إلى هذه الكلمة، إذ لا غرض دلاليّاً ولا صوتيّاً في هذا الشذوذ.

وقد نسب ياقوت الحموي والسمعاني إلى نَسَا⁽³⁾ **نَسَائِيّاً**، وقياسها **نَسَوِيٌّ**، ولكنهم ربما شذوا في النسب إليها بمدّها؛ لنأ تضيع دلالة المنسوب إليه؛ فالكلمة ثلاثية، ولو قلبت الألف واواً لضاع لفظ المنسوب إليه. في حين يجعلها ياقوت في (معجم الأدباء) **نَسَأً** - بالهمز - وينسب إليها **نَسَائِيٌّ**⁽⁴⁾، وينسب إليها **النَّسَائِيَّ** راوي الحديث المشهور، فبذلك تكون شاذة صوتيّاً بإشباع فتحة السين لتصبح ألفاً، إذ قياسها **نَسَيٌّ**، ولكنهم ربما أشبعوا فتحة السين لتصير الكلمة (**نَسَائِيٌّ**). وربما تكون (**نَسَأً**) لغةً في نَسَأ، ولكن النسب اشتهر إلى الأولى، فأطلق على اللغتين لفظ **نَسَائِيٌّ** عند النسب.

وقد نسب السمعاني إلى النَّشَا على لفظ **نَشَائِيٌّ**⁽⁵⁾، والقياس **نَشَوِيٌّ**، والعلة في ذلك أنها من باب ما يمد ويقصر، إلا أن السمعاني يقع كثيراً في الوهم عند النسب، وينسب - غالباً - على لفظ العامة.

وفي النسب إلى قرية **نَقِيَا**⁽⁶⁾ يقول السمعاني: **نَقْيَايِيٌّ**، فقياس النسب إليها أن يقال: **نَقْيِيٌّ** أو **نَقْيَوِيٌّ**، أو **نَقْيَاوِيٌّ** - بالحذف والقلب والمد - أما مد المقصور فهو شاذ، رغم أن له علة، والأشد من ذلك قلب الهمزة المتوهمة ياء، ولكن مذهب السمعاني أن يقلبها ياء، على ما تقول به العامة.

(1) مقرئ من قرى دمشق، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 366.

(2) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 405.

(3) نسا: من قرى خراسان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 282. والسمعاني: "الأنساب"، 5 / 483.

(4) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 1 / 47.

(5) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 489.

(6) نقيا: قرية من الأنبار على اثني عشر فرسخاً من بغداد، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 520.

ومن الشاذ على هذا الضرب نسبهم إلى هَبَرَتَا⁽¹⁾ على لفظ هَبَرَتَائِيَّ، والقياس فيها هَبَرَتِيَّ ولكنهم قد مدوا المقصور بإثبات الهمزة شذوذاً، وأرى هذا الشذوذ لا مبرر له ؛ لأن النسب القياسيَّ إليها لا يُضِيع دلالتها، ولا يؤدي الشذوذ معنى جديداً، ولكن السمعاني ينسب - غالباً - على لفظ العامة.

وقيل في النسب إلى وَنَا⁽²⁾: وَنَائِيَّ، والقياس فيها أن يقال وَنَوِيَّ، ولكنني أراهم شذوا فيها لثلاثة أسباب: الأول فراراً من اجتماع واوين في الكلمة، وهو سبب صوتي، والثاني سبب دلالي، وهو أنهم أرادوا إتمام الكلمة؛ لئلا تضيع دلالة المنسوب إليه، والأخير أنهم يمدون المقصور باطراد.

ما شذَّ في النسب إلى (فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ وَفُعِيلٍ وَفُعِيلٍ)

إن قياس النسب إلى فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ حذف الهاء والياء ما لم يكن مضعفاً ولا معتل العين، في حين تثبت الياء، وتحذف الهاء فقط في فَعِيلٍ وَفُعِيلٍ، وقد تم الحديث عن ذلك في الفصل الأول من هذه الدراسة⁽³⁾.

لكن المُتَّبِعَ لهذه الظاهرة يجد كلمات كثيرة قد شذَّتْ عن هذا الاتفاق لدى النحاة والمعجميين. فقد وردت كلمات كثيرة على فَعِيلَةٍ وَفُعِيلَةٍ لم تحذف فيها الياء، كما وردت كلمات كثيرة على فَعِيلٍ وَفُعِيلٍ حُذِفَتْ فيها الياء، وهذا ما يجعل الباحث يتبنى رأي ابن قتيبة وابن مالك والمبرد في كون إثبات الياء هو الأصل، إلا ما قد حصلت معه الشُّهُرَةُ، فالحذف به جائز وليس واجباً⁽⁴⁾.

(¹) هبرتا من قرى جرجان، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 5 / 626.

(²) ونا: قرية بصعيد مصر، ينظر العكري الحنبلي: " شذرات الذهب في أخبار من ذهب "، 7 / 265.

(³) تنتظر ص 84 من هذه الدراسة، وينظر الخلاف الصرفي في هذه المسألة ص 96 من هذه الدراسة.

(⁴) تنتظر آراؤهم في باب الخلاف الصرفي ص 96 من هذه الدراسة.

وفيما يأتي عرضٌ للكلمات التي وقع عليها الباحث مخالفةً لقاعدة النحاة، فمنها ما حذفت فيه الياء، والوجوب إقرارها، ومنها ما أثبتت فيه الياء، والوجوب حذفها، وهي مرتبة على حروف المعجم؛ ليسهل الرجوع إليها.

القسم الأول : ما أثبتت فيه الياء في (فَعِيلَة وَفُعَيْلَة)، والوجه حذفها:

قيل: **بَجِيلِيٌّ** في النسب إلى **بَجِيلَة**⁽¹⁾، والقياس **بَجَلِيٌّ**، وقيل: **بَدِيهِيٌّ**⁽²⁾ في النسب إلى **الْبَدِيهَة**، و**الْبُرَيْدِيٌّ** في النسب إلى **الْبُرَيْدَة**⁽³⁾، والقياس **بُرَيْدِيٌّ**، و**الْبُرَيْهِيٌّ** في النسب إلى **بُرَيْهَة**⁽⁴⁾، وقياسها **بُرْهِيٌّ**، وقد نسب السمعاني وياقوت الحموي إلى **الْبَسِيئَة**⁽⁵⁾ على لفظ **بَسِيئِيٌّ** والقياس **بَسَنِيٌّ**، كما نسب ياقوت إلى **الْبَشِيئَة**⁽⁶⁾، على لفظ **بَشِيئِيٌّ**، وقياسها **بَشَلِيٌّ**.

وفي لفظ **بُعَيْلِيٌّ** يقول السمعاني: "نسبة إلى **بُعَيْلٍ** و**بُعَيْلَة**، من بعض بطون العرب"⁽⁷⁾، فهي شاذة في **بُعَيْلَة**، مقيسة في **بُعَيْلٍ**، وفي **الْجَدَلِيٌّ** يقول ابن منظور: "جَدِيلَة: حيٌّ من طيِّءٍ وهو اسم أمهم، وهي **جَدِيلَة بنت سُبَيْع بن عمرو بن حمير**، إليها يُنسَبون... و**جَدِيلٌ**: فحلٌ لمَهْرَة بن حَيْدَان، فأما قولهم في الإبل **جَدَلِيَّةٌ**، فقول: هي منسوبة إلى هذا الفحل، وقيل إلى **جَدِيلَة طَيِّءٍ**، وهو القياس"⁽⁸⁾، فهي شاذة في نسبتها إلى **جَدِيلٍ**، مقيسة بنسبها إلى **جَدِيلَة**. أما السمعاني فيقول: "**الْجَدَلِيٌّ**: منسوب إلى **جديلة الأنصار**، و**جديلة قيس**، بإثبات الياء وإسقاطها... أما **جَدِيلِيٌّ**، فهو إلى **جَدِيلَة** أيضًا، وهو موضع في طريق مكة على طريق البصرة"⁽⁹⁾، إذ يجعل الإثبات

(1) ينظر ابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 84.

(2) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 6 / 281. والسمعاني: "الأنساب"، 1 / 299.

(3) **الْبُرَيْدَة**: علم لشخص، ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، برد، 7 / 425.

(4) **بريهة** اسم امرأة، وهي **بريهة بنت إبراهيم بن يحيى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب**، وقد نسب إليها السمعاني خلقًا على لفظ **بُرَيْهِيٌّ**، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 335.

(5) **الْبَسِيئَة** من قرى مرو، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 355. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 424.

(6) **البشيئَة**: قرية من قرى نهر عيسى، بينها وبين بغداد نحو أربعة أميال، وأخرى من أقاليم الأندلس، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 429.

(7) السمعاني: "الأنساب"، 1 / 380.

(8) ابن منظور: "لسان العرب"، جدل، 11 / 106.

(9) السمعاني: "الأنساب"، 2 / 31. وينظر نفس الرأي عند ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 115.

والإسقاط متساويي القوة في القياس، وهذا ما يذهب إليه الباحث، إذ القياس الإثبات دائماً، إلا فيما اشتهر من الأسماء فيجوز به الحذف، وليس الحذف واجباً، والكثرة التي وردت عن العرب مخالفة لقاعدة النحاة تثبت ذلك.

وقالوا في النسب إلى جَذِيمَةَ⁽¹⁾: جُذَمِيٌّ⁽²⁾ - بضم الجيم اعتباراً - فكان القياس أن يقال جُذَمِيٌّ، ولكنهم حذفوا الياء - على قياس النسب - وضموا الجيم شذوذاً اعتبارياً لا مسوغ له، ولكن للنحاة آراءً مختلفةً فيها، فابن يعيش يعلل ذلك الضم بقوله: "كانهم صَغَرُوهُ"⁽³⁾، ويرى المرادي والأستراباذي أن الضمَّ اعتباطٌ لا مبرر له⁽⁴⁾. في حين هي جُذَمِيٌّ منسوبة إلى جَذِيمَةَ - بضم الجيم - عند الأشموني⁽⁵⁾، فبذلك تكون على قياس النسب، وجُذَمِيٌّ منسوبة إلى جَذِيمَةَ عند ابن عصفور⁽⁶⁾، فبذلك تكون قد شذت بإثبات الياء فقط. وجُذَمِيٌّ منسوبة إلى جَذِيمَةَ، عند ابن منظور والزبيدي، ولكنهما يوردان جُذَمِيّاً عن سيبويه⁽⁷⁾، وجُذَمِيٌّ - بإسكان الذال وفتح الجيم - عند السمعاني منسوبة إلى جَذِيمَةَ⁽⁸⁾. ومهما يكن من ضبط الكلمة، فهي شاذة عن قواعد النحاة، لا عن استعمال العربي لها، أما اختلافهم في ضبطها فأرى سببه اختلاف الروايات واللهجات عن العرب.

وقيل في النسب إلى جَزِيلَةَ: جَزِيلِيٌّ⁽⁹⁾، بإثبات الياء، والقياس حذفها، وقيل في النسب إلى الحَدِيثَةِ⁽¹⁰⁾ حَدِيثِيٌّ، عند السمعاني، وحَدِيثِيٌّ وحَدَثَانِيٌّ عند ياقوت الحموي⁽¹¹⁾، وكلاهما نسب

(1) جذيمة: قبيلة من عبد القيس. ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12. وابن منظور: "لسان العرب"، جذم، 12 / 89.

(2) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 336. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12.

(3) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12.

(4) المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1454. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 20.

(5) ينظر: الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 732.

(6) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 468.

(7) ابن منظور: "لسان العرب"، جذم، 12 / 89. والزبيدي: "تاج العروس"، جذم، 31 / 382.

(8) السمعاني: "الأنساب"، 2 / 34.

(9) لم يقل السمعاني ما هي جزيلة، لكن واضح أنها حي أو موضع، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 57.

(10) الحديثة: بلد على الفرات، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 188. و

(11) وهي عند ياقوت مواضع عدة، منها حديثة الفرات، وحديثة الموصل، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 /

على غير قياس، وقيل: حُدَيْفِيٌّ في النسب إلى حُدَيْفَةَ بن اليمان⁽¹⁾، وحَرِيْشِيٌّ في النسب إلى الحَرِيْشَةِ⁽²⁾، وحَزِيمِيٌّ في النسب إلى حَزِيمَةَ⁽³⁾، وحَظِيرِيٌّ نسبة إلى الحَظِيرَةِ⁽⁴⁾، وممن ينتسبون ينتسبون بهذه النسبة سعد بن علي الورَّاق الحظيري⁽⁵⁾، والثياب الحَظِيرِيَّةُ منسوبة إلى هذا الموضع.

وقيل: حَلِيمِيٌّ في النسب إلى حَلِيمٍ وحَلِيمَةَ⁽⁶⁾، ففي الأولى مقبسة، وفي الثانية شاذة، وحَنَيْفِيٌّ وحَنَيْفِيٌّ في النسب إلى قبيلة بني حنيفة، يقول السيوطي: " حَنَفِيٌّ: المنسوب إلى مذهب أبي حنيفة، وحَنَيْفِيٌّ: منسوب إلى قبيلة بني حنيفة "⁽⁷⁾، في حين يجعل ابن منظور الحَنَيْفِيَّةَ منسوبة إلى الدين الحنيف، وهو الإسلام، كما يجعل السيواف الحَنَيْفِيَّةَ منسوبة إلى الأحنف بن قيس؛ لأنه أول من عملها، وهي منسوبة نسباً شاذاً⁽⁸⁾.

فالواضح أن السبب الدلالي هو الأساس في اللجوء إلى الجروح في شذوذ النسب إلى تلك الكلمات، فخلاصة القول فيها: إن الحَنَيْفِيَّةَ ملّة الإسلام منسوبة على قياس النسب إلى الحنيف، أما الحَنَيْفِيَّةُ منسوبة إلى قبيلة بني حنيفة فهي شاذة، والقياس حَنَفِيَّةٌ - بحذف الياء - ولكنني أراهم قد حذفوا الياء في المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان؛ لشهرته، في حين أبقوا على الياء في المنسوب إلى القبيلة؛ لأنها أقل شهرة، أما الحَنَيْفِيَّةُ مقصوداً بها السيوف، فأراها شاذةً اعتباطاً، ولا تطلق دون اقترانها بلفظ السيوف؛ لئلا تضيع الدلالة، وتختلط المنسوبات.

(1) ينظر السمعاني: " الأتساب "، 2 / 192.

(2) لم يقل السمعاني ما الحريشة، لكنه واضح أنها اسم لموضع، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 2 / 210.

(3) حَزِيمَةَ: بطن من قضاة، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 2 / 216، 2 / 392.

(4) الحظيرة: موضع فوق بغداد، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأديباء "، 11 / 194 - 195.

(5) كان أديبا فاضلا وشاعرا رقيق الحس، السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(6) ينظر السمعاني: " الأتساب "، 2 / 250.

(7) السيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 400.

(8) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، حنف، 9 / 58.

ومن ذلك قولهم في الحُوَيْرَةِ⁽¹⁾: حُوَيْرِيٌّ، ومن الشواهد عليه قول أبي الحكم عبد الله بن المظفر الباهلي:

رَأَيْتُ الحُوَيْرِيَّ يَهُوَى الخُمُولَ ويلزمُ زاويةَ المنزل⁽²⁾ (المتقارب)

والخُرَيْبِيُّ في النسب إلى الخَرَيْبَةِ⁽³⁾ عند ابن الوراق، لكنني أظن المحقق قد وقع بالغلط في ضبطها؛ لأنها الخُرَيْبَةُ⁽⁴⁾ - بضم الخاء وفتح الراء - عند بقية من اطلعت على آرائهم، والنسب إليها خُرَيْبِيٌّ⁽⁵⁾، على غير قياس أيضاً. في حين هي خُزَيْبَةُ - بالزاي - عند المرادي والصبان، والنسب إليها خُزَيْبِيٌّ⁽⁶⁾، على الشذوذ، ولكنني أرى المحققين قد وقعا بالتصحيف، أو أن تكون لغة في الخُرَيْبَةِ.

وقيل في النسب إلى الخُضَيْرَةِ⁽⁷⁾: خُضَيْرِيٌّ، وممن ينتسبون إليها إسماعيل بن علي الخُضَيْرِيٌّ⁽⁸⁾، ودُثَيْبِيٌّ في النسب إلى الدُّثَيْبَةِ⁽⁹⁾، ودَمِيرِيٌّ في النسب إلى دَمِيرَةَ⁽¹⁰⁾، ورُدَيْبِيٌّ في

(¹) حُوَيْرَةُ: موضع بين واسط والبصرة وخوزستان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 326. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 162، لكن دون حديث عن الحويزة ما هي، فقط يوردها مع شواذ النسب.

(²) البيت منسوب لأبي الحكم عبد الله بن المظفر الباهلي، في: ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 327.

(³) ابن الوراق: "علل النحر"، ص 529.

(⁴) الخُرَيْبَةُ قيل اسم من أسماء البصرة، وقيل محلة مشهورة بالبصرة. وهي قبيلة عند ابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 131.

(⁵) ينظر: سيبويه: "الكتاب"، 3 / 339. وأبو علي الفارسي: "التكملة"، ص 56، و "المسائل العضديات"، ص 4. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 124. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 265. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 162. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 732. والسمعاني: "الأنساب"، 2 / 354. وابن منظور: "لسان العرب"، خرب، 1 / 349. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 613.

(⁶) ينظر المرادي ابن أم قاسم: "توضيح المقاصد"، 5 / 1454. والصبان: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 187.

(⁷) الخضيرية: محلة ببغداد، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 7 / 23.

(⁸) كان رجل لسان وبلاغة، ينظر الساق، بنفس الجزء والصفحة.

(⁹) الدثينة: ناحية في اليمن، بين جند وعدن، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 440.

(¹⁰) دميرة: قرية بمصر، ينظر العكري الحنبلي: "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، 7 / 79. والسمعاني: "الأنساب"، 2 / 494. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 472.

النسب إلى رُدَيْنَةَ⁽¹⁾، لكن ابن يعيش يجعل هذا الإثبات حملاً على الحذف في تَقْفِيٍّ وَهَذَلِيٍّ، يقول: يقول: " الرماح الرُدَيْنِيَّةُ... وهذا الشذوذ خلاف تَقْفِيٍّ وَهَذَلِيٍّ ؛ لأن هناك حُذِفَتِ الياء، والدليل يقتضي إثباتها، وهنا أُثْبِتَتِ الياء، والدليل يقتضي حذفها، ووجهه أنه حمل كل واحد منهما على الآخر تشبيهاً " ⁽²⁾، وربما بالغ ابن يعيش في جريه خلف القاعدة النحوية؛ لأن الكلمات التي وردت بإثبات الياء في موضع الحذف عند النحاة كثيرة، كما أن الكلمات التي وردت بحذف الياء في موضع الإثبات كثيرة أيضاً، وهذا ما يجعل الباحث يميل إلى قول ابن قتيبة، وابن مالك، والمبرد في جواز الحذف والإثبات، لا في وجوبه:

ومن الشواهد الشعرية عليه قول البحتري:

كما انتصف الرمحُ الرُدَيْنِيُّ تُقَفَّتْ أَنْابِيئُهُ لِلطَّعْنِ وَاهْتَزَّ عَامِلُهُ ⁽³⁾ (الطويل)

وقيل: رُمَيْلِيٍّ في النسب إلى الرُمَيْلَةِ⁽⁴⁾ وَزَبَانِيٍّ في النسب إلى زَبِينَةَ، وقياسها زَبَنِيٍّ، ولكنهم ولكنهم قد أبدلوا من الفتحة ألفاً، أو كأنهم أشبعوا الفتحة لتصبح ألفاً، والسبب في ذلك سبب صوتي، بالإضافة إلى كثرة الاستعمال، يقول ابن منظور: " بنو زبينة حيٌّ، النسب إليه زَبَانِيٍّ،

(¹) ردينة: اسم امرأة كانت تقوم الرماح في الجاهلية فنسبت إليها، ينظر: ابن منظور: " لسان العرب "، ردن، 13 / 178. 178. وابن فارس: " مقاييس اللغة "، ردن، 2 / 505. وابن دريد: " جوهرة اللغة "، ردن، 2 / 640. والحريري: " شرح ملحّة الإعراب "، ص 180. والمرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1454. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 331. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، 2 / 165. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 399. والحملاوي: " شذا العرف في فن الصرف "، ص 185. وياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 17 / 62.

(²) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 12.

(³) البيت للبحتري في " الديوان "، تحقيق محمد التونسي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1994م، 2 / 962، وروايته في الديوان:

كما انتصب الرمحُ الرُدَيْنِيُّ تُقَفَّتْ أَنْابِيئُهُ لِلطَّعْنِ وَاهْتَزَّ عَامِلُهُ

و ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 17 / 62.

(⁴) الرميطة من بلاد الأرض المقدسة عند السمعاني: " الأنساب "، 3 / 93. وعند ياقوت الحموي هي في بلاد بيت المقدس، أو في البصرة: " معجم البلدان "، 3 / 73. وأظنها الرملة اليوم.

على غير قياس... كأنهم أبدلوا الألف مكان الياء في زَبْنِيَّ⁽¹⁾، في حين هي زَبْنِيَّ عند السمعاني، على لفظها مباشرة⁽²⁾، وكلتا النسبتين شاذة، والقياس زَبْنِيَّ.

وقيل: زَبْنِيَّ في النسب إلى زَبِيدَةَ عَلَمًا⁽³⁾، وزَلَيْقِيَّ في النسب إلى زَلَيْقَةَ⁽⁴⁾، وزُمَيْلِيَّ في النسب إلى بني زُمَيْلَةَ⁽⁵⁾، وسَبَبِيَّ في النسب إلى سَبَبَةَ⁽⁶⁾، وسُبَيْلِيَّ في النسب إلى سُبَيْلَةَ⁽⁷⁾، وسُتَيْتِيَّ في النسب إلى سُتَيْتَةَ⁽⁸⁾، وسُلَيْقِيَّ في النسب إلى سُلَيْقَةَ⁽⁹⁾، وسَلَيْقِيَّ للرجل يكون من أهل أهل السليقة⁽¹⁰⁾، وهي من باب الرجوع إلى أصل مرفوض عند العكبري⁽¹¹⁾، ولكنني أراها ليست قبيلة مشهورة، وليست موضعًا مشهورًا لتحذف فيها الياء، فالأولى فيها الإثبات رغم نص النحاة على شذوذها، ومن الشواهد الشعرية عليها قول أعرابي:

(¹) ابن منظور: "لسان العرب"، زين، 13 / 196. وينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 371. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. والمبرد: "المقتضب"، 3 / 145. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 73، 3 / 81. والزمخشري: "المفصل في صناعة الإعراب"، ص 265. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 126. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 498.

(²) السمعاني: "الأنساب"، 3 / 139.

(³) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، زبد، 8 / 139.

(⁴) زليقة: بطن من هذيل، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 162.

(⁵) بنو زميلة: بطن من تحيب، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 165.

(⁶) سببية: ناحية من أعمال إفريقية، ثم من أعمال القيروان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 186.

(⁷) سبيلة: بطن من قضاة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 220.

(⁸) ستينة: مولاة يزيد بن معاوية، ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، ست، 4 / 548.

(⁹) سليقة: قبيلة قديمة من قبائل اليمن، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 4 / 82.

(¹⁰) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 339. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 72. وأبو علي الفارسي: "التكملة"، ص 56، و "المسائل العضديات"، ص 4. والبغدادى: "خزانة الأدب"، 4 / 543. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 124. والزمخشري: "المفصل في صناعة الإعراب"، ص 265. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1453. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك"، 2 / 164. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 154. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 732. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 20. وابن سيده: "المخصص"، 1 / 231. وابن منظور: "لسان العرب"، سلق، 10 / 161. والزبيدي: "تاج العروس"، سلق، 25 / 459. والفيروز أباذي: "القاموس المحيط"، سلق، 1155.

(¹¹) ينظر العكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 / 154.

ولستُ بَنَحْوِيَّ يَلُوكَ لِسَانَهُ ولكنْ سَلِيقِيَّ أَقُولُ فَأَعْرِبُ⁽¹⁾ (الطويل)

وقيل في النسب إلى بني سَلِيمَةَ من الأَزْدِ: سَلِيمِيٌّ، فكأنهم أرادوا التفريق بين المنسوب إلى سَلِيمَةَ الأَزْدِ وسَلِيمَةَ في عبد القيس، أو التفريق بين المنسوب إلى سَلِيمَةَ الأَزْدِ وغيرهما ممن

تسمى سَلِيمَةَ⁽²⁾، وهو شاذ قليل عند سيبويه⁽³⁾. ولكنني أراهم قد أثبتوا الياء حسب الشهرة.

وقيل: سَمِيكِيٌّ في النسب إلى سَمِيكَةَ⁽⁴⁾، وصُهَيْبِيٌّ في النسب إلى صُهَيْبَةَ عَمَّا⁽⁵⁾، وطَبِيرِيٌّ وطَبِيرِيٌّ في النسب إلى طَبِيرَةَ⁽⁶⁾.

وطَبِيعِيٌّ في النسب إلى الطَّبِيعَةِ⁽⁷⁾، وطُهَوِيٌّ في النسب إلى بني طُهَيْةَ⁽⁸⁾، والقياس طُهَوِيٌّ، ولكنهم أسكنوا الهاء شذوذاً اعتباطياً، في حين هي طُهَوِيٌّ وطُهَوِيٌّ عند الأستراباذي⁽⁹⁾، وطُهَوِيٌّ

⁽¹⁾ البيت بلا نسبة إلى قائل في: البغدادي: "خزانة الأدب"، 4 / 543. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 732. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 28. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 131. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 186. وابن منظور: "لسان العرب"، سلق، 10 / 161.

⁽²⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 339.

⁽³⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 339. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 72. وابن سيده: "المخصص" 4 / 162. وابن منظور: "لسان العرب"، سلم، 12 / 299، وضبطها عنده سَلِيمَةُ، بضم السين وفتح اللام. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 20. والزمخشري: "المفصل في صناعة الإعراب"، ص 265. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1453. والشيخ خالد الأزهرري: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 399. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 184.

⁽⁴⁾ سميكة: اسم لبعض العرب، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 309.

⁽⁵⁾ ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 569.

⁽⁶⁾ طبيرة: بلد بالأندلس، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 21.

⁽⁷⁾ ينظر أنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، طبع، 2 / 550.

⁽⁸⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 337. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 82. وابن سيده: "المخصص" 4 / 160.

⁽⁹⁾ وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 609.

⁽⁹⁾ الأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 84.

وطَهَوِيٌّ أَشَدُّ، إذ أُسْكِنُوا الهاء، وفتحوا الطاء المضمومة. وطَهَوِيٌّ عند ابن عصفور⁽¹⁾، وهي -
أيضاً - شاذة بفتح الطاء المضمومة.

في حين يجعلها صاحب العين شاذةً من باب مراجعة الأصول، إذ أصلها عنده طَهَوَةٌ، بفتح
الطاء وإسكان الهاء، فعادوا بها إلى أصلها عند النسب، والنسب إليها - عنده - طَهَوِيٌّ⁽²⁾. وأرى
وأرى سبب الخلاف في ضبطها أن النحاة قد أخذوا المسألة عن سيبويه فوقعوا في الوهم؛ لأن
سيبويه ينسب إليها على الشذوذ، وعلى القياس، وربما وقعوا في خلط بين رأي سيبويه ورأي
صاحب العين.

وقالوا: عُبْدِيٌّ في النسب إلى بني عُبَيْدَةَ⁽³⁾، فضموا العين لا لسبب، فالضم لا وجه له عند
جميع من اطلعت على آرائهم من النحاة الذين يقولون إنها منسوبة إلى عُبَيْدَةَ⁽⁴⁾، فكأنهم يرددون
ما قاله سيبويه، في حين يحاول ابن يعيش تبرير ذلك الشذوذ مستنداً إلى الفرق في الدلالة بقوله:
" لكنهم ضموا، كأنهم راموا الفرق بينه وبين غيره ممن اسمه عُبَيْدَةُ وَجَدِيْمَةٌ "⁽⁵⁾ في حين هي
عُبَيْدَةُ - بضم العين - عند ابن عصفور والأشْمُونِي وأبي حيان⁽⁶⁾، والنسب إليها عُبْدِيٌّ شذوذاً،
بإثبات الياء، والقياس حذفها، ولكنهم لم يشذوا - على هذا الرأي - بحركة العين، وأرى الرأي
القائل بضم العين أكثر متانة من الفتح؛ لسلامة ذلك من كثرة التأويلات، خاصة أن للكلمة
الواحدة لغاتٍ ولهجاتٍ عديدةً عن العرب، فربما تكون عُبَيْدَةُ لُغَةً عند بعضهم وعُبَيْدَةُ لُغَةً عند
آخرين.

(1) ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 468.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: " العين "، طهو، 4 / 75.

(3) بنو عُبَيْدَةَ: حي في بني عدي، ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 336. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 12.

(4) ينظر على سبيل المثال المرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1454. وابن سيده: " المخصص "، 4 / 159.
والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 20. وابن منظور: " لسان العرب "، عبد، 3 / 277.

(5) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 12.

(6) ينظر ابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 462. والأشْمُونِي: " شرح الأشْمُونِي على ألفية ابن مالك "، 3 / 732. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 613، وهم عنده حي من تميم.

وقيل: عُذَيْسِيٌّ في النسب إلى العُدَيْسَةِ⁽¹⁾، وعُرَيْبِيٌّ في النسب إلى عُرَيْبَةَ⁽²⁾، وعُرَيْنِيٌّ في النسب إلى عُرَيْنَةَ⁽³⁾، وعُقَيْدِيٌّ في النسب إلى بني عُقَيْدَةَ⁽⁴⁾، وأرى إثبات الياء في تلك الكلمات هو الوجه؛ لأنها تقتدر إلى الشهرة التي يجوز معها الحذف.

وقيل: عَمِيرِيٌّ في النسب إلى عَمِيرَةَ كَلْب⁽⁵⁾، وقد علل بعضهم هذا الشذوذ ؛ لكي يُفَرَّقَ بين

بين

المنسوب إلى عميرة كلب وغيرها ممن اسمه عميرة⁽⁶⁾، في حين يعدها يونس من القليل الخبيث⁽⁷⁾، ولكن الأولى ألا تحذف الياء؛ لافتقار الاسم إلى الشهرة التي تجيز الحذف، على الرغم من نص النحاة على شذوذها، فهي شاذة عن قواعد النحاة، وليست شاذة عن الاستعمال العربي.

وقيل: عُقَيْلِيٌّ في النسب إلى عُقَيْلَةَ⁽⁸⁾، وقُبَيْصِيٌّ في النسب إلى قُبَيْصَةَ، ومن الشواهد عليها

قول علي بن يوسف، المعروف بابن البقال:

أما تَريانَ الليلَ يَحْدُو ظَلامَهُ بوجه القُبَيْصِيِّ الصَّبَاحُ المُنَوَّرُ⁽⁹⁾ (الطويل)

(¹) عديسة لقب لبعض أجداد المنتسبين بهذه النسبة، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 170.

(²) عريبة: اسم رجل، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 184.

(³) عرينة: اسم رجل، ومنها قصة العرينيين الذين استاقوا إيل النبي (صلى الله عليه وسلم)، فجاء بهم فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 186.

(⁴) بنو عُقَيْدَةَ: قبيلة من قريش، ينظر ابن دريد: " جوهرة اللغة "، عقد، 2 / 661.

(⁵) عميرة: أبو بطن في قبيلة كلب، ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 339. ابن منظور: " لسان العرب "، عمر، 4 / 607. والزمخشري: " النفاصل في صناعة الإعراب "، ص 265. وأبو علي الفارسي: " المسائل العضديات "، ص 4، و " التكملة "، ص 56. والمرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1453. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 72. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 20. وابن سيده: " المخصص "، 4 / 162. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 331. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك "، 2 / 164. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 407، و " الأشباه والنظائر في النحو "، 2 / 154. والزبيدي: " تاج العروس " عمر، 13 / 134.

(⁶) ينظر ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10.

(⁷) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 339.

(⁸) عقيلة: بطن من ربيعة بن نزار، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 306.

(⁹) البيت منسوب لعلي بن يوسف المعروف بابن البقال في: ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 15 / 236. ولم يتحدث ياقوت عن إي شئ نسب إليه، وأظنه منسوب إلى قبيلة (اسم رجل).

وقيل: قُتَيْبِيٌّ في النسب إلى قُتَيْبَةَ، يقول ياقوت الحموي عن كتاب (عيون الأخبار):
 "القُتَيْبِيُّ"⁽¹⁾، وهو لابن قُتَيْبَةَ الدينوري، ولكن ياقوتاً نسب إليه بإثبات الياء شذوذاً. وقيل قُدَيْسِيٌّ
 في النسب إلى قُدَيْسٍ وقُدَيْسَةَ⁽²⁾، وقُرَيْبِيٌّ إلى قُرَيْبَةَ⁽³⁾، وقُرَيْعِيٌّ إلى قُرَيْعَةَ⁽⁴⁾، وكَبِيرِيٌّ في النسب
 النسب إلى الكَبِيرَةِ⁽⁵⁾، وكُبَيْسِيٌّ في النسب إلى كُبَيْسَةَ⁽⁶⁾، وكل الكلمات سابقة الذكر قد أُثْبِتَتْ فيها
 فيها الياء؛ لعدم شهرتها.

وقيل: مَدْيَنِيٌّ في النسب إلى المدينة، وقد جنحوا إلى الشذوذ فيها؛ من أجل الحصول على
 الفرق الدلالي بين المتشابهات، وفيها قولان: الأول أنهم قالوا مَدَنِيٌّ في المنسوب إلى مدينة
 رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، في حين قالوا: مَدْيَنِيٌّ للمنسوب إلى مدينة المنصور؛ من أجل
 التفريق بينهما⁽⁷⁾، والقول الثاني أنهم قالوا في المنسوب إلى مدينة رسول الله (صلى الله عليه
 وسلم): مَدَنِيٌّ للرجل، ومَدْيَنِيٌّ للحمار، والوحش، والطير، وغيرها من غير البشر⁽⁸⁾.

أما النَّسَابُونَ فلهم رأي مغاير، إذ ينسبون الخلق إلى مدينة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
 على لفظ مَدْيَنِيٌّ، يقول ياقوت الحموي: "سليمان بن أيوب المديني، من أهل المدينة المنورة،
 كان أديباً أخبارياً فاضلاً"⁽⁹⁾، ويقول المرزباني: "عطاء بن أحمد المَدْيَنِيُّ: أحد ظرفاء المدينة

(1) ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 18 / 142 - 143.

(2) قديس وقديسة: لغتان في موضع من أعمال بغداد. ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 461.

(3) قريبة: بنت محمد بن أبي بكر الصديق، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 483.

(4) قريبة: اسم لبطون من قبائل شتى، منهم في قيس قريع بن الحارث بن نمير بن عامر، وفي تميم قريع بن عوف بن
 كعب بن سعد بن زيد مناة، وغيرهم، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 486.

(5) الكبيرة: قرية قرب جبحون، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 435.

(6) كبيسة: بلدة على طرف السماوة مما يلي الفرات، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 30.

(7) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، مدن، 13 / 402. والزيدي: "تاج العروس"، مدن، 36 / 157. والجوهري:
 "الصاحح"، مدن، 6 / 2201. والكفوي: "الكلديات معجم في الفروق الفردية"، ص 890. والسيوطي: "همع الهوامع"،
 3 / 400.

(8) ينظر أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب" 2 / 632. والزيدي: "تاج العروس"، مدن، 36 /
 157. والكفوي: "الكلديات معجم في الفروق الفردية" ص 89.

(9) ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 11 / 243 - 244.

المعدودين، كان يسير الشعر ضعيفه⁽¹⁾، وينسب السمعاني إلى المدينة المنورة خلقاً كثيرين على على لفظ مَدِينِيٍّ⁽²⁾، ويبسط ياقوت القول فيها في معجم الأدباء بقوله: "النسبة إلى مدينة الرسول (صلى الله عليه وسلم) مَدَنِيٌّ، وربما قيل مَدِينِيٌّ، والنسبة إلى مدينة أصبهان مَدِينِيٌّ لا غير"⁽³⁾، وهذا الذي ذهب إليه ياقوت يؤكد ما يرمي إليه البحث من جواز الحذف في المشهور من الأسماء لا وجوبه، وامتناع الحذف فيما عدم الشهرة، فالمدينة المنورة يجوز فيها الحذف؛ لشهرتها، فيقال فيها: مَدَنِيٌّ ومَدِينِيٌّ، في حين لا يجوز الحذف في مدينة أصبهان ومدينة المنصور؛ فيقال فيهما: مَدِينِيٌّ، ولا يجوز فيهما الحذف.

وقيل: مَزِينِيٌّ في النسب إلى مَزِينَةٍ، كما قيل فيها مَزِينِيٌّ⁽⁴⁾، على قياس النسب، ومَطِيرِيٌّ في النسب إلى مطيرة⁽⁵⁾، ومَغِيلِيٌّ في النسب إلى مَغِيلَةٍ⁽⁶⁾، ومَلِكِيٌّ في النسب إلى مَلِكَةٍ⁽⁷⁾، ومُنِجِيٌّ في النسب إلى مَنِحَةٍ⁽⁸⁾، ومُنِينِيٌّ في النسب إلى مُنِينَةٍ⁽⁹⁾، ونُعِيلِيٌّ في النسب إلى نُعِيلَةٍ⁽¹⁰⁾، ونَعِيمِيٌّ في النسب إلى نَعِيمَةٍ⁽¹¹⁾، ونُمِيلِيٌّ في النسب إلى نُمِيلَةٍ اليمامة⁽¹²⁾، وهَزِيلِيٌّ في النسب إلى هَزِيلَةٍ⁽¹³⁾.

وبعد: فإن هذا الكم من الكلمات التي استطاع الباحث جمعها كفيلاً بإطلاق الحكم في جواز إثبات الياء وحذفها فيما اشتهر من الكلمات، أما الكلمات غير المشهورة فلا يجوز فيها الحذف؛ لأن ما ورد بالإثبات كثير إذا قورن بما ورد بالحذف.

(1) المرزباني: "معجم الشعراء"، ص 141.

(2) ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 235 - 239.

(3) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 78.

(4) ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 281.

(5) مطيرة: قرية من نواحي سامراء، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 151.

(6) مغيلة: قبيلة من البربر، ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 355.

(7) ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 383.

(8) منيحة: قرية بدمشق، ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 400.

(9) منينة: اسم لبعض أجداد المنسوبيين بهذه النسبة، ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 401.

(10) نعيلة اسم لقبيلة ليس لاسمها نظير، ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 510.

(11) نعيمة: بطن من الكلاع، ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 510.

(12) ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 528.

(13) هزيلة: اسم امرأة، ينظر السمعاني: "الأساب"، 5 / 641.

القسم الثاني : ما حُذِفَتْ فيه الياء في (فَعِيلٌ وفُعِيلٌ)، والوجه إثباتها:

إن القاعدة المقيسة عند النحاة والمعجميين في وزني (فَعِيلٌ وفُعِيلٌ) أن تُثَبَّتَ الياء فيهما عند النسب، فلا يجوز حذفها في قياس النسب، ولكن الباحث وجد كمًّا غير يسير من الكلمات قد أُثَبَّتَ فيها الياء شذوذًا - على رأي جمهور النحاة - وهذه الكلمات مرتبة في الصفحات الآتية على حروف المعجم؛ ليسهل الرجوع إليها، وأهمها:

قيل: بَرَحِيٌّ في النسب إلى بَرِيحٍ⁽¹⁾، وَثَقَفِيٌّ في النسب إلى ثَقِيفٍ، القبيلة المشهورة⁽²⁾، وَجَمَلِيٌّ بكسر الميم، إلى جَمِيلٍ⁽³⁾، وفيها شذوذان: الأول حذف الياء، والقياس إثباتها، والثاني كسر الجيم، والقياس فتحها، ولكن كسرهما يحتمل أحد قولين: الأول أن المحقق قد وقع بالغلط في ضبطها، والثاني: سبب دلالي، قد يكون في أنهم أرادوا التفرقة بين المنسوب إلى جميلٍ والمنسوب إلى الجملِ؛ لأن القياس في كليتهما جَمَلِيٌّ، إذا اعْتُمِدَ حذفُ الياء في فَعِيلٍ.

وقالوا: حَرَشِيٌّ في النسب إلى بني الحَرِيشِ⁽⁴⁾، وَخُثَمِيٌّ في النسب إلى خُثَيْمٍ⁽⁵⁾، فابن يعيش يعيش يجعل هذا الشذوذ من أجل الخفة؛ لئلا تجتمع الياء مع الكسرة وياء النسب⁽⁶⁾، في حين يجعل ابن سيده تعليل ذلك مبنياً على كثرة الاستعمال، فهو - عنده - خارج عن الشذوذ؛

(1) بريح: بطن من كندة من بني الحارث بن معاوية، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 311.

(2) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 335. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 124. وأبو علي الفارسي: "المسائل العضديات"، ص 6. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 264. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. وأبو البركات الأنباري: "الإتصاف في مسائل الخلاف"، 1 / 351. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك"، 2 / 165. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 185. والجاحظ: "البخلاء"، ص 220. والقلقشندي: "نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب"، ص 198. والزيبري، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب: "نسب قريش"، نشر ليفي بروفنسال وتعليقه وتصحيحه، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، (د.ت)، ص 287.

(3) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 88.

(4) بنو الحريش: فخذ، وهم بنو الحريش بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن قيس، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 202.

(5) بنو خثيم: حي من العرب.

(6) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 11.

لكثرته⁽¹⁾، فتعليل ابن يعيش صوتي، وتعليل ابن سيده كثرة الاستعمال، وأراه خارجاً عن الشذوذ؛ لكثرته مع الشهرة التي اشترطها ابن مالك وابن قتيبة.

وقالوا في النسب إلى الخَرِيفِ خَرْفِيٌّ وَخَرْفِيٌّ⁽²⁾ وَخَرْفِيٌّ⁽³⁾ وَخَرْفِيٌّ⁽⁴⁾، يقول ابن يعيش: "وقالوا: نتاج خَرْفِيٌّ، إذا نتج زمن الخريف... وقد قالوا أيضاً: خَرْفِيٌّ، بسكون الراء، وهو أكثر في الكلام من خَرْفِيٍّ وَخَرْفِيٍّ، وخَرْفِيٌّ هو القياس، ومن قال خَرْفِيٌّ، بالسكون، فإنه نسب إلى المصدر، وهو الخَرْفُ... والمصادر تستعمل بمعنى الفاعلين، كقولك: رجلٌ عدلٌ وماءٌ غورٌ، والمرادُ عادلٌ وغائرٌ، كأنه جعل الزمانَ خارِفاً"⁽⁵⁾. وهو عند سيبويه إضافة إلى الخَرْفِ، أو بناء بناء الخريف على (فَعْلٍ)⁽⁶⁾، أي أنهم قد نسبوا إلى المصدر.

وأرى أن الخَرْفِيَّ شاذٌّ من جهتين: الأولى حذف الياء، والثانية إسكان الراء، ولكل تعليله في الحذف خارج عن الشذوذ؛ لكثرته، والإسكان أنهم قد نسبوا إلى المصدر، أما الخَرْفِيُّ والخَرْفِيٌّ والخَرْفِيُّ فأراها شاذةً شذوذ اعتباط لا علة له، والأولى فيها أن تحفظ ولا يقاس عليها غيرها، وربما تكون لغات عن القبائل العربية المختلفة، ويكون كل نحوي قد تأثر ببيئته عند جمع اللغة؛ فأدى ذلك إلى اختلافهم في ضبطها. ومن شواهد إسكان الراء قول العجاج:

جَرَّ السَّحَابُ فَوْقَهُ الخَرْفِيَّ⁽⁷⁾ (الرجز)

وقيل في النسب إلى الربيع: رَبْعِيٌّ⁽⁸⁾، ومنه قيل للفصيل: رَبْعِيٌّ، وهو الذي نتج في الربيع، نسب على غير قياس⁽¹⁾، في حين هو رَبْعِيٌّ عند أبي حيان⁽²⁾ وَرَبْعِيٌّ عند ابن عصفور⁽³⁾، وأظن

(1) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 160.

(2) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، خرف، 9 / 63. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 613. ابن سيده: "المخصص"، 2 / 411. والأسترابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 82. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 220.

(3) أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 616.

(4) ابن سيده: "المخصص"، 2 / 134، 2 / 411.

(5) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12. وينظر ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 468.

(6) سيبويه: "الكتاب"، 3 / 336.

(7) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 312.

(8) ينظر ابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 220.

وأُظن اختلاف ضبطها عائداً لأحد سببين: الأول أن المحققين قد وقعوا في التصحيف، والآخر أنها لغات عن العرب، كسابقتها، وما زال هذا الاستعمال الشاذ حاضراً في لهجتنا العامية الفلسطينية، إذ يقال لروث البهائم في فصل الربيع: رِبْعِيٌّ، بكسر الراء، وإسكان الباء، وهو من الشاذ اعتباطاً دون مُسَوِّغٍ، فهو مما يحفظ ولا يقاس عليه غيره.

كما قيل: زُرْقِيٌّ في النسب إلى بني زُرَيْقٍ⁽⁴⁾ وإلى ابن زُرَيْقٍ، الشاعر المعروف⁽⁵⁾، وسُلْمِيٌّ في النسب إلى قبيلة سُلَيْمٍ، على غير قياس، عند ابن يعيش، والمرادي، والسيوطي⁽⁶⁾ في حين ينسب إليها السمعاني على سُلْمِيٍّ، وسُلَيْمِيٍّ، شذوذاً وقياساً⁽⁷⁾.

وقيل: صُبْرِيٌّ في النسب إلى بني صُبَيْرٍ⁽⁸⁾، وصَقْعِيٌّ في النسب إلى الصقيع، على غير قياس، ومنه قيل للحُوراء: صَقْعِيٌّ، وهو الحُوراء الذي ينتج في الصَّقِيع⁽⁹⁾، ومن الشواهد الشعرية عليه قول الراعي النميري:

خَرَاخِرُ تُحْسِبُ الصَّقْعِيَّ حَتَّى
يَظَلَّ يَقْرُهُ الرَّاعِي سِجَالاً⁽¹⁰⁾
(الوافر)

(¹) ابن منظور: "لسان العرب"، 8 / 105 - 106. وينظر أنيس، إبراهيم: "المعجم الوسيط"، ربع، 1 / 325.

(²) أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب"، 2 / 616.

(³) ابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 468.

(⁴) بنو زريق: بطن من الأنصار، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 147.

(⁵) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 150.

(⁶) ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 11. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 400.

(⁷) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 278 - 279.

(⁸) بنو صبير: حي من العرب، ينظر المرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 400.

(⁹) ابن منظور: "لسان العرب"، صقع، 8 / 204.

(¹⁰) البيت للراعي النميري في "الديوان"، تحقيق (راينهرت فايبرت)، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان، 1980م، ص 246. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، صقع، 8 / 204.

وقيل: عُبْدِيٌّ في النسب إلى بني العُبَيْدِ⁽¹⁾، وَعَتَكِيٌّ في النسب إلى العَتَيْكِ⁽²⁾، وفُقَمِيٌّ في النسب إلى فُقَيْمٍ كِنَانَةٍ⁽³⁾، ويجعل ابن يعيش سبب الشذوذ في فقيم كنانة من أجل الدلالة، يقول: "وقالوا: فُقَمِيٌّ في فُقَيْمٍ، وفُقَيْمٌ: حيٌّ من كِنَانَةٍ... لأن في بني تميم فُقَيْمٌ بَنَ جَرِير بن دارم والنسبة إليه فُقَيْمِيٌّ"⁽⁴⁾، وربما تكون الدلالة سبباً مهماً من أسباب شذوذها، إضافة إلى السبب الصوتي، وهو عدم اجتماع الياءات مع الكسرة، كما أنها لغات عن العرب، فربما يكون فقيميو كنانة قد نَسَبُوا بطريقة، وفقيميو دارم نَسَبُوا بطريقة أخرى، وعند جمع اللغة حُفِظَتِ اللغتان عن العرب، وهذا ما يقودنا إلى جواز الحذف فيما اشتهر.

(¹) بنو العُبَيْدِ: بطن من بني عدي بن جناب من قضاة، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، عبد، 3 / 278. والزبيدي: "تاج العروس"، عبد، 8 / 342 - 343.

(²) العَتَيْكِ: فخذ من الأزد، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، عتك، 10 / 464.

(³) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 335. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 15. وابن السراج: "الأصول في النحو" 3 / 81. والزمخشري: "المفصل في صناعة الإعراب"، ص 265. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 400.

(⁴) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 11. وينظر نفس الرأي عند ابن منظور: "لسان العرب"، فقم، 12 / 457 - 458. المرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455.

وقيل في النسب إلى قُرَيْشٍ: قُرَشِيٌّ، والقياس عند جمهور النحويين قُرَيْشِيٌّ، والمسموع قُرَشِيٌّ⁽¹⁾، لكن المسموع أكثر من القياس، وبه ورد النسب عن العرب؛ وأظنهم قد حذفوا الياء؛ بسبب الشهرة، وكثرة الاستعمال، فالحذف أفضل من الإثبات، رغم أن الإثبات قياس، والحذف شذوذ عند الجمهور.

ولم أجد كتاباً واحداً - فيما اطلعت عليه - من كتب الأنساب قد نسب إلى قريش بإثبات الياء بل جميعهم ينسبون بحذفها⁽²⁾، وأظنهم قد نسبوا على المسموع لدى العرب، والمسموع فيها الحذف، لكن للقلقشندي رأياً طريفاً لم أجده عند غيره - فيما اطلعت عليه من مراجع - وهو أن "النسب إلى قريش قُرَشِيٌّ، ولا يقال قُرَيْشِيٌّ إلا لمن كان من ولد فهر⁽³⁾"، وأظن رأيه كان شائعاً في ذلك الزمان، لكننا اليوم نعد قريشاً قبيلة واحدة، ولا حاجة لنا في أن ننسب إليها حسب أصول أفخاذها.

وقد استشهد جمهور النحاة - متبعين سيبويه - على إثبات الياء في قُرَيْشِيٍّ بقول الشاعر:

بكل قُرَيْشِيٍّ عليه مهابةٌ سريع إلى داعي الندى والتكرم⁽⁴⁾
(الطويل)

وبقول آخر في النسب إلى هُذَيْلٍ - على الحذف والإثبات:

هُذَيْلِيَّةٌ تدعو إذا هي فاخرتُ أبا هُذَيْلٍ من غطارفةٍ نجدُ⁽⁵⁾
(الطويل)

(¹) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، قرش، 6 / 335. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 160. والزيبيدي: "تاج العروس"، قرش، 17 / 326. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455. وأبو علي الفارسي: "المسائل العضديات"، ص 6. وابن جني: "اللمع في العربية"، ص 124. والزمخشري: "المفصل"، ص 264. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك"، 2 / 165. وأبو البركات الأنباري: "الإتصاف في مسائل الخلاف"، 1 / 351. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 331. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 185.

(²) ينظر على سبيل المثال: ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 1 / 206. والذهبي: "سير أعلام النبلاء"، 1 / 84 / 108، 1 / 239، 1 / 260، 2 / 388، 2 / 389. وابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 374.

(³) القلقشندي: "نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب"، ص 397.

(⁴) ورد توثيق البيت في ص 84 من هذه الدراسة، عند الحديث عن النسب إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ.

(⁵) ورد توثيق البيت في ص 85 من هذه الدراسة، عند الحديث عن النسب إلى فَعِيلٍ وفُعِيلٍ.

وأرى أن هذين البيتين ليسا كافيين للحكم على شذوذ حذف الياء، مقارنةً بالعدد الوافر من الكلمات التي وردت بالحذف، فأرى أن الإثبات شاذٌ في مثل هَذِيلِيَّ وفُرَيْشِيَّ؛ لشهرة هذه القبائل، ولكثرة النسب إليها بالحذف، فالمسموع يرد قاعدة النحاة في شذوذ الحذف.

وقيل: قُرْمِيٌّ في النسب إلى قُرَيْمٍ⁽¹⁾، ويعلل ابن سيده سبب شذوذها تعليلًا صوتيًا، وهو ألا تجتمع ثلاث ياءات وكسرة⁽²⁾، فهذا التعليل مقبولٌ في هذا الضرب من الشذوذ، لكنه وحده ليس كافيًا، إذ إن الكم الكبير المسموع عن العرب بإثبات الياء يلغي القول بشذوذ الحذف، ويجعل الحذف جائزًا كما للإثبات.

وقيل قُومِيٌّ في النسب إلى قُومٍ⁽³⁾، ومُلْحِيٌّ في النسب إلى مُلَحٍّ خُزَاعَةٌ⁽⁴⁾، وممن ينتسبون بهذه النسبة كثيرٌ عَزَّةَ الْمُلَحِيَّةِ⁽⁵⁾، وتعليلها عند ابن يعيش والمرادي أنهم أرادوا التفريق بين مُلَحٍّ مُلَحٍّ خُزَاعَةٌ وغيره ممن اسمه مُلَحٍّ، يقول ابن يعيش: "وَمُلَحِيٌّ في خُزَاعَةٍ؛ لأن فيهم مُلَحٍّ بن الهون، والنسبة إليه مُلَحِيٌّ"⁽⁶⁾، ويقول المرادي: "أما مُلَحٍّ سعد فلم يَشُدُّوا فيه"⁽⁷⁾، وتعليل شذوذها كتعليل غيرها من هذا الضرب، ولا داعي لإعادته، فالحذف جائز فيها.

وقيل: نَضْرِيٌّ في النسب إلى بني النَّضِيرِ⁽⁸⁾، كما قيل نَضِيرِيٌّ، على القياس، وأرى أن الحذف والإثبات جائزان، ولا شذوذ في أي منهما.

(¹) ينظر الأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 30. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 400.

(²) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 160.

(³) ينظر المرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455.

(⁴) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 335. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وابن الحاجب: "الشفافية في علم التصريف"، ص 38. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 81. والزمخشري: "المفصل"، ص 265. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 400.

(⁵) ينظر المرزباني: "معجم الشعراء"، ص 216.

(⁶) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 11.

(⁷) المرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455.

(⁸) بنو النضير: جماعة من اليهود سكنوا حصنًا قريبًا من المدينة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 502.

كما قيل هُذَلِيَّ في النسب إلى قبيلة هُذَيْلٍ، وقد تبع جمهور النحاة سيبويه في كونها شاذة⁽¹⁾ وتعليلها كتعليل قُرَشِيٍّ وقُرَيْشِيٍّ، فالمسموع بالحذف أكثر من الإثبات، يقول ابن منظور: "النسب إلى هُذَيْلٍ هُذَلِيٌّ وهُذَلِيٌّ، قياس ونادر، والنادر فيه أكثر على ألسنتهم"⁽²⁾، ورغم ذلك ينعتهـا جمهور النحاة بالشذوذ، والأولى أن يُعَدَّ الإثبات شاذاً؛ لقلته عند العرب.

في حين ينسب إليها السمعاني بالإثبات وبالحذف⁽³⁾، وينسب إليها الذهبي وياقوت الحموي بالحذف⁽⁴⁾، وممن ينتسبون إليها بالحذف خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدٍ، أَبُو ذُوَيْبٍ الهُذَلِيُّ⁽⁵⁾. وهذا الكم من المسموع بالحذف يؤكد جواز الحذف لا شذوذه، بل يرمي إلى أن الحذف أفصح من الإثبات.

وقيل في النسب إلى الوَقَيْرِ: وَقَرِيٌّ، يقول ابن منظور: "الوَقَرِيُّ: راعي الوَقَيْرِ، نسب على غير قياس"⁽⁶⁾. ومنه قول الكميـت الأسدي:

ولا وَقَرِيَّينَ في ثَلَّةٍ يجاوب فيها الثَّوْاجُ يُعَارَا⁽⁷⁾ (المتقارب)

وبعد، فإن هذا الكم الكبير من الكلمات التي وردت بحذف الياء عند النسب إلى وزني فَعِيلٍ وفَعِيلٍ كافٍ بالحكم على جواز الحذف فيه، فهو جائز، وليس شاذاً، كما نعته جمهور النحاة، وهو ظاهرة عامة تحتويها علل عدة. ويذهب الباحث إلى الأخذ برأي ابن قتيبة، وابن مالك في جواز الحذف والإثبات، وشرط ذلك هو الشهرة⁽⁸⁾.

(1) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 335. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وأبو علي الفارسي: "المسائل العضديات"، ص 6. والزمخشري: "المفصل"، ص 264. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1455. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التوضيح على التصريح"، 2 / 331. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 81. وأبو البركات الأنباري: "الإتصاف في مسائل الخلاف"، 1 / 351. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 185.

(2) ابن منظور: "لسان العرب"، هــل، 11 / 694.

(3) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 631 - 632.

(4) ينظر الذهبي: "سير أعلام النبلاء"، 1 / 358. وياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 11 / 83 - 84.

(5) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 11 / 83 - 84.

(6) ابن منظور: "لسان العرب"، وقر، 5 / 292.

(7) البيت للكميت بن زيد الأسدي في "شعر الكميـت بن زيد الأسدي"، الجزء الأول، القسم الأول، ص 220. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، وقر، 5 / 292.

(8) ينظر رأيهما في ص 84 من هذه الدراسة.

ما شذَّ عن قياس النسب بإثبات الهاء⁽¹⁾

لقد أجمع النحاة وأصحاب المعاجم على وجوب حذف الهاء من الاسم المنتهي بها عند النسب، ولم أجد خلافاً في وجوب حذفها، لذلك لُحِّنَ من قال خَلِيفَتِي، وَقَلْعَتِي، وَذَاتِي، ودَوَاتِي في النسب إلى خليفة، وقلعة، وذات، ودواة⁽²⁾، ورغم ذلك الإجماع على حذفها، إلا أن الباحث قد قد وجد كمّاً يسيراً من الكلمات قد شذّت عن قياس النسب بإثبات الهاء، وهذه الكلمات هي:

وقالوا في النسب إلى الإباحة إِبَاحَتِي⁽³⁾، وقياسها إباحي، وإِمَامَتِي في النسب إلى إمام⁽⁴⁾ وأُمِّيَّتِي في النسب إلى بني أُمِّيَّة⁽⁵⁾، وشَابِسَتِي في النسب إلى شابسة⁽⁶⁾، وَكَهَنُوتِي في النسب إلى الكهنة⁽⁷⁾، ولكن الأخيرة أراها من باب زيادة التاء لا لمعنى كما في تابوت، وناسوت، ولاهوت، فإن كانت كذلك، فهي على قياس النسب ؛ لأن الهاء هنا ليست للتأنيث.

ويرى الباحث أن إثبات الهاء عند النسب مرفوض لأسباب: الأول أنه يخالف ما ورد عن العرب، والثاني أنه لا فائدة صوتية ولا دلالية تذكر من إثبات الهاء، والثالث أنه لم يقل به أحد من النحاة، فكلهم مجمعون على رفضه، والرابع أن المسموع عن العرب بإثبات الهاء قليل جداً لا يفي بغرض قبوله، والأخير أن معظم ما ورد قد نقله السمعاني، والسمعاني غالباً ما يتفرد بآراء لم يقل بها غيره، وينقل كثيراً من الكلمات على لفظ العامة ؛ لأن غرضه الرئيس علم الأنساب وليس علم الصرف.

(1) الهاء هي تاء التأنيث بمصطلح المحدثين، لكنني آثرت استعمال مصطلح القدماء.

(2) لقد تم الحديث عن ذلك في مباحثة النسب إلى المختوم بالهاء، تنظر ص 65 من هذه الدراسة.

(3) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 69.

(4) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 206.

(5) ينظر الشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 338. وعباس حسن: " النحو الوافي "، 4 / 745.

(6) شابسة: من قرى مرو، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأديباء "، 18 / 16 - 17.

(7) وردت هذه الكلمة في المعجم الوسيط في سياق حديثه عن العلماني، فيعرفه بأنه خلاف الديني أو الكهنوتي، ولم أجدها عند غيره فيما اطلعت عليه من المراجع: " المعجم الوسيط "، علم، 2 / 624.

ما شذَّ عن قياس النسب بالنسب إلى لفظ الجمع:

إن قياس النسب إلى الجمع عند البصريين، وعند جمهور النحويين أن يُعادَ إلى المفرد ويُنسَبَ إليه، أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى لفظ الجمع مطلقاً، وقد تم الحديث عن ذلك في باب الخلاف الصرفي، في الفصل الأول من هذه الدراسة (1).

ومن خلال التنقيب والبحث وقع الباحث على كمٍّ وافر من الكلمات قد نُسِبَ بها إلى الجمع، فيرى الباحث من خلال الاستقراء أن النسب إلى لفظ الجمع مقيس مطرد، خاصة إذا دلَّ على حرفة، أو إذا أضاف معنى لا يحققه النسب إلى المفرد، وخير دليل على ذلك أن ابن جني قد أطلق اسماً على أحد كتبه يحوي نسباً إلى الجمع، وهو كتاب (التصريف المُلَوَّكِي)، فكيف يجيز لنفسه استعمال هذا الضرب من النسب على الرغم من أنه يوافق مذهب البصريين في وجوب النسب إلى المفرد؟ وفيما يأتي جزءٌ من الكلمات التي قد وقع عليها الباحث منسوبةً إلى لفظ الجمع، وهي مرتبة على حروف المعجم:

قيل: **إِبْرِيٌّ** في النسب إلى بيع الإبرِ وعَمَلِها (2)، ولو اتبع فيها قياس الجمهور لقل **إِبْرِيٌّ**، ولكنني أراها تضيع من خلالها دلالة الحرفة، وأخْبَارِيٌّ (3) للرجل ينقل الأخبار، ويشغل بالأنساب، فكأنها حرفة، وأزْرِيٌّ نسبة إلى الأزُر (جمع إزار)، فكأن من نسب بهذه النسبة كان يبيعها (4)، وقيل: رجلٌ شُرْطِيٌّ وشُرْطِيٌّ، منسوب إلى شُرْطَةٍ، والجمع شُرْطٌ (5)، كما نسبوا إلى الأشراط (6) على لفظ الجمع فقالوا **أَشْرَاطِيٌّ**، ومن شواهد ما قول العجاج:

(1) تنظر ص 76-79 في النسب المقيس إلى الجمع، وص 92 في الخلاف الصرفي في النسب إلى الجمع من هذه الدراسة.

(2) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 73.

(3) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 1 / 161، 5 / 153، 11 / 180، وقد نسب خلقاً كثيرين بلفظ أَخْبَارِيٌّ.

(4) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 123.

(5) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، شرط، 7 / 330.

(6) ثلاثة كواكب تسمى الأشراط، ينظر السابق بنفس الجزء والصفحة.

من باكرَ الأَشْرَاطِ أَشْرَاطِيٌّ⁽¹⁾ (الرجز)

وقول ذي الرمة:

حوَاءُ قَرَحَاءُ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ⁽²⁾ فيها الذَّهَابُ وَحَفَّتْهَا الْبِرَاعِيمُ⁽³⁾ (البسيط)

وقالوا: أُصُولِيٌّ لمن يعرف علم الكلام⁽³⁾، فكأنها حرفة ؛ لذلك نسبت إلى لفظ الجمع، وَأَعْلَاقِيٌّ نسبة إلى العَلَقِ وعَمَلِهِ⁽⁴⁾، وَأَكَارِعِيٌّ نسبة إلى الْأَكَارِعِ وبيعها⁽⁵⁾، وَأَكْفَانِيٌّ نسبة إلى بَيْعِ الْأَكْفَانِ وعملها والاتجار بها⁽⁶⁾، وَأَمْشَاطِيٌّ نسبة إلى عملِ الْأَمْشَاطِ⁽⁷⁾، وَأَنْمَاطِيٌّ نسبة إلى الْأَنْمَاطِ وبيعها⁽⁸⁾، وَبُزُورِيٌّ نسبة إلى من يبيع البُزُورَ⁽⁹⁾، وَتَعَاوِيذِيٌّ نسبة إلى كتابة التعاويذ⁽¹⁰⁾، وَتَعَالِيِيٌّ نسبة إلى خياطة جلود الثعالب وعملها وبيعها⁽¹¹⁾.

كما قيل: جُلُودِيٌّ في النسب إلى من يعمل الجلود وبيعها، على قول السمعاني⁽¹²⁾، في حين يرى الزبيدي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور⁽¹³⁾، فهي نسب إلى لفظ الجمع دالٌّ على حرفة عند السمعاني، في حين هي من باب مراجعة الأصول على قول الزبيدي، وكلا القولين يدل على شذوذ في النسب، وأرى أن القولين قابلان للصواب، إذ قد ورد عند العرب ما يدعم كليتهما.

(1) الرجز للعجاج في: "الديوان"، ص 322. و ابن منظور: "لسان العرب"، شرط، 7 / 330.

(2) البيت من البسيط، لذي الرمة في: "الديوان"، ص 573.

(3) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 181.

(4) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 195. والأعلاق هي الأفعال.

(5) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 202.

(6) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 203. ويقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 1 / 206.

(7) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 208.

(8) الْأَنْمَاطُ: هي البسط التي تفرش، ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 115. والسمعاني: "الأنساب"، 1 / 223.

(9) البزور جمع بز، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 343.

(10) ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 452. والسمعاني: "الأنساب"، 1 / 468.

(11) ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 86. والسمعاني: "الأنساب"، 1 / 505.

(12) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 76.

(13) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، جلد، 7 / 511.

وقيل: جَنَازِيٌّ، في النسب إلى الجَنَازِ (1)، وجَوَازِيٌّ في النسب إلى عمل الجَوَازِ (2) وجَوَالِقِيٌّ، وجَوَالِقِيٌّ في النسب إلى الجَوَالِقِ، والجَوَالِقِ وبيعها، على قول ابن خلكان والسمعاني (3)، في حين يراها ياقوت الحموي علماً كأَنْصَارٍ (4)، والحقيقة أن ياقوتاً واهم في ذلك، ذلك، فهي ليست علماً، إنما هي مهنة؛ وأرى أن المهنة ينسب فيها إلى لفظ الجمع مطلقاً.

وقالوا: حُصْرِيٌّ وحُصْرِيٌّ في النسب إلى الحُصْرِ أو الحُصْرِ وعملها وبيعها، فابن خلكان ينسب الحُصْرِيَّ القَيْرَوَانِيَّ إلى عَمَلِ الحُصْرِ وبيعها (5)، في حين يعلق محقق كتاب (وفيات الأعيان) بقوله: " لكن السيد حسن حسني عبد الوهاب، عضو مجمع اللغة العربية المصري قال: إنها اسم بلدة بالمغرب " (6)، لكنني أراها نسبة إلى الجمع، وليست نسبة إلى بلدة ؛ لأنه قد نسب إلى بلد القيروان، فالأولى أن يكون قد نسب إلى مهنته، ثم إلى بلده، فذلك أدل في التعريف عليه.

وقيل: خَرْقِيٌّ في النسب إلى بيع الخَرْقِ والثياب (7)، وخَرَاطِيٌّ في النسب إلى الخَرَاطِ (8) ورَسَائِلِيٌّ في النسب إلى كاتب الرسائل، وهو لقب أطلق على عمرو بن مسعدة الكاتب (9)، وسَكَكِينِيٌّ نسبة إلى صانع السكاكين (10)، وسَيُورِيٌّ في النسب إلى السيور وعملها (11)، وشُرُوطِيٌّ نسبة إلى الشروط، وقد أطلق على كاتب السجلات والصكوك (12).

وقد أورد بعض أصحاب التفسير لفظ الشَّعُوبِيَّ منسوباً إلى الشعوب، يقول ابن عطية الأندلسي: " الشعوب في العجم، والقبائل في العرب، والأسباط في بني إسرائيل،... والأمم التي

(1) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 90.

(2) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، جرب، 2 / 156. والسمعاني: " الأنساب "، 2 / 102.

(3) ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 3 / 171 - 172. والسمعاني: " الأنساب "، 2 / 104.

(4) ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 1 / 101 - 102، 6 / 88.

(5) ينظر ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 1 / 35 - 36.

(6) ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، حاشية (3)، 2 / 94.

(7) ينظر ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 2 / 210. والسمعاني: " الأنساب "، 2 / 349.

(8) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، خرط، 19 / 247.

(9) هو كاتب الرسائل عند المأمون، ينظر المرزباني: " معجم الشعراء "، ص 34.

(10) ينظر أنيس، إبراهيم، وآخرون: " المعجم الوسيط "، سكن، 1 / 440.

(11) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 366. والزبيدي: " تاج العروس "، سير، 12 / 117.

(12) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 420.

ليست بعرب يقال لها شَعُوبِيَّةٌ، بفتح الشين، وهذا من تغيير النسب " (1)، والشُعُوبُ: النسب البعيد البعيد عند جماعة (2)، في حين الشَعُوبِيَّةُ، بالضم، حركة مناوئة للعرب عند الجاحظ في بخلائه (3).

وخلاصة القول فيها: إن الشَّعُوبِيَّ منسوب إلى شُعوب العجم، وقد فتحوا الشين عند النسب؛ ليفرقوا بين المنسوب إلى العجم وغيرهم، أما الشَّعُوبِيَّة فهي منسوبة إلى لفظ الجمع، وقد أفاد ذلك بياناً في دلالتها، فكأن المنسوب إلى الشعوب يفضل جميع الشعوب على العرب، من فرس وروم وعجم، ولو نسب إلى لفظ المفرد لما انمازت الدلالة كما هي في نسبتها إلى لفظ الجمع.

وقيل: فَرَائِضِيٌّ في النسب إلى الفرائض، والفرائض: علم المواريث، فكأنه مهنة (4)، وقُدُورِيٌّ إلى صنع القُدُورِ (5)، وكَرَابِيسِيٌّ إلى بائع الكرابيس (6)، وقد أورد السمعاني نسبة شاذة غريبة، لم أرها إلا عنده - فيما اطلعت عليه من مراجع، يقول: " الكَلَابِزِيٌّ: نسبة إلى حفظ الكلاب وتربيتها والصيد بها، واشتهر بهذه النسبة إبراهيم بن حُمَيْد الكلابزي النحوي البصري، يروي عن أبي حاتم السجستاني " (7)، وأرى هذه النسبة مرفوضة؛ لابتعادها عن روح العربية، لكن السمعاني يذكر شخصاً نسب بهذه النسبة، بيد أن الذي يجعلني أرفضها أنني لم أجد لها عند غيره، والسمعاني يتفرد كثيراً بآراء لم يقل بها غيره، وينسب غالباً على لفظ العوام.

(1) ابن عطية الأندلسي: " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز "، 5 / 153. وينظر نفس الرأي عند السمعاني:

"تفسير القرآن المسمى تفسير السمعاني"، 5 / 228.

(2) ينظر الطبري: " جامع البيان عن تأويل آي القرآن "، 26 / 139. ومجاهد المخزومي: " تفسير مجاهد "، تحقيق عبد

عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، المنشورات العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، 2 / 608. والدمشقي الحنبلي: " اللباب

في علوم الكتاب "، 17 / 555.

(3) ينظر الجاحظ: " البخلاء "، ص 202.

(4) ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 3 / 98. والسمعاني: " الأنساب "، 4 / 358.

(5) ينظر ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 1 / 48.

(6) الكرابيس: جمع كرباس وكرباسة، وهي كلمة فارسية تعني الثوب، والقطن، وراووق الخمر، ينظر ابن منظور: " لسان

العرب "، 6 / 195.

(7) السمعاني: " الأنساب "، 5 / 116.

ومن الشواذ قولهم: فلانٌ كِلَابِيُّ الخَلْقِ⁽¹⁾، فقد نسبوا إلى الكِلَابِ، ولم يقولوا: كَلْبِيُّ الخَلْقِ، وأرى هذه النسبة على لفظ الجمع تفيد دلالة إضافية، إذ تفيد المبالغة في كون الخَلْقِ كِلَابِيًّا، وهي شبيهة بتسمية ابن جني لكتابه (التصريفُ المُلُوكِيُّ)، فقد أضفى مبالغة في المعنى لا تتحقق بالنسب إلى لفظ المفرد.

ومن الشاذ ما أورده السمعاني في النسب إلى معرفة الكلام والأصول على لفظ كَلَمَاتِي⁽²⁾، فهذه النسبة شاذة من عدة أوجه: فهي شاذة بالنسب إلى الجمع، كما أنها شاذة بتحريك اللام بالفتح، وأرى شذوذها في النسب إلى الجمع مقبولا، أما حركة اللام فربما تكون غلطاً من السمعاني، أو من محقق الكتاب.

ومما نسب إلى الجمع قولهم: كِيزَانِيٌّ في النسب إلى عمل الكيزان⁽³⁾، ومَظَالِمِيٌّ في النسب إلى من تُرفع إليه المظالم فيردها⁽⁴⁾، وَمَنَاطِقِيٌّ في النسب إلى المَنَاطِقِ⁽⁵⁾، فكأنهم أرادوا التأكيد على كونه منسوباً إلى مناطق عدة، فلو قيل به منطقيٌّ لالتبس بالمنسوب إلى المفرد.

وبعد: فإن النسب إلى لفظ المجموع يُعدُّ قياساً مطرداً إذا دلَّ على حرفة، كما أنه ينبغي النسب إلى لفظ المجموع عندما يفيد ذلك فضل بيان ودلالة كالشُعُوبِيِّ منسوباً إلى الشعوب، وإلا فالنسب إلى لفظ المفرد أقيس.

ما شذَّ عن قياس النسب بالنسب إلى المركب

لقد اتفق جمهور النحاة على كون النسب القياسي إلى المركب بحذف عجزه، والنسب إلى صدره فقط، إلا إذا كان العجز أشهر من الصدر، فإنهم يحذفون صدره وينسبون إلى عجزه، أما

(¹) ينظر السيوطي: "مع الهوامع"، 3 / 406.

(²) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 89.

(³) ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 447.

(⁴) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 331.

(⁵) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 387.

النسب إلى جزأي المركب فهو شاذ باتفاق جمهورهم، وقد أجازوه قوم منهم الجرّمي⁽¹⁾، لكن الباحث قد وجد كمًّا وافرًا من الكلمات قد نُسِبَ فيها إلى جزأي المركب، وكانت علة هذا الشذوذ - في الغالب - حفاظًا على دلالة الكلمة؛ لأنه لو حُذِفَ أحدُ جزأي المركب لالتبس إلى أي شيء قد نُسِبَ، وفيما يأتي بعض الكلمات التي شذت بالنسب إلى جزأي المركب مرتبةً على حروف المعجم؛ ليسهل الرجوع إليها:

قالوا: **أَرْدَسْتَانِيّ** في النسب إلى **أَرْدَسْتَان**⁽²⁾، وقياس النسب إليها أن يقال: **أَرْدِيّ**، لكنني أراهم قد نسبوا إلى الجزأين للحفاظ على دلالة المنسوب إليه، وأرى ذلك ينطبق على أفغانستان وكردستان، وباكستان، وغيرها مما انتهى بهذه اللاحقة الفارسية، فلو قيل **أَفْغَانِيّ** لكان وجهًا جيدًا، ولو قيل: **أَفْغَانِسْتَانِيّ** لكان أنسب وأدلّ، أما في باكستان فأرى أن **بَاكِيّ** مرفوضة؛ لضياع الدلالة معها، والوجه أن يقال فيها **بَاكِسْتَانِيّ**.

ومما شذ عن إجماع النحويين قولهم: **أُسْتَاذْبَرَانِيّ** نسبة إلى **أُسْتَاذْبَرَان**⁽³⁾، و**أُسْتَرَابَادِيّ** نسبة إلى **أُسْتَرَابَاد**⁽⁴⁾، و**أُسْتَاخُوسْتِيّ** نسبة إلى **أُسْتَاخُوسْت**⁽⁵⁾، و**بَابْدَسْتَانِيّ** نسبة إلى باب **دَسْتَان**⁽⁶⁾ و**بَابِشَامِيّ** نسبة إلى باب الشام⁽⁷⁾، و**بَابِشِيرِيّ** نسبة إلى باب شير⁽⁸⁾، و**بَابَقَرَانِيّ** نسبة إلى باب قران⁽⁹⁾، و**بَابِكِسِيّ** نسبة إلى باب كيس⁽¹⁰⁾، و**بَابِكُوشِكِيّ** نسبة إلى باب **كُوشِك**⁽¹¹⁾ و**بَاخُوسْتِيّ**

(1) تنظر ص 85 من هذه الدراسة.

(2) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 108.

(3) أستاذبران: من قرى أصبهان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 129.

(4) أستراباذ: بلدة كبيرة مشهورة من أعمال طبرستان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 8 / 5. و "معجم البلدان"، 1 / 175.

(5) أستاخوست: قرية من قرى مرو، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 162.

(6) باب دستان: موضع بسمرقند، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 307. والسمعاني: "الأنساب"، 1 / 240.

(7) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 241.

(8) باب شير: من قرى مرو، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 6 / 209.

(9) باب قران: من قرى مرو، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 242.

(10) باب كس: محلة بسمرقند، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 242. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 309.

(11) باب كوشك: محلة بأصبهان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 243.

نسبة إلى **بَاجْخُوسْت**⁽¹⁾، و**بَعْلَبَكِّي** نسبة إلى **بَعْلَبَك**⁽²⁾، و**خَارَزَنْجِي** نسبة إلى **خَارَزَنْج**⁽³⁾، و**خُبْزَارْزِي** نسبة إلى **خُبْزِ الأَرَز**، وهو لقب أطلق على أبي القاسم نصر بن أحمد البصري⁽⁴⁾، و**خُرَوِي جَبَلِي** نسبة إلى **خُرُو الجبل**⁽⁵⁾، و**دَارْقُطْنِي** نسبة إلى **دَار قُطْن**⁽⁶⁾، و**دَيْرُ بَلُوطِي** نسبة إلى **دَيْرِ البَلُوط**⁽⁷⁾، و**دَيْرَ عَاقُولِي** نسبة إلى **دَيْرَ عَاقُول** على قول **ياقوت** و**السمعاني**⁽⁸⁾، و**عَاقُولِي** - على قياس النسب - على قول **الزبيدي**⁽⁹⁾، وأرى أن **السمعاني** و**ياقوتاً** قد نسباً إليها على **السماع**، **السماع**، كما تحدث بها الناس، أما **الزبيدي** فقد أخضعها للقاعدة القياسية في النسب، ولا ضير في نسبها على القياس؛ لأنه لا يحدث التباس بها.

وقالوا في النسب إلى **رَامَ هُرْمَزَ: رَامِي هُرْمَزِي** شذوذاً، على رأي جمهور النحويين⁽¹⁰⁾ و**رَامَهْرُمَزِي** على قول **ياقوت الحموي** و**السمعاني**⁽¹¹⁾، وقد أورد كثير من النحويين والمعجميين رَامِيًا هُرْمَزِيًا مثلاً على الشذوذ في النسب إلى **رَامَ هُرْمَزَ**⁽¹²⁾، واستشهدوا بقول الشاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةً هُرْمَزِيَةً بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرزق⁽¹³⁾ (الطويل)

(¹) باجخوست: من قرى مرو، ينظر **السمعاني**: "الأنساب"، 1 / 245.

(²) ينظر **السمعاني**: "الأنساب"، 1 / 370.

(³) خارزنج: بنوحي نيسابور، ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم الأدباء"، 3 / 204.

(⁴) شاعر أمي مجيد، كان خبازاً يخبز خبز الأَرَز في مريد البصرة، وكان يقتصر على الغزل في شعره، ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم الأدباء" 19 / 218. و**السمعاني**: "الأنساب"، 2 / 319. وفيها لغات، بفتح الهمزة وضمها، وتشديد الزاي وتخفيفها، وبضم الهمزة والراء، وتشديد الزاي، وفتح الهمزة وضمها وسكون الراء وتخفيف الزاي، أو بحذف الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي عند ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 3 / 187 - 190.

(⁵) خرو الجبل: قرية كبيرة بين خابران وطوس، ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم البلدان"، 2 / 362.

(⁶) ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم الأدباء"، 4 / 105.

(⁷) دير البلوط: قرية من أعمال الرملة عند **ياقوت الحموي**: "معجم البلدان"، 2 / 501. وهي اليوم تابعة لمحافظة سلفيت.

(⁸) دير عاقول: بين مدائن كسرى والنعمانية، بينها وبين بغداد خمسة عشر فرسخاً، على شاطئ دجلة، ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم البلدان"، 2 / 521. وهي من قرى بغداد عند **السمعاني**: "الأنساب"، 2 / 525.

(⁹) ينظر **الزبيدي**: "تاج العروس"، بطأ، 1 / 150، وهي عنده مدينة النهروان الأوسط.

(¹⁰) ينظر ابن سيده: "كتاب العدد في اللغة"، ص 55. و**الزبيدي**: "تاج العروس"، روم، 32 / 296.

(¹¹) ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم الأدباء"، 14 / 65. و**السمعاني**: "الأنساب"، 3 / 30.

(¹²) تنظر ص 86 من هذه الدراسة.

(¹³) مر تخريج البيت ص 86 من هذه الدراسة.

وقيل في النسب إلى سَمَرْقَنْدَ: سَمَرْقَنْدِيٌّ⁽¹⁾، وَشَنْتَمَرِيٌّ نسبة إلى شَنْتَ مَرِيَّةَ⁽²⁾، بالنسب إلى إلى جزأي المركب، أما تشديد الراء فهو اعتباط، وَعَبْدُ مَلَكِيٍّ نسبة إلى عبد الملك⁽³⁾، وَقَرَاوِيَّ حَسَانِيٍّ نسبة إلى قَرَاوِي بني حسان⁽⁴⁾، وَكَرَخِيَّ عِبْرَتِيٍّ نسبة إلى كَرَخَ عِبْرَتَا، لأنه يوجد أكثر من بلد صدره كَرَخٌ، ككَرَخَ بَغْدَادَ، وَكَرَخَ البصرة⁽⁵⁾ فالنسب إلى أي جزء يوقع في اللبس.

وقالوا: كَفَرَبَطْنَانِيٍّ نسبة إلى كَفَرٍ بَطْنَةَ⁽⁶⁾ فقد شذوا فيها شذوذين: الأول النسب إلى الجزأين، وال توههم بكون هاء التأنيث ألفاً ممدودة، فكأنهم قد نسبوا إلى كفر بطناء، وزيادة على ذلك فقد قلبها السمعاني ياء على عادته في النسب. وقيل: كَفَرَسَابِيٍّ في النسب إلى كَفَرٍ سَابَا⁽⁷⁾، وهنا لا بد من إشارة إلى معلومة مهمة، وهي أن البلدان التي صدرها (كَفَرٌ)، تعني البلد في اللغة⁽⁸⁾، أما كلمة (كَفَار) في العبرية اليوم، فهي (كَفَرٌ) العربية، ولا غرابة في ذلك، فأصل اللغتين ساميٌّ. وقد ذكر ياقوت بلداناً كثيرة في فلسطين صدرها (كَفَرٌ) ككفر عاقب، وكفر كنا⁽⁹⁾ وكَفَرٍ مَنْدَةَ⁽¹⁰⁾، ومما نسب إلى ما صدره (كَفَرٌ) الْكَفَرَطَابِيُّ نسبة إلى كفر طابا⁽¹¹⁾ ومما نسب إلى جزأي المركب قولهم نَهْرَدِيرِيٍّ نسبة إلى نَهْرَدِيرٍ⁽¹²⁾، فهو محمول على ما صدره (كَفَرٌ) ، إذ لا يغني جزء منهما عن الآخر.

(1) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 6 / 66.

(2) هو حصن في بلاد الإفرنج به كنيسة عظيمة، ومَرِيَّةٌ: يراد بها مريم بلغة الإفرنج، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 5 / 301.

(3) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 133.

(4) قرية من أعمال نابلس، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 319.

(5) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 449.

(6) قرية من أعمال دمشق، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 82.

(7) قرية بين نابلس وقيسارية، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 469. وهي اليوم تحمل اسم كفر سابا، داخل ما يعرف بالخط الأخضر من أراضي فلسطين المحتلة عام 1948.

(8) ينظر ابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 330.

(9) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 470.

(10) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 471.

(11) ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 11 / 233.

(12) نهر دير: قريب من البصرة، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 17 / 122. وهي قرية من قرى البصرة عند السمعاني: "الأنساب"، 5 / 544.

وبعد: فإن هذا الذي ذُكرَ مما شذَّ في النسب إلى المركب ما هو إلا غيض من فيض من كلمات كثيرة جداً وردت في المراجع، خاصة في كتب الأنساب، ولم يذكر الباحث سوى كم يسير منها ؛ لإلقاء الضوء على الظاهرة فقط، ويرى الباحث أن السبب الرئيس في النسب إلى جزأي المركب هو الهروب من اللبس في الدلالة، فمعظم الكلمات سابقة الذكر يتساوى صدرها وعجزها في الشهرة، فلا يُعرفُ إلى أي شئ قد نسبت لو أُوقِعَ النسبُ على جزء منهما ؛ لذلك نسبوا إلى الجزأين، ويرى الباحث أن هذا الكم الكبير من المسموع كفيل بقياسية النسب إلى الجزأين معاً، خاصة إذا خيفَ اللبس.

ما شذَّ عن قياس النسب بالنسب إلى الممدود وما ختم بهمزة بعد ألف

إن قياس النسب إلى الممدود أن تُثبتَ فيه الهمزة إذا كانت أصلية، وأن تُقلبَ واواً إذا كانت زائدة للتأنيث، وجواز القلب والإثبات إذا كانت منقلبة⁽¹⁾، لكن الباحث قد وجد كلمات قد شذَّت عن تلك القاعدة القياسية، وفيما يأتي الكلمات التي وقع عليها الباحث شاذة عن القاعدة، وهي مرتبة على حروف المعجم:

قيل: تَاوِيٌّ في النسب إلى التاء، فيقال: قصيدة تَاوِيَّةٌ، وتَائِيَّةٌ⁽²⁾، كما قيل تَيَوِيَّةٌ أيضاً، وكذلك القول في أخواتها، من تاء، وباء، وراء، وغيرها⁽³⁾، وقالوا للقصيدة التي رويها الياء يَاوِيَّةٌ، كما قالوا تَاوِيَّةٌ، والقياس إثبات الهمزة في ذلك. فالقياس في النسب إلى الثلاثي المختوم بهمزة أن تثبت فيه الهمزة عند النسب، ولكنه سُمِعَ عن العرب إثباتها وقلبها، أما تَاوِيٌّ ويَاوِيٌّ فأراها مقيسة بالسماع عن العرب رغم مخالفتها قاعدة النحويين، وأما تَيَوِيٌّ فهي شاذة اعتباطاً دون سبب.

وقد أورد ابن خلكان نسباً شاذاً إلى تيماء في حديثه عن ابن تَيْمِيَّةَ، يقول: " فخر الدين بن تَيْمِيَّةَ الحرانيُّ الواعظ الفقيه المعروف... وتَيْمِيَّةٌ منسوبة إلى تيماء، وكان ينبغي أن تكون

(¹) تنظر تفصيلات ذلك ص 76 من هذه الدراسة. وينظر الخلاف الصرفي ص 91.

(²) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162، و "المحكم والمحيط الأعظم"، توي، 9 / 551. وابن منظور: "لسان العرب"، 15 / 444.

(³) ينظر ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، توي، 9 / 551. وابن منظور: "لسان العرب"، 15 / 444.

تَيْمَلاوِيَّةٌ⁽¹⁾، وأراها قد شذت على هذا الضرب ؛ لكثرة استعمالها مع هذا الشخص بعينه، فلا ينسب غيره إليها على هذا الشذوذ، فتَيْمِيَّةٌ منسوب إلى تيماء، وهي خاصة بهذا العالم فقط.

وقالوا: كَبَشٌ حَوْرِيٌّ، وقد اختلفَ في نسبته، ف قيل إلى الحَوَرِ، على القياس، وقيل إلى حَوْرَاءَ، على الشذوذ، يقول الزبيدي: " قال ابن الأثير: منسوب إلى الحَوَرِ، وهي جلود تتخذ من جلود الضئان،... ونقل شيخنا عن مجمع الغرائب ومنبع العجائب للعلامة الكاشغري أن المراد بالكَبَشِ الحَوْرِيُّ هنا المَكْوِيُّ كَيْةَ الحَوْرَاءِ، نسبة على غير قياس⁽²⁾، ومن شواهد قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) لوفد همدان: " لهم من الصدقة التَّلبُ والناَبُ والفصيلُ والفارضُ والكَبَشُ والحَوْرِيُّ " ⁽³⁾، وهو منسوب إلى الحَوَرِ، على قياس النسب، على قول ابن الأثير⁽⁴⁾، وأرى ذلك الأقرب؛ لأنه يبتعد عن التأويل والتقدير.

وقالوا: حَوْصِيٌّ في النسب إلى أبي الخوصاء⁽⁵⁾ بحذف الزوائد، وسُوَيْدَانِيٌّ نسبة إلى السُوَيْدَاءِ⁽⁶⁾، بإثبات الهمزة، والقياس قلبها واوًا؛ لأنها زائدة للتأنيث، ولكن ورد عن العرب إثباتها في جميع حالاتها، وأرى ذلك كفيلاً بتيسير النحو على الناشئة، خاصة أنه سمع عن العرب.

وقد نسبوا إلى الشاء على لفظ شَاوِيٍّ شذوذاً⁽⁷⁾ والقياس إثبات الهمزة في الثلاثي الذي همزته بعد ألف، لكن المسموع عن العرب قلبها واوًا، وقد احتجوا على سماعية ذلك بقول الشاعر:

(1) ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 2 / 413.

(2) الزبيدي: " تاج العروس "، حور، 11 / 101. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، حور، 4 / 222.

(3) الحديث في ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 1 / 459. و الزبيدي: " تاج العروس "، حور، 11 / 101. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، حور، 4 / 212.

(4) ينظر ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 1 / 459.

(5) أبو الخوصاء: من علماء حمص، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 417.

(6) السويداء: قرية من أعمال حوران، ينظر العكري الحنبلي: " شذرات الذهب في أخبار من ذهب "، 7 / 41. والسمعاني: " الأنساب "، 3 / 338. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 286.

(7) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 367. وابن دريد: " جمهرة اللغة "، حمر، 1 / 522. وابن منظور: " لسان العرب "، قرش، 6 / 335. والزبيدي: " تاج العروس "، قرش، 17 / 326. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 56.

ولستُ بشاويٍّ عليه دَمَامَةٌ إذا ما غدا يغدو بقوس وأسْهُمُ⁽¹⁾ (الطويل)

وقول مبشر بن هذيل الشمخي:

لا يَنْفَعُ الشَّاويَّ فِيهَا شَاتُهُ

ولا حمراه ولا علاتُهُ⁽²⁾ (الرجز)

وقيل: صُدَائِيَّ في النسب إلى صُدَاءَ⁽³⁾، وقياسها صُدَائِيَّ، أو صُدَاوِيَّ، ولكن هذه النسبة أوردتها السمعاني على لسان العوام، والسمعاني يفعل ذلك كثيرًا، ومثلها قوله: العَلَايِيَّ في النسب إلى سكة العلاء ببخاري⁽⁴⁾، فقد نسبها على لفظ العوام، وقياسها عَلَائِيَّ، وعَلَاوِيَّ، وقُرَاوِيَّ في النسب إلى القُرَاءِ⁽⁵⁾، وقياس النسب فيها أن يقال قُرَائِيَّ، بإثبات الهمزة، ولكنهم قلبوها واوًا على غير قياس، وأراه من باب حمل شئ على آخر، فحملوها على همزة التأنيث توهمًا.

وقالوا: كَذْرَائِيَّ في النسب إلى كَذْرَاءَ⁽⁶⁾ وقياسها كَذْرَاوِيَّ، لكنها طريقة السمعاني في النسب النسب على لفظ العوام، وقالوا في النسب المسموع إلى الماء مَآوِيَّ⁽⁷⁾، والقياس مَائِيَّ، لكنها

(¹) البيت بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: "لسان العرب"، قرش، 6 / 335. والزبيدي: "تاج العروس"، قرش، 17 / 326. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 56. وسيبويه "الكتاب"، 3 / 367.

(²) الرجز لمبشر بن هذيل الشمخي في: الجوهرية: "الصحاح"، شوه، 6 / 2238. وابن منظور: "لسان العرب"، حمر، 4 / 214. والزبيدي: "تاج العروس"، شوه، 36 / 425. وبلا نسبة في: ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 156. وابن دريد: "جمهرة اللغة"، حمر، 1 / 522. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 735، وروايته في شرح الأشموني:

لا يَنْفَعُ الشَّاويَّ فِيهَا شَاتُهُ

ولا حمراه ولا علاتُهُ

والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 56، وروايته في شرح الشافية:

ورُبَّ خَرْقٍ نَازِحٍ فَلَائُهُ

لا يَنْفَعُ الشَّاويَّ فِيهَا شَاتُهُ

ولا حمراه ولا علاتُهُ

إذا علاها اقتربت وفاتُهُ

(³) صُدَاءُ: قبيلة باليمن، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 526.

(⁴) السمعاني: "الأنساب"، 4 / 365.

(⁵) القُرَاءُ: الناسك، وهي مفردة وليست جمعًا، ينظر المبرد: "المقتضب"، 3 / 149.

(⁶) كذراء: قرية باليمن، وتقال بالبدال، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 41.

(⁷) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 368. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 162.

كالشَاوِيَّ في النسب إلى الشاء، كما بالغوا في شدوذها فقالوا مَاهِيٌّ، بقلب الهمزة هاءً، يقول ابن منظور: " النسب إلى الماء مَائِيٌّ، وماوِيٌّ، في قول من يقول عَطَاوِيٌّ، وفي التهذيب: والنسبة إلى الماء ماهيٌّ... والمَاوِيَّةُ: المرأة، كأنها منسوبة إلى الماء لصفاتها " (1). ومن ذلك قول الشاعر:

تري في سنا الماويِّ بالعصرِ والضُّحى على غَفَلاتِ الزينِ والمُنَجَّمِ (2) (الطويل)

وقد بالغوا في الشذوذ بنسبهم إلى ماهٍ (3) على لفظ مَائِيٍّ، يقول الزبيدي: السمن المَائِيُّ منسوب إلى مواضع يقال لها ماه " (4)، فهذا الشذوذ قد بلغوا به أشدَّه ؛ لأنهم قد نسبوا إلى الماء فقالوا ماهيٌّ، ونسبوا إلى ماهٍ فقالوا مَائِيٌّ، فذلك يوقع في لبس شديد، وخاصة أنهم قد بادلوا بين الهاء والهمزة واقعهما، وذلك التبديل اعتباطٌ لا مُسَوِّغَ له سوى أنه قد سمع عن بعض العرب.

وبعدُ: فإن الباحث قد وقع على كلمات قلبت فيها الهمزة واوًا والقياس إثباتها، وكلمات أُثْبِتَتْ فيها الهمزة والقياس قلبها، وكلمات قد قلبت فيها الهمزة ياء على لفظ العوام، ويرى الباحث أن الإثبات أفضل من القلب في جميع حالاته ؛ لأن ذلك أَحَقُّ لَبْنِيَّةِ الكلمة، وبالتالي فهو أَحْفَظُ لدلالاتها من القلب، أما قلب الهمزة ياء فهو مما تفرد بنقله السمعاني، ومثل ذلك يرفضه الباحث، أما قلب الهمزة هاءً، وقلب الهاء همزةً فيرى الباحث أن ذلك وارد مسموع عن بعض العرب، والأولى حفظه، وعدم القياس عليه ؛ لأنه لا فائدة ترجى من مثل هذا النوع من الشذوذ.

ما شذَّ عن قياس النسب بالنحت

(1) ابن منظور: " لسان العرب "، موه، 13 / 543. والزبيدي: " تاج العروس "، موه، 36 / 508 - 509.

(2) البيت بلا نسبة إلى قائل في: " ابن منظور: " لسان العرب "، موه، 13 / 543، موا، 15 / 299. والزبيدي: " تاج العروس "، موه، 36 / 508.

(3) ماه: اسم يطلق على مواضع تسمى ماه، ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، موه، 36 / 514.

(4) الزبيدي: " تاج العروس "، موه، 36 / 514.

لقد دار سجال بين القدماء في تعريفهم النحت، وتبعهم في ذلك المحدثون، كما اختلف بينهم في درجة قياسيته أو شدوذه، فهم بين رافض، وقابل على حدّ، وقابل دون قيود، وفتح الباب على مصراعيه في قبوله.

ولن يوسع الباحث حديثه عن ذلك بالتفصيل؛ لأن موضوعه الرئيس شدوذ النسب في باب النحت، فسيتناول تعريفه بإيجاز شديد، وآراء النحاة فيه، بإيجاز أيضاً، ثم سيورد ما قد وقع عليه من كلمات شاذة ضمن هذا الباب.

يقول سيبويه: "وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة جعفر، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر... فمن ذلك عِشْمِيٌّ وَعَبْدِرِيٌّ" ⁽¹⁾، وهو نوع من الاختصار في اللغة، فالعرب تتحت من كلمتين وثلاث كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار.

ويجمع الدكتور نهاد الموسى تعريفات القدماء في حديثه عن مفهوم النحت بقوله: "هو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر، أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينتين في المعنى والصورة، وبحيث تكون الكلمة الجديدة آخذة منها جميعاً بحظ في اللفظ، دالةً عليها جميعاً في المعنى" ⁽²⁾

أما عن قياسيته وشدوذه، فقد اختلف في ذلك أيما اختلاف. أما سيبويه وجمهور النحاة القدماء فيعدونه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه غيره ⁽³⁾، ويصفه الحريري بالرياضة في تصريف الكلام ⁽¹⁾، ويقول عنه ابن إبراهيم: إنه من الكلام المولّد ⁽²⁾.

⁽¹⁾ سيبويه: "الكتاب"، 3 / 376.

⁽²⁾ الموسى، نهاد: "النحت في اللغة العربية"، ط 1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1984م، ص 67 - 68.

⁽³⁾ ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 376. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 164. وابن الدهان: "الفصول في العربية"، ص 83. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب"، 2 / 603. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 9. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 69. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1459 - 1460. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 736. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 190 - 192. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 458. وابن الغيث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 150. والعكبري: "اللباب في علل البناء والإعراب"، 2 /

أما المبرد فإنه يجعله مقبولا، على قلة، يقول في (الكامل): "وقد يجوز - وهو قليل - أن يُبنى له من الاسمين اسماً على مثال الأربعة؛ لينتظم النسب، وذلك قولك في النسب إلى عبد الدار بن قصي: عَبْدَرِيٌّ، وفي النسب إلى عبد القيس: عَبْقَسِيٌّ"⁽³⁾، ويقول في (المقتضب): "وقد تشتق العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتتاب اللبس، وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافاً... وإنما فُعلَ هذا ؛ لعلّة اللبس"⁽⁴⁾.

أما الألويسي فإنه يقبله ويجعله مقيساً ضمن شروط، يقول: "إن العرب أغنى الناس بتلخيص العبارات، وأسرعهم في فهم الرموز والإشارات، وقد استعملوا النحت، واعتبروه في كثير من الألفاظ التي يكثر دورها في كلامهم، واستعمالها في محاوراتهم... طلباً لسهولة التعبير وإيجازه"⁽⁵⁾.

ويورده آخرون ضمن الحديث عن أوجه النسب إلى المركب دون رَفَضٍ أو قبول، فلا ينعتونه بالشذوذ⁽⁶⁾، ويقبله آخرون في المركب المزجي، ويرفضونه في الإضافي⁽⁷⁾، أما ابن منظور فإنه يذكر رأي الجمهور فيه، ولكنه يشكك بذلك خاتماً كلامه بعبارة (والله أعلم)⁽⁸⁾.

أما المحدثون فقد احتدم السجال بينهم في قبول النحت أو رفضه، فمنهم من يتبناه دون قيود أو شروط، وحجتهم في ذلك أنه وسيلة لإغناء اللغة، فهو نوع من الاشتقاق اللغوي، ووسيلة

156 - 157. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 406 - 407. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 186 - 187.

(¹) الحريري: "درة الغواص في أوام الخواص"، ص 185.

(²) ابن إبراهيم: "إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع"، 1 / 64.

(³) المبرد: "الكامل"، 3 / 616 - 617.

(⁴) المبرد: "المقتضب"، 3 / 142.

(⁵) الألويسي: "كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده"، حققه وشرحه محمد بهجة الأثري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1988م، ص 38.

(⁶) ينظر الزمخشري: "المفصل"، ص 263 - 264. والثعالبي: "فقه اللغة وأسرار العربية"، ص 225. والجوهري: "الصاحح"، شمس، 2 / 937 - 938. والطالقاني: "المحيط في اللغة"، 6 / 88. والزركشي: "البرهان في علوم القرآن"، 3 / 442.

(⁷) ينظر الشيخ خالد الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 332.

(⁸) ابن منظور: "لسان العرب"، كرب، 1 / 715.

لتوليد الكلام، والتعبير بكلمة واحدة أفضل من التعبير بكلمات عدة، وهو نوع من الاختصار اللغوي، والحاجة إليه ماسة من أجل المصطلحات العلمية الحديثة، فمن أشهر أصحاب هذا الاتجاه مارون غصن⁽¹⁾، وإدوار مرقص الذي يبالغ في قبوله، حتى إنه يمثل عليه بكلمات عامية مثل (شو بدك)، أي: أي شيء هو بودك؟⁽²⁾، ومحمد صلاح الدين الكواكبي، الذي يجعله وسيلة لإدخال مصطلحات علمية، إذ يمثل بكلمات موهلة في الغرابة⁽³⁾.

ونجد آخرين يقبلونه؛ لأنه ورد عند العرب، لكنهم لا يفتحون الباب على مصراعيه لقبوله، فيشترطون فيه شروط كثيرة، منها: ألا يكون ملبساً، وأن يكون كثير الدوران على الألسنة بكثرة استعماله، وألا يؤدي إلى الغرابة والتوعر، وألا تقل أحرفه عن أربعة، وأن يكون خفيفاً على اللسان، وأن يؤدي حاجات العربية من أفراد وتثنية وجمع وإعراب، وأن يحافظ على دلالة الكلمات، وألا يجافي روح العربية، وغيرها من الشروط.

ومن أشهر أصحاب هذا الاتجاه نهاد الموسى⁽⁴⁾، وسعيد الأفغاني⁽⁵⁾، ومصطفى الجوزو الذي يرفض كون النحت صناعة علمية، بل هو ارتجالي نتيجة كثرة الاستعمال⁽⁶⁾، وفارس فندي فندي البطاينة الذي يجيزه في المصطلحات العلمية خاصة، لكنه مشروط بالحاجة العلمية، فهو أكثر قبولاً له من سابقه⁽⁷⁾، وأحمد مطلوب⁽¹⁾، ويوسف وجليس⁽²⁾، ومحمد ضاري حمادي الذي

(1) ينظر غصن، مارون: "النحت وسيلة لتوسيع اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد 13، مطبعة الترقى دمشق، سوريا، 1933م، ص 301 - 302، ص 459.

(2) ينظر مرقص، إدوار: "العربية العامية وعلاقتها بالعربية الفصحى"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد 18 مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1943م، ص 49.

(3) ينظر الكواكبي، محمد صلاح الدين: "النحت والمصطلحات العلمية"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد 39 مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1964م، ص 507 - 509.

(4) ينظر الموسى، نهاد: "النحت في اللغة العربية"، ص 139 - 142، ص 286.

(5) ينظر الأفغاني، سعيد: "موضوع النحت في مجلة المجمع العلمي العربي، كلمة حياد"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 14، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1936م، ص 148 - 152.

(6) ينظر الجوزو، مصطفى: "النحت اللغوي ليس صناعة"، مجلة العربي، عدد 206، كانون الثاني، 2009م، ص 138 - 139.

(7) ينظر البطاينة، فارس فندي: "النحت بين مؤيديه ومعارضيه"، مجلة اللسان العربي، عدد 34، 1990م، ص 121 - 136.

الذي يصف النحت الملبس بالفاشل⁽³⁾، وسليم النعيمي الذي يأخذ بالنحت بحذر شديد⁽⁴⁾، ومحمد رشاد الحمزاوي الذي يقف موقفاً محايداً من ذلك السجال، ويعدُّ ما قاله القدماء مغبوناً؛ لأنه لا قاعدة واضحة تنتظم النحت⁽⁵⁾، وعبد الله أفندي أمين الذي يعده نوعاً من الاشتقاق، لكنه يقبله بحذر شديد، بشرط الحفاظ على اللفظ والمعنى في المنحوت⁽⁶⁾، وحامد صادق القنبي⁽⁷⁾، وإسماعيل عمايرة⁽⁸⁾.

في حين يقبله رفعت هزيم كما ورد عند القدماء فقط، ويرد كل ما قاله المحدثون، ويرى أن النحت نوعان: عفوي، ناتج عن خطأ، أو زلة لسان، وآخر مقصود تصوغه أقلام الكتاب لكنه يرى أن النوع الثاني يبقى حبيس الكتب، كمتشائل ويوسهبي⁽⁹⁾، وهو بعيد عن العربية؛ لفقدانه شروط النحت من خفة، ووضوح دلالي⁽¹⁰⁾.

(¹) ينظر مطلوب، أحمد: " النحت في اللغة العربية دراسة ومعجم "، ط 1، مكتبة (لبنان ناشرون)، بيروت، لبنان 2002م، ص 24 - 29.

(²) ينظر وجليس، يوسف: " الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة "، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 74، 2008م، ص 147 - 150.

(³) ينظر حمادي، محمد ضاري: " النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية "، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 11، جزء 2، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1980م، ص 165 - 167.

(⁴) ينظر النعيمي، سليم: " النحت "، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 23، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1973م، ص 89 - 99.

(⁵) ينظر الحمزاوي، محمد رشاد: " نظرية النحت العربية المغبونة "، مجلة حوليات الجامعة التونسية، عدد 26، 1987م، ص 30 - 36.

(⁶) ينظر أمين، عبد الله أفندي: " بحث في علم الاشتقاق "، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج 1، المطبعة الأميرية ببولاق، ومطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935م، ص 381 - 382.

(⁷) ينظر القنبي، حامد صادق: " النحت والاختصار "، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد 16، عدد (42 - 43)، 1992م، ص 201 - 215.

(⁸) ينظر عمايرة، إسماعيل أحمد: " معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة تأصيلية "، ط 2، دار حنين، العبدلي، الأردن، 1993م، ص 23 - 25.

(⁹) متشائل: تعني متفائل ومتشائم، وهي نحت صناعي منهما، ويوسهبي: نسبة إلى يوسف وهبي.

(¹⁰) ينظر هزيم، رفعت: " النحت في العربية قديماً وحديثاً "، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد 78، 2010م ص 96 - 81.

ويرفضه آخرون ويعدونه شاذاً بعيداً عن روح العربية، فمن أشهر من عدّه شاذاً زين كامل الخويسكي، وأحمد مصطفى المراغي، ومحمد سالم علي، وناصر اليازجي، والأب أنستاسن ماري الكرمل⁽¹⁾.

وخلاصة رأي الباحث في موضوع النحت لا تبتعد عن المعتدلين في تناوله، فالنحت قد ورد عند العرب، لكنه جاء مشروطاً بوضوح الدلالة، والخفة النطقية، وكثرة الاستعمال، وغيرها من الشروط التي تم ذكرها، أما من يفتح الباب على مصراعيه أمام النحت فإنه يسيء إلى العربية ولا يغنيها، فالعربية لم تعرف النحت إلا في كلمات قليلة، وهذه الكلمات قد اشتهرت، وكثر استعمالها حتى ساغ للعرب النحت فيها، أما فتح الباب على مصراعيه فإنه يؤدي إلى غموض دلالي كبير، ويبقى النحت من باب الرياضة اللغوية، والتفنن في استعمال الكلام، وذلك لا تجتذبه قاعدة واضحة، لذلك يبقى النحت شاذاً لا قياس فيه.

وفيما يأتي أهم الكلمات التي وقع عليها الباحث شاذةً في باب النحت، وهي مرتبة على حروف المعجم ؛ ليسهل الرجوع إليها:

لقد قالوا في النسب إلى أذربيجان أذربِي⁽²⁾، ومنه حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - "لَتَأْلُمَنَّ النّومَ على الصّوفِ الأذربِيّ كما يَأْلُمُ أَحَدُكُمْ النّومَ على حَسَكِ السّعدانِ"، يقول ابن الأثير: "منسوب إلى أذربيجان على غير قياس"⁽³⁾.

وقيل في النسب إلى أم حنين⁽¹⁾: أُمَحْنِيٌّ وربما قيل مُحْنِيْنِيٌّ⁽²⁾، وقالوا بَتَلِيٍّ وَبَتَلَهِيٍّ في النسب إلى بيت لهيّا⁽³⁾، على قول السمعاني⁽⁴⁾ وَبَتَلَهِيٍّ على قول ياقوت⁽⁵⁾، كما قالوا بَعَلَبِيٍّ في

(1) ينظر الخويسكي: "الإمام في الصرف العربي"، ص 335. والمراغي، أحمد مصطفى، ومحمد سالم علي: "تهذيب التوضيح"، ص 142. واليازجي: "الجمانة في شرح الخزانة"، ص 81. والكرمل، الأب أنستاسن ماري: "نظرات لغوية"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 16، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1941.

(2) ينظر الحميري: "الروض المعطار في خبر الأقطار"، ص 20. وابن منظور: "لسان العرب"، أذرب، 1 / 207، ذرب، 1 / 387. والأزهري: "تهذيب اللغة"، ذرى، 15 / 9. والزبيدي: "تاج العروس"، أذرب، 2 / 15، ذرب، 2 / 432. والحريري: "درة الغواص في أوهام الخواص"، ص 184.

(3) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 33. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، أذرب، 1 / 207. والزبيدي: "تاج العروس"، أذرب، 2 / 15.

النسب إلى بَعْلَبَك⁽⁶⁾، ونسب السمعاني إلى بغداد مع خَزَرَ مع سمرقند على لفظ بَغْدَزَرَقَنْدِيٍّ، واشتهر بهذه النسبة أبو الحسن السلمي البغدادي، وكانت أمه خزرية، وولد بسمرقند⁽⁷⁾. كما نسب إلى محلة بأصبهان تسمى (باغ عبد الله) على لفظ بَغْدَلِيٍّ⁽⁸⁾.

وقالوا: بَنْدَهِيٍّ في النسب إلى بَنْج دِيَه⁽⁹⁾، وربما قالوا فيها بَنْجَدِيَهِيٍّ، وَفَنْجَدِيَهِيٍّ⁽¹⁰⁾، وكلتاها شاذة، فبنجديهي شاذة بالنسب إلى جزأي المركب، وفنجديهي شاذة بالنسب إلى المركب وقلب الباء نونا اعتباطاً، وربما قالوا في النسب إليها خَمَقَرِيٍّ ؛ لأنها خمس قرى⁽¹¹⁾. وقيل: تَرَعُوزِيٍّ نسبة إلى تَرَعْ عَوْز⁽¹²⁾، وَتَلْعَفَرِيٍّ نسبة إلى تل الأعفر⁽¹³⁾، وَتَيْمَلِيٍّ نسبة إلى تَيْم اللات⁽¹⁴⁾، وَحَصَكْفِيٍّ نسبة إلى حصن كَيْفَا⁽¹⁾، وَحَضْرَمِيٍّ نسبة إلى حَضْرَمَوْت⁽²⁾، ومن شواهد شواهد قول أعرابي:

-
- (¹) أم حنين: قرية باليمن.
(²) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 250.
(³) هي اليوم تعرف باسم بيت لاهيا، من قرى غزة، وأصل اسمها بيت الإلهة لأن عازر أبا إبراهيم عليه السلام كان ينحت بها الأصنام.
(⁴) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 280.
(⁵) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 522.
(⁶) ينظر الأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 736. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 186.
(⁷) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 373.
(⁸) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 373.
(⁹) بنج ديه: من أعمال مرو الروذ، ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 414. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 498.
(¹⁰) ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 414. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 498.
(¹¹) ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 414. والزبيدي: "تاج العروس"، خمر، 11 / 223. والسمعاني: "الأنساب"، 2 / 398. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 498، 2 / 389. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 407.
(¹²) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، نزع، 15 / 44. والفيروزآبادي: "القاموس المحيط"، نزع، ص 648.
(¹³) تل الأعفر: بنوحي الموصل، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 474.
(¹⁴) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 603. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1460. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 332. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 738. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 192. والسيوطي: "المزهر"، 1 / 485. والحملوي: "شذا العرف"، ص 187. و

تَلَاعَبُ مَثْنَى حَضْرَمِيٍّ كَأَنَّهُ تَعَمَّجُ شَيْطَانٌ بِذِي خُرُوعٍ قَفَرٍ⁽³⁾ (الطويل)

وتلفظوا بِحَنْفَلَتِي نسبة إلى أبي حنيفة مع المعتزلة⁽⁴⁾، وَدَرْبَخِي نسبة إلى دار البطيخ⁽⁵⁾، وَدَرْقَزِي نسبة إلى دار القَز⁽⁶⁾، وَرَسَعْنِي نسبة إلى رأس عين بديار بكر في الجزيرة، وأخرى بفلسطين، لكن التي ينسب إليها بالنحت هي التي في الجزيرة⁽⁷⁾، وَسَامَرِيٍّ نسبة إلى سُرٍّ من رأى على قول السمعاني⁽⁸⁾، وَسُرْمَرِيٍّ على قول ياقوت الحموي⁽⁹⁾.

ونحتوا كلمات من مركبات صدرها سوق، فمن ذلك قولهم سُقْحِيٍّ في النسبة إلى سوق يحيى⁽¹⁰⁾، وَسُقْزَنِيٍّ في سوق مازن⁽¹¹⁾ وَسُقْلِيٍّ في سوق الليل⁽¹²⁾.

(¹) حصن كيفا: قلعة شاهقة قريبة من ميفارقين، ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 3 / 304 - 306. وهو مدينة من ديار بكر عند السمعاني: "الأنساب"، 2 / 227.

(²) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 603. والمزباني: "معجم الشعراء"، ص 28. وياقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 5 / 39. وابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 2 / 160. والزبيدي: "تاج العروس"، حضر، 31 / 497. والطالقاني: "المحيط في اللغة"، 3 / 267. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1459. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 736.

(³) البيت بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: "لسان العرب"، حبيب، 1 / 295، عمج، 2 / 328، خرع، 8 / 68.

(⁴) ينظر السيوطي: "المزهر"، 1 / 485.

(⁵) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 632. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 407.

(⁶) دار القز: محلة بالجانب الغربي من بغداد، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 471.

(⁷) ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 3 / 406. والزبيدي: "تاج العروس"، رسعن، 35 / 95. والسمعاني: "الأنساب"، 3 / 64. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 13 - 14.

(⁸) سر من رأى: من مدن العراق، وخففوها فقالوا سامرة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 202. وهي اليوم سامراء

(⁹) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 173. وفيها لغات، منها سامراء، ووُسُرٌّ من رأى، وسُرٌّ من راء، وسَامَرًا، وساء من رأى، وسام راه.

(¹⁰) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 632.

(¹¹) السابق بنفس الجزء والصفحة.

(¹²) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 632. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 407.

وقيل: شَفَعْتِيَّ نسبة إلى الشافعي مع أبي حنيفة⁽¹⁾، وقد أورد السمعاني نسبة الطَّبَرُخَزِيَّ

لأبي بكر محمد بن عباس الخوارزمي الشاعر المعروف ؛ لأنه طبري الأب، خوارزمي الأم⁽²⁾

ولا يخفى ما في هذه الأنساب من رياضة ذهنية، وتقنن عقلي واضح.

وقد نحتوا من الأسماء المركبة التي صدرها عبد، فقالوا عَبْدَرِيَّ نسبة إلى عبد الدار بن

قصي⁽³⁾، وعَبْدَلِيَّ إلى عبد الله⁽⁴⁾، وعَبْشَمِيَّ إلى عبد شمس⁽⁵⁾، ومن شواهدا قول عبد يغوث بن

بن وقاص الحارثي:

وَتَضَحُّكُ مِنِّي شَيْخَةً عَبْشَمِيَّةً كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا⁽⁶⁾ (الطويل)

وعَبْقَسِيَّ في عبد القيس⁽⁷⁾، كما قالوا مَرْقَسِيَّ في النسب إلى حيٍّ من طِيٍّ يقال لهم بنو امرئ

القيس⁽⁸⁾، وقال آخرون لامرئ القيس بن حجر الكندي⁽⁹⁾. وقد اختلف في النسب إلى مرو⁽¹⁰⁾

فيذهب معظمهم أن النسب إليها مَرْوَزِيٌّ وهو شاذ اعتباطياً⁽¹¹⁾ ويذهب بعضهم أن مروزيًا شاذة؛

(¹) ينظر السيوطي: "المزهر"، 1 / 485.

(²) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 44.

(³) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 374. والمبرد: "الكامل"، 3 / 617. وياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 13 / 88.

والزبيدي: "تاج العروس"، عبد، 12 / 513. والزمخشري: "المفصل"، ص 264. والسمعاني: "الأنساب"، 4 / 131.

(⁴) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 132.

(⁵) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 374. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 603. والحريري: "درة الغواص في

أوهام الخواص"، ص 185. والسمعاني: "الأنساب"، 4 / 142. والزمخشري: "المفصل"، ص 264.

(⁶) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وقد تم تخريجه ص 87. وبه شاهدان: الأول شنوذ عبشمي في النسب إلى عبد شمس، والثاني النسب إلى اليمن على يمان شنوذًا.

(⁷) ينظر المبرد: "الكامل"، 3 / 617. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 603. والفيروزأبادي: "القاموس المحيط"،

"المحيط"، عبس، ص 716. والسمعاني: "الأنساب"، 4 / 143. والزمخشري: "المفصل"، ص 264.

(⁸) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، مرقس، 16 / 505. والतालاني: "المحيط في اللغة"، 3 / 267.

(⁹) ينظر الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 332. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 /

625. والحملوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 187.

(¹⁰) بلد بخراسان.

(¹¹) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162. والأسترابادي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 84. وابن عصفور:

"شرح جمل الزجاجة"، 2 / 468. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1468. والعكبري: "اللباب في علل البناء

لأنها من كلام العجم، فأدخلوا الزاي ؛ ليدلوا على أنها غير عربية، وهذا القول يُعزى لثعلب⁽¹⁾ في حين يجعل ابن بري الزاي مبدلة من الجيم ؛ لأن العجم قالوا فيها مَرَوَجِيٌّ، لكن العرب أبدلوا من الجيم زايًا⁽²⁾، ويذهب آخرون أن الشذوذ في مَرَوَزِيٌّ ؛ للتفريق بين الآدمي والثوب ونحوه، فيقال للآدمي مَرَوَزِيٌّ، وللثوب مَرَوِيٌّ⁽³⁾، ومما يؤكد هذا الرأي قول الجاحظ في قصة مريم الصَّنَّاع وحسن تدبيرها: " زوجت ابنتها وهي بنت اثنتي عشرة سنة، فحلَّتْها الذهب والفضة، وكستها المَرَوِيَّ والوشي والقَزَّ " ⁽⁴⁾، إذ يجعل الثياب المنسوبة إلى مرو مَرَوِيَّةً، على قياس النسب، في حين يجعل الأشخاص المنسوبين إليها مَرَوَزِيَّين، على الشذوذ⁽⁵⁾، أما الشيخ خالد الأزهرى فيجعل ذلك الشذوذ للتفريق بين المنسوب إلى مرو والمنسوب إلى المروة، فيقال في الأولى مَرَوَزِيٌّ، وفي الثانية مَرَوِيٌّ⁽⁶⁾.

في حين هي مرو الروذ عند آخرين، والنسب إليها مَرَوُذِيٌّ⁽⁷⁾، فتكون على ذلك القول من باب النحت.

كما يقال فيها: مَرَوِيٌّ، بتحريك الراء، وهي شاذة اعتباطاً أيضاً⁽⁸⁾، ويذكر آخرون فيها أقوال كثيرة، ولغات متعددة، يقول ابن خلكان: " مدينتان تحملان اسم مرو، وهما مرو الروذ والنسبة إليها مَرَوُودِيٌّ، ومرو الشاهجان والنسبة إليها مَرَوَزِيٌّ، وقد ينسب لكلتيهما مَرَوَزِيٌّ " ⁽⁹⁾، ويقول الزبيدي: " النسبة إليها مَرَوِيٌّ، على القياس، ومَرَوِيٌّ، ومَرَوَزِيٌّ، وكلاهما من نادر معدول

والإعراب "، 2 / 156. والحميري: " الروض المعطار "، ص 532. وياقوت الحموي: " معجم الأديباء "، 17 / 230. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 407.

⁽¹⁾ ينظر السيوطي: " المزهَر "، 2 / 251.

⁽²⁾ ينظر ابن بري: " في التعريب والمعرّب وهو المعروف بحاشية ابن بري "، ص 39.

⁽³⁾ ينظر الفيومي: " المصباح المنير "، 2 / 570. وابن محمود: " الكفاية في النحو "، ص 183.

⁽⁴⁾ الجاحظ: " البخلاء "، ص 49.

⁽⁵⁾ ينظر الجاحظ: " البخلاء "، ص 30، 33، 37، 44، 45.

⁽⁶⁾ ينظر الشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 338.

⁽⁷⁾ ينظر ابن الدهان: " الفصول في العربية "، ص 84. والفيومي: " المصباح المنير "، 2 / 570.

⁽⁸⁾ ينظر ابن سيده: " المخصص "، 4 / 162.

⁽⁹⁾ ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 1 / 43.

النسب " (1)، ويقول ياقوت الحموي: " مرو الروذ: مدينة ببلاد فارس... النسب إليها مَرَوْرُوذِيٌّ، مَرَوْرُوذِيٌّ، ومَرُوذِيٌّ، ومروالروذِيٌّ، أما مرو الشاهجان... النسبة إليها مَرُوذِيٌّ، على غير القياس، والثوب مَرُوِيٌّ، على القياس " (2).

ويرى الباحث أن النسب إليها مَرُوذِيٌّ، على النحت ؛ لأن اسمها مرو الروذ، ففتحوا منها مَرُوذِيًّا عند النسب، أما من نقل مَرُوذِيًّا، بالزاي، فأرى ذلك من باب التصحيف من أحد الناقلين الأوائل، وقد تبعه الآخرون على غلطه، أو على تصحيفه.

وقد نحتوا في النسب إلى معديكرب، فقالوا: مَعْدِكِيٌّ (3)، وفي معرة النعمان فقالوا: مَعْرَمِيٌّ يقول السمعاني: " هناك معرتان: معرة النعمان من بلاد الشام، على اثني عشر فرسخاً من حلب... والنسبة الصحيحة إليها مَعْرَمِيٌّ، ومعرة نسرين، والنسبة إليها مَعْرَسِيٌّ، غير أن أكثر أهل العلم لا يعرف ذلك، والمَعْرِيُّ المطلق منسوب إلى معرة النعمان " (4).

وقيل للرجل الذي يكون مَع مَن غَلَبَ: رجلٌ مَعْمَعِيٌّ (5). وقالوا مَهْفَيْرُوذِيٌّ في النسب إلى ماه فيروزان (6).

وبعد: فإن النحت يبقى ضمن الشذوذ والرياضة الذهنية، والتفنن في الكلام، ولا يبين عن المعنى المراد إلا إذا تحققت شروطه، من كثرة استعمال، وخفة لفظية، وجرس موسيقي خفيف، والإبانة عن المعنى المقصود، وغيرها من الشروط، ومهما قيل عنه من ترويج له فإنه يبقى ضمن الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

(1) الزبيدي: " تاج العروس "، مرو، 39 / 521. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، مرا، 15 / 276.

(2) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 112 - 113.

(3) ينظر الحملاوي: " شذا العرف في فن الصرف "، ص 186.

(4) السمعاني: " الأتساب "، 5 / 341 - 342.

(5) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، مع، 8 / 340.

(6) ماه فيروزان: قرية على باب شيراز، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 5 / 418.

الفصل الثالث

علل الشذوذ لدى القدماء

الفصل الثالث

علل الشذوذ لدى القدماء

ما شذَّ عن قياس النسب لعلّة الخفة

لقد شذّت كلمات كثيرة عن قواعد النسب المقيسة؛ من أجل الوصول إلى الخفة في النطق، فقد كان النّقلُ النّطقيُّ سبباً مهماً من أسباب الجنوح إلى الشذوذ مما هو ثقيل إلى ما هو أخف منه نطقاً، ومن خلال التّقيب وجد الباحث كمّاً غير يسير من الكلمات قد شذّت بسبب النّقل، وفيما يأتي هذه الكلمات مرتبةً على حروف المعجم ؛ ليسهل الرجوع إليها:

قيل في النسب إلى وَبَارٍ: أَبَارِيٌّ⁽¹⁾، بقلب الواو همزةً شذوّذاً، وكان القياس ألا تتغير؛ لأنّ ياء النسب تغير آخر الاسم ولا تغير أوله، ولأنه لا وجه قياس لهذا القلب، لكنهم ربما أبدلوا من الواو همزةً؛ لأنّ الهمزة أُحْمِلُ للحركة من الواو، فالواو حرف لين، تستثقل عليه الحركات، أمّا الهمزة فهي حرف صحيح أخف على اللسان محرّكةً من الهمزة.

وقيل في النسب إلى يَثْرِبٍ: يَثْرِبِيٌّ وَثَرْبِيٌّ وَثَرْبِيٌّ⁽²⁾، ففي هذه الكلمة مسألتان: الأولى قلب الياء همزة، وهي لغة فيها، إذ لا شذوذ في هذا القلب، يقول ياقوت الحموي: "أثرب لغة في يَثْرِبٍ"⁽³⁾. والثانية فتحُ الراء، وقد عدّها جمهور النحاة من باب الشذوذ، في حين اعتبرها المبرد قياساً على الثلاثي ؛ لأنّ الفاء حرف ساكن، والساكن عنده في حكم الميت إذ لا يُعدُّ حاجزاً منيعاً⁽⁴⁾.

(1) ينظر أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 632.

(2) ينظر ابن السكيت: "كتاب الإبدال"، تحقيق الدكتور محمد محمد شريف، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1978م، ص 136، و "إصلاح المنطق"، ص 161. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، ثرب، 10 / 142، و "المخصص"، 4 / 68.

(3) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 91.

(4) تم توضيح الآراء في الرباعي مكسور العين، تنظر ص 83 من هذه الدراسة.

يقول ابن منظور في يثرب: "النسب إليها يَثْرَبِيٌّ، وَيَثْرَبِيٌّ، وَأَثْرَبِيٌّ، وَأَثْرَبِيٌّ، فَتَحُوا الرَاءَ اسْتِقْطَالًا لِتَوَالِي الْكَسْرَاتِ" (1)، فالفتح لعللة الخفة، وقد وردت عند العرب بكسر العين، وبفتحها؛ مما يجعل الباحث يذهب إلى رأي المبرد في جواز الفتح والكسر، أما سيبويه فيجعل الفتح شاذًا لا يقاس عليه، ومن الشواهد الشعرية على الفتح قول الشاعر:

وَأَثْرَبِيٌّ سِنْخُهُ مَرْصُوفٌ (2)

(الرجز)

ومن شواهد الكسر قول الشاعر:

وما هو إلا اليَثْرَبِيُّ الْمُقَطَّعُ (3)

(الطويل)

ومثلها القول في تَغْلَبِيٍّ منسوبٍ إلى تَغْلَبٍ (4)، فقد عدَّ سيبويه وجمهور النحاة الفتح شاذًا، في حين اختاره المبرد، والرماني؛ لئلا تتوالى الكسرتان مع ياء النسب، وقال آخرون بجواز الوجهين؛ لأن فيه حرفًا ساكنًا (5)، في حين ينسب إليها النسابون بفتح عينها (6). وهذا ما يقود الباحث إلى جواز الوجهين فيها؛ لورودها في المسموع عن العرب بالفتح.

وكذلك قيل: يَحْصَبِيٌّ في النسب إلى يَحْصَبٍ (7)، وقيل فيها ما قيل في تَغْلَبِيٍّ، فالفتح جائز عند المبرد والرماني؛ استيحاشًا لتوالي الكسرات مع ياء النسب، وشاذ عند سيبويه والجمهور؛ لوجود حاجز ساكن.

(1) ابن منظور: "لسان العرب"، ثرب، 1 / 235. وينظر ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، ثرب، 10 / 142.
(2) الرجز دون نسب إلى قائل في: ابن سيده: "المخصص"، 4 / 207. وابن منظور: "لسان العرب"، ثرب، 1 / 236.
وابن السكيت: "إصلاح المنطق"، ص 161.
(3) الشطر من الطويل، دون نسب إلى قائل، ومروي بشطر واحد في: ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، ثرب، 10 / 142. وابن منظور: "لسان العرب"، ثرب، 1 / 235.
(4) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، غلب، 1 / 652 - 653. والرازي: "مختار الصحاح"، غلب، ص 129.
والزبيدي: "تاج العروس"، حصب، 2 / 287. والفيومي: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، غلب، 2 / 450. والجوهري: "الصحاح"، حصب، 1 / 112.
(5) تنتظر الآراء فيها ص 83 من هذه الدراسة.
(6) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 131 - 134 في حديثه عن عمرو بن كلثوم التَغْلَبِيُّ (بفتح العين). و
"معجم الأدباء"، 11 / 119 - 120. والقلقشندي: "نهاية الأرب"، ص 186.
(7) يحصب حي من اليمن، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، حصب، 1 / 321. والزبيدي: "تاج العروس"، حصب،
حصب، 2 / 287. والجوهري: "الصحاح"، حصب، 1 / 112.

وقيل في النسب إلى الأُرْدُنُّ: أُرْدُنِيٌّ، بتخفيف النون المشددة، يقول فيها ياقوت الحموي:
"الأُرْدُنُّ، عند الوصل بياء النسب تخفف النون" ⁽¹⁾، وتثقل النون مع الياء واضح ما فيها من ثقل
بالغ؛ لذلك خففوا النون مع ياء النسب ؛ للوصول إلى الخفة في النطق.

وقد أورد السمعاني لفظَ الأُسْدِيِّ منسوباً إلى الأَرْد، يقول: " الأُسْدِيُّ نسبة إلى الأَرْد،
فيبدلون السين من الزاي " ⁽²⁾، وأعتقدهم قد أبدلوها لسبب صوتي واضح، وهو أن الزاي صوت
مجهور، ولكنه ساكن، والسكون يضعف الحرف، فيجعله بمنزلة الميت، فقلبوا الزاي إلى نظيره
المهموس، وهو صوت السين، فيصبح اللفظ أخف على النطق بذلك القلب. وربما يكون ذلك
القلب لسبب خاص بالسمعاني، وهو التفريق مع المنسوب إلى أَرْدٍ شنوءة ؛ لأن رأيه فيها
أَرْدِيٌّ ⁽³⁾.

وقد نسبوا إلى بني أُعَيٍّ على لفظ أَعْيَوِيٍّ، يقول ابن منظور: " خَلِيجُ الأَعْيَوِيٍّ: شاعر،
ينسب إلى بني أُعَيٍّ، حيٌّ من جَرَم " ⁽⁴⁾، والقياس فيها أَعْيَوِيٍّ، أو أُعَيٍّ - على لغة من أثبت الياء
الياء - لكنَّ الثقل واضح في النسب القياسي، ومعلوم أن الفتحة أخف الحركات في النطق ؛
لوضوحها في السمع، ففتحوا الهمزة؛ من أجل الخفة، وجنحوا إلى الشذوذ بإثبات إحدى الياءين
من أجل الحفاظ على بنية الكلمة؛ لأن كثرة الحذف والقلب يجحفاً بالكلمة حتى تضعف دلالة
المنسوب إليه.

وقد نسب السمعاني إلى البطائح ⁽⁵⁾ على لفظ بطايحيٍّ، بقلب الهمزة ياء، والكلمة مفردة رغم
رغم أنها جاءت على صيغة الجمع، فلا شذوذ في النسب إلى صيغة الجمع؛ لأن الكلمة مفردة أما
الشذوذ فهو واقع في قلب الهمزة ياء، وربما يكون هذا القلب من باب تسهيل الهمز؛ من أجل

(1) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 147 - 148.

(2) السمعاني: " الأتساب "، 1 / 138.

(3) هذا الرأي للسمعاني وحده، وهناك آراء أخرى وردت في باب الخلاف الصرفي، تنتظر ص 97 من هذه الدراسة.

(4) ابن منظور: " لسان العرب "، 2 / 361.

(5) البطائح: اسم موضع بين واسط والبصرة، ينظر السمعاني: " الأتساب "، 1 / 366.

الخفة، مع العلم أن السمعاني ينسب كثيراً على لفظ العامة؛ فالأولى رده وعدم الأخذ به؛ لأنه نسب ركيك لا نقره العربية الفصيحة .

وقيل في البِطِيَّة: بَطَوِيٌّ⁽¹⁾، وقياسها بِطِيٍّ عند سيبويه وجمهور النحويين، أما يونس فالوجه عنده بَطَوِيٌّ⁽²⁾، ويتضح ما في بَطِيٍّ من الثقل؛ ففروا إلى الخفة. ومثلها ذَرَوِيٌّ في النسب إلى ذِرْوَةٍ⁽³⁾، وَزَنَوِيٌّ في النسب إلى بني زِنِيَّةٍ⁽⁴⁾، وَعُدَوِيٌّ في النسب إلى العُدْوَةِ⁽⁵⁾، وَغَزَوِيٌّ في النسب إلى الغَزْوِ⁽⁶⁾، وَلَبَوِيٌّ في النسب إلى اللَّبْوِ⁽⁷⁾، وقد يُهْمَزُ عند الزبيدي⁽⁸⁾ وَلَحَوِيٌّ - بكسر اللام وفتحها - في النسب إلى بني لَحِيَّةٍ⁽⁹⁾، وَلَحَوِيٌّ في النسب إلى لَحِيٍّ⁽¹⁰⁾ فالقياس في هذه الكلمات عند سيبويه والجمهور أن ينسب إليها على لفظها دون تغيير، لكن التحريك، وقلب الياء واواً قياس عند يونس، وسبب ذلك علة الخفة الصوتية.

وقالوا: ثيابٌ فُرْقُبِيَّةٌ، وَثُرْقُبِيَّةٌ، وَقُرْقُبِيَّةٌ في النسب إلى قُرْقُوبٍ، يقول ابن منظور: "الْفُرْقُبِيَّةُ وَالثَّرْقُبِيَّةُ: ثيابٌ مصرية من كَتَّانٍ، ويروى بقافين، منسوب إلى قُرْقُوبٍ، مع حذف الواو في النسب، كسَابِرِيٍّ في سابور"⁽¹¹⁾، فاختلف الحروف بين القاف والثاء روايات، وليست شذوذاً في النسب، أما الشذوذ فهو في حذف الواو، وأظن ذلك من أجل الخفة؛ بسبب طول الاسم، خاصة أن الواو لا تجانس الياء وكسرتها، ففروا من ثقل ذلك إلى حذفها؛ ليحدث التجانس اللفظي.

(1) أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 628.

(2) ينظر رأي سيبويه ويونس في باب الخلاف الصرفي، ص 90 من هذه الدراسة.

(3) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162.

(4) أبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 628.

(5) العُدْوَةُ: ما فيه حلاوة من النباتات، ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، عدو، 39 / 20.

(6) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 59. والزبيدي: "تاج العروس"، غزو، 39 / 161. والدمشقي الحنبلي: "اللباب

في علوم الكتاب"، 6 / 8.

(7) اللبو: قبيلة من العرب، ينظر ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، لبو، 10 / 430.

(8) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، لبو، 39 / 433.

(9) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162.

(10) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162.

(11) ابن منظور: "لسان العرب"، فرقب، 1 / 657. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، فرقب، 3 / 504.

وقيل: جَنَابِيٌّ في النسب إلى جَنَابَةٍ⁽¹⁾، وكان القياس تشديد النون، لكنهم ربما خففوها من أجل الوصول إلى الخفة في اللفظ، لأن النون مشددة، وياء النسب مشددة، فالياء لا سبيل إلى تخفيفها ؛ لذلك خففوا النون.

وقالوا في النسب إلى الحيرة: حَارِيٌّ⁽²⁾، وكان القياس أن يقال حِيرِيٌّ، ولكنهم قد فتحوا الحاء من أجل المخالفة الصوتية؛ لكثرة الكسرات مع ياء النسب، واستصحب ذلك الفتح إشباع حتى قلبت الياء ألفاً، وهذا القلب غير مقيس، ولكن كثرة الاستعمال قد سوَّغته⁽³⁾.

في حين يجعل أبو حيان الأندلسي الشذوذ فيها من أجل التفريق بين الإنسان وغيره، يقول: "يقال للثوب حَارِيٌّ، وللإنسان حِيرِيٌّ" ⁽⁴⁾، وكذلك الأمر عند الشيخ خالد الأزهرى، فالثوب حَارِيٌّ، والإنسان حِيرِيٌّ⁽⁵⁾. أما السمعاني فيجعل النسب إلى حيرة العراق حَارِيًّا، على غير قياس⁽⁶⁾، لكن هناك بلدة أخرى في خراسان يقال لها الحيرة، والنسب إليها حِيرِيٌّ على القياس⁽⁷⁾. القياس⁽⁷⁾.

وخلاصة القول فيها: إن هناك حيرتين، حيرة في خراسان، وصيتها غير ذائع ؛ لتغطي على حيرة العراق، وحيرة في العراق، وقد قيل في النسب إليها حَارِيٌّ، وحِيرِيٌّ، على الشذوذ، وعلى القياس، ولكن الشاذ أكثر على ألسنتهم من القياس، وسبب ذلك الشذوذ سبب صوتي، مع كثرة الاستعمال، فهذان سببان كافيان لشذوذها، ومن الشواهد على شذوذ النسب إليها قول امرئ القيس:

(¹) جنابة: من قرى البحرين، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 89.

(²) ينظر الخليل بن أحمد الفراهيدي: " العين "، حير، 3 / 289. والحريري: " درة الغواص في أوهام الخواص "، ص 292. والزبيدي: " تاج العروس "، حير، 11 / 121. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 2 / 328. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10.

(³) ينظر الجبالي: " الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن) "، جميع صفحات البحث.

(⁴) أبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 632.

(⁵) ينظر الشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 337.

(⁶) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 297.

(⁷) ينظر ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 1 / 366.

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاري قشيب مشطّب (1) (الطويل)

وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

كان الإثم الحاري منها يسف بحيث تبتدر الدموع (2) (الوافر)

وقول الشماخ بن ضرار الذبياني الغطفاني:

يسري إذا نام بنو السريات

ينام بين شعب الحاريات (3) (الرجز)

(الرجز)

وقول أعرابي:

عقما ورقما وحاريا نضاعفه على قلائص أمثال الهجائع (4) (البسيط)

(البسيط)

وقول طفيل الغنوي:

(1) البيت لامرئ القيس في " الديوان "، ص 69. وابن منظور: " لسان العرب "، ضيف، 9 / 210. وابن دريد: " جمهرة

اللغة "، ضفي، 2 / 909، وروايته في الجمهرة:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حاري جديّد مشطّب.

و بلا نسبة إلى قائل في ابن منظور: " لسان العرب "، حير، 4 / 225.

(2) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي في " الديوان "، صنعه هاشم الطعان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، مديرية

الثقافة العامة، سلسلة كتب التراث، بغداد، العراق، 1998م، ص 137.

(3) الرجز للشماخ بن ضرار في " الديوان "، ص 127، وروايته في الديوان:

يسري إذا نام بنو السريات

يببت بين شعب الحاريات

وفي ابن منظور: " لسان العرب "، حير، 4 / 225، برواية المتن.

(4) البيت بلا نسبة إلى قائل في ابن منظور: " لسان العرب "، حير، 4 / 225. والزبيدي: " تاج العروس "، حير، 11 /

إذ هي أحوى من الربيعي خاذلة والعين بالإثمد الحاري مكحول⁽¹⁾ (البسيط)

وقالوا: حَانَوِيٌّ في النسب إلى حَانَةٍ، وحانٍ، وحانوتٍ، فقد اختلفَ في نسبتها، فإن كانت منسوبة إلى حَانَةٍ فهي شاذة بإجماع النحاة، وإن كانت منسوبةً إلى حانٍ فهي شاذة على قول سيبويه وحده، وحبته أن ذلك لم يُسمَعْ إلا في هذه الكلمة، وإن كانت منسوبةً إلى حانوتٍ فهي شاذةٌ أيضاً.

يقول ابن منظور: " الحانوت، معروف، وقد غلب على حانوت الخمار، وهو يذكر ويؤنث... قال أبو حنيفة النسب إلى الحانوت حاني وحانوي، قال الفراء: ولم يقولوا حانوتي. قال ابن سيده: وهذا نسب شاذ البتة⁽²⁾، لا أشد منه، لأن حانوتا صحيح، وحاني وحانوي معتل فينبغي أن لا يعتد بهذا القول. و الحانوت أيضاً: الخمار نفسه... وكانت العرب تسمي بيوت الخمارين الحوانيت، وأهل العراق يسمونها المواخير، واحدها: حانوت وماخور. و الحانة أيضاً: مثله وقيل: إنهما من أصل واحد، وإن اختلف بناءؤهما، وأصلها حانوة، بوزن ترقوة فلما سكنت الواو، انقلبت هاء التأنيث تاء"⁽³⁾.

ويقول الفيومي: " اختلف في وزنها، فقليل أصلها فعلوت مثل ملكوت من الملك ورهبت من الرهبة، لكن قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعل بطالوت وجالوت ونحوه وقيل أصلها (حانوة) على فعلوة بسكون العين وضم اللام مثل عرقوة وترقوة، لكن لما كثر استعمالها خففت بسكون الواو ثم قلبت الهاء تاء كما قيل في تابوت وأصله تابوه في قول بعضهم وقال الفارابي: (الحانوت) فاعول وأصلها الهاء لكن أبدلت تاء لسكون ما قبلها والجمع الحوانيت، و الحانوت يذكر ويؤنث، فيقال: هو الحانوت، وهي الحانوت، وقال الزجاج: الحانوت مؤنثة فإن

(1) البيت لطيف الغنوي في " الديوان "، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط 1، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، 1968م، ص 55. وسيبويه: " الكتاب "، 2 / 46. وابن منظور: " لسان العرب "، صرخد، 3 / 351.

(2) كلمة البتة تكتب بهمزة قطع (البتة)، لكنها في اللسان مكتوبة بهمزة وصل.

(3) ابن منظور: " لسان العرب "، حنت، 2 / 26.

رأيتها مذكرة فإنما يعني بها البيت، ورجل حانوتي نسبة على القياس والحانة: البيت الذي يباع فيه الخمر، وهو الحانوت، أيضا، والجمع حانات، والنسبة حانيٌّ، على القياس⁽¹⁾.

وقيل: هو منسوب إلى الحانية، وقيل: إلى الحانة⁽²⁾، وخلاصة القول في الحانوي: إنها مجهولة النسب، هل هي منسوبة إلى حانة، أو إلى حانة، أو إلى حانوت؟...الخ، كما اختلف في تاء حانوت، هل هي زائدة، أو أصلية؟ والدليل أن ابن منظور تارة يضعها في باب حنت، وتارة في باب حنا، والزبيدي يضعها في باب حنو.

وأرى أن شدوذها عندما تكون منسوبة إلى حانوت؛ لأن التاء تزداد على بعض الكلمات زيادة لازمة لا لمعنى، يقول ابن المؤدب: "والتاء تزداد في ملكوت، وعنكبوت، وجبروت"⁽³⁾ كما زيدت أيضا على الناسوت، وهو الإنسان، واللاهوت، وهو الإله، ومنه قول حميد بن مالك: جاءت مع الساقى تنير برأسها فكأنها اللاهوت في الناسوت⁽⁴⁾ (الكامل)

وقد وردت عن العرب على القياس، وعلى الشذوذ، فمن القياس قول علقمة بن عبدة الفحل: كأسٌ عزيزٌ من الأعناب عتقها لبعض أربابها حانية حوم⁽⁵⁾ (البسيط) ومن الشاذ قول أعرابي:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد⁽⁶⁾ (الطويل)

(1) الفيومي: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، حنت، 1 / 158. وينظر الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 329. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 728.
(2) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، حنو، 37 / 491. وابن منظور: "لسان العرب"، حنا، 14 / 205.
(3) ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: "دقائق التصريف"، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987م، ص 370. وينظر ابن جني: "المنصف"، 1 / 139.

(4) البيت منسوب لحميد بن مالك في: باقوت الحموي: "معجم الأدباء"، 11 / 17.
(5) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل في: "الديوان"، تحقيق سعيد نسيب مكارم، ط 1، دار صادر، بيروت لبنان، 1996م، ص 57.

(6) البيت موضع خلاف في قائله، وخلاف يسير في رواياته، فتارة توضع كلمة دوانق مكان دراهم، وتارة توضع السواو العاطفة بداية البيت مكان الفاء، وتارة توضع كلمة تكن مكان كلمة يكن، ولن أفضل هذه الروايات؛ لأنها يسيرة، ولأنها ليست ذات أهمية في الشاهد. فهو منسوب لذي الرمة في: "لسان العرب"، عون، 13 / 298. وفي ملحق "الديوان"، لذي الرمة، ص 665. ولتميم بن مقبل العدوي في: الزمخشري: "أساس البلاغة"، عين، ص 443. وفي ملحق

وَحُمِلَ عَلَى الْحَانَوِيِّ كُلِّ اسمٍ مَنْقُوصٍ رُبَاعِيٍّ، فَمِنْ ذَلِكَ الْقَاضِيُّ مَنْسُوبًا إِلَى الْقَاضِي (1)
فَالْقِيَاسُ - عَلَى رَأْيِ سَيِّبُوهِ - قَاضِيٌّ، بِالْحَذْفِ، وَلَكِنْهُمْ قَلَّبُوا الْيَاءَ وَآوًا مِنْ أَجْلِ الْوَصُولِ إِلَى
الْخَفَةِ فِي النُّطْقِ.

وَقِيلَ: خُنَاجِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى خُنَاجٍ (2)، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ خُنَاجِيٌّ، وَلَكِنْهُمْ رُبَّمَا حَذَفُوا
النُّونَ الْأَخِيرَةَ اسْتِحْشَاشًا لِاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ، كَمَا أَنَّ لَطُولَ الْكَلِمَةِ، وَعَجَمَتَهَا دَوْرًا فِي ذَلِكَ الْحَذْفِ.

وَقَالُوا: دَاوِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى دَوٍّ، يَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ: "وَقَالُوا دَاوِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى دَوٍّ، فَقَلَّبُوا
الْوَاوَ أَلْفًا؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا" (3)، فَأَرَاهُمْ قَدْ أَشْبَعُوا حُرْكََةَ الْفَتْحِ لِتَصْبِيحِ أَلْفًا، وَهِيَ أَخْفَ نَطْقًا مِنْ
دَوٍّ مَقِيسَةٍ النِّسْبِ.

وَقِيلَ فِي النِّسْبِ إِلَى دِيمَرْتٍ: (4) دِيمَرْتِيٌّ، بِكَسْرِ الْمِيمِ عِنْدَ النِّسْبِ، يَقُولُ يَاقُوتُ الْحَمَوِي:
"الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْمَرْتِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَهَانِي: مِنْ قَرَى أَصْبَهَانَ يُقَالُ لَهَا دِيمَرْتٌ" (5)، فَأُظْهِرُ
قَدْ كَسَرُوا الْمِيمَ عِنْدَ النِّسْبِ؛ إِتِّبَاعًا لِكَسْرِ التَّاءِ، وَمُنَاسِبَةً لِلْكَسْرِ، وَلِيَاءِ النِّسْبِ.

وَقَدْ قَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى زَيْنَةٍ (6): زَيْنِيٌّ، بِقَلْبِ الْيَاءِ هَمْزَةً، وَأَرَى هَذَا الْقَلْبَ عَائِدًا لِسَبَبِينَ:
الْأَوَّلُ أَنَّ الْقَلْبَ بَيْنَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْهَمْزَةِ وَارِدَ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَالْآخِرُ سَبَبُ دَلَالِي يَكْمُنُ فِي
أَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْمَنْسُوبِ إِلَى وَادِي زَيْنَةٍ فَقَالُوا زَيْنِيٌّ، وَالْمَنْسُوبِ إِلَى الزَيْنَةِ فَقَالُوا زَيْنِيٌّ
عَلَى قِيَاسِ النِّسْبِ.

"الديوان"، لتميم بن مقبل العدوي، ص 362. وفي البغدادي: "خزانة الأدب"، يقول هو للفرزدق، أو لامرئ القيس، أو
لأعرابي مجهول، ولم أجده في طبقات ديوان الفرزدق، ولا في طبقات ديوان امرئ القيس. وهو بلا نسبة إلى قائل في:
سببويه: "الكتاب"، 3 / 343. ابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 151. والزمخشري: "المفصل"، ص 261. والمبرد:
"المقتضب"، 3 / 162. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1448. والزبيدي: "تاج العروس"، حنو 37 / 491. وابن
منظور: "لسان العرب"، حنا، 14 / 205. والأشموني: "شرح الأشموني"، 3 / 728. والشيخ خالد الأزهرى: "شرح
التصريح على التوضيح"، 2 / 329.

(1) ينظر السيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 397.

(2) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 401.

(3) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10.

(4) ديموت من قرى أصبهان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 16 / 319.

(5) لغوي ونحوي، وشاعر ركيك الشعر، ينظر السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(6) زينة: اسم لواء في تهامة، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأديباء"، 12 / 71.

وقيل: سَابِرِيٌّ في النسب إلى سابور⁽¹⁾، ومنه الثياب السَابِرِيَّةُ: أي الرقيقة الشفافة، وهي منسوبة إلى هذا الموضع، وهي عند الجواليقي من الفارسي المعرب، وأصلها شاه بور⁽²⁾ في حين هي شابور - بالشين - وقلبت الشين سينا عند تعريبها عند آخرين⁽³⁾، وأرى الشذوذ فيها واقع لثلاثة أسباب: الأول علة الخفة الصوتية، فحذف الواو أنسب للياء مع الكسرة، والثاني بسبب طول الاسم، والأخير؛ لأن الاسم دخل على العربية، فكثيراً ما شذت كلمات عن النسب لكونها دخيلة.

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر:

بمنزلة لا يشتكي السِّلَّ أهلها وعيش كمثل السَّابِرِيِّ رقيق⁽⁴⁾ (الطويل)

(الطويل)

وفي حديث حبيب بن أبي ثابت: " رأيتُ على ابنِ عباسٍ ثوبًا سابِرِيًّا استشف ما وراءه "⁽⁵⁾، أي ثوب رقيق، وهو منسوب إلى سابور، بحذف الواو.

وقالوا في النسب إلى سَجِسْتَانٍ وسَجِسْتَانٍ - بفتح السين وكسرها: سَجَزِيٌّ وسَجَزِيٌّ⁽⁶⁾، وقيل فيها سَجِسْتَانِيٌّ⁽⁷⁾، بالنسب إلى المركب جزأيه، وكان القياس فيها أن يقال: سَجْسِيٌّ، فالكلمة مركبة من مقطعين، سَجِس، وستان وتعني بلدًا بالفارسية، فعند النسب إلى صدرها يقال فيها

(1) سابور اسم موضع أعجمي معرب، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، سبر، 4 / 342. والزيدي: " تاج العروس "، سبر، 11 / 491.

(2) ينظر الجواليقي: " المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم "، ص 386.

(3) ينظر علي، فؤاد حسنين: " الدخيل في اللغة العربية "، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، مجلد 11، جزء 1 مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1949م، ص 32.

(4) البيت بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: " لسان العرب "، سبر، 4 / 342. والزيدي: " تاج العروس "، سبر، 11 / 491.

(5) الحديث في ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 2 / 334. وابن منظور: " لسان العرب "، سبر، 4 / 342.

(6) ينظر ابن خلكان: " وفيات الأعيان "، 2 / 108. والفيروز أباذي: " القاموس المحيط "، سجز، ص 660. والزيدي: " تاج العروس "، سجز، 15 / 172. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 189.

(7) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، سجز، 16 / 140. والسمعاني: " الأنساب "، 3 / 223 ينسب إليها سجزى، وينسب وينسب إليها سجستاني 3 / 225.

سَجَسِيٌّ ولكن يتضح ما في ذلك من ثقل على اللسان؛ لأن الجيم صوت مجهور، وعلاوة على ذلك فهو صوت مركب يتسم بالشدة، والسين صوت مهموس، ويتصف بالرخاوة⁽¹⁾، ففي قانون الأصوات يؤثر الأقوى في الأضعف، ويخضع الأضعف للأقوى⁽²⁾، وعندما كان صوت الزاي هو النظير المجهور لصوت السين قلبت السين زايًا؛ بحثًا عن خفة لفظية، وتجانس في النطق.

وقالوا: طَائِيٌّ في النسب إلى قبيلة طَيٍّ⁽³⁾ وقياس النسب فيها طَيِّئٌ، بحذف إحدى الياءين من المشددة، يقول ابن يعيش: " والقياس طَيِّئٌ... فقلبوا الياء ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها "⁽⁴⁾، في حين هي طايي - بالياء - عند السمعاني⁽⁵⁾، لكنه من نظري مردود؛ لمخالفته السماع فيها، فهي طائيٌّ عند جميع من اطلعت على آرائهم من النحويين والمعجميين، وأرى السبب في شذوذ طائيٌّ حاصلًا لأمرين: الأول صوتي، وهو قلب الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، فقد أشبعوا الفتحة القصيرة لتصبح فتحة طويلة، كما في دَاوِيٍّ منسوب إلى دَوْ، والآخر أن كثرة الاستعمال قد سوغت لهم هذا الشذوذ⁽⁶⁾.

(¹) ينظر النوري، محمد جواد، وعلي خليل حمد: " فصول في علم الأصوات "، مطبعة النصر التجارية، نابلس، فلسطين، 1991م، ص 226 - 227.

(²) ينظر أحمد مختار عمر: " دراسة الصوت اللغوي "، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، ص 372. وإبراهيم أنيس: " الأصوات اللغوية "، ط 5، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م، ص 178 - 185.

(³) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 336. وابن سيده: " المخصص "، 4 / 159. وابن الحاجب: " الشافية في علم التصريف "، ص 39. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10. والعكبري: " اللباب في علل البناء والإعراب "، 2 / 155. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 330. والمرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1452. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 398. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 611. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 461. والحملوي: " شذا العرف في فن الصرف "، ص 184. وابن منظور: " لسان العرب "، طوأ، 1 / 116، طوي، 15 / 21. والزبيدي: " تاج العروس "، طوأ، 1 / 330.

(⁴) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10. وينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 336. والأسترايادي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 32. والأشموني: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "، 3 / 731. وابن هشام الأنصاري: " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك "، 2 / 164. وابن عقيل: " شرح ابن عقيل "، 2 / 497.

(⁵) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 35، وينسب جميع من ذكرهم بلفظ طاييٍّ، كالبحتري وأبي تمام، إلا حاتم، فإنه ينسبه إليها بلفظ طائيٍّ.

(⁶) ينظر ابن الوراق: " علل النحو "، ص 542. وابن الغياث: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية "، 1 / 134.

وقد أورد ياقوت الحموي نسبةً بالغة الشذوذ، يقول: "قَالَيْقَلَا: من نواحي أَرْمِينِيَّة، وتُعْمَلُ بها البسط المُسمَاةُ بالقَالِيَّ، اختصروا في النسبة إلى بعض اسمه لنقله، وإليها يُنسَبُ أبو علي القَالِيَّ"⁽¹⁾، وأرى الشذوذ حاصلًا فيها لعدة أسباب: الأول ما ذكره الحموي، وهو طلب الخفة، والثاني طول الاسم⁽²⁾، إذ هو مكون من سبعة أحرف معظمها ليست حروف زيادة مطردة في العربية، والأخير أنهم يشذون كثيرًا في النسبة إلى البلدان غير العربية.

ومن الشواذ قول العرب: قَرَوِيٌّ في النسب إلى القرية⁽³⁾، وقياس النسب فيها قَرِييٌّ، لكن اجتماع الياءات مع الكسر يوغل الكلمة في النقل، كما أن لكثرة الاستعمال دورًا مهمًا في سبب هذا الشذوذ.

وينسب السمعاني وياقوت الحموي إلى القرية، وإلى القيروان على لفظ قَرَوِيٍّ⁽⁴⁾، وأرى أن هذا الشذوذ مرفوض؛ لأن الدلالة تضيع معه، ولأنه لا معنى يفاد منه، بل على العكس، فإنه يضع الكلمة في غاية الإبهام.

وقيل في النسب إلى القَسِّ⁽⁵⁾: قَسِيٌّ - على القياس - وقِسِيٌّ - على الشذوذ⁽⁶⁾، في حين هي هي قَسَا، وقَسٌّ عند ياقوت الحموي⁽⁷⁾، والنسب إليها قِسِيٌّ، وهي أيضًا شاذة على الوجهين، وأرى سبب شذوذها أنهم قد كسروا القاف إبتاعًا لكسرة السين مع ياء النسب، خاصة أن الكلمة

(1) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 299 - 300.

(2) تعد كلمة قَالَيْقَلَا كلمة طويلة، فهي مكونة من سبعة أحرف ليست من ضمن أحرف الزيادة المطردة في العربية، فهي كلمة طويلة إذا ما قورنت بكلمة استخراج مثلاً، فكلمة استخراج ليست طويلة؛ لأن الألف والسين والتاء تزدان بانتظام وباطراد في العربية.

(3) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، 15 / 178. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب" 2 / 628.

(4) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 482 هنا ينسب القروي إلى القرية وإلى القيروان، ثم ينسب إلى القيروان على لفظ قيرواني 4 / 573. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 340.

(5) القَسِّ: اسم موضع، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، قسس، 6 / 175. والزبيدي: "تاج العروس"، قسس 16 / 337.

(6) السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(7) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 344 - 346، وهي موضع في مصر.

قصيرة، فلا حاجز منيعاً بين الفتحة والكسرة، ولأن الكسرة أقوى؛ فقد أخضعت الفتحة لها فانكسرت والنسب على القياس أكثر من الشذوذ فيها، ومن القياس قول ربعة بن مقروم:

على الأحداج واستشعرن ريطاً عراقياً وقسيّاً مَصُوناً⁽¹⁾ (الوافر)

وقد نسبوا إلى قَيْلَوِيَّة⁽²⁾ على لفظ قَيْلَوِيٍّ، وأرى أنهم قد شذوا في تغيير الحركات في هذه النسبة؛ وصولاً إلى المخالفة بين الحركات المتشابهة، ففتحوا اللام لخفتها ووضوحها السمعي مقارنة مع الضمة، فالضمة ثقيلة مع الياء بعكس الفتحة، وقد فعلوا ذلك تحقيقاً للخفة في النطق، كما أن طول الكلمة دوراً مهماً في شذوذ النسب إليها.

ما شذَّ عن قياس النسب لعلّة الدلالة

لقد شذَّ كم غير يسير من الكلمات المنسوبة؛ لعلّة التفريق الدلالي بين كلمات متشابهة في اللفظ، فجنحوا إلى الشذوذ في إحداها؛ للتمييز دلاليّاً بينها، وهذا سبب مهم من أسباب الشذوذ؛ لأن اللغة - في المقام الأول - وسيلة للتواصل بين الناس، وعند ضياع الدلالة تفقد اللغة هدفها الأول، وهو التواصل. وفيما يأتي الكلمات الشاذة لهذه العلة، مما وقع عليه الباحث في مطولات النحو والصرف، والمعاجم، وكتب الأنساب والأخبار، وهي مرتبة على حروف المعجم؛ ليسهل الرجوع إليها:

قالوا للثوب الطويل الواسع: ثوبٌ أدِيٌّ، وبَدِيٌّ⁽³⁾، منسوب إلى اليد، فالأولى شاذة، والقياس فيها يَدِيٌّ، ويَدَوِيٌّ، لكنهم ربما شذوا فيها؛ للتمييز بين المنسوب إلى اليد دون مبالغة في المعنى، فيقال فيه يَدِيٌّ، ويَدَوِيٌّ - على القياس - وبين المنسوب إلى اليد لإفادة معنى المبالغة، فقالوا فيه: أدِيٌّ، وربما تكون قد قلبت الياء همزة، كما في يَزَنِيٌّ وأَزَنِيٌّ في النسب إلى ذي يزن.

(1) البيت منسوب لربعة بن مقروم في ابن منظور: "لسان العرب"، قس، 6 / 175. والزبيدي: "تاج العروس"، قس، 16 / 337.

(2) قيلولية: قرية قرب النيل، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 423.

(3) ينظر ابن السكيت: "إصلاح المنطق"، ص 161.

وقيل: **أَدْمُورِيٌّ** في النسب إلى ذَمَارَ، وهي بلدة في حضرموت ؛ للتمييز بين المنسوب إليها والمنسوب إلى ذَمَارَ، البلد المعروف في اليمن⁽¹⁾، فالمشهوره عندنا هي ذمار اليمن، لكن ذمار قرية أو بليدة في حضرموت فهي مغمورة الشهرة ؛ لذلك جنحوا إلى الشذوذ فيها من أجل حصول الفرق في النسبة. وأرى هذه النسبة محصورة بأهلها، ولا فائدة ترجى منها عندنا اليوم؛ لعدم شهرة الثانية.

وقد أورد السمعاني نسبة خالف بها غيره من النحويين وأصحاب المعاجم، وهي **الأَلْحِي** نسبة إلى الرجل عظيم اللحية⁽²⁾، وهي عند غيره **لِحْيَانِيٌّ**، وبها ورد السماع عن العرب⁽³⁾.

وقد ضُمَّتِ الحاء في **حُبْشِيَّة** اسماً؛ وفتحت في **حُبْشِيَّة** منسوباً؛ للتفريق بين الاسم والمنسوب؛ لأنهما يتساويان في اللفظ، يقول ابن منظور: " **حُبْشِيَّة**: ضرب من النمل سود عظام، لما جُعِلَ ذلك اسماً لها غيروا في اللفظ ؛ ليكون فرقاً بين النسبة والاسم، فالاسم **حُبْشِيَّة** والنسب **حَبْشِيَّة** " ⁽⁴⁾.

وقالت العرب: **حُبْلِيٌّ** - بفتح الباء - في النسب إلى بني **الحُبْلَى**⁽⁵⁾، وقياسها **حُبْلِيٌّ**، و**حُبْلَوِيٌّ**، لكنهم قد فتحوا الباء؛ للتمييز بين المنسوب إلى بني **الحُبْلَى** والمنسوب إلى **الحُبْلَى**، وهي المرأة الحامل.

وقد أورد ياقوت الحموي لفظ **الْحَنَوِيٌّ** منسوباً إلى الحاني⁽⁶⁾، وربما جنحوا إلى الشذوذ فيها للتمييز بين المنسوب إليها والمنسوب إلى الحاني، بمعنى **الخَمَار**.

(1) ينظر البكري: "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"، 2 / 614 - 615.

(2) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 204.

(3) لقد تم الحديث عنها في مباحثة زيادة الألف والنون، تنظر ص 115 ، 129 من هذه الدراسة.

(4) ابن منظور: "لسان العرب"، حبش، 6 / 278 - 279. وينظر الزبيدي: "تاج العروس"، حبش، 17/130.

(5) بنو الحبلَى: حي من الأنصار، ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 5 / 147.

والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1445. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، 2 / 607. وابن

منظور: "لسان العرب"، حبل، 11 / 141.

(6) الحاني: مدينة بديار بكر، اشتهرت بالحديد، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 208.

وقد قالوا للسيوف: حَنِيفِيَّةٌ، وهي منسوبة إلى الأحنف بن قيس⁽¹⁾، وكان القياس أن يقال أَحْنَفِيَّةٌ، ولكنهم ربما شنوا فيها؛ للتمييز بين المنسوب إليها، والمنسوب إلى أبي حنيفة، والمنسوب إلى بني حنيفة، وقد تم تفصيل ذلك في مباحثة النسب إلى فَعِيلَةٍ⁽²⁾.

وقالوا في الرِّمَاح: خَطِيَّةٌ، منسوبة إلى الخطّ⁽³⁾، يقول الزبيدي: " فإذا جعلت النسبة اسماً لازماً قلت خَطِيَّةٌ، ولم تذكر الرماح "⁽⁴⁾، في حين يجعل ابن منظور النسب إليها خَطِيَّةً، وخطِيَّةً، على القياس، وعلى الشذوذ، دون تعليل ذلك، فكأن الشذوذ - عنده - اعتباطي دون مسوِّغ، وأراها قد كُسِرَتْ خاؤها عند النسب لسببين: الأول دلالي، عندما تُجَرَّد من لفظ الرماح، والآخر صوتي، وهو أنهم كسروا الخاء؛ إتياعاً لكسر الطاء، وخاصة أن الكلمة قصيرة، فلا حاجز منيعاً بين الكسرة والفتحة، فأتبعت حركة الخاء حركة الطاء؛ من أجل التناغم بين الحركات.

وقيل: دُھريٌّ لكبير السن منسوباً إلى الدَّهْرِ، وفي تعليلها أقوال: الأول قول سيبويه، إذ يجعلها للتفريق بين المسن والمنسوب إلى رجل اسمه دَهر⁽⁵⁾، والثاني أنهم ضموا الدال ليفرقوا بينه وبين الدَّهريِّ، وهو القائل ببقاء الدهر، وهو قول جماعة منهم المبرد، وابن يعيش، والحريري⁽⁶⁾، والثالث قول الفيروز أبادي إذ يجعل الدَّهْرَ وادياً في اليمن دون حضرموت، وأبا قبيلة من العرب، ويجعل الدُّهريَّ منسوباً إليهما على غير قياس، بالإضافة إلى جعله الدُّهريَّ الملحد منسوباً إلى الدَّهْرِ، على غير قياس⁽⁷⁾.

(1) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، حنف، 9 / 58. و أنيس، إبراهيم، وآخرون: " المعجم الوسيط "، حنف، 1 / 203.

(2) تنتظر ص 172 من هذه الدراسة.

(3) الخط أرض تنسب إليها الرماح، قيل هي خط عمان، وقيل خط البحرين، ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، خطط 19 / 250.

(4) الزبيدي: " تاج العروس "، خطط، 19 / 250.

(5) سيبويه: " الكتاب "، 3 / 380.

(6) ينظر المبرد: " المقتضب "، 3 / 146. والحريري: " شرح ملحّة الإعراب "، ص 182. والزمخشري: " المفصل في صنعة الإعراب "، ص 265. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10. والمرادي: " توضيح المقاصد " 5 / 1468. والعكبري: " اللباب في علل البناء والإعراب "، 2 / 156. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 407.

(7) الفيروز أبادي: " القاموس المحيط "، دهر، ص 505.

ويلخص الزبيدي جميع ما قيل فيها بقوله: " الدَّهْرِيُّ، بالفتح، ويُضَمُّ: الملحد الذي لا يؤمن بالآخرة، القائل ببقاء الدَّهر، وهو مُؤَلَّدٌ، قال ثعلب: وهما جميعاً منسوبان إلى الدَّهر، وهم ربما غَيَّرُوا في النسب، كما قالوا سُهْلِيٌّ للمنسوب إلى الأرض السهلة... ودَّهْرُ بن ودِعة بن لَكَيْزٍ: أبو قبيلة من عامر، والدَّهْرِيُّ، بالضم، نسبة إليها على غير قياس،... قال ابن الأنباري: يقال في النسبة إلى الرجل القديم دَهْرِيٌّ، قال: وإن كان من بني دَهر من بني عامر قلت دُهرِيٌّ لا غير، وقد تقدم عن ثعلب ما يخالفه، وقال سيبويه: إن سميت بدهر لم تقل إلا دَهْرِيٌّ، على القياس، وقال الزمخشري في الأساس: والدَّهْرِيُّ، بالضم: الرجل المسن القديم؛ لكبره،... وبالفتح: الملحد"(1).

وإن اختلفت الآراء فيها وتعددت فإن الشائع لدى النحاة أن مضموم الدال هو المسن، كبير السن، وأن مفتوحها هو الملحد القائل ببقاء الدهر. وقد علل ابن الوراق هذا الشذوذ بعلّة طريفة مبنية على المنطق العقلي بقوله: " وأما قولهم في النسب إلى الدَّهرِ دُهرِيٌّ فإنهم أرادوا الفصل بين من قد مرت عليه الدُّهور، وبين من يقول بالدَّهرِ، فضم الأول؛ لضمّة الدُّهور، وأبقوا لفظ من يقول بالدَّهرِ على فتحه"(2).

وأرى أن ما قيل عن الأمكنة والقبائل التي تحمل اسم دَهرٍ، وتغييراتها يبقى في باب اللغات الضيقة عند العرب، والشائع فيها أن الضم؛ من أجل التفريق بين المسن والملحد، وكلاهما منسوب إلى الدهر، ولكنهم قد شذوا في واحدة منهما؛ من أجل التفريق الدلالي، أما قولهم: إنها مولدة، فهي مولدة في عصرها، واللغة في تغير دائم وحركة مستمرة، تستمد اشتقاقاتها ودلالاتها من العصر الذي تعيش فيه.

وقيل في النسب إلى السَّهْلِ: سُهْلِيٌّ، بضم السين، وفي تحليلها قولان: الأول أنهم قد ضموا السين اعتباطاً لا لسبب، وأن هذا الضم من تغييرات النسب(3)، والآخر أنهم قد ضموا السين في

(1) الزبيدي: " تاج العروس "، دهر، 11 / 350 - 351. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، دهر، 4 / 293.

(2) ابن الوراق: " علل النحو "، ص 544.

(3) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 336. وابن سيده: " المخصص "، 3 / 76. الحريري: " شرح ملحّة الإعراب " ص 182. والزمخشري: " المفصل في صنعة الإعراب "، ص 265. والعكبري: " اللباب "، 2 / 156. والأشموني: " شرح

السُّهْلِيَّ منسوبًا إلى السهل؛ ليحصل الفرق مع السُّهْلِيَّ منسوبًا إلى بني سَهْلٍ، وهو قول ابن يعيش والأستراباذي⁽¹⁾، وأظنهم قد ضموا السين من أجل الفرق الدلالي، وأن النحاة الذين لم يذكروا تلك العلة كانوا يعددون الشواذ دون تعليل.

وقيل في النسب إلى الضَّانِّ: ضَيْئِيٌّ، بكسر الصاد، ولكن هذا الكسر ليس عامًّا مطلقًا في المنسوب إلى الضَّانِّ، بل هو خاص بشيئين: الأول: السَّقاء الضخْم من جلد الضَّانِّ يُمخض به الرائب، والآخر: الضَّئِيَّةُ المعزى التي تألف الضَّانُّ⁽²⁾، فكأن هذا الكسر للتمييز بين المنسوب إلى الضَّانِّ عمومًا؛ فيقال فيه: ضَائِيٌّ، على قياس النسب، وبين الوعاء المصنوع من جلد الضَّانِّ، والمعزى التي تألف الضَّانِّ، فيقال فيهما ضَيْئِيٌّ، وضَيْئِيَّةٌ، على شذوذ النسب.

ومن الشواهد على هذا الشذوذ قول حميد بن ثور الهلالي:

وجاءت بضَيْئِيٍّ كَأَن دَوِيَّةُ تَرَنَّم رَعْدٍ جَاوِبَتْهُ الرِّوَاعِدُ⁽³⁾ (الطويل)

وقول آخر:

إِذَا مَا مَشَى وَرَدَانُ وَاهْتَزَّتْ اسْتُهُ كَمَا اهْتَزَّ ضَيْئِيٌّ لِقَرَعَاءِ يُؤَدِّلُ⁽⁴⁾ (الطويل)

وقالوا في النسب إلى بني عُقْدَةَ: عُقْدِيٌّ؛ للتمييز بين المنتسابات، يقول ابن دريد: "بنو عُقْدَةَ: بطن من العرب، ينسب إليهم عُقْدِيٌّ، وبنو عُقْدَةَ: بطن أيضًا في شيبان، وبنو عُقْدَةَ: قبيلة

الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 746. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 202. والسيوطي: "معجم الهوامع"، 3 / 406.

(¹) ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 82.

(²) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، ضأن، 13 / 251 - 252. والزبيدي: "تاج العروس"، ضأن، 35 / 323.

(³) البيت لحميد بن ثور الهلالي في: "الديوان"، ص 32. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، ضأن، 13 / 252. والزبيدي: "تاج العروس"، ضأن، 35 / 323.

(⁴) البيت بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: "لسان العرب"، ضأن، 13 / 252. والزبيدي: "تاج العروس"، ضأن، 35 / 323.

من قریش، إن شاء الله، ينسب إليهم عُفَيْدِيٌّ⁽¹⁾، فقد أرادوا التمييز بين المتشابهات؛ فجنحوا إلى الشذوذ في بعض المنسوبات، وقد تم الحديث عن ذلك في مباحثة فَعِيلَةٍ وَفُعَيْلَةٍ⁽²⁾.

وقالوا لبائع الفُومِ: فَامِيٌّ⁽³⁾، وكان القياس أن يقال فُومِيٌّ، ولكنهم ربما شذوا فيها للتفريق بين بائعه، فيقال له: فَامِيٌّ، على الشذوذ، وبين المنسوب إليه دون بيعه، فيقال له فُومِيٌّ، على قياس النسب.

وقيل في النسب إلى فَذَايَا⁽⁴⁾: فَذَايِيٌّ، وكان قياسها أن يقال فَذَوِيٌّ، ولكنني أراهم قد شذوا في النسب إليها؛ للحفاظ على دلالة المنسوب إليه، فلو نسبوا إليها على القياس لاستتبع ذلك حذفاً على حذفٍ، وهذا يُجَحَفُ بالكلمة، وتعرض لاهتراء في بنيتها؛ لكثرة الحذف.

وقد نسب السمعاني إلى فوي⁽⁵⁾ وإلى فوة⁽⁶⁾ على لفظ فَوِيٌّ، وقياسها فَوَوِيٌّ في الحالتين، ولكنهم ربما فعلوا ذلك؛ حفاظاً على دلالة المنسوب إليه، إذ لو قيل فيها: فَوَوِيٌّ لما عُرِفَ إلى أي شيء قد نُسِبَتْ، خاصة أنها ليست كثيرة الاستعمال.

وقيل في النسب إلى القَبِطِ⁽⁷⁾: قُبْطِيٌّ، وفيها أقوال، أشيعها أن القَبِطِيَّ - على القياس - يقال للرجل، والقَبْطِيَّ - على الشذوذ - يقال للثوب ونحوه؛ للتمييز بين الرجل والثوب. ويلخص ابن منظور تلك الأقوال بقوله: " القَبِطُ: جبل بمصر... ورجل قَبْطِيٌّ، والقَبْطِيَّةُ: ثياب كتان بيض رقاق تُعمل بمصر، وهي منسوبة إلى القَبِطِ على غير قياس، والجمْعُ قَبَاطِيٌّ وقَبَاطِيٌّ، والقَبْطِيَّةُ قد تُضمُّ؛ لأنهم يغيرون في النسبة... قال الليث: لما أُلْزِمَتِ الثياب هذا الاسم غيروا اللفظ،

(1) ابن دريد: " جمهرة اللغة "، عقد، 2 / 661.

(2) تنظر ص 177 من هذه الدراسة.

(3) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، فوم، 12 / 460. الزبيدي: " تاج العروس "، فوم، 33 / 222. و

(4) فذايا: قرية من قرى دمشق، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 4 / 241.

(5) الكلمة غير مضبوطة عنده، وهي بطن من المعافر، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 409.

(6) هي غير مضبوطة عنده، وأظنها فُوةٌ، وهي من بلاد مصر، ينظر السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(7) القبط: جبل بمصر، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، قبط، 7 / 373.

فالإنسان قُبْطِيٌّ، والثوب قُبْطِيٌّ... وقيل: القُبْطَرِيُّ: ثياب بيض، وزعم بعضهم أن هذا غلط، وقد قيل فيه إن الرائ زائدة، مثل دمث ودمثُر⁽¹⁾.

ومن شواهد هذا الشذوذ قول الكميت يصف ثورًا:

لِيَا حِ كَأَنَّ بِالْأَتْحَمِيَّةِ مُسْبَغٌ إِزَارًا وَفِي قُبْطِيَّةٍ مُتَجَلِّبُ⁽²⁾ (الطويل)

وقول زهير بن أبي سلمى:

لِيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعٌ بَاقٍ كَمَا دَنَسَ الْقُبْطِيَّةَ الْوَدَكُ⁽³⁾ (البسيط)

(البسيط)

ومن شواهد الأحاديث عليه حديث أسامة: "كساني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قُبْطِيَّةً"⁽⁴⁾، وفي حديث قتل ابن أبي الحقيق: "ما دلنا عليه إلا بياضه في سواد الليل كأنه قُبْطِيَّةً"⁽⁵⁾، وفي الحديث "أنه كسا امرأة قُبْطِيَّةً فقال: مُرْهَا فَلْتَتَّخِذْ تَحْتَهَا غِلَالَةً لَا تَصِفُ حُجْمَ

(¹) ابن منظور: "لسان العرب"، قبط، 7 / 373. وينظر نفس الآراء عند ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162. والزبيدي: "تاج العروس"، قبط، 20 / 5 - 6. والفيومي: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي"، 2 / 488.

(²) البيت للكميت الأسدي، في "شعر الكميت بن زيد الأسدي"، جزء 1، قسم 1، ص 111، وروايته في الديوان: كأنه من يدي قُبْطِيَّةٍ لَهَا بِالْأَتْحَمِيَّةِ مَكْتَارٌ وَمَتَقَب. ولا شاهد برواية الديوان. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، قبط، 7 / 373، برواية المتن. والزبيدي: "تاج العروس"، قبط، 20 / 6 برواية المتن.

(³) البيت لزهير بن أبي سلمى، في "الديوان"، برواية أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007م، ص 146. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، قبط، 7 / 373. والزبيدي: "تاج العروس"، قبط، 20 / 5.

(⁴) ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 4 / 6. وابن منظور: "لسان العرب"، قبط، 7 / 373.

(⁵) السابق، بنفس الأجزاء والصفحات.

عظامها " (1)، وفي حديث عمر: " لا تلبسوا نساءكم القباطي فإنه إن لا يشف فإنه يصف " (2) وفي حديث ابن عمر: " أنه كان يجللُ بُذْنَةُ القباطي والأنماط " (3).

أما القُبْطَرِيُّ، فأراه ليس غلطاً، بل هو من باب زيادة حرف كما في دَمَثٍ وِدِمَثٍ؛ من أجل المخالفة الصوتية، والسبب في هذه الرؤية ورود شاهد شعري عليه، وهو قول جرير:

قومٌ ترى صدأ الحديدِ عليهمُ والقُبْطَرِيُّ من اليلامقِ سودا (4) (الكامل)

وقد نسب السمعاني وياقوت الحموي إلى كَثَّة (5) على لفظ كَثَوِيٍّ، وقياسه كَثِيٍّ، ولكنهم ربما فعلوا ذلك؛ للتفريق بين المنسوب إلى كَثَّة والمنسوب إلى كَث (6)، لأنهم قد نسبوا إليها كَثِيًّا، على قياس النسب.

وقد نسب السمعاني إلى الكَلَا (7) كَلَانِيًّا، وقياسه كَلَنِيٍّ، وأظنهم فعلوا ذلك؛ خيفة اللبس بالمنسوب إلى الكَلَا، وهو العشب.

وقد أورد السيوطي نسباً غريباً، لم أره عند غيره - فيما اطلعت عليه من مراجع - وهو قولهم في المنسوب إلى قبيلة كَلَبٍ: كَلْبِيٍّ، بضم الكاف (8)، وأرى هذا النسب - إن صح نقل السيوطي - شاذاً؛ للتمييز بين المنسوب إلى كَلَبِ القبيلة، والمنسوب إلى كلب الحيوان، فجنحوا بالشذوذ في القبيلة؛ ليحدثوا ذلك الفرق.

(1) ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 4 / 7. وابن منظور: " لسان العرب "، قبط، 7 / 373.

(2) السابق، بنفس الأجزاء والصفحات.

(3) السابق، بنفس الأجزاء والصفحات.

(4) البيت لجرير في " الديوان "، ص 204، ورواية الديوان بضم (القُبْطَرِيُّ). وفي ابن منظور: " لسان العرب "، قبط، 7 / 373 برواية المتن. والصواب رواية اللسان، أما رواية الديوان فلا وجه لها؛ لأن القبطري مفعول أول.

(5) كثة: من قرى بخارى، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 34. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 4 / 438.

(6) كث: قرية من قرى بخارى أيضاً، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 35.

(7) الكَلَا: موضع بالبصرة، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 5 / 120.

(8) ينظر السيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 407.

ومن باب التمييز الدلالي بين المتشابهات قولهم في النسب إلى امرئ القيس قبيلةً: **مَرِيّ**⁽¹⁾ وكان قياسها أن يقال امرئٌ، ومَرِيٌّ، وكان هذا الشذوذ للتمييز بين المنسوب إلى امرئ القيس قبيلةً، وامرئ القيس بن حجر الشاعر المعروف، فقالوا فيه **مَرَقَسِيّ**⁽²⁾، فقد أجمع النحاة وأصحاب المعاجم والنسابون على كون المَرِيّ منسوباً إلى القبيلة؛ للتمييز بينه وبين المنسوب إلى امرئ القيس الشاعر.

وقد أوردوا شواهد كثيرة لذي الرمة على هذا الشذوذ في النسب، فذو الرمة قد هجا تلك القبيلة هجاء مقذعاً، وكان ينسب إليها على لفظ مَرِيّ، ولم أجد شواهد لغيره على هذه النسبة، فقد يكون شذوذ هذه النسبة نابعاً من استعمال ذي الرمة لها على هذه الصيغة، أو يكون استعماله لها على هذا الشذوذ خاصاً به فقط، ومن تلك الشواهد قوله:

إِذَا مَرِيَّةٌ وَلَدَتْ غُلَامًا فَأَلَأَمُ مُرْضِعٍ نَشَغَ الْمَحَارَا⁽³⁾ (الوافر)

(الوافر)

وقوله:

إِذَا الْمَرِيّ شُقَّ الْغَرَسُ عَنْهُ تَبَوَّأَ مِنْ دِيَارِ اللُّؤْمِ دَارًا⁽⁴⁾ (الوافر)

(الوافر)

وقوله:

إِذَا الْمَرِيّ سَيَقَ لِيَوْمٍ فَخْرٍ أَهَيْنَ وَمَدَّ أَبْوَاعًا قِصَارًا⁽¹⁾ (الوافر)

(الوافر)

(¹) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 368. والحريزي: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 182. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1459. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مرأ، 10 / 294. وابن منظور: "لسان العرب" مرأ، 1 / 157. والزبيدي: "تاج العروس"، مرأ، 1 / 432. والجوهري: "الصاحح"، مرأ، 1 / 72. والسمعاني: "الأنساب"، 4 / 265.

(²) هي من باب النحت، ينظر ص 207 من هذه الدراسة.

(³) البيت لذي الرمة، في: "الديوان"، ص 200.

(⁴) البيت لذي الرمة، في: "الديوان"، ص 201.

وقوله:

إذا المرئي شبت له بنات⁽¹⁾ عقدن برأسه إبةً وعاراً⁽²⁾ (الوافر)

وقوله:

إذا ما شنت أن تلقى لئيمًا فأوقد تأتك المرئي ناراً⁽³⁾ (الوافر)

وقوله:

ويسقط بينها المرئي لغواً كما ألغيت في الدية الحوارا⁽⁴⁾ (الوافر)

وقد عدَّ الأشموني مرموياً شاذاً في النسب إلى مرمي⁽⁵⁾، وقد مرَّ الحديث عن ذلك في باب النسب إلى المختوم بياء مشددة⁽⁶⁾، فجمهور النحاة لا يعدونها شاذة، بل المختار فيها الحذف، ولكن القلب جائز، على قلة⁽⁷⁾، وأراهم قد شذوا فيها؛ ليفرقوا بين لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه؛ لأن كليهما مرمي، فشذوا من أجل الحصول على ذلك الفرق.

وقد نسب السمعاني إلى ذي المروءة⁽⁸⁾ على لفظ مروي، وقياس النسب إليها مروي، ولكنني أرى أن السمعاني قد غلط بهذه النسبة، إذ لم أجد لها عند غيره - فيما اطلعت عليه من مراجع -

(1) البيت لذي الرمة، في: "الديوان"، ص 200، وروايته:

إذا المرئي شبت له بنات عصبن برأسه إبةً وعاراً

وفي: ابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، مرأ، 10 / 294، برواية المتن. وابن منظور: "لسان العرب"، مرأ 1 / 157، برواية المتن، وأب، 1 / 791، برواية عصبن مكان عقدن. والزيبي: "تاج العروس"، مرأ، 1 / 432، برواية المتن. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 186. ورواية الديوان خطأ؛ لأن الوزن يكسر بها.

(2) البيت لذي الرمة، في: "الديوان"، ص 200.

(3) البيت لذي الرمة، في: "الديوان"، ص 201.

(4) البيت لذي الرمة، في: "الديوان"، ص 196، وروايته (بهلك) مكان (يسقط). والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 738، برواية المتن. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 192، برواية المتن. والحملاوي: "شذا العرف في فن الصرف"، ص 187، والحملاوي ينسبه لجريز، وذلك غلط.

(5) ينظر الأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 370.

(6) تنتظر ص 70 من هذه الدراسة.

(7) تنتظر ص 70 من هذه الدراسة.

(8) ذو المروءة: قرية بمكة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 265.

ولكن للسمعاني عذره في ذلك، فربما أرادوا التفريق بين هذه اللفظة، والمَرْوِيَّ اسمَ مفعول من الفعل روى.

وقد عدَّ أبو علي الفارسي مَنَافِيًّا في النسب إلى عبد مناف شاذَّةً، فالقياس عنده عَبْدِيٌّ، ولكنهم عدلوا عن القياس ؛ لإزالة اللبس⁽¹⁾، ولكن أبا علي الفارسي يبالغ في إخضاع الكلمة للقاعدة، إذ قاعدة النحاة النسب إلى الصدر في المركب، ولكنهم قد أقروا بجواز النسب إلى العجز إن كان الصدر مُعَرَّفًا به، فعند نسبنا إلى عبد مناف عَبْدِيًّا لا يُعْرَفُ إلى أي شيء قد نُسِبَ؛ لأن كلمة عبد تضاف غالبًا، وهي في هذه الكلمة تكتسب تعريفها بالعجز، لذلك أرى أن النسب الصحيح إليها هو مَنَافِيٌّ، وليس عَبْدِيٌّ دالًّا على المنسوب إليه⁽²⁾.

وقالوا في النسب إلى الهند: هِنْدِكِيٌّ ، بزيادة الكاف على غير قياس، وقياسها هِنْدِيٌّ، وينقل السيوطي عن ياقوت الحموي أن الكاف لا تزداد إلا في هذه الكلمة⁽³⁾، فكأنه يجعل زيادتها ضربًا ضربًا من الاعتبار، أما السمعاني فينسب إلى الهند هِنْدِيًّا وهِنْدِكِيًّا، على القياس وعلى الشذوذ، وينسب إلى قبيلة هند بن شيبان هِنْدِيًّا فقط⁽⁴⁾.

وخلاصة القول فيها أنهم قد نسبوا إلى الهند هِنْدِيًّا - على القياس - وهِنْدِكِيًّا - على الشذوذ كما نسبوا السيوف إلى الهند على لفظ هِنْدُوَانِيٍّ⁽⁵⁾، ونسبوا إلى القبيلة على لفظ هِنْدِيٍّ، فنستطيع أن نخرج مطمئنين بنتيجة مفادها أن لفظ هِنْدُوَانِيٍّ منسوبٌ إلى الهند، على غير قياس لكنه خاص بالسيف فقط، ولا يصح أن يقال للرجل، حتى غدا هذا اللفظ اسمًا للسيف، أما هِنْدِكِيٌّ فهي منسوبة إلى الهند - على غير قياس - من أجل التفريق بين المنسوب إلى البلد والمنسوب إلى القبيلة.

(1) ينظر أبو علي الفارسي: " التكملة "، ص 63.

(2) تم تفصيل ذلك في الفصل الأول عند الحديث عن القواعد القياسية للنسب، تنظر ص 85 من هذه الدراسة.

(3) ينظر السيوطي: " المزهر "، 2 / 251 - 252. وابن منظور: " لسان العرب "، هندك، 10 / 508. والزيدي: " تاج العروس "، هندك، 27 / 410.

(4) ينظر السمعاني: " الأتساب "، 5 / 653 - 654.

(5) ورد ذكرها في مباحثة زيادة الألف والنون ص 141

وجمع الهنديّ هَنَادِكَةً، والهاء هنا للجمع والنسب والعجمة⁽¹⁾، ومن الشواهد على ذلك الشذوذ قول كثير عزة:

مُقَرَّبَةٌ دُهُمَّ وَكُمْتُ كَأَنَّهَا طِمَاطِمُ يَوْفُونَ الْوَفَارَ هَنَادِكُ⁽²⁾ (الطويل)

وقول الأحوص الأنصاري:

فَالْهِنْدِكِيُّ عَدَا عَجَلَانَ فِي هَدَمٍ⁽³⁾ (البسيط)

وقول أبي طالب عم النبي - صلى الله عليه وسلم -:

بَنِي أُمَةٍ مَجْنُونَةٍ هِنْدِكِيَّةٍ بَنِي جُمَحٍ عَبِيدِ قَيْسِ بْنِ عَاقِلٍ⁽⁴⁾ (الطويل)

ما شذَّ عن قياس النسب لعلّة طول الاسم⁽⁵⁾

لقد وجد الباحث بعض الكلمات التي شذت عن قياس النسب؛ لطولها، فكان طول الاسم علّة مهمة من علل الشذوذ⁽⁶⁾، ويمكن لهذه العلة أن تتدرج ضمن علة الخفة عند حذف بعض أحرف

(¹) تم الحديث عنها في باب هاء النسب، تنظر ص 46 من هذه الدراسة.

(²) البيت لكثير عزة، في: "الديوان"، تحقيق إحسان عباس، ص 347، وروايته:

مُقَرَّبَةٌ دُهُمَّ وَكُمْتُ كَأَنَّهَا طِمَاطِمُ يَوْفُونَ الْوَفَارَ هَنَادِكُ

و "الديوان"، تحقيق عدنان زكي درويش، ص 190، وروايته دون واو عطف بأوله. وابن منظور: "لسان العرب" هندك، 10 / 508، برواية المتن. والزيبي: "تاج العروس"، هندك، 27 / 410، بواو عاطفة بداية البيت. والصواب رواية الزيبي والدكتور إحسان عباس؛ لأن الوزن يكسر بالروايات الأخرى.

(³) الشطر للأحوص الأنصاري، في "الديوان"، تحقيق الدكتور سعيد ضناوي، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998م، ص 243. وابن منظور: "لسان العرب"، هندك، 10 / 508. والزيبي: "تاج العروس"، هندك، 27 / 410. والبيت مروى بشطر واحد في جميع تلك المراجع.

(⁴) البيت لأبي طالب عم النبي (صلى الله عليه وسلم) في: "الديوان"، ص 70. وابن منظور: "لسان العرب"، هندك، 10 / 508. والزيبي: "تاج العروس"، هندك، 27 / 410.

(⁵) تعد الكلمة طويلة عندما تتكون من عدد طويل من أحرف ليست من ضمن أحرف الزيادة المطردة في العربية، فكلمة أرمنية مثلاً طويلة إذا ما قورنت بكلمة استخراج، فكلمة استخراج ليست طويلة؛ لأن الألف والسين والتاء تزدان بانتظام وباطراد في العربية.

(⁶) طول الاسم علة مهمة من علل التعليل النحوي، ينظر الجبالي، حمدي: "طول الكلام وأثره في التأويل النحوي"، جميع صفحات البحث.

أحرف الكلمة، لكن علة الخفة أوسع منها، فطول الاسم ضربٌ من أضرب الثقل في الاسم، لذلك أثر الباحث أن يضعها في مباحثة وحدها، وفيما يأتي أهم الكلمات التي وقع عليها الباحث في مطولات النحو والصرف، والمعاجم، وكتب الأنساب، وهي مرتبة على حروف المعجم؛ لسهولة الرجوع لها:

قيل: **أَرْمَنِيٌّ** في النسب إلى **إِرْمِينِيَّةَ**، يقول ابن منظور: " **إِرْمِينِيَّةُ**: كورة بناحية الروم، والنسبة إليها **أَرْمَنِيٌّ**، بفتح الهمزة والميم ⁽¹⁾، في حين هي **أَرْمِينِيَّةُ** عند أبي حيان، والنسب إليها **أَرْمَنِيٌّ** ⁽²⁾، ويجعل ابن بري الحذف فيها محمولاً على الحذف في **حَنِيفَةَ**، يقول: " كان القياس في النسبة إلى **إِرْمِينِيَّةَ إِرْمِينِيًّا**، إلا أنه لما وافق ما بعد الراء منها ما بعد الحاء من **حَنِيفَةَ** حذفت الياء كما حذفت من **حَنِيفَةَ** في النسب، وأجريت مجراها ⁽³⁾."

في حين هي **إِرْمِينِيَّةُ** و**أَرْمِينِيَّةُ** و**إِرْمِينِيَّةُ** و**أَرْمِينِيَّةُ** عند الزبيدي، والنسب إليها **أَرْمَنِيٌّ**، بالفتح ⁽⁴⁾، وأرى أنهم قد فتحوا الهمزة، وحذفوا الياء ؛ طلباً للخفة، بسبب طول الكلمة، فطول الكلمة يقود إلى ثقل في النسب إليها، خاصة أنه تجتمع كسرات ويايات مع ياء النسب، إضافة إلى طول في الكلمة. ومن الشواهد عليها قول سيار بن قصير:

فلو شهدت أم القدي طعاننا بمرعش خيل الأرمني أرتت ⁽⁵⁾ (الطويل)

وقد قالوا في النسب إلى **أَنْدَحُودَ** ⁽¹⁾: **أَنْحُذِيٌّ**، و**نَحْذِيٌّ**، على قول ياقوت الحموي، و**نَحْذِيٌّ** على قول السمعاني ⁽²⁾، ومهما يكن شذوذها فأراهم قد عدوها من أصل ثلاثي **مُتَوَهَّمٌ** وهو (نخذ)، وقاموا بحذف الزوائد؛ لطول الكلمة.

⁽¹⁾ ابن منظور: " لسان العرب "، رمن، 13 / 187. وينظر ابن مالك: " تسهيل الفوائد "، ص 70. والفيومي: " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي "، 1 / 240.

⁽²⁾ ينظر أبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 617.

⁽³⁾ ابن بري: " في التعريب والمغرب وهو المعروف بحاشية ابن بري "، ص 35.

⁽⁴⁾ ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، رمن، 35 / 114.

⁽⁵⁾ البيت من الطويل، لسيار بن قصير في: " ابن منظور: " لسان العرب "، رمن، 13 / 187. والزبيدي: " تاج العروس "، رمن، 35 / 114.

وقد نسب السمعاني إلى جِبَاخَانَ⁽³⁾ على لفظ جِبَخَانِيٍّ، وقياسها جِبَاخَانِيٍّ، ولكنهم حذفوا الألف؛ لطول الكلمة؛ وصولاً إلى الخفة النطقية، والذي سوغ لهم ذلك أن حذف الألف لا يؤثر في بنية الكلمة، إذ لا تلتبس بأخرى.

وقد أورد النحاة، وأصحاب المعاجم كلمتين شهيرتين قد حُذِفَتْ فيهما همزة المد لطول الاسم، وهما جَلُولِيٍّ، وحرُورِيٍّ⁽⁴⁾ في النسب إلى جَلُولَاءَ وحرُورَاءَ⁽⁵⁾ على التوالي، وقياس النسب إليهما جَلُولَاوِيٍّ وحرُورَاوِيٍّ؛ لأنه لا وجه لحذف همزة الممدود، ولكنهم قد حذفوها في هذين الموضعين شذوذاً، والذي سوغ لهم هذا الحذف طول الاسم الذي يُحْدِثُ ثَقَلًا في النطق.

ومن الشواهد على هذا الشذوذ في النسب حديث عائشة - رضي الله عنها - عندما سئلت عن قضاء صلاة الحائض فقالت: "أحرورية أنت؟"⁽⁶⁾ حيث نسبت المرأة السائلة عن قضاء صلاة الحائض إلى الحرورية، وهم فرقة من الخوارج عرف عنهم تشدد بالغ في الدين، وهم منسوبون إلى حروراء.

وفي النسب إلى قوهستان قولان: الأول قول السمعاني، إذ يجعل الحذف فيها عند النسب يقول: "وربما خُفِّفَ مع النسبة فقليل القُهَسْتَانِيُّ"⁽⁷⁾، وهذا الضرب من باب الحذف؛ لطول

(¹) أندخوذ: بلدة بين بلخ ومرو، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 260. والسمعاني: "الأنساب"، 5 / 472.

(²) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 472.

(³) جباخان: قرية من قرى بلخ، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 14.

(⁴) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 336. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وابن الحاجب: "الشافعية في علم التصريف"، ص 40. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 54. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 265. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. و الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 337. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 81. وابن منظور: "لسان العرب"، حرر، 4 / 185.

(⁵) جلولاء: قرية بناحية فارس، وحروراء: الموضع الذي كان فيه القتال بين علي (عليه السلام) والشراة؛ فقليل لهم حرورية، منسوبون إلى ذلك الموضع، ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12. والثابت أن حروراء قرية بظاهر الكوفة، وإليها ينسب الخوارج الحرورية، ينظر الشيخ خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 337.

(⁶) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 1 / 366. وابن منظور: "لسان العرب"، حرر، 4 / 185.

(⁷) السمعاني: "الأنساب"، 4 / 416.

الاسم. والثاني قول ابن منظور، إذ ينسب إليها على لفظ قُوْهي⁽¹⁾، وهي القياس عند النحاة، إذ ينسبون إلى الجزء الأول من المركب، في حين يجعل الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم كلمة القوْهي دخيلةً، يقول: " القوْهيُّ: أصله كوهستان، فقصدت اللاحقة الفارسية، وقلبت الكاف قافاً"⁽²⁾. وخلاصة القول فيها: إنهم قد حذفوا - على قول السمعاني - لطول الاسم؛ طلباً للخفة، أما قُوْهيٌّ فأراها شاذة، وإن تواضع عليها النحاة؛ لأن النسب إلى المركب على القياس كثيراً ما يوقع في اللبس، فأرى أفضل نسب إليها على لفظها مباشرة، أي أن يقال فيها: قُوْهِسْتَانِيٌّ؛ لأن هذا الضرب قد ورد في السماع عند العرب كثيراً، ومن شواهد النسب إليها على لفظ قوْهيٍّ قول ذي الرمة:

مِنَ الزُّرْقِ أَوْ صُقْعٍ كَأَنَّ رُؤُوسَهَا من القَهْزِ والقوْهيِّ بِيضُ المَقَانِعِ⁽³⁾ (الطويل)

وقول نصيب بن رباح:

سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قميصٌ من القوْهيِّ بِيضٌ بَنَائِقُهُ⁽⁴⁾ (الطويل)

(الطويل)

(¹) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، قوه، 13 / 532.

(²) إبراهيم، رجب عبد الجواد: "قضية الإلحاق الصرفي للألفاظ الفارسية المعربة"، ص 163.

(³) البيت لذي الرمة في: "الديوان"، ص 360، وروايته في الديوان بكسر القاف في (القَهْزِ). وفي ابن منظور: "لسان العرب"، قوه، 13 / 532، برواية المتن بعجز دون صدر.

(⁴) البيت لنصيب بن رباح في: "شعر نصيب بن رباح"، جمد الدكتور دادو سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، 1967م، ص 110، وروايته في الديوان:

كسِينَ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادًا وَتَحْتَهُ قميصٌ من القوْهيِّ بِيضٌ بَنَائِقُهُ

وفي ابن منظور: "لسان العرب"، قوه، 13 / 532، برواية المتن.

ما شذَّ عن قياس النسب بالنسب إلى شئ يشبهه

لقد علل النحاة شذوذَ كلماتٍ ليست قليلةً بعلّة وجود شئٍ شبيهه، فقد ينسبون إلى الكلمة المصغرة بالعودة إلى أصلها المكبر، وقد ينسبون إلى المصدر من الكلمة، وهكذا، وفيما يأتي أهم تلك الكلمات مع تعليلها مرتبة على حروف المعجم:

قيل في النسب إلى الأفُق: أَفْقِيٌّ، وَأُفْقِيٌّ، يقول ابن يعيش: "قالوا في النسب إلى الأفُق أَفْقِيٌّ، بالفتح؛ لأن فُعْلاً وفَعْلاً يجتمعان كثيراً، كَعُجْمٍ وَعَجَمٍ، وَعُرْبٍ وَعَرَبٍ، وقد قالوا أَفْقِيٌّ بالضم في الهمزة، وسكون الفاء، وهو قياس؛ لأن فُعْلاً يجوز أن يُسَكَّنَ ثانيه قياساً مطرداً"⁽¹⁾.

في حين يجعلها الفيومي منسوبة إلى الآفاق⁽²⁾، لكن ذلك يستدعي العودة إلى المفرد، فيكون قوله غير مخالف لقول ابن يعيش، أما ابن منظور يجعلها منسوبة إلى الأفُق وإلى الآفاق ولم يبتعد في تعليلها عما قاله ابن يعيش⁽³⁾، ويرى الباحث أن قول ابن يعيش قوي في القياس، حري بالأخذ به.

وقيل في النسب إلى بني أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ، بفتح الهمزة، وقد أوردها كثير من النحاة والمعجميين والنسابين، وقد عللها بعضهم، وأوردها آخرون دون تعليل، وكان التعليل فيها أنهم قد عادوا إلى أصلها المكبر فنسبوا إليه، فكأنهم قد نسبوا إلى أمة⁽⁴⁾، ويرى الباحث أن هذا التعليل خاضع

(1) ابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 12. وينظر الأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 83. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجة"، 2 / 468. وأبو حيان الأندلسي: "ارتشاف الضرب"، 2 / 631.

(2) ينظر الفيومي: "المصباح المنير"، 2 / 570.

(3) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، أفق، 10 / 5.

(4) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 337. والزمخشري: "المفصل"، ص 265. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. وابن السراج: "الأصول في النحو"، 3 / 82. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 30. وابن هشام الأنصاري: "أوضح المسالك"، 2 / 169. والشيخ خالد الأزهري: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 337. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجة"، 2 / 469. وابن الغياث: "المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية"، 1 / 132. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، أمو، 10 / 586. وابن منظور: "لسان العرب"، أما، 14 / 46. والزيبي: "تاج العروس"، أمو، 37 / 103. والفيروز أبادي: "القاموس المحيط"، أمو، ص 1627.

للمنطق العقلي، وإن كان متيناً في الحجة. بل السبب الحقيقي للشذوذ، هو ورودها عن العرب شاذةً، فالسماع كافٍ بشذوذها والقبول به.

وقيل: **بَدَوِيٌّ** في النسب إلى **الْبَدْوِ** ⁽¹⁾ وإلى **البادية** ⁽²⁾، يقول ابن يعيش: "قولهم في النسبة إلى **البادية** **بَدَوِيٌّ**، والقياس **بَادِيٌّ**، أو **بَادَوِيٌّ**... كأنهم بنوا من لفظه اسماً على فعلٍ، حملوه على ضده، وهو **الحَضَرُ**، فقالوا **بَدَوِيٌّ**، كما قالوا **حَضَرِيٌّ**" ⁽³⁾، وقول ابن يعيش قوي في المنطق العقلي. وقد تبعه آخرون، وساروا على خطاه المنطقية في تعليلها، ولكن السماع وحده عن العرب كافٍ بتعليل ذلك الشذوذ، دون حاجة إلى تعليلات موهلة في المنطق.

وقيل: **دَبَرِيٌّ** في النسب إلى **الدَّبَرِ** ⁽⁴⁾، ومنه حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - " لا يأتي الصلاة إلا **دَبَرِيًّا**" ⁽⁵⁾، يقول ابن الأثير: " يروى بفتح الباء وسكونها... وفتح الباء من تغييرات النسب " ⁽⁶⁾، فلم يعللها ابن الأثير ولا ابن منظور ولا الزبيدي، بل اكتفوا بقولهم: إن الفتح من تغييرات النسب، فكأنه شاذٌ اعتباطاً، وأرى أن تعليله كتعليل **الأفقيّ**، أي أنهم نسبوا إلى **فَعَلٍ**؛ لمشابهته **فَعَلًا**.

ومثل قولهم في **الدَّبَرِ**: **دَبَرِيٌّ**، قولهم في **العَتَرِ**: **عَتَرِيٌّ**، يقول ابن منظور: " **العَتَرِيٌّ**: الذي لا يجدُ في طلب دنيا ولا آخرة... فكأنه نُسِبَ إلى **العَتَرِ**، وحركة الناء من تغييرات النسب " ⁽⁷⁾ ومنه

⁽¹⁾ ينظر الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 49. وابن محمود: " الكفاية في النحو "، ص 176.

⁽²⁾ ينظر أبو علي الفارسي: " التكملة "، ص 52. والشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 337. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 81. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجي "، 2 / 468. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، 2 / 605. والسمعاني: " الأنساب "، 1 / 297.

⁽³⁾ ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10. وينظر الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 82، لكنها عنده منسوبة إلى البدو.

⁽⁴⁾ الدبر: آخر الشئ، والدبري الذي يأتي متأخراً في الغلب.

⁽⁵⁾ الحديث في ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 2 / 98. وابن منظور: " لسان العرب "، دبر، 4 / 270. والزبيدي: " تاج العروس "، دبر، 11 / 260.

⁽⁶⁾ ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 2 / 98. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، دبر، 4 / 270. والزبيدي: " تاج العروس "، دبر، 11 / 260.

⁽⁷⁾ ابن منظور: " لسان العرب "، عثر، 4 / 541.

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم: " أبغضُ الناسِ إلى الله العَثْرِيُّ " ⁽¹⁾، يقول ابن الأثير: " وحركة الناء من تغييرات النسب " ⁽²⁾، فكانهم قد نسبوا إلى فعلٍ؛ لمشابهته فعلاً.

وقيل عُلوِيٌّ في النسب إلى العالية ⁽³⁾، وفي تعليل ذلك الشذوذ أقوال: الأول يقول ابن يعيش: يعيش: " كأنهم بنوه على الفعل، ونسبوا إليه حملاً على ضده، وهو السُّفْلُ " ⁽⁴⁾، والثاني قول الأستراباذي: كأنه منسوبٌ إلى العُلُوِّ ⁽⁵⁾، أي كأنهم قد نسبوا إلى المصدر، والأخير أن العُلُوَّ اسم آخر لها، فهو لغة فيها، وهو قول أحمد بن فارس ⁽⁶⁾.

في حين يجمع ياقوت الحموي كل آراء النسب إلى العالية بقوله: " وإذا نسبوا إليها قالوا عُلُوِيٌّ، والأنثى عُلُوِيَّةٌ، على غير قياس، وقد قالوا عاليٌّ على القياس أيضاً، قال الفراء: تركوها ونسبوا إلى مصدرها،... وقالوا: عُلُوِيٌّ، فنسبوا إلى العالية على المعنى، فمن ضم فهو إلى العُلُوِّ، ومن فتح فهو إلى العُلُوِّ، مصدر علا يعلو علُوًا " ⁽⁷⁾.

وخلاصة القول أنهم قد نسبوا إلى العالية على معناها لا على لفظها، أما التعليلات، فتعليل ابن يعيش خاضع إلى المنطق العقلي أكثر من خضوعه لطبيعة العربية، وأرى أن تعليل الأستراباذي والفراء - كما نقله عنه ياقوت - هما الأقرب للعربية، وربما نسبوا إليها حملاً على المصدر؛ لأن ذلك يحقق خفة في اللفظ أيضاً.

(1) الحديث في ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 3 / 182. والزبيدي: " تاج العروس "، عثر، 12 / 528.

(2) ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 3 / 182. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، عثر، 4 / 541. والزبيدي: " تاج العروس "، عثر، 12 / 528.

(3) العالية: موضع في بلاد العرب، وهي الحجاز وما والاها، وقيل موضع قرب المدينة، ينظر ابن سيده: " المخصص "، 3 / 310. وأبو علي الفارسي: " التكملة "، ص 52. والزمخشري: " المفصل "، ص 265. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10. و الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 81. وابن عصفور: " شرح جمل الزجاجة "، 2 / 468.

(4) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10.

(5) الأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 81.

(6) ينظر ابن فارس: " مقاييس اللغة "، باب العين واللام والحرف المعتل الذي يليهما، ألف أو واو أو ياء، 4 / 112.

(7) ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 4 / 71.

وقيل في النسب إلى عِلافٍ⁽¹⁾، وعُلفيٍّ - على القياس وعلى الشذوذ - أما عِلافيٍّ فقد عُدَّتْ من باب النسب اللفظي دون المعنى⁽²⁾، وأما عُلفيٍّ فيقول ابن منظور: "منسوب إلى عِلافٍ بتصغير الترخيم"⁽³⁾، ويقول ياقوت الحموي: "منسوبة إلى تصغير عِلافٍ كغراب"⁽⁴⁾، وبغض النظر عن كونها منسوبةً إلى عِلافٍ، أو إلى عِلافٍ، فهي شاذة، وشذوذها في كونهم قد نسبوا على صيغة تصغير الترخيم، بتجريد الكلمة من كل زوائدها، والنسب إليها على أصلها المعجمي، وأرى أنهم قد جردوها وصغروها قبل النسب، فبذلك تكون مقيسة لا على شذوذ النسب، ومن الشواهد عليها قول حميد بن ثور الهلالي:

فَحَمَلِ اللَّهُمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا

ترى العُلفيَّ عليها موكداً⁽⁵⁾ (الرجز)

(الرجز) ————— (ز)

وقيل في النسب إلى بني عائشة: عَيْشِيٍّ، على قول الأزهري⁽⁶⁾، وإلى عائشة على قول السمعاني⁽⁷⁾، أما قول السمعاني فأراه قد نسب إليها على لفظ العامة، وهو يفعل ذلك كثيراً، وأما قول الأزهري فأرى العلة فيه أنهم قد نسبوا إلى المصدر، وهو العيش؛ للتفريق بين المنسوب إلى عائشة والمنسوب إلى بني عائشة، فقالوا في الأول عائشيٍّ، على القياس، وقالوا في الثاني عَيْشِيٍّ، على الشذوذ؛ ليحصل الفرق.

وقيل في النسب إلى الغَرْفِ: غَرْفِيٍّ، بتحريك الراء على غير قياس، يقول ابن سيده في تعليلها: "الغَرْفُ: ما دُبِغَ بغير القَرْطِ، وقيل: الغَرْفُ: جلود تُجْمَعُ، فإذا دُبِغَ بها الجلدُ سُمِّيَ غَرْفًا، والغَرْفِيَّةُ، متحركة الراء، منسوبة إلى الغَرْفِ... والغَرْفِيَّةُ من شاذ النسب، وقياسه سكون

(1) عِلاف اسم رجل كان يصنع الرحال، فسميت عِلافية، تنظر ص 30 من هذه الدراسة.

(2) تنظر ص 30-31 من هذه الدراسة.

(3) ابن منظور: "لسان العرب"، علف، 9 / 257.

(4) ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 11 / 9.

(5) الرجز لحميد بن ثور الهلالي، ينظر تخريجه ص 31 من هذه الدراسة.

(6) ينظر الأزهري: "تهذيب اللغة"، عيش، 3 / 40. و

(7) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 269.

الثاني⁽¹⁾، فابن سيده يعلل سبب شذوذها تعليلًا دلاليًا، وأرى أن علة التشابه قرينة الدلالة، فوزنا (فَعَلٌ، وفَعَلٌ) يلتقيان، ويسد أحدهما عن الآخر، كما مرَّ في كلمات سابقة.

ومن الشواهد على شذوذ هذه الكلمة قول الراجز:

كَأَنَّ خُضَرَ الْغُرَفِيَّاتِ الْوُسْعُ

نَيْطَتْ بِأَحْقَى مُجَرِّشَاتٍ هُمُعُ⁽²⁾ (الرجز)

ما شذَّ عن قياس النسب بمراجعة الأصول

يُقَصَّدُ بمراجعة الأصول أَنْ يُعَادَ إِلَى أَصْلٍ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ تَرْكُهُ⁽³⁾، فالفعل أَكْرَمَ - على سبيل المثال - فعلٌ مهموز، مضارعه يَقْتَضِي أَنْ يُتْرَكَ الهمزُ فيه، فيقال في مضارعه القياسيُّ يُكْرِمُ، لكن هنالك من العرب من عاد إلى الهمزة في المضارع فقال: يُؤَكْرِمُ، فهذا أصلٌ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ تَرْكُهُ، أما مراجعة الأصول في النسب، فيصب معظمه في اتجاه واحد، وهو النسب إلى لفظ المفرد في أسماء وأعلام تُسمى بها على صيغة الجمع، فالقياس أن يُنسَبَ إليها على لفظها ؛ لأنها مفردة وإن كانت على لفظ الجمع، فلا يقال في النسب إلى الْأَنْصَارِ نَصِيرِيٌّ بل يقال أَنْصَارِيٌّ ؛ لأن أنصاريًّا اسم مفرد رغم كونه على صيغة الجمع.

وكثير من الكلمات قد عادت إلى أصل مرفوض قد غيره النسب، وفيما يأتي الكلمات التي وقع عليها الباحث شاذة لهذه العلة، وهي مرتبة على حروف المعجم:

قيل في النسب إلى إِبِلٍ: إِبِلِيٌّ⁽⁴⁾، بكسر العين على الأصل، والقياس إِبِلِيٌّ، بفتح العين ؛ لأن الثلاثي مكسور العين يجب فتح عينه عند النسب، أما من تركها على كسرهما فهو من باب مراجعة أصل يخالف القياس.

(1) ابن سيده: "المخصص"، 1 / 406. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، غرف، 9 / 266.

(2) الرجز بلا نسبة إلى قائل في: ابن سيده: "المخصص"، 1 / 406، و "المحكم والمحيط الأعظم"، غرف، 5 / 498.

وابن منظور: "لسان العرب"، غرف، 9 / 266. والزبيدي: "تاج العروس"، غرف، 24 / 204.

(3) ينظر ابن جني: "الخصائص"، 1 / 396، في حديثه عن قوله تعالى (ما ودَّعك ربك وما قلى).

(4) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، أبل، 11 / 4.

وقيل: **أُذْرَعِي** في النسب إلى **أُذْرَعَاتٍ**⁽¹⁾، وقياسها **أُذْرَعَاتِي**؛ لأنه علم مفرد رغم كونه على صيغة الجمع، فينسب إليه على لفظه، و**أَزْلِي** في النسب إلى لم يزل⁽²⁾، لأن أصله الأزل فعاد إلى أصل يقتضي القياس ألا يعاد له، ومثلها قولهم: **رُمَحَ أَرْنِي، وَيَزْنِي، وَأَزْنِي، وَيَزْنِي، وَأَزْنِي، وَأَزْنِي**، في النسب إلى ذي وزن، وهو أحد ملوك حمير، لكن اللغويين وأصحاب المعاجم يجمعون على كون ذلك من باب الإبدال⁽³⁾، لكنني أراها إبدالاً من باب الشذوذ؛ لأنه لم يحدث في الاسم دون النسب إليه، فلأن هذا الإبدال قد اقترن بالنسب عدّه الباحث من باب الشذوذ، خاصة أن ياء النسب أكثر تغييراً لآخر الاسم، وليس لأوله ولا لوسطه. ومن شواهد قول سحيم عبد بني الحساس:

رفعتُ برجليها وطامتُ رأسها وسببتُ فيها اليزانيَّ المُحدرجاً⁽⁴⁾ (الطويل)

وقول الفرزدق:

قريناهمُ المأثورة البيضَ كلها يُنحُ العروقَ الأيزنيَّ المُتَقَفُ⁽⁵⁾ (الطويل)

(¹) أذرعَات: ناحية بالشام، ينظر العكري الحنبلي: "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، 7 / 41. وابن منظور: "لسان العرب"، ذرع، 8 / 97. والسمعاني: "الأنساب"، 1 / 103. والرازي: "مختار الصحاح"، ذرع، ص 91. ويقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 130 - 131.

(²) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، أزل، 11 / 14. وابن محمود: "الكفاية في النحو"، ص 183.

(³) ابن السكيت: "الإبدال"، ص 136. و"إصلاح المنطق"، ص 161. وابن قتيبة: "أدب الكاتب"، ص 460. والطالقاني: "المحيط في اللغة"، 9 / 94. والجوهري: "الصحاح"، وزن، 6 / 2219. وابن منظور: "لسان العرب"، وزن، 13 / 16. والأزهري: "تهذيب اللغة"، باب الزاي والنون، 13 / 178.

(⁴) لسحيم عبد بني الحساس في: "الديوان"، تحقيق عبد العزيز الميمني، المكتبة العربية، الجمهورية العربية المتحدة، الثقافة والإرشاد القومي، الدار القومية، القاهرة، مصر، 1950م، ص 59، وروايته في الديوان:

رفعتُ برجليها وطامتُ رأسها وسببتُ فيها اليزانيَّ المُحدرج

وابن منظور: "لسان العرب"، وزن، 13 / 456، برواية المتن.

(⁵) للفرزدق في "الديوان"، طبعة دار صادر، 2 / 29، وروايته في الديوان:

قريناهمُ المأثورة البيضَ قبلها يُنحُ العروقَ الأَرْنِيَّ المُتَقَفُ

وابن منظور: "لسان العرب"، وزن، 13 / 456، برواية المتن.

وقالوا: أَشْقَرِيٌّ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى الْأَشْأَقِرِ⁽¹⁾، وَبُرْجُمِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَرَّاجِمِ⁽²⁾، وَبَرَسَخِيٌّ إِلَى بَرَسُخَانَ⁽³⁾، وَقِيَاسُ النَّسَبِ إِلَيْهَا جَمِيعُهَا أَنْ يَنْسَبَ إِلَيْهَا عَلَى لَفْظِهَا؛ لِأَنَّهَا أَعْلَامُ دَالَّةٌ عَلَى مَفْرَدٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، أَوْ بِلَفْظِ الْمُثْنَى.

وقالوا فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَصْرَةِ: بَصْرِيٌّ، بِكسْرِ الْبَاءِ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ: الْأَوَّلُ أَنَّهُمْ قَالُوا بِبَصْرِيٍّ عِنْدَ حَذْفِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْبَصْرُ، بِكسْرِ الْبَاءِ، قَبْلَ دُخُولِ الْهَاءِ، وَالْبَصْرُ: الْحِجَارَةُ الرَّخْوَةُ، وَبِهَا سُمِّيَتِ الْبَصْرَةُ، فَعِنْدَ حَذْفِ الْهَاءِ أُعِيدَتْ الْكَلِمَةُ إِلَى أَصْلِهَا، وَهَذَا قَوْلُ مَعْظَمِ النُّحَوِيِّينَ وَالْمَعْجَمِيِّينَ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْأَرْجَحُ فِيهَا⁽⁴⁾.

وَالثَّانِي أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْبَاءَ دُونَ سَبَبٍ، أَيْ أَنْ كَسَرَهَا اعْتِبَاطُ⁽⁵⁾، وَالثَّلَاثُ قَوْلُ الْمَبْرَدِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْبَاءَ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ⁽⁶⁾، أَيْ لِسَبَبِ صَوْتِي؛ مِنْ أَجْلِ تَنَاقُصِ الْحَرَكَاتِ، وَالْأَخِيرُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْحُلَوَانِيِّ، وَلَمْ أَجِدْهُ إِلَّا عِنْدَهُ - فِيمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ مَرَاجِعٍ - وَمُلْخَصُ رَأْيِهِ أَنَّنَا عِنْدَمَا نَنْسَبُ إِلَى الْبَصْرَةِ نَقُولُ: بَصْرِيٌّ، إِلَّا فِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيٍّ، فَإِنَّهُ بِكسْرِ الْبَاءِ⁽⁷⁾، وَرَأْيُهُ يَعْتَمِدُ عَلَى التَّفْرِيقِ الدَّلَالِيِّ وَلَمْ يَخْصُصْ كَسَرَ الْبَاءِ فِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَحَدًا غَيْرُهُ.

وَأَرَى أَنَّ الْبَصْرَةَ فِيهَا لَغَتَانِ، كَسَرَ الْبَاءِ، وَفَتْحُهَا، فَبِذَلِكَ يَكُونُ النَّسَبُ إِلَيْهَا بِالْكَسْرِ قِيَاسًا بِاعْتِمَادِ لُغَةِ الْكَسْرِ، رَغْمَ عَدَمِ اسْتِهَارِهَا، وَيَقَرُّرُ الزَّبِيدِيُّ أَنَّ الْبَصْرَةَ مَثَلَةُ الْبَاءِ، وَلَيْسَ فِي النَّسَبِ

(1) الْأَشْأَقِرُ: حَيٍّ مِنَ الْأَزْدِ، يَنْظُرُ الْمَرْزَبَانِيُّ: "مَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ"، ص 216.

(2) الْبَرَّاجِمُ: قَبِيلَةٌ مِنْ تَمِيمٍ، يَنْظُرُ السَّمْعَانِيُّ: "الْأَنْسَابُ"، 1 / 308.

(3) بَرَسَخَانُ: مَنطَقَةٌ عَلَى فَرَسَخِينَ مِنْ بَخَارَى، يَنْظُرُ السَّمْعَانِيُّ: "الْأَنْسَابُ"، 1 / 321.

(4) يَنْظُرُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: "أَدَبُ الْكَاتِبِ"، ص 330. وَابْنُ يَعِيشَ: "شَرْحُ الْمَفْصَلِ"، 6 / 10. وَالْأَسْتَرَابَادِيُّ: "شَرْحُ شَافِيَةِ

ابْنِ الْحَاجِبِ"، 2 / 19. وَالْأَشْمُونِيُّ: "شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ"، 3 / 728. وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ: "الإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ"، 2 / 803. وَابْنُ الْبَكْرِ: "مَعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ"، 1 / 254. وَابْنُ مَنْظُورٍ: "لِسَانُ الْعَرَبِ"،

بَصْرَ، 4 / 67. وَيَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ: "مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ"، 1 / 430.

(5) يَنْظُرُ سَيِّبُوهُ: "الْكِتَابُ"، 3 / 336. وَالزَّمَخْشَرِيُّ: "الْمَفْصَلُ"، ص 265. وَابْنُ السَّرَاجِ: "الْأَصُولُ فِي النُّحُو" 3 /

81. وَالْمُرَادِيُّ: "تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ"، 5 / 1468. وَابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ: "أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ"، 2 / 169. وَابْنُ عَقِيلٍ:

"شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ"، 2 / 507. وَابْنُ عَصْفُورٍ: "شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ"، 2 / 468.

(6) الْمَبْرَدُ: "الْمَقْتَضِبُ"، 3 / 146.

(7) يَنْظُرُ الْحُلَوَانِيُّ، مُحَمَّدٌ خَيْرٌ: "الْوَاضِحُ فِي النُّحُو وَالصَّرْفِ قِسْمُ الصَّرْفِ"، ص 112.

إلا الكسر والفتح⁽¹⁾، ويقول ابن منظور: " في البصرة ثلاث لغات... واللغة العالية البَصْرَةُ "⁽²⁾، وهذا القول يدعم ما يذهب إليه الباحث. ولم أجد شواهد على كسر الباء في النسب، أما شواهد الفتح فهي كثيرة، منها قول عذافر:

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا

(الرجز)

يطعمها المالح والطرياً⁽³⁾

(الرجز)

وقد أورد السمعاني بَغْدَازِيًّا في النسب إلى بغداد⁽⁴⁾؛ لأن فيها لغات، وهي بغداد، وبغداد وبغدان، فعلى ذلك يكون النسب إليها قياساً إلى لغة من لغاتها، لكن الشذوذ فيها قوله: بغدازيٌّ نسبة إلى بغداد.

وقيل في النسب إلى قبيلة الأَبْنَاء: أَبْنَاوِيٌّ، وَبَنَوِيٌّ⁽⁵⁾، فالنسبة الثانية شاذة بمراجعة الأصول؛ الأصول؛ لأن قياس النسب إليها أن يكون أَبْنَاوِيًّا ؛ لأنها اسم لواحد وإن كانت على صيغة الجمع، أما الرجوع إلى المفرد فلا وجه له.

وقيل: جُنْدِيٌّ في النسب إلى أجناد الشام⁽⁶⁾، وَحَبْطِيٌّ في النسب إلى الحَبِطَاتِ⁽⁷⁾، بالعودة إلى إلى مفردات تلك الكلمات، والقياس أن ينسب إليها على لفظها ؛ لأنها دالة على مفرد رغم كونها على لفظ الجمع.

⁽¹⁾ ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، بصر، 10 / 202.

⁽²⁾ ابن منظور: " لسان العرب "، بصر، 4 / 67.

⁽³⁾ البيت من الرجز، لعذافر، في: ابن منظور: " لسان العرب "، بصر، 4 / 67. والزبيدي: " تاج العروس "، ملح، 7 / 141.

⁽⁴⁾ ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 372 - 373.

⁽⁵⁾ ينظر ابن سيده: " المخصص "، 4 / 165. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 629. والخليل بن أحمد الفراهيدي: " العين "، بنو، 8 / 380. وابن منظور: " لسان العرب "، بني، 14، 91. والزبيدي: " تاج العروس "، بنو، 37 / 225.

⁽⁶⁾ ينظر الزمخشري: " أساس البلاغة "، بحج، ص 30.

⁽⁷⁾ الحبطات: بطن من تميم، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 169.

وقالوا في النسب إلى الحرَم: حَرَمِيٌّ، وَحُرْمِيٌّ، ففي ضم الحاء وكسرها عودة إلى أصل يقتضي القياس تركه، كأنهم قد نسبوا إلى حُرْمَةِ البيت، وَحُرْمَتِهِ، يقول المبرد: " العرب تنسب إلى الحرَم فيقولون حَرَمِيٌّ، وَحُرْمِيٌّ، على قولهم حُرْمَةُ البيت، وَحُرْمَةُ البيت ⁽¹⁾، في حين يجعل ابن سيده سبب الشذوذ دلاليًا ؛ للتفريق بين الآدمي وغير الآدمي، فيقال ثوبٌ حَرَمِيٌّ على القياس، ورجلٌ حَرَمِيٌّ، على الشذوذ ؛ للتفريق بينهما ⁽²⁾، ويسوقها آخرون من باب الشذوذ الاعتباري ⁽³⁾ دون تعليل لسبب شذوذها.

ويجمع ابن منظور آراء شذوذها مرجحًا السبب الدلالي بقوله: " والنسب في الناس إلى الحرَم حَرَمِيٌّ،... فإذا كان في غير الناس قالوا: ثوبٌ حَرَمِيٌّ... قال المبرد: يقال امرأة حَرَمِيَّةٌ وَحُرْمِيَّةٌ، وأصله من قولهم حُرْمَةُ البيت، وَحُرْمَةُ البيت... وقالوا في الثوب المنسوب إليه حَرَمِيٌّ؛ وذلك للفرق الذي يحافظون عليه كثيرًا ⁽⁴⁾.

وخلاصة القول فيها: إنهم قد نسبوا الثوبَ على القياس، ولم يرد بغير القياس، أما الإنسان فنسبوه على الشذوذ؛ للتفريق بين الإنسان وغيره، أما سبب الشذوذ في ضم الحاء وكسرها، فإنه من باب الرجوع إلى أصل يرفضه القياس. ومن الشواهد على ذلك قول الأعشى:

لا تَأْوِينَ لِحَرَمِيٍّ مَرَرْتَ بِهِ يَوْمًا وَإِنْ أُلْقِيَ الْحَرَمِيُّ فِي النَّارِ ⁽⁵⁾ (البسيط)

وقول النابغة الذبياني:

⁽¹⁾ المبرد: " الكامل "، 3 / 645.

⁽²⁾ ينظر ابن سيده: " المخصص "، 4 / 68.

⁽³⁾ ينظر ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 10. والعكبري: " الباب في علل البناء والإعراب "، 2 / 156. وابن دريد:

"جمهرة اللغة"، حرم، 1 / 521.

⁽⁴⁾ ابن منظور: " لسان العرب "، حرم، 12 / 120 - 121. وينظر نفس الرأي عند ياقوت الحموي: " معجم البلدان"، 2 / 243.

⁽⁵⁾ البيت منسوب للأعشى الكبير ميمون بن قيس في: ابن سيده: " المحكم والمحيط الأعظم "، حرم، 3 / 326. وابن منظور: " لسان العرب "، حرم، 12 / 121. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 2 / 243. ولم أجد البيت في جميع طبعات ديوان الأعشى التي اطلعت عليها.

من قول حُرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هل في مُخْفِيكُمْ من يشتري أَدَمًا⁽¹⁾ (البسيط)

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

لَهُنَّ نَشِيْجٌ بِالنَّشِيلِ كَأَنَّهَا ضرائرُ حُرْمِيٍّ تَفَاحَشَ غَارُهَا⁽²⁾ (الطويل)

وقول الحارث بن خالد المخزومي:

عَاهَدَ اللَّهُ أَنْ نَجَا مِلْمَانِيَا ليعودنَّ بعدها حُرْمِيًّا⁽³⁾ (الخفيف)

وقيل في النسب إلى الدُّئِلِ⁽⁴⁾: دُئِلِيٌّ⁽⁵⁾، على الأصل، والقياس فيها دُؤَلِيٌّ، بفتح عينه؛ لأنه ثلاثي مكسور العين، فيجب فتح عينه عند النسب، أما الكسر فهو رجوع إلى أصل يرفضه القياس.

(¹) البيت للنايعة الذبياني في: "الديوان"، ص 219، وروايته في الديوان:

من قول حُرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هل في مُخْفِيكُمْ من يشتري أَدَمًا
والمبرد: "الكامل"، 3 / 645، وروايته في الكامل:

من قول حُرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ رَحَلُوا هل في مُخْفِكُمْ من يشتري أَدَمًا

وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، حرم، 3 / 326، برواية المتن. وابن منظور: "لسان العرب"، حرم، 12 /

121، برواية المتن، وابن فارس: "مقاييس اللغة"، حرم، 2 / 46، وروايته في المقاييس:

لصوت حُرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هل في مخفيكم من يبتغي أَدَمًا

وابن دريد: "جمهرة اللغة"، حرم، 1 / 521، وروايته في الجمهرة:

لقول حُرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هل في مخفيكم من يشتري أَدَمًا

والرواية الصواب هي رواية الديوان واللسان والمحكم، أما الروايات الأخرى فينكسر معها الوزن، أما الشاهد فباق بكسر الحاء وضمها.

(²) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: "ديوان الهذليين"، قسم 1، ص 27. وابن سيده: "المحكم والمحيط الأعظم"، حرم، 3

/ 326. وابن منظور: "لسان العرب"، حرم، 12 / 121. والمفضل الضبي: "المفضليات" ص 424، وروايته في المفضليات:

لَهُنَّ نَشِيْجٌ بِالنَّشِيلِ كَأَنَّهَا ضرائرُ حُرْمِيٍّ تَفَاحَشَ غَارُهَا

(³) البيت منسوب للحارث بن خالد المخزومي في: المبرد: "الكامل"، 3 / 645، وكلمة ملمنيا أراد بها: من المنيا، لكنه أدغم للضرورة.

(⁴) قبيلة من العرب، منها أبو الأسود الدؤلي.

(⁵) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، دأل، 11 / 233 - 234. والسمعاني: "الأنساب"، 2 / 508 - 509.

وقيل: سَكْسَكِيٌّ في النسب إلى السكاسك⁽¹⁾، وقياسها سكاسكيٌّ؛ لأنها علم لمفرد رغم كونها على صيغة الجمع.

وقيل في النسب إلى الشتاء: شَتَوِيٌّ، وقد عدّها المبرد وابن يعيش قياساً باعتبار الشتاء جمع شَتَوَةٍ، يقول ابن يعيش: " وقالوا في النسب إلى الشتاء شَتَوِيٌّ، كأنهم نسبوا إلى شَتَوَةٍ، وقيل: إن شتاء جمع شتوة، كقصعة وقصاع، وأنت إذا نسبت إلى جمع رددته إلى واحد، فعلى هذا يكون قياساً⁽²⁾ ".
قياساً⁽²⁾.

وينقل بعضهم عن المبرد أنها قياس باعتبارها جمع شتوة⁽³⁾. في حين يسوقها آخرون في باب الشواذ دون حديث عن علة شذوذها⁽⁴⁾، وهي شَتَوِيٌّ عند سيبويه، وابن السراج⁽⁵⁾، وشَتَوِيٌّ وشَتَوِيٌّ عند الزبيدي، ويحرك ليصبح شَتَوِيًّا⁽⁶⁾، وعند ابن سيده النسب إليه شَتَوِيٌّ، وشَتَوِيٌّ، وينقل عن بعضهم أنهم ينسبون إليه على لفظ شَتِيٍّ، لكنه يُغلط من يقول ذلك، فالشتيُّ عنده الشتاء نفسه، وليس منسوباً⁽⁷⁾.

وخلاصة القول فيها: إن الخلاف في ضبطها سببه أنهم ربما نسبوا إلى الشَتَوَةِ، وإلى الشَتَوَةِ كأنهما اسم مرة واسم هيئة من الشتوة الواحدة التي جمعها شتاء، فهو رجوع إلى أصل يرفضه القياس، أما التحريك فلا مسوغ له، بل هو اعتباطي، ومن الشواهد على ذلك قول ذي الرِّمَّة:

(1) السكاسك: أبو قبيلة من اليمن، وهو السكاسك بن وائلة بن حمير بن سبأ، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، سكك، 10 / 442. والجوهري: " الصحاح "، سكك، 4 / 1591. في حين هو بطن من الأزدي عند السمعاني: " الأنساب "، 3 / 267.

(2) ابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 12.

(3) ينظر ابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 81. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 82، ينقل ذلك عن المبرد، لكن بفتح الشين وإسكان التاء (شَتَوِيٌّ). وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 632، لكنه يعزو ذلك للزبيدي بفتح الشين، وإسكان التاء.

(4) ينظر الشيخ خالد الأزهرى: " شرح التصريح على التوضيح "، 2 / 337. والسيوطي: " الأشباه والنظائر "، 2 / 154.

(5) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 336. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 81.

(6) ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، شتو. 38 / 350.

(7) ينظر ابن سيده: " المخصص "، 2 / 408، 4 / 159. وينظر ابن منظور: " لسان العرب "، شتا، 14 / 421 - 422. 422.

كَأَنَّ النَّدَى الشَّتَوِيَّ يَرْفُضُ مَاؤُهُ عَلَى أَشْنَبِ الْأَثْيَابِ مُنْسَقِ الشَّغْرِ⁽¹⁾ (الطويل)

وقول العجاج:

ظَلَّ وَظَلَّ يَوْمُهُ الشَّتَوِيُّ⁽²⁾ (الرجز)

وشاهد الشَّتِيَّ قول العجاج:

وَلَا يَلُوحُ نَبْتُهُ الشَّتِيُّ⁽³⁾ (الرجز)

وقالوا في النسب إلى الصَّعِق: صَعِقِيٌّ، وَصَعِقِيٌّ⁽⁴⁾، يقول المرادي: " فالصَّعِقِيٌّ، بكسرتين

كسروا الفاء؛ إتباعاً لكسرة العين، وهو الشاذ⁽⁵⁾، فالقياس صَعَقِيٌّ، لكنهم كسروا العين على الأصل الذي يرفضه القياس، واستتبعوا ذلك كسرة الفاء، أما الصَّعِقِيٌّ فهو رجوع إلى أصل مرفوض، في حين يعد سيبويه الصَّعِقِيَّ جَيِّدًا⁽⁶⁾؛ للتخالف بين مخارج الحركات، وإن خالفت القياس، فالقياس يقتضي فتح العين، وإبقاء الفاء على حركتها.

وقيل في النسب إلى عانات⁽⁷⁾: عَانِيٌّ، وَعَبْلِيٌّ في النسب إلى العَبَلَاتِ⁽⁸⁾، وَعَرَفِيٌّ في النسب إلى جبل عرفات⁽⁹⁾، وَفُرْهُودِيٌّ، بضم الفاء وفتحها، في النسبة إلى الفراهيد⁽¹⁰⁾،

(1) البيت لذي الرمة، في " الديوان "، ص 265. وابن منظور: " لسان العرب "، شتا، 14 / 422.

(2) الرجز للعجاج في " الديوان "، ص 323.

(3) الرجز للعجاج في " الديوان "، ص 314، بنصب (نبتة). وبلا نسبة في ابن سيده: " المخصص "، 2 / 408، برواية المتن.

(4) ينظر المرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1449. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 19. وابن الغياث: الغياث: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية "، 1 / 129. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 401.

(5) المرادي: " توضيح المقاصد "، 5 / 1449. وينظر أبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 607. والأشْمُونِي: " شرح الأشْمُونِي "، 3 / 729.

(6) ينظر سيبويه: " الكتاب "، 3 / 343.

(7) عانات: موضع بالجزيرة تنسب إليه الخمر العانية، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، عون، 13 / 300.

(8) العبلات، بطن من قریش، ينظر ابن سيده: " المخصص "، 4 / 165.

(9) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 170.

(10) ينظر السيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 406. وياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 11 / 72 - 73. وابن خلكان:

" وفيات الأعيان "، 1 / 312. وابن منظور: " لسان العرب "، فرهد، 3 / 335. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 629.

وَقُرْدُوسِيٌّ إِلَى دَرْبِ الْقِرَادِيسِ⁽¹⁾، وَقَصَّارِيٌّ إِلَى سَكَةِ الْقَصَّارِينَ⁽²⁾، وَقَالُوا قُفِّيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى الْقَفَافِ وَهُوَ اسْمٌ لِلوَاحِدِ⁽³⁾، وَسَيْفٌ مَشْرِفِيٌّ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمَشَارِفِ⁽⁴⁾، وَنَبَطِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى الْأَنْبَاطِ⁽⁵⁾، وَهُوزَنِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى هُوزَانَ⁽⁶⁾.

والقياس في الكلمات السابقة أن ينسب إليها على لفظها دون تغيير؛ لأنها اسم لواحد وإن كانت على صيغة الجمع، ومن شواهد النسب إليها على لفظها قول الشاعر:

وَحَابِسًا يَسْتَنُّ بِالطَّائِنِينَ

وَقَيْسٌ عِيْلَانُ الْهُوَازِنِيِّنَ⁽⁷⁾ (الرجز)

مَا شَذَّ عَنْ قِيَاسِ النِّسْبِ لَعَلَّةُ التَّوْهَمِ⁽⁸⁾

لقد شذَّ كم من الكلمات عن قياس النسب، وكان سبب شذوذها علة التوهم، فمن ذلك قولهم في النسب إلى بَدْيَانَا⁽⁹⁾ بَدْيَانَوِيٌّ، وقياسها بَدْيَانِيٌّ، ولا وجه لإثبات الألف سادسة بقلبها واوًا إلا أن يكونوا قد توهموا أن الكلمة بَدْيَانَوِيَّةٌ، فحذفوا الهاء والياء، وأبقوا الواو، ونسبوا إليها.

(1) درب القِرَادِيس: موضع بالبصرة، ينظر السمعاني: "الأكناب"، 4 / 469.

(2) سكة القصارين، موضع بالبصرة، ينظر السمعاني: "الأكناب"، 4 / 509.

(3) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. وابن منظور: "لسان العرب"، قفف، 9 / 289. والزبيدي: "تاج العروس"، قفف، 24 / 280.

(4) المشارف أرض بالشام، ينظر المبرد: "الكامل"، 3 / 629. وابن سيده: "المخصص"، 2 / 19. والجوهري: "الصاحح"، شرف، 4 / 1380. والرازي: "مختار الصحاح"، شرف، ص 141. وهي أرض باليمن عند الفيومي: "المصباح المنير"، 1 / 310.

(5) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، نبط، 7 / 412.

(6) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، هزن، 13 / 436.

(7) الرجز بلا نسبة إلى قائل في "لسان العرب"، هزن 13 / 436. ومنسوب لزيد بن عتاهية التميمي في "تاج العروس"، حرر، 10 / 572، وروايته في التاج:

إِنْ أَبَاكَ فَرَّ يَوْمَ صَفِينُ

لَمَّا رَأَى عَكَ وَالْأَشْعَرِينَ

وَقَيْسَ عِيْلَانَ الْهُوَازِنِيِّينَ

(8) التوهم علة من علل النحو، اعتمدها النحاة كثيرًا في تحليل أمور خرجت عن القياس، وقد اعتمدت في التعليل النحوي والصرفي، ينظر الجبالي، حمدي: "في التوهم الصرفي لدى علماء العربية (مظاهره وعمله)"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، عدد 3، 2005م. و "أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 19، عدد 2، 2005م.

(9) بديانا: من قرى NSF، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 359.

وقالوا: **بَاكُويُّ** في النسب إلى بلدة باكو⁽¹⁾، وقياسها **بَاكِيٌّ** و**بَاكُويٌّ**، أما **باكوييٌّ** فلا وجه لها، لها، إلا أن يكونوا قد توهموا أنهم قد نسبوا إلى **بَاكُويَّة**، فحذفوا الهاء والياء، وأبقوا على الواو؛ لأنهم يفعلون ذلك كثيراً في المنسوب إلى المختوم باللاحقة (ويه).

كما قالوا: **تُوزِيٌّ** في النسب إلى توزين⁽²⁾، والقياس ألا تتغير، ولكنهم ربما توهموا الياء والنون علامة للجمع فحذفوهما، كما أن ذلك ينضوي تحت عودة إلى أصل يرفضه القياس.

وقالوا في النسب إلى **جُوزْجَانان**⁽³⁾: **جُوزْجَانِيٌّ**، وقياسها ألا تتغير، ولكنني أراهم حذفوا الألف والنون لعدة أسباب: الأول توهمهم أن الألف والنون للتنثية، فحذفوهما وعادوا إلى أصل يرفضه القياس، والثاني بسبب طول الكلمة، والأخير لأن الكلمة غير عربية، والكلمات غير العربية يفعلون بها ذلك كثيراً.

وقالوا **خُرَاسِيٌّ** و**خُرُسيٌّ** في النسب إلى خراسان⁽⁴⁾، والأكثر فيها **خُرَاسَانِيٌّ**، على القياس أما **خُرَاسِيٌّ** فأظنهم قد حذفوا الألف والنون توهمًا بكونهما علامة للتنثية، وأما **خُرُسيٌّ** فهو على حذف جميع الزوائد. ومن شواهد قول الشاعر:

لَا تُكْرِبَنَّ بَعْدَهَا خُرُسيًّا

إِنَّا وَجَدْنَا لِحَمِهَا رَدِيًّا⁽⁵⁾

(الرجز)

(الرجز)

(¹) باكو: بلدة قرب شروان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 267.

(²) توزين: كورة بحلب، ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، توز، 15 / 46.

(³) جوزجانان: مدينة بخراسان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 116.

(⁴) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 336. وابن سيده: "المخصص"، 4 / 159. والزمخشري: "المفصل في صنعة الإعراب"، ص 265. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 10. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل"، 2 / 497. والسيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 407. و

(⁵) الرجز بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: "لسان العرب"، حفث، 2 / 137. والأزهري: "تهذيب اللغة"، خرس، 7

7 / 77، بعجز دون صدر.

وقد أورد بعض أصحاب المعاجم لفظي **الرَّيْحَاوِيّ** و**الرَّيْحَاوِيّ** في النسب إلى أريحاء⁽¹⁾، فهي أريحاء - بالمد - والنسب إليها أريحيّ، على الشذوذ، عند ابن سيده، وابن منظور، والزبيدي، يقول الزبيدي: " أريحاء: بلد بالشام... والنسب إليه أريحيّ، وهو من شاذ معدول النسب، والأريحيّ: السيف، إما أن يكون منسوباً إلى هذا الموضع، وإما أن يكون لاهتزازة⁽²⁾. في حين هي رِيحَاءُ وأَرِيحَا، ورِيحَاءُ عند ياقوت، والنسب إليها رِيحَاوِيّ.

وخلاصة القول أن أريحيّ شاذّة على كل اللغات، وأعتقدهم قد توهموا فيها وزن أَفْعَلٍ فنسبوا إليه شذوذاً، أما رِيحَاوِيّ فهي مقيسه إن كانوا قد نسبوا إلى رِيحَاء من لغات أريحاء، كما أن طول الاسم، وكثرة استعماله سوّغا هذا الشذوذ، ولكن اللغة المعتمدة فيها اليوم هي أَرِيحَا، بالقصر، والنسب إليها - على لفظ العامة - رِيحَاوِيّ، فربما اختلطت اللغات عليهم، فتوهموها رِيحَاء. ومن الشواهد على شذوذ النسب إليها قول الشاعر:

وَأَرِيحِيًّا عَضْبًا وَذَا خُصْلٍ مُخْلَوِّقَ الْمَتْنِ سَابِحًا نَزَقًا⁽³⁾ (المنسرح)

وقد قالوا في النسب إلى كنت: كُنْتِيّ، وربما أضافوا نونا للوقاية فقالوا كُنْتِيّ⁽⁴⁾، وقياس النسب إلى الجملة أن ينسب إلى صدرها، فالقياس كُونِيّ، وقد جمع ابن جني الآراء فيها بقوله: "لو سميت رجلاً بجملة مركبة من فعل وفاعل ثم أضفت إليه، أي نسبت، لأوقعت الإضافة على الصدر وحذفت الفاعل،... وكان القياس أن تقول في (كنت) كُونِيّ، تحذف التاء لأنها الفاعل، وتحرك النون، فتزد الواو التي هي عين الفعل من (كنت)، فقولهم كُنْتِيّ وإقرارهم التاء التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة يدل على أنهم قد أجروا ضمير الفعل مجرى دال زيد من زايله

(1) هي مدينة أريحاء الفلسطينية المعروفة، تقع في منطقة الغور، وهي أقدم مدينة في العالم.

(2) الزبيدي: " تاج العروس "، روح، 6 / 434. وينظر ابن سيده: " المخصص "، 5 / 52. وابن منظور: " لسان العرب"، ربح 2 / 468.

(3) البيت بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: " لسان العرب "، ربح، 2 / 468. والزبيدي: " تاج العروس "، روح، 6 / 434.

(4) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، كون 13 / 369. والزبيدي: " تاج العروس "، كون، 36 / 73. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 604.

وبإثباته، وكأنهم نبهوا بهذا ونحوه مما يجري مجراه على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل،
وأنها قد حلا جميعاً محل الجزء الواحد⁽¹⁾.

والكُنْتُيُ: الشيخ الكبير، كأنه يقول: كنت كذا وكنت كذا⁽²⁾، في حين هو القوي الشديد،
والشيخ الكبير في المعجم الوسيط⁽³⁾، لكنني أرجح رأي المعجم الوسيط بكونها من الأضداد، فهي
تحمل معنى الشيخ الكبير، والرجل القوي، لأنه كان كذا وكان كذا، على حد قوله.

وخلاصة القول فيها: إن الكُنْتُيَ منسوبٌ إلى جملة (كنتُ)، نسباً شاذاً، بإثبات ضمير الفاعل؛
لتوهمهم أنه جزء من الكلمة، والذي ساق هذا التوهم أمران: الأول لصوق الضمير بالفاعل،
والثاني قصر الجملة، حتى أشبهت الاسم المفرد، أما الكُنْتُيُ، بإضافة نون الوقاية، فهو شذوذ لا
مبرر له، إلا أن يكونوا قد انتفتوا إلى فعلية (كنتُ)، فأرادوا الحفاظ على لفظ جملة (كنتُ) كما
هي، ومن الشواهد على كليتهما قول الشاعر:

فأصبحتُ كُنْتُيًّا وأصبحتُ عاجناً وشرُّ الرجالِ الكُنْتُيُّ وعاجنٌ⁽⁴⁾ (الطويل)

وقوله:

إذا ما كنتَ ملتئماً لغوثٍ فلا تصرُخْ بكُنْتُيَّ كبيرٌ⁽¹⁾ (الوافر)

(1) ابن جني: "سرعنعة الإعراب"، 1 / 225. وينظر ابن منظور: "لسان العرب"، كون 13 / 369. والزبيدي: "تاج العروس"، كون، 36 / 73. والجوهري: "الصاحح"، كون، 6 / 2191. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 7 - 8.

(2) ينظر الزمخشري: "أساس البلاغة"، كنت، ص 552. وابن منظور: "لسان العرب"، كون 13 / 369. والزبيدي: "تاج العروس"، كون، 36 / 73. والجوهري: "الصاحح"، كون، 6 / 2191.

(3) إنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، كنت، 2 / 200.

(4) البيت بروايات مختلفة قليلاً لن أفضل القول فيها؛ لأنها اختلافات يسيرة لا تضيع الشاهد، ولكثرتها، وهو بلا نسبة إلى قائل في: ابن سيده: "المخصص"، 4 / 164. والأستراباذي: "شرح شافية ابن الحاجب"، 2 / 77. وابن يعيش: "شرح المفصل"، 6 / 7. وأبي البركات الأنباري: "أسرار العربية"، ص 90. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 456. والأشموني: "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، 3 / 735. والصبان: "حاشية الصبان"، 3 / 89. والزمخشري: "أساس البلاغة"، كنت، ص 552. والجوهري: "الصاحح"، كون، 6 / 2191. وابن منظور: "لسان العرب"، كون، 13 / 369. والزبيدي: "تاج العروس"، كون، 36 / 72. ومنسوب إلى الأعشى في السيوطي: "همع الهوامع"، 3 / 395. ولم أجده في جميع طبقات ديوان الأعشى المثبتة في آخر الدراسة.

(¹) البيت بروايات مختلفة قليلا، تارة بكلمة لقوت، وتارة لغوث، وتارة بكنتي كبير، وأخرى بكنتي يجيب، ولن أفصل في تلك الروايات ؛ لطولها، ولأنها لا تخدم الشاهد، وهو بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: " لسان العرب "، كون، 13 / 369. والسيوطي: " همع الهوامع "، 3 / 395.

وفي الحديث أنه: " دخل المسجد وعامةُ أهله الكُتَّيُونَ " ⁽¹⁾، يقول ابن الأثير: " هم الشيوخ الذين يقولون كنا كذا، وكان كذا، فكأنه منسوب إلى كنت " ⁽²⁾.

وقالوا: **مَدُوِيٌّ** في النسب إلى **مَدَوَة** ⁽³⁾، وقياسها **مَدُوِيٌّ**، ولكنهم ربما أثبتوا ياء متوهمه في **مَدُوِيَّة**، فكأنهم قد نسبوا إلى **مَدُوِيَّة** توهمًا.

ما شذَّ عن قياس النسب اعتباطاً ⁽⁴⁾

لقد وقع الباحث على كمٍّ كبير من الكلمات قد شذت عن قياس النسب لا لسبب يرجي من ذلك الشذوذ، وقد أثر الباحث وضعها تحت مصطلح الشذوذ الاعتباطي ؛ لأنه دون مسوِّغ، وفيما يأتي تلك الكلمات مرتبة على حروف المعجم:

قيل: **إِبَاطِيٌّ** ⁽⁵⁾ في النسب إلى **الإِيطِ**، والقياس **إِيطِيٌّ**، لكن شذوه يحتمل أحد وجهين: الأول أن يكونوا قد شذوا فيه اعتباطاً، والثاني أن يكونوا قد نسبوا إليه على القياس بفتح عينه، ثم أشبعوا الفتحة لتصير **إِبَاطِيًّا**، وقد استشهدوا على ذلك ببيت المتنخل الهذلي:

شربتُ بجمِّه وصدرتُ عنه وأبيضُ صارمٌ ذَكَرُ إِبَاطِي ⁽⁶⁾ (الوافر)

ومن الشاذ اعتباطاً ما أورده السمعاني في نسبتهم إلى **بَذِي** ⁽⁷⁾ على لفظ **أَبْدُوِيٍّ**، فشذوها اعتباطيٌّ لا مسوِّغ له، ويحتمل أن يكون مما تفرد به السمعاني، وهو كثير، وقولهم في النسب إلى **الأَمْسِ إِمْسِي** ⁽⁸⁾، بكسر الهمزة، فكسرهما اعتباط لا مسوِّغ له، ومن شواهد قول العجاج:

(¹) الحديث في ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 4 / 202، 4 / 212. وابن منظور: " لسان العرب "، كون، 13 / 369. والزبيدي: " تاج العروس "، كون، 36 / 73.

(²) ابن الأثير: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، 4 / 212.

(³) مدوة: بلد معروفة بخراسان، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 5 / 233.

(⁴) يقصد بالاعتباط أن الشذوذ لا مبرر ولا مسوِّغ له. والاعتباط في أصل اللغة: افتعال الشيء، ويقال: اعتبط البعير: أي نحره بلا علة، واعتبط الكذب: افتعله صراحاً، ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، عبط، 19 / 465.

(⁵) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، أبط، 7 / 253. والزبيدي: " تاج العروس "، أبط، 19 / 122. وابن فارس: " مقاييس اللغة "، أبك، 1 / 38.

(⁶) ورد تخريج البيت في الحديث عن تخفيف ياء النسب، ص 37 من هذه الدراسة، لأنه شاهد على تخفيف ياء النسب أيضاً للضرورة الشعرية.

(⁷) بذِي: بطن من البطون، لم يذكر السمعاني من أي قبيلة، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 70 - 71.

(⁸) ينظر الحريري: " شرح ملحّة الإعراب "، ص 182. وابن جني: " اللّمع "، ص 26. والعكبري: " اللّباب "، 2 / 156. والسمين الحلبي: " الدر المصون "، 3 / 430. وابن منظور: " لسان العرب "، أمس، 6 / 8.

كَانَ إِمْسِيًّا بِهِ أَمْسٍ

(الرجز)

يَصْفَرُ لِلْيُبْسِ اصْفَرَّارَ الْوَرَسِ (1)

وقول العجاج أيضاً:

(الرجز)

وَجَفَّ عَنْهُ الْعَرَقُ الْإِمْسِيُّ (2)

(الرجز)

وقيل: إن الأُمِّيَّ منسوب على غير قياس، وقد اختلفَ في نسبتها، يقول الألويسي: "الأُمِّيُّ: الذي لا يكتب ولا يقرأ، وهو...نسبة إلى أمة العرب؛ لأن الغالب عليهم ذلك،... وقيل: إلى أم القرى؛ لأن أهلها كانوا كذلك، أو إلى أمِّه، كأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها، أو الأُمِّيُّ نسبة إلى الأمِّ، بفتح الهمزة، بمعنى القصد؛ لأنه المقصود، وضمُّ الهمزة من تغيير النسب، ويؤيده قراءة يعقوب (الأُمِّيُّ) بالفتح". (3)

وخلاصة القول في شذوذها: إن الأُمِّيَّ قد تكون منسوبة إلى الأمِّ، بمعنى القصد، أي أن النبي (صلى الله عليه وسلم) يؤمه الناس، بمعنى يقصدونه، ولكنني أرى هذا القول بعيداً رغم قبوله من كبار المفسرين، فلماذا لا يكون الأُمِّيُّ منسوباً إلى الأمِّ؟ أي أنه مرسل إلى جميع الأمم، وقد نسب إلى لفظ المفرد على قياس النسب.

ومن الشاذ اعتباراً ما أورده السمعاني في النسب إلى أُنْدَرَابٍ (4) على أُنْدَرَابِيٍّ، بزيادة ألف في الكلمة، فهذه الألف تحتل وجهين: الأول أن تكون مزيدة في النسب اعتباراً، والثاني أن

(1) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 474. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، أمس، 6 / 8.

(2) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 320، وروايته (وجفَّ عنه العرق الأُمْسِيُّ) بفتح الهمزة، فلا شاهد برواية الديوان. وفي ابن منظور: "لسان العرب"، أمس، 6 / 8، برواية المتن.

(3) الألويسي البغدادي: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 9 / 79. وينظر الدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 19 / 69 - 70. وابن عطية الأندلسي: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، 2 / 462.

(4) أُنْدَرَاب، وفيها لغة (أُنْدَرَابَة): قرية بمرو، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 216.

تكون إشباعاً لفتحة الدال، وقولهم في النسب إلى أُنْكَلَكَانَ⁽¹⁾ أَنْقُلَقَانِيَّ، بقلب الكافين قافين، وذلك القلب اعتباطيٌّ لا مسوَّغ له.

ومن الشاذ اعتباطاً ما أورده ابن منظور، دون حديث عن نسبته، يقول: " الأَيْبَلِيُّ: الراهب، فإما أن يكون أعجمياً، وإما أن يكون قد غَيَّرْتُهُ ياءُ الإِضَافَةِ "⁽²⁾، فهو لم يصرح بشذوذه، ولم يقل إلى أي شيء قد نسب، ولكنه يقول: غيرته ياء الإِضَافَةِ، فهذا تصريح بشذوذه. ومن شواهد قول الأَعَشَى:

وما أَيْبَلِيٌّ عَلَى هَيْكَلٍ بِنَاهُ وَصَلَّبَ فِيهِ وَصَارَا⁽³⁾ (المتقارب)

ومن الشاذ ما أورده ياقوت الحموي في النسب إلى بَاجِدَا⁽⁴⁾ على لفظ بَاجِدَايَّ، وإلى بَاجِرَا⁽⁵⁾ على لفظ بَاجِرَايَّ، وقياس النسب فيهما حذف الألف؛ لأنها خامسة، فلا خلاف في وجوب حذفها، أما إثباتها فهو اعتباطٌ لا مسوَّغ له، كما أنه يزيد الكلمة ثقلاً لفظياً. ومن ذلك قوله في النسب إلى بالال⁽⁶⁾ على لفظ بالالايَّ، وقياس النسب إليها باليَّ، وباللويَّ، وباللاويَّ؛ لأنها مقصور مقصور رباعي ثانيه ساكن، فقياسه الحذف، والقلب، والفصل، أما الإثبات فلم يقل به أحد، وهو يزيد الكلمة ثقلاً نطقياً.

ومن ذلك قول السمعاني في البَهِيِّ منسوباً إلى أبي بكر أحمد بن إبراهيم البَهِيِّ⁽⁷⁾، وقياس النسب فيها بهيَّيَّ، أو بهويَّ، لكن بهيَّاً منسوباً إلى بهيَّ لا تقر به العربية، فهو إما شاذ اعتباطاً أو من أغلاط السمعاني في النسب على لفظ العوام.

(1) أنكلكان: من قرى مرو، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 222.

(2) ابن منظور: " لسان العرب "، أبل، 11 / 7.

(3) البيت للأعشى في " الديوان "، تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب العربي، ص 85. وابن منظور: " لسان العرب "، أبل، 11 / 7.

(4) باجداً، قرية بين رأس عين والرقعة، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 313.

(5) باجرًا: من قرى الجزيرة، ينظر السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(6) بالال: من قرى مرو، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 328.

(7) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 1 / 422.

ومن ذلك قول ياقوت في البُوَيْطِيِّ منسوبًا إلى أَبَوَيْطَ⁽¹⁾، ومن غريب النسب ما أورده السمعاني في النسب إلى (بَزْد)⁽²⁾ على لفظ جَزَازِيٍّ، ولكنه يعلل ذلك بأن الجَزَازَ لقب لبعض أهلها⁽³⁾، فهي - على ذلك - من غريب النسب، وليست من شواذه، فهي نسب إلى البلدة على بعض أصحابها المشهورين، وليس إلى لفظها هي.

وقيل: جَمَرِيٌّ في النسب إلى بني جَمَهَرَةَ⁽⁴⁾، وقياسها جَمَهَرِيٌّ، أما حذف الهاء في النسب فهو اعتباط لا مسوغ له، أو أن يكون من أغلاط السمعاني في النسب على لفظ العوام.

ومن الشاذ اعتباطًا ما أورده الزبيدي في الجُوفِيِّ منسوبًا إلى الجَوْفِ⁽⁵⁾، وما أورده ابن منظور في الجُوفِيِّ منسوبًا إلى الجَوْنِ⁽⁶⁾ فضم الجيم عند النسب اعتباط لا مسوغ له، ومن شواذه قول العجاج:

فهو إذا ما اجتافه جُوفِيٌّ

كالخص إذ جلَّله الباري⁽⁷⁾

(الرجز)

(الرجز)

وقيل: جَيْدَرِيَّةٌ نسبة إلى جَدَرٍ، يقول ابن منظور: "جَيْدَرِيَّةٌ: منسوبة إلى قرية بالشام يقال لها جَيْدَرٌ، وقيل: منسوبة إلى جَدَرٍ، موضع هناك أيضًا، نسبا على غير قياس" ⁽⁸⁾، ثم يقول في موضع آخر: "جَدَرٌ: موضع بالشام،... تنسب إليها الخمر، وخمرٌ جَيْدَرِيَّةٌ: منسوبة إليها على

(1) أبويط: قرية في الصعيد الأدنى بمصر، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 82.

(2) بزد من قرى اصطخر وآمل، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 11.

(3) ينظر السابق، بنفس الجزء والصفحة.

(4) بطن من بني ضبة، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 86.

(5) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، جوف، 23 / 109.

(6) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، جون، 13 / 102 - 103.

(7) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 327.

(8) ابن منظور: "لسان العرب"، فهج، 2 / 349.

غير قياس⁽¹⁾، فهي منسوبة نسباً شاذاً اعتباطاً، على قول ابن منظور، إذ لا مسوِّغ لشذوذها. ومن شواهد قول معبد بن سعة:

أَلَا يَا اصْبَحَانِي فَيَهْجَا جَيْدَرِيَّةً بماءٍ سحابٍ يسبقُ الحقَّ باطلاً⁽²⁾ (الطويل)

وقيل: حُضِّيٌّ للحجر يكون في حضيض الجبل⁽³⁾، وتغييره في النسب دون مسوِّغ، ومن شواهد قول حميد الأرقط:

يكسو الصَّوْى أَسْمَرَ صُلْبِيًّا

وَأَبَا يَدُقُّ الْحَجَرَ الْحُضِّيًّا⁽⁴⁾ (الرجز)

وقالوا للابل التي ترعى الحمض: حَمَضِيَّةٌ⁽⁵⁾، ففتح الميم اعتباطيًّا لا مسوِّغ له، ومن ذلك ما قاله الألويسي في حديثه عن كلمة الحَوَارِيِّينَ، يقول: " الحَوَارِيُّونَ: جمع حَوَارِيٍّ، يقال: فلانٌ حَوَارِيٌّ فلان، أي خاصته، من أصحابه وناصره،... وألفه من تغييرات النسب، وفيه أن الألف إذا زيدت في النسبة وغيّرت بها تخفف الياء في الأفصح⁽⁶⁾، ومن تخفيفها ما ورد ذكره في مباحثة تخفيف ياء النسب في الفصل الأول، كما في قول الشاعر:

(¹) ابن منظور: " لسان العرب "، جدر، 4 / 122.

(²) البيت منسوب لمعبد بن سعة في: ابن منظور: " لسان العرب "، وهو بمواد مختلفة من اللسان، وروايات مختلفة على النحو الآتي: فهج، 2 / 349، وروايته هناك:

أَلَا يَا اصْبَحَانِي فَيَهْجَا جَيْدَرِيَّةً بماءٍ سحابٍ يسبقُ الحقَّ باطلاً
وفهج، 2 / 349، وروايته هناك:

أَلَا يَا اصْبَحَانِي فَيَهْجَا جَيْدَرِيَّةً (بصدره دون عجزه).
وجدر، 4 / 122، وروايته هناك:

أَلَا يَا اصْبَحَانِي فَيَهْجَا جَيْدَرِيَّةً بماءٍ سحابٍ يسبقُ الحقَّ باطلاً

(³) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، حضض، 7 / 137. والجوهري: " الصحاح "، حضض، 3 / 1071. والزبيدي: " تاج العروس "، حضض، 18 / 296.

(⁴) الرجز منسوب لحميد الأرقط في: ابن منظور: " لسان العرب "، حضض، 7 / 137، بعجز دون صدر. والجوهري: " الصحاح "، حضض، 3 / 1071، بعجز دون صدر. والزبيدي: " تاج العروس "، حضض، 18 / 296، برواية المتن.

(⁵) ينظر ابن سيده: " المخصص "، 4 / 159. وأبو علي الفارسي: " التكملة "، ص 57. وابن يعيش: " شرح المفصل "، 6 / 12. وابن السراج: " الأصول في النحو "، 3 / 81. والأستراباذي: " شرح شافية ابن الحاجب "، 2 / 83. وأبو حيان الأندلسي: " ارتشاف الضرب "، 2 / 632.

(⁶) الألويسي البغدادي: " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني "، 3 / 175.

بَكِّي بعينك واكف القطرِ ابن الحواري العالِي الذَّكْرُ⁽¹⁾ (المنسرح)

ومن الشاذ اعتباطاً الحَوَالِيُّ، منسوباً إلى الحَيْلَةِ، وهو الجيد الرأي، ذو الحيلة، ومنه قول عمرو بن أحمر الباهلي:

أو تَنْسَأَنُ يومي إلى غيره إِنِّي حَوَالِيٌّ وإني حَذِرٌ⁽²⁾ (السريع)

ومما شذ اعتباطاً ما أورده السمعاني في الحَاقَانِيَّ منسوباً إلى (خانقان)⁽³⁾، فحذف النون لا مسوغ له، والخَامِرِيَّ منسوباً إلى الأَخْمُورِ⁽⁴⁾، فمقتضى القياس أُخْمُورِيٌّ، وخُثْمِيَّ منسوباً إلى خُثَمٍ⁽⁵⁾، فهذا تغيير في أصول الكلمة يرفضه القياس، وترفضه العربية، وما أراه إلا من أغلاط السمعاني، فهو مرفوض في العربية.

وفي النسب إلى الخَضِرِ يقول السمعاني: " الخَضْرِيُّ: هذه النسبة بفتح الخاء وكسر الضاد ولكن لما ثقل عليهم قالوا خِضْرِيٌّ "⁽⁶⁾، إذ هي شاذة لعللة الخفة، على قوله، لكنني أراها شاذة اعتباطاً، لأن قياسها فتح الخاء والضاد، أما الكسر والتسكين فهو اعتباط لا مبرر له.

وينسب السمعاني للخُمُرِ على لفظ خُمْرِيٍّ، بإسكان الميم، فهو لم ينسب إلى خمارٍ مفرداً، ولم ينسب إلى لفظ الجمع كما هو، بل أسكن الميم، وهذا إما شذوذ اعتباطيٌّ، أو من أغلاط السمعاني.

وينسب ياقوت الحموي إلى خُوَيٍّ⁽¹⁾ ناصر بن أحمد الخُوَيُّ⁽²⁾، وكان القياس أن يقال خَوَوِيٌّ، أما الخُوَيُّ فشاذ اعتباطاً، وقيل لذكر اليمام: دُبْسِيٌّ، وفيها أقوال: الأول أن الياء ليست

(1) ورد تخريج البيت ص 38 من هذه الدراسة.

(2) البيت منسوب للمرار بن منقذ، ولابن أحمر في ابن منظور: " لسان العرب "، حول، 11 / 186. وهو في " شعر عمرو بن أحمر الباهلي "، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت)، ص 65، وروايته (أو يَنْسَأَنُ يومي إلى غيره إِنِّي حَوَالِيٌّ وإني حَذِرٌ).

(3) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 309.

(4) الأخمور: بطن من المعافر، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 313.

(5) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 2 / 316.

(6) السمعاني: " الأنساب "، 2 / 378.

لننسب الحقيقي⁽³⁾، والآخر أنها منسوبة إلى طير دُبْسٍ على قياس النسب، والأخير أنه منسوب إلى دُبْسِ الرُّطْبِ، وضم الدال اعتباراً⁽⁴⁾. ومن شواهد في الحديث: "أَبَا طَلْحَةَ كَانَ يَصْلِي فِي حَائِطٍ لَهُ فَطَارَ دُبْسِيٌّ فَأَعْجَبَهُ" ⁽⁵⁾.

ومما شذَّ اعتباراً قولهم: ثِيَابٌ دَبِيقِيَّةٌ، منسوبة إلى دَبَقَا⁽⁶⁾، فقياسها دَبِيقِيَّةٌ، ودَبَقَوِيَّةٌ، ودَبَقَاوِيَّةٌ، أَمَا دَبِيقِيَّةٌ فَلَا وَجْهَ قِيَاسٍ لَهَا، كَمَا قَالُوا لِلْكُوكَبِ الْمَضِيءِ اللَّامِعِ دُرِّيٌّ، وَدَرِّيٌّ، وَدَرِيٌّ، وَدَرِيٌّ، وَدَرِيٌّ، وَدَرِيٌّ، وَفِيهَا أَقْوَالٌ وَقَرَأَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنِّي سَأَتَحَدَّثُ عَمَّا يَخْصُ شَذُوزَ النِّسْبِ فَقَطْ، وَلَنْ أَتَاوَلَهَا مِنْ كُلِّ جَوَانِبِهَا فِي اسْتِنَاقِهَا، فَقِيلَ إِنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى الدَّرِّ - عَلَى أَقْوَى الْأَقْوَالِ - أَمَا الضَّمُّ فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ النِّسْبِ، وَأَمَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ فَمِنْ تَغْيِيرَاتِهِ⁽⁷⁾، وَيُفَرِّقُ ابْنُ خَالَوَيْهِ بَيْنَ الدَّرِّيِّ وَالدَّرِيِّ، وَقَدْ يَهْمَزَانِ؛ فَيَقَالُ: دَرِّيٌّ، وَدَرِيٌّ، فَيَجْعَلُ الدَّرِّيَّ مِنَ الدَّرِّ، وَهُوَ الدَّفْعُ فِي الْإِنْقِضَاضِ، وَالدَّرِّيُّ مِنَ الدَّرِّ؛ لَشِدَّةِ ضَوْئِهِ وَلَمَعَانِهِ⁽⁸⁾.

وقد نسب السمعاني دِهِيًّا إِلَى الدَّهْيِ⁽⁹⁾، وَالْقِيَاسُ دِهَوِيٌّ، أَمَا مَا قَالَهُ السَّمْعَانِيُّ فَلَا وَجْهَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. كَمَا قِيلَ: ذُرِّيَّةٌ، وَذُرِّيَّةٌ، وَفِي اسْتِنَاقِهَا وَتَصْرِيفِهَا أَقْوَالٌ طَوِيلَةٌ لَنْ أَعْرِجَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَفِيدُ الْبَحْثَ، أَمَا فِي شَذُوزِ النِّسْبِ فَفِيهِ قَوْلَانِ: أَنَّهَا مِنْ ذَرَأِ اللَّهِ الْخَلْقِ، أَيْ خَلْقِهِمْ، فَاسْتَنْقَلَ

(1) خوى: من أعمال أذربيجان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم الأدياء"، 19 / 200.

(2) شيخ الأدب في أذربيجان، وقد ولي القضاء فيها، ينظر السائق، بنفس الجزء والصفحة.

(3) تم الحديث عن ذلك ص 19-25 من هذه الدراسة.

(4) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، دبس، 6 / 76. والزبيدي: "تاج العروس"، دبس، 16 / 49. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1465. وبن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 99.

(5) الحديث في ابن الأثير: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، 2 / 99. وابن منظور: "لسان العرب"، دبس، 6 / 76.

(6) دبقاً: من قرى مصر، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 473.

(7) ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 162. وابن منظور: "لسان العرب"، درأ، 1 / 73، درر، 4 / 282 - 283. والزبيدي: "تاج العروس"، درر، 11 / 282 - 283. والسمرقندي: "تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم"، 2 / 513. والسمعاني: "تفسير القرآن المسمى تفسير السمعاني"، 3 / 530. والبغدادى الألوسى: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 18 / 166 - 167. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 14 / 383 - 385. وابن إبراهيم: "إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع"، 2 / 614.

(8) ينظر ابن خالويه: "الحجة في القراءات السبع"، ص 262.

(9) دهى: بطن من مذحج، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 518.

الهمز كما في البرية⁽¹⁾، من براً الله الخلق، أو أنها منسوبة إلى الذرّ (وهو صغار النمل)؛ لأن الله تعالى أخرج الناس من آدم كالذر، لكنه قد غُيِّرَ أوله بالضم، وهو الأكثر، وبالكسر، وهو الأقل، وكان النسب سبباً لهذا التغيير⁽²⁾.

وقيل: ربّي، وربّي، في النسب إلى الربّ، وفيها أقوال كثيرة من حيث معناها ونسبها، فقيل: هم الألوّف، وقيل: هم الجماعات، وقيل هم العلماء والفقهاء، وغيرها من الأقوال التي لن أطيل الحديث عنها؛ لأنها لا تخدم موضوع البحث، أما موضوع بحثي فهو شذوذ النسب فيها، فقيل: هي منسوبة إلى الربّ، وقد قرئ قوله تعالى: (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ)⁽³⁾، بضم الراء وفتحها وكسرها في (رَبِّيُونَ)، أما الفتح فعلى القياس، وأما الضم والكسر فعلى غير قياس، وقيل هي منسوبة إلى الربّة، فعلى ذلك يكون الفتح والكسر من تغييرات النسب⁽⁴⁾.

كما قيل للعلم المنسوب إلى الربّ: عِلْمٌ رَّبُّوْبِيٌّ، نسبة إلى الرب على غير قياس⁽⁵⁾، فهي شاذة اعتباطاً، كشذوذ سابقتها (رَبِّيٌّ، وَرَبِّيٌّ)، لكنني أراها مقترنة بعلم في اللفظ، في حين رَبِّيٌّ، وَرَبِّيٌّ للناس، فلا يقال رجل رَبُّوْبِيٌّ، بل يقال رجل ربانيٌّ، إذا بولغ بوصفه ذا علم منسوب إلى الرب، وَرَبِّيٌّ، وَرَبِّيٌّ إذا دلّنا على جماعة منسوبة إلى الرب، وَرَبُّوْبِيٌّ مقترن بلفظ علم.

(1) ينظر ابن المؤدب: "دقائق التصريف"، ص 531. وابن السكيت: "إصلاح المنطق"، ص 159.
(2) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، زر، 4 / 305. والزبيدي: "تاج العروس"، زر، 11 / 369. وثعلب: "مجالس ثعلب"، 1 / 177. والكلبي الغرناطي: "التسهيل لعلوم التنزيل"، 1 / 105. وأبو السعود العمادي: "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، 2 / 27. والبغدادى الأوسى: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"، 3 / 133. والنيسابوري: "تفسير غرائب القرآن"، 1 / 387. وابن عاشور: "تفسير التحرير والتنوير"، 1 / 705. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 2 / 452 - 454.

(3) آل عمران، آية 146.

(4) ينظر الزمخشري: "الكشاف"، 1 / 451. والدمياطي: "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، ص 299. وابن الهائم المصري: "التبيان في تفسير غريب القرآن"، ص 156. والسمين الحلبي: "الدر المصون"، 3 / 430 - 431. والفخر الرازي: "التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب"، 9 / 22 - 23. والبغوي: "تفسير البغوي"، 1 / 360. وابن عطية الأندلسي: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، 1 / 521. وأبو السعود العمادي: "إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم"، 2 / 95. والدمشقي الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، 5 / 586 - 587. والنيسابوري: "تفسير غرائب القرآن"، 2 / 273. وابن منظور: "لسان العرب"، ربب، 1 / 407.

(5) ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، ربب، 1 / 399. والزبيدي: "تاج العروس"، ربب، 2 / 460. و الفيروز أبادي: "القاموس المحيط"، ربب، ص 111.

وقالوا نَحَلَّةٌ رُجْبِيَّةٌ، وَرُجْبِيَّةٌ إِذَا بُنِيَ تَحْتَهَا رُجْبَةٌ، يقول ابن منظور: " نخلة رُجْبِيَّةٌ وَرُجْبِيَّةٌ: بُنِيَ تَحْتَهَا رُجْبَةٌ، كلاهما نسب نادر، والثقل أذهب في الشذوذ " (1)، ومن الشواهد على شذوذها قول سويد بن صامت:

وليسَ بسنها ولا رُجْبِيَّةٍ ولكن عرايا في السنين الحوائج (2) (الطويل)

وقد نسب السمعاني رُخِيًّا إلى الرِّيح (3)، وقياسها رِخِيٌّ، لكنه شذ بها اعتباطاً. كما قالوا في النسب إلى الرَّمْلِ رَمْلِيٌّ (4)، بفتح الميم، والقياس إسكانها، لكنه شذوذ دون مسوغ. وقيل في المنسوبين إلى عبد الله بن سبأ: سَبَائِيَّةٌ، وَسَبَائِيَّةٌ (5)، على القياس وعلى الشذوذ، فالشذوذ واقع في زيادة الألف اعتباطاً، وقد تكون إشباعاً صوتياً لفتحة الباء.

وقيل للنعال المدبوغة: سَبِّيَّةٌ، يقول الزبيدي: " سميت النعال المدبوغة سَبِّيَّةً ؛ لأنها انسبت بالدباغ، أي لانت...، وقيل: منسوبة إلى سوق السَّبْتِ،... وقيل للسَّبْتِ، بالضم، وهو نبت يدبغ به،

فيكون بالفتح، إلا أن يكون من تغييرات النسب " (6)، فشذوذها اعتباطي واضح دون مسوغ.

وقالوا للجارية: سُرِّيَّةٌ، وقيل فيها أقوال كثيرة في اشتقاقها، وشذوذ نسبها وعلته، يجمع ابن منظور تلك الأقوال بقوله: " السُرِّيَّةُ الجارية المتخذة للملك والجماع، فُعْلِيَّةٌ منه على تغيير النسب، وقيل هي فُعُولَةٌ من السَّرْوِ، وقلبت الواو الأخيرة ياء طلب الخفة، ثم أدغمت الواو فيها فصارت ياء مثلها، ثم حولت الضمة كسرة لمجاورة الياء، وقد تَسَرَّرْتُ وَتَسَرَّيْتُ على تحويل التضعيف. أبو الهيثم السَّرُّ: الزنا، والسَّرُّ الجماع... واختلف أهل اللغة في الجارية التي يتسراها

(1) ابن منظور: " لسان العرب "، رجب، 1 / 412.

(2) البيت من الطويل، لسويد بن صامت في ابن منظور: " لسان العرب "، رجب، 1 / 412. وكان الأولى ألا يُؤَوَّنَ سنها؛ لأن عدم تنوينها لا يكسر وزن البيت.

(3) الرِّيح: قرية بنواحي نيسابور، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 54.

(4) ينظر أبو علي الفارسي: " التكملة "، ص 57.

(5) هم فرقة من الغلاة، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، سبأ، 1 / 94.

(6) الزبيدي: " تاج العروس "، سبت، 4 / 538.

مالكها لم سميت سُرِّيَّةً، فقال بعضهم: نسبت إلى السر وهو الجماع، وضمت السين للفرق بين الحرة والأمة توطأً، فيقال للحرة إذا نُكِحَتْ سرا أو كانت فاجرة سِرِّيَّةً وللمملوكة يتسراها صاحبها سُرِّيَّةً ؛ مخافة اللبس، وقال أبو الهيثم: السرُّ: السرور، فسميت الجارية سُرِّيَّةً لأنها موضع سرور الرجل، قال: وهذا أحسن ما قيل فيها، وقال الليث السُرِّيَّةُ فُعْلِيَّةٌ من قولك تسررت، ومن قال تسريت فإنه غلط، قال الأزهري: هو الصواب والأصل تسررت، ولكن لما تواترت ثلاث راءات أبدلوا إحداهن ياء كما قالوا تظنيت من الظن، وقصيت أظفاري والأصل قصصت... والسُرِّيَّةُ: الأمة التي بَوَّأَتْهَا بَيْتًا، وهي فُعْلِيَّةٌ منسوبة إلى السرِّ وهو الجماع والإخفاء، لأن الإنسان كثيرًا ما يَسْرُها ويستترها عن حُرَّتِهِ، وإنما ضمت سینه لأن الأبنية قد تغيّر في النسبة خاصة " (1).

وخلاصة القول أن ضم السين في النسب اعتباط لا مسوغ له، وإن قيل إنه للفرق الدلالي مع الحرة.

وقد قيل: ثيابٌ سَلُوقِيَّةٌ، وكلابٌ سَلُوقِيَّةٌ، وفي نسبها قولان يذكرهما البكري والزبيدي: الأول أنها منسوبة إلى سَلُوقٍ (موضع باليمن)، على قياس النسب، والثاني أنها منسوبة إلى سَلْقِيَّةٍ (موضع بالروم)، وقد غيره النسب، ويعزوان القول الثاني للأصمعي⁽²⁾، وأرى أن القول الأول أنسب لسببين: الأول أنه أسلم للقياس من التأويل، والثاني أن الزبيدي يورد القولين ويطعن في القول الثاني. ومن الشواهد على ذلك قول النابغة الذبياني:

تَقْدُ السَّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ وَتَوْقُدُ بِالصَّفَاحِ نَارَ الْحُبَابِ⁽³⁾ (الطويل)

وقول الراعي النميري:

(1) ابن منظور: "لسان العرب"، سرر، 4 / 358. وينظر ابن سيده: "المخصص"، 1 / 498 - 511، 4 / 193. والفيروزآبادي: "القاموس المحيط"، سرر، ص 521. والرازي: "مختار الصحاح"، سرر، ص 124. والكفوي: "الكليات"، ص 514. وتعلب: "مجالس ثعلب"، 1 / 177.

(2) ينظر البكري: "معجم ما استعجم"، 3 / 751. والزبيدي: "تاج العروس"، سلق، 25 / 459 - 461.

(3) البيت للنابغة الذبياني في "الديوان"، ص 48.

يَشْلِي سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بوحشٍ إصْمَتْ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ⁽¹⁾ (البسيط)

وقالوا: رجلٌ شَجِيٌّ، من قولهم شَجَّ، فالقياس شَجَوِيٌّ، ولكنهم شددوا على غير قياس⁽²⁾ وقالوا: صَاعِدِيٌّ في النسب إلى صَعْدَةٍ⁽³⁾، وقياسها صَعْدِيٌّ، لكن الألف من تغييرات النسب، فإما أن تكون اعتباطاً، أو إشباعاً لفتحة الصاد، ومن شواهد قول أبي ذؤيب الهذلي:

فرمى فأقصدَ صاعدياً مطحراً بالكشْح فاشتملتْ عليه الأضْغُ⁽⁴⁾ (الكامل)

وقيل لبعض الحرورية من الخوارج: طائفة الصُّفْرِيَّة، والصُّفْرِيَّة، واختلف في نسبهم، يقول الزبيدي: " الصُّفْرِيَّة، بالضم ويُكْسَرُ، قوم من الحرورية من الخوارج، قيل: نسبوا إلى عبد الله بن صفَّار، وعلى هذا القول يكون من النسب النادر، أو إلى زياد بن الأصفر... أو إلى صُفْرَةَ ألوانهم، أو لخلوهم من الدين، ويتعين حينئذٍ كسر الصاد... قيل لرجل منهم: أنت والله صِفْرٌ من الدين فسموا الصُّفْرِيَّة " ⁽⁵⁾.

وقد تأول مفسرو القرآن الكريم قوله تعالى: (وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا) ⁽⁶⁾ على أن الظَّهْرِيَّ هو المنسي المطروح وراء الظَّهْرِ لا يُعْبَأُ به، وهو منسوب إلى الظَّهْرِ على تغيير النسب⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ البيت للراعي النميري في " الديوان "، ص 69، وروايته في الديوان (أشلى سلوقية) بدل (يشلي سلوقية). والزبيدي: " تاج العروس "، سلق، 25 / 460.

⁽²⁾ مر الحديث عن هذه الكلمة في تخفيف ياء النسب، ص 39 من هذه الدراسة.

⁽³⁾ ينظر البكري: " معجم ما استعجم "، 3 / 832. وابن سيده: " المخصص "، 2 / 42.

⁽⁴⁾ البيت لأبي ذؤيب الهذلي في " ديوان الهذليين "، قسم 1، ص 9. والبكري: " معجم ما استعجم "، 3 / 832. وابن سيده: " المخصص "، 2 / 42، وروايته في المخصص:

فرمى فألحقَ صاعدياً مطحراً بالكشْح فاشتملتْ عليه الأضْغُ

⁽⁵⁾ الزبيدي: " تاج العروس "، صفر، 12 / 333 - 334.

⁽⁶⁾ سورة هود، آية 92.

⁽⁷⁾ ينظر الزمخشري: " الكشاف "، 2 / 399. والكلبي الغرناطي: " التسهيل لعلوم التنزيل "، 2 / 111. والفخر الرازي: " التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب "، 18 / 41. وأبو السعود العمادي: " إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم "، 4 / 236. والألوسي: " روح المعاني "، 12 / 126. والدمشقي الحنبلي: " اللباب في علوم الكتاب "، 9 / 448، 12 / 563. والنيسابوري: " تفسير غرائب القرآن "، 4 / 46. والسمين الحلبي: " الدر المصون "، 6 / 379. والكفوي: " الكليات "، ص 592. وابن منظور: " لسان العرب "، ظهر، 4 / 522. والزبيدي: " تاج العروس "، ظهر، 12 / 486. والطالقاني: " المحيط في اللغة "، 3 / 464. والجوهري: " الصحاح "، ظهر، 2 / 731.

وقالوا لما ينبت على عَبرِ النهر من السَّدَرِ: عُبرِيٌّ، وربما قيل عُمرِيٌّ، بالميم، والضم فيه من تغييرات النسب⁽¹⁾، ومن شواهد قول العجاج:

لا ث به الأشاء والعُبرِيُّ⁽²⁾ (الرجز)

وقول ذي الرُّمَّة:

قَطَعْتُ إِذَا تَجَوَّفَتِ العواطي ضُرُوبَ السَّدَرِ عُبرِيًّا وضالًّا⁽³⁾ (الوافر)

وقد نسب السمعاني إلى بني عَجَلٍ⁽⁴⁾ على عَجَلِيٍّ، وعَجَلِيٍّ، فالأولى مقيسة، أما الثانية فشاذة اعتباطاً، وأظنها مما تفرد به السمعاني. كما نسب ابن منظور إلى العرق⁽⁵⁾ على عِرَاقِيٍّ، فزيادة الألف وفتح الراء لا مسوِّغَ لهما، إذ القياس عِرَاقِيٍّ، وأرى هذه الكلمة شاذة في زمنها عند أناس محددين، لذلك الأولى أن تحفظ ولا يقاس عليها.

وقد قالوا لضرب من النوق: عِيدِيَّةٌ، واختُلِفَ في نسبتها، يقول ابن منظور: "بنو العيد حيٌّ، تنسب إليه النوق العيدية، والعِيدِيَّةُ: نجائب منسوبة معروفة، وقيل: العيدية منسوبة إلى عاد بن عاد، وقيل إلى عادي بن عاد، إلا أنه على هذين الأخيرين نسب شاذ، وقيل: العيدية تنسب إلى فحل منجب يقال له عيد، كأنه ضرب في الإبل مرات"⁽⁶⁾.

ففي أقوالها اختلافات، وأرى القول الأنسب أنها منسوبة إلى فحل منجب يقال له عيد؛ لأن ذلك أسلم من التأويل والتعليل، فأراها على قياس النسب، ومن الشواهد التي استشهد بها ابن منظور قول رذاذ الكلبي:

⁽¹⁾ ينظر ابن سيده: "المخصص"، 5 / 17. وابن منظور: "لسان العرب"، عبر، 4 / 530. والزبيدي: "تاج العروس"، عبر، 12 / 510.

⁽²⁾ الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 314.

⁽³⁾ البيت لذي الرمة في "الديوان"، ص 440، ويروى (عبريا، وعمريا). وابن منظور: "لسان العرب"، عبر، 4 / 305، وروايته (تخوفت بدل تجوفت)، و (عبريا)، عمر، 4 / 306، وروايته (عمريا)، والزبيدي: "تاج العروس"، عبر، 12 / 510، برواية المتن.

⁽⁴⁾ بنو عجل: بطن من لُجَيْم بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 160.

⁽⁵⁾ العرق: الأرض المِلْح التي لا تُنْبِتُ، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، عرق، 10 / 243.

⁽⁶⁾ ابن منظور: "لسان العرب"، عود، 3 / 322.

ظَلَّتْ تَجُوبُ بِهَا الْبِلَادَ نَاجِيَةً عَيْدِيَّةٌ أُرْهَنْتَ فِيهَا الدَّنَانِيرُ⁽¹⁾ (البسيط)

وقلوا لطائفة من الشيعة الغلاة: فِطْحِيَّةٌ، وهم منسوبون إلى عبد الله بن جعفر الملقب بالأفطح⁽²⁾، إذ القياس أن يقال أَفْطَحِيُون، لكنهم شذوا فيها اعتباطاً، كما أن كثرة الاستعمال قد سوغت ذلك لهم.

وقيل لدقيق الخصر: قَبِيٌّ، منسوب إلى قَبَا على قول أبي حيان⁽³⁾، وقياسه قَبَوِيٌّ، لكنه شذوا فيها اعتباطاً، لكنني لم أجدها عند غيره، فيما اطلعت عليه من مراجع، وأعتقد أنها صفة على وزن فَعِيلٌ، وليست منسوبة، فأبو حيان قد وهم في قوله: إنها شاذة.

وقد قيل للثياب وللنجايب: قَطْرِيَّةٌ في النسب إلى قَطَرَ⁽⁴⁾، كما قيل قَطْرِيَّةٌ، على القياس، فالكسر اعتباطيٌّ لا مبرر له، لكنني أراه خاصاً بالثياب والنجايب دون الآدميين، وقد وردت الشواهد على القياس وعلى الشذوذ، فمن شواهد الشذوذ قول الشاعر:

كَسَاكَ الْخَنْظَلِيُّ كَسَاءَ صَوْفٍ وَقِطْرِيًّا فَأَنْتَ بِهِ تَفِيدُ⁽⁵⁾ (الوافر)

(الوافر)

ومن شواهد القياس قول جرير:

لَدَى قَطْرِيَّاتٍ إِذَا مَا تَغَوَّلْتُ بِهَا الْبَيْدُ غَاوَلْنَ الْحُزُونَ الْفِيَايَا⁽⁶⁾ (الطويل)

(¹) البيت منسوب لرذاذ الكلبي في: ابن منظور: "لسان العرب"، عود، 3 / 322. ولم أجد البيت في شعر شعراء بني كلب.

(²) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 392.

(³) ينظر أبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 632.

(⁴) مدينة بين البحرين وعمان، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، قطر، 5 / 106. والزبيدي: "تاج العروس"، قطر، 13 / 444 - 445. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 373.

(⁵) البيت بلا نسبة إلى قائل في: ابن منظور: "لسان العرب"، قطر، 5 / 106. والزبيدي: "تاج العروس"، قطر، 13 / 444.

(⁶) البيت لجرير في "الديوان"، ص 709، وروايته في الديوان: لَدَى قَطْرِيَّاتٍ إِذَا مَا تَغَوَّلْتُ بِهَا الْبَيْدُ غَاوَلْنَ الْحُزُونَ الْفِيَايَا

وقول الراعي النميري:

الأوبُ أوبُ نَعائمِ قَطْرِيَّةٍ والآلُ آلُ نَحائِصِ حُقْبٍ⁽¹⁾ (الكامل)

وقالوا: قَفِيٌّ في النسبِ إلى القَفَا⁽²⁾، والقياسُ قَفَوِيٌّ، لكنهم شذوا فيها اعتباطاً، كما قالوا كُرْسِيٌّ، وفيها قولان: الأشهر والأشيع أن ياءها ليست للنسب⁽³⁾، والثاني أنها منسوبة إلى كرسٍ الملك، والضم من تغييرات النسب⁽⁴⁾، وفيها لغتان: ضم السين وكسرها، كالقول في دُرِّيٍّ ودُرِّيٍّ نسبة إلى الدر⁽⁵⁾. ونسبوا إلى ميسان⁽⁶⁾ مَيْسَانِيًّا ومَيْسَانِيًّا⁽⁷⁾، الأولى مقيسة، والثانية شاذة بزيادة نون لا مسوَّغ لزيادتها، إلا أن تكون ميسان لغة في ميسان، وأراها الأرجح؛ لأن أسماء البلدان فيها لغات عديدة، وقد ورد بها شواهد على الشذوذ، وشواهد على القياس، فمن شواهد الشذوذ قول العجاج:

خَوَدٌ تَخَالُ رِيْطُهَا المُدْقَمَسَا

ومَيْسَانِيًّا لَهَا مُمَيَّسَا⁽⁸⁾ (الرجز)

وفي ابن منظور: "لسان العرب"، قطر، 5 / 106، برواية المتن. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 373.
(¹) البيت للراعي النميري في "الديوان"، ص 9، وروايته في الديوان:
(الأوبُ أوبُ نَعائمِ قَطْرِيَّةٍ والآلُ آلُ نَحائِصِ حُقْبٍ)، هذا خطأ، إذ الهمزة همزة وصل في (الآل).
وفي ابن منظور: "لسان العرب"، قطر، 5 / 106، برواية المتن. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 114، برواية المتن لكن دون ضبط قطرية، وبضم (حُقْبٍ).
(²) ينظر سيبويه: "الكتاب"، 3 / 337. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجي"، 2 / 468. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 632.
(³) تنتظر ص 48 من هذه الدراسة.
(⁴) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، كرس، 16 / 437.
(⁵) ينظر الفراء: "معاني القرآن"، 2 / 243. والزبيدي: "تاج العروس"، كرس، 16 / 437.
(⁶) ميسان: قرية بالعراق بين البصرة وواسط، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 242.
(⁷) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 242. والبكري: "معجم ما استعجم"، 4 / 1284. وابن منظور: "لسان العرب"، ميس، 6 / 225.
(⁸) الرجز للعجاج في "الديوان"، ص 126، وروايته في الديوان:
خَوَدَا تَخَالُ رِيْطُهَا المُدْقَمَسَا
ومَيْسَانِيًّا لَهَا مُمَيَّسَا

وقول أبي دواد الإيادي:

وَيَصْنُ الوجوه في الميسناب — سي كما صان قرن شمس غمام⁽¹⁾ (الخفيف)

ومن شواهد القياس قول الحسين بن الحسن الواساني الدمشقي:

كان لي مفرش وكل مليح فوقه مطرح من الميساني⁽²⁾ (الخفيف)

وقد أورد ياقوت الحموي نُجَيْرِمِيًّا في النسب إلى نجارم⁽³⁾ وفيها لغة بإسقاط الجيم لتصبح (نيرم)، يقول ياقوت: " النُّجَيْرِمِيُّ... نسبة إلى نُجَيْرِمَ، ويقال نَجَارِمُ،... رأيتها يسمونها أهلها⁽⁴⁾ نَيْرِمَ، فيسقطون الجيم تخفيفاً أو تخلفاً⁽⁵⁾، فهي مقيسة باعتبارها منسوبة إلى نجيرم وشاذة باعتبارها منسوبة إلى نجارم، ونيرم، وشذوذها في هذين الموضعين، اعتباطي لا مسوغ له.

وقد نسبوا إلى هَجَرٍ على لفظ هَاجِرِيٍّ، بزيادة ألف شذوذاً، يقول الجوهرى: " هَجَرٌ: اسم بلد مذكر مصروف، وفي المثل (كمُبْضِعِ تمرٍ إلى هَجَرٍ)، والنسبة هَاجِرِيٍّ، على غير قياس⁽⁶⁾، فقد زادوا ألفاً شذوذاً، وزيادتها تحتل أحد وجهين: الأول أنها إشباع لفحة الهاء والثاني أنها زيدت اعتباطاً.

وفي ابن منظور: " لسان العرب "، ميس، 6 / 225.

(¹) البيت لأبي دواد الإيادي في " الديوان "، ص 161، وروايته في الديوان:

وَيَصْنُ الوجوه في الميسناب — سي كما صان قرن شمس غمام

وذلك خطأ لأن الوزن ينكسر، ويبدأ العجز بساكن، وذلك لا ترضيه العربية. وفي " الأصمعيات "، ص 186، برواية

الديوان. وفي ابن منظور: " لسان العرب "، مسن، 13 / 407، وروايته

وَيَصْنُ الوجوه في الميسنابي — كما صان قرن شمس غمام

وذلك غلط أيضاً ؛ لأن الوزن ينكسر. والصواب ما قد أثبت في المتن.

(²) البيت منسوب للحسين بن الحسن الواساني الدمشقي في: ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 9 / 251، وقد خففت ياء

النسب للضرورة الشعرية.

(³) نجارم: محلة بالبصرة، وقيل قرية على ساحل بحر فارس، ينظر ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 1 / 198 -

199.

(⁴) الأفصح: يسميها أهلها.

(⁵) ياقوت الحموي: " معجم الأدباء "، 1 / 198 - 199.

(⁶) الجوهرى: " الصحاح "، هجر، 2 / 852.

وقالوا: هَدَوِيَّ نسبة إلى هَدَاةً، على قول ابن منظور⁽¹⁾، في حين هي هَدَّةٌ، على قول البكري، والنسبة إليها هَدَوِيٌّ⁽²⁾، وهي شاذة على القولين، فهي شاذة بتحريك الدال، وقلب الهمزة واوًا، والقياس هَدَوِيٌّ على رواية ابن منظور، وهَدَوِيٌّ على رواية البكري.

وقد نسبوا إلى يافا نسبًا موعلا في الشذوذ إذ قالوا فيها: يَافَوِيٌّ⁽³⁾، والقياس فيها يَافِيٌّ، ويَافَوِيٌّ، ويَافَوِيٌّ، أما يافونيَّ فشاذة من وجوه عدة، إذ غيروا الكلمة تغييرًا كاملاً، وهذا التغيير اعتباط لا مسوغ له.

ما شذَّ عن قياس النسب لكون الكلمة غير عربية دخيلة عليها

لقد وجد الباحث كلماتٍ كثيرةً شذَّتْ عن قياس النسب بزيادة زايٍ أو قافٍ أو كافٍ آخر الكلمة قبل ياء النسب، أو بقلب بنية جميع حروف الكلمة، أو بزيادة جيم على الكلمة للنسب بدل الياء، وقد لاحظ الباحث أن تلك الكلمات دَخِلَتْ على العربية من الفارسية أو التركية، فقد شذَّتْ تلك الكلمات بسبب كونها غير عربية، وما زال لهذه الطريقة في النسب حُضُورٌ في لهجتنا العامية الحاضرة، ويرى الباحث أن هذا الضرب من النسب مرفوض ؛ لمخالفته قواعد العربية، ولأنه قد ورد - في الغالب - على ألسنة العامة في كتب الأنساب، ولم تحفل به المعاجم العربية، ومطولات النحو والصرف إلا في القليل النادر.

وفيما يأتي الكلمات التي قد وقع عليها الباحث شاذة ضمن هذا الباب، وهي مرتبة على حروف المعجم ؛ من أجل سهولة الرجوع إليها، ومن ذلك:

(¹) هَدَاة: موضع بين مكة والطائف، وسمين بهذا الاسم ؛ لأن المطر يصيبها بعد هَدَاة من الليل، ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، هَدَا، 1 / 181. و

(²) ينظر البكري: " معجم ما استعجم "، 4 / 1347 - 1378.

(³) ينظر السمعاني: " الأنساب "، 5 / 676. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 5 / 426. والزبيدي: " تاج العروس "، (ي ا ف ا)، 24 / 506، يفا، 40 / 356.

قوالوا: أَشْتَابِدِيْزَكِيَّ نسبة إلى أَشْتَابِدِيْزَه⁽¹⁾، واصْطَخَرَزِيَّ نسبة إلى اصْطَخَر⁽²⁾، وأَوْقِيَّ نسبة إلى أَوْه⁽³⁾، وَبُتَيْتِيَّ نسبة إلى بُتَيْن⁽⁴⁾، وَبُزَارِيَّ نسبة إلى أَبْزَار⁽⁵⁾، وَبَزْدَوِيَّ نسبة إلى بَزْدَه⁽⁶⁾، وَبَشْبَقِيَّ نسبة إلى بَشْبَه⁽⁷⁾، وَبَغْوِيَّ نسبة إلى بَغْشَوْر، وقد يقال فيها: بَغ⁽⁸⁾. وقالوا: بَنَجْدِيْهِيَّ، وَفَنَجْدِيْهِيَّ، وَبَنْدَهِيَّ - الأخيرة على النحت - في النسب إلى بَنْج ديه⁽⁹⁾ وَبَوْتَقِيَّ نسبة إلى بَوْتَه⁽¹⁰⁾، وَبُوَيْجِيَّ نسبة إلى بُوَيْنَه على قول ياقوت الحموي⁽¹¹⁾، وَبُوَيْنَجِيَّ نسبة إلى بُوَيْنَه، بسكون النون، على قول السمعاني⁽¹²⁾، وَتِيْمَكِيَّ نسبة إلى تِيْم⁽¹³⁾، وَخَاسْتِيَّ في نسبة إلى خُوْشْت⁽¹⁴⁾، فربما قلبوا الواو ألفاً؛ تخفيفاً في النطق؛ لأن الألف مع ياء النسب أخف من الواو، أما قلب السين شيناً فيحتمل أحد وجهين: الأول أن تكون السين لغة في الشين والآخر أن يكون قلباً اعتباطياً.

وقيل: خُرْمَتِيَّ نسبة إلى خُرْمَن⁽¹⁵⁾، وَدَبِيْثَايَّ - بتخفيف ياء النسب - إلى دَبِيْثَا⁽¹⁶⁾، فشذوذها من وجهين: الأول الإبقاء على الألف خامسة في المقصور، والآخر تخفيف ياء النسب، وأرى هذا الضرب حبيس لهجات محلية عن العوام، ولا تقرأ العربية.

-
- (1) أَشْتَابِدِيْزَه: محلة كبيرة بسمرقند، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 195.
- (2) اصْطَخَر: بلدة بفارس، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 211. والسيوطي: "المزهر"، 2 / 251.
- (3) أَوْه: قرية بين زنجان وهمدان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 283.
- (4) بُتَيْن: من قرى سمرقند، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 281.
- (5) أَبْزَار: قرية على فرسخين من نيسابور، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 337.
- (6) بَزْدَه: قرية من قرى بخارى، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 339.
- (7) بَشْبَه: من قرى مرو، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 356.
- (8) بَغْشَوْر لغة في بغ: بلدة بين مرو وهراة، ينظر ابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 1 / 295. ووالسمعاني: "الأنساب"، 1 / 374. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 468. والفيومي: "المصباح المنير"، 1 / 56.
- (9) تنظر ص 225 من هذه الدراسة، ضمن الحديث عن النحت.
- (10) بَوْتَه: من قرى مرو، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 506.
- (11) بُوَيْنَه: بلدة على فرسخين من مرو، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 1 / 513.
- (12) ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 417.
- (13) تِيْم: خان بسمرقند، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 1 / 496 - 497.
- (14) خُوْشْت: بلدة بناوحي بلخ، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 307.
- (15) خُرْمَن: قرية من قرى بخارى، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 2 / 352.
- (16) دَبِيْثَا: من قرى النهروان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 438.

ومن النسب الغريب قولهم: **دَرَاوَرْدِي**⁽¹⁾ في النسبة إلى **دَرَابَ جَرْد**⁽²⁾، و**دَرِيَجِي** نسبة إلى **دَرِيَجَة**⁽³⁾، و**دِرَاقِي** نسبة إلى **دِرَه**⁽⁴⁾، و**رَازِي** نسبة إلى **الرِّي**⁽⁵⁾، وقد اختلف في سبب شذوذها، فقد فقد قال قوم: زیدت الزاي لتدل على عجمة الكلمة، وهذا الرأي يعزى إلى ثعلب⁽⁶⁾ ويذهب آخرون إلى كون شذوذها اعتباطياً⁽⁷⁾، في حين يجعل السمعاني سبب شذوذها سبباً صوتياً محضاً، يقول: "وقد ألحقوا الزاي في النسبة تخفيفاً؛ لأن النسبة على الياء مما يُشكّل ويُنقل على اللسان، والألف لفتحة الراء، على أن الأنساب لا مجال للقياس فيها، والمعتبر فيها النقل المجرد" ⁽⁸⁾، فقد جعل سبب شذوذها صوتياً، أما عن إشباع فتحة الراء لتصير ألفاً فذلك قوي في القياس، كثير في الكلام، وأما الزاي فأراها من كلام العجم، وقد زیدت كثيراً على الكلمات غير العربية على البلدان خاصة.

وقد زادوا القاف في **الرَّوْقِي** منسوباً إلى **رَوَه**⁽⁹⁾، وقلبوا النون جيماً في **الزَّامِيَجِي** منسوباً إلى **زَامِين**⁽¹⁰⁾، وقيل فيها: **زَامِينِي** على القياس، وقيل في قوله تعالى: (**وَرَّابِي مَبْنُوثَةٌ**)⁽¹¹⁾ إن **الزَّرابِي** منسوبة إلى **أَذْرَبِيْجَان** شذوذاً، يقول ابن عاشور: **زَرَابِي**: جمع **زَرَبِيَّة**،... نسبة إلى

⁽¹⁾ ينظر ابن سيده: "المخصص"، 4 / 62. والحميري: "الروض المعطار"، ص 234. وأبو حيان: "ارتشاف الضرب"، 2 / 632. وابن عصفور: "شرح جمل الزجاجة"، 2 / 469. والزيدي: "تاج العروس"، 8 / 71. والسيوطي: "الأشباه والنظائر"، 2 / 154، و "المزهر"، 2 / 251، و "معجم الهوامع"، 3 / 407.

⁽²⁾ دراب جرد: منطقة في بلاد فارس.

⁽³⁾ دريعة: قرية كبيرة بينها وبين مرو ميلان، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 453.

⁽⁴⁾ دزه: قرى عديدة من قرى مرو، ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 2 / 454.

⁽⁵⁾ الري مدينة عظيمة من بلاد الديلم.

⁽⁶⁾ ينظر السيوطي: "المزهر"، 2 / 251. وقد وضعها السيوطي تحت عنوان (طرائف النسب).

⁽⁷⁾ ينظر ابن سيده: "المحكم"، ربي، 10 / 274، و "المخصص"، 4 / 162. والأستراباذي: "شرح شافية ابن

الحاجب"، 2 / 84. والحريري: "شرح ملحّة الإعراب"، ص 182. والمرادي: "توضيح المقاصد"، 5 / 1468. والشيخ

خالد الأزهرى: "شرح التصريح على التوضيح"، 2 / 337. وابن عقيل: "شرح ابن عقيل"، 2 / 497. والسيوطي:

"معجم الهوامع"، 3 / 407. وابن خلكان: "وفيات الأعيان"، 1 / 380. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 3 / 116.

⁽⁸⁾ السمعاني: "الأنساب"، 3 / 123.

⁽⁹⁾ روه: بلد فارسية بنواحي طوس، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 104.

⁽¹⁰⁾ زامين: بلدة بنواحي سمرقند، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 3 / 122.

⁽¹¹⁾ سورة الغاشية، آية 16.

أذربيجان، فأصل زَرْبِيَّةٍ أُذْرَبِيَّةٌ، حذفت همزتها للتخفيف ؛ لتقل الاسم بعجمته، واتصال ياء النسب به، وذالها مبدلة عن الزاي في كلام العرب ؛ لأن اسم البلد في لسان الفرس أذربيجان، بالزاي، وليس في الكلام الفارسي حرف الذال " (1)، فتكون من باب النحت - على قول ابن عاشور - وقد تم الحديث عنها في باب النحت.

وقد زيدت الكاف على زَرْوُدِيْزَكِيٍّ في النسب إلى زَرْوُدِيْزَه (2)، وزيدت الياء والجيم معاً في الثياب الزَنْدَنِيْجِيَّةَ منسوبة إلى زَنْدَنَه (3)، وقيل زَنْدَنِيَّةٌ على القياس، وحذفت الألف في الزَوْلَهِيٍّ منسوباً إلى زَوْلَاه (4)، ولكن حذفها تخفيف، ولا أراه بسبب عجمة الكلمة بقدر ما هو تخفيف بسبب طول الكلمة، خاصة أن الدلالة لا تضيع بالحذف.

وقد زيدت الجيم في السَّانَجِيٍّ منسوباً إلى سان (5)، والسَّاوَجِيٍّ منسوباً إلى ساوَه (6)، وقيل ساوِيٍّ على القياس، وزادوا الكاف في السَّبَكْرِيٍّ منسوباً إلى سَبَك (7)، وكل تلك الزيادات يرفضها يرفضها القياس في العربية، وسببها عجمة الكلمة.

وقيل: سِجَارِيٌّ نسبة إلى جِجَار (8)، بقلب الجيم الأولى سيناً، وقد كان هذا القلب لسببين: الأول عجمة الكلمة، والآخر من أجل إحداث مخالفة صوتية؛ هروباً من التناظر الصوتي.

وقد زيدت الكاف في السَّنْجَدِيْزَكِيٍّ منسوباً إلى سَنْجَدِيْزَه (9)، والسَّنْكَدِيْزَكِيٍّ منسوباً إلى سَنْكَدِيْزَه (10) كما يورد ذلك السمعاني، وربما تكونان لغتين في قرية واحدة، خاصة أن كليهما

(1) ابن عاشور: " تفسير التحرير والتنوي "، 30 / 302.

(2) زروديزه: من قرى سمرقند، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 139.

(3) زندنه: من قرى بخارى، ينظر الزبيدي: " تاج العروس "، زندن، 35 / 158.

(4) زولاه: قرية بمرو، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 178.

(5) سان: بلدة بنواحي بلخ، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 204. وياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 179.

(6) ساوَه: مدينة حسنة بين الري وهمذان، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 3 / 179.

(7) ينظر السيوطي: " المزهر "، 2 / 251.

(8) ججار: قرية من قرى بخارى، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 223.

(9) سنجديزه: من قرى سمرقند، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 316.

(10) سنكديزه: من قرى سمرقند، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 323.

قرية بسمرقند، لكن زيادة الكاف في الحالتين شاذة بسبب عجمة الكلمة، وذلك لا تقره العربية ولا تعترف به.

وقد حذفوا أحرفاً في بعض الكلمات الأعجمية دون مسوِّغٍ لذلك الحذف، فمن ذلك قولهم **سُوَادِيٌّ** نسبة إلى **سُوَادِيَّزَه**⁽¹⁾، فالنسب إليها **سُوَادِيٌّ** على قول **ياقوت الحموي**⁽²⁾، و**سُوَادِيٌّ**، و**سُوَائِيٌّ** على قول **السمعاني**⁽³⁾، وكلتا النسبتين شاذة، وسبب شذوذهما عجمة الكلمة.

وقد قيل في **السُّمْنِيَّةِ** إنها منسوبة إلى **سُومَنَات**⁽⁴⁾، فالقياس فيها أن يقال **سومناتيٌّ**؛ لأن الألف والتاء ليستا للجمع، بل هما من بنية الكلمة، ولكنهم قد شذوا فيها لثلاثة أسباب: الأول أن الكلمة دخيلة على العربية، وقد شذوا كثيراً في الكلمات غير العربية، والثاني أنهم قد توهموا كون الألف والتاء للجمع فحذفوهما، والأخير طول الكلمة.

وقد زيدت القاف في **الشَّابَّسَقِيٍّ** منسوباً إلى **شَابَّسَة**⁽⁵⁾، وزيدت الكاف في **الشَّمِيدِيَّزَكِيٍّ** منسوباً إلى **شَمِيدِيَّزَه**⁽⁶⁾، وغيِّرت بنية الكلمة في **الصَّاغَانِيٍّ** منسوباً إلى **صَاغَانِيَّان**⁽⁷⁾؛ لعجمة الكلمة، وطولها، وحذفت الكاف في **الصُّرْخِيَانِيٍّ** منسوباً إلى **صُرْخِيَانَكِي**⁽⁸⁾؛ لعجمة الكلمة وطولها.

⁽¹⁾ من قرى نخشب.

⁽²⁾ ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم البلدان"، 3 / 275.

⁽³⁾ ينظر **السمعاني**: "الأنسَاب"، 3 / 328.

⁽⁴⁾ **سومنات**: بلدة بالهند، والسمنية: فرقة تعبد الأصنام وتقول بالتناسخ، وتتكبر حصول العلم بالأخبار، وتؤمن بالمحسوسات بالمحسوسات فقط، ينظر **الفيومي**: "المصباح المنير"، 1 / 290. وأنيس، إبراهيم، وآخرون: "المعجم الوسيط"، سمن، 1 / 452.

⁽⁵⁾ **شابسة**: من قرى مرو، ينظر **ياقوت الحموي**: "معجم البلدان"، 3 / 303.

⁽⁶⁾ **شميديزه**: من قرى سمرقند، ينظر **السمعاني**: "الأنسَاب"، 3 / 457.

⁽⁷⁾ **صغانيان**: بلاد مجتمعة وراء نهر جيحون، ينظر **السمعاني**: "الأنسَاب"، 3 / 542.

⁽⁸⁾ **صرخيانكي**: من قرى بلخ، ينظر **السمعاني**: "الأنسَاب"، 3 / 535.

وقيل: صَرْمَنْجِيَّ نسبة إلى صَرْمَنْجَان⁽¹⁾، فقد قلبت الألف ياءً لمناسبة الياء لياء النسب مع كسرة الميم، كما أن طول الكلمة وعجمتها قادا إلى هذا الشذوذ، وقد استبدلوا بياء النسب جيمًا في قولهم: وَبَرَّ صَهَبَجَّ، أي صَهَابِيَّ⁽²⁾، ولم أجد غير هذه الكلمة - فيما اطلعت عليه من مراجع - قد شذت هذا الضرب من الشذوذ، وهي طريقة التركيب في النسب، وما زال لها آثار في لهجتنا العامية الآن، إذ يقال قَهْوَجِيَّ، وكَهْرَبَجِيَّ في النسب إلى القهوة والكهربا، وفي لهجتنا العامية أمثلة كثيرة غيرها، وهذا النسب ترفضه العربية، ولا يقره الذوق العربي.

وقد حذفوا النون في الطُّوسِيَّ منسوبًا إلى طوسن ببخارى⁽³⁾، وزادوا الجيم في الْفَرْخُوزْدِيَزَجِيَّ منسوبًا إلى فَرْخُوزْدِيَزَه⁽⁴⁾، كما غيروا بنية الكلمة في النسب إلى فَسَا، وقيل فَسَى⁽⁵⁾، واختلَفَ في النسب إليها، يقول ابن سيده: " فَسَا وَفَسَى: النسب إليها في الرجل فَسَوِيَّ، وفي الثياب فَسَوِيَّ، وَفَسَاسِيرِيَّ، أو بَسَاسِيرِيَّ⁽⁶⁾، ويقول ابن منظور: " فَسَى: بلد... والنسبة إليه فَسَوِيَّ في الرجل، وفي الثوب فَسَاسَارِيَّ⁽⁷⁾، ثم يقول: " رجلٌ فَسَوِيَّ منسوب إلى فَسَا... ورجل فَسَاسَارِيَّ، على غير قياس⁽⁸⁾، في حين هي فَسَا، وبَسَا لغة فيها عند ياقوت الحموي، والنسب إليها بَسَاسِيرِيَّ⁽⁹⁾ ويجعل الزائدة (سير) تزداد على بعض الكلمات الأعجمية عند النسب، النسب، كما في بَسَاسِيرِيَّ، وَكَسَاسِيرِيَّ نسبة إلى كَسْنَا⁽¹⁰⁾.

(¹) صرمنجان: من نواحي بلخ، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 3 / 536.

(²) ينظر ابن منظور: " لسان العرب "، صهبج، 2 / 312.

(³) طوسن: من قرى بخارى، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 80.

(⁴) فرخوزديزه: من قرى نسف، ينظر السمعاني: " الأنساب "، 4 / 362.

(⁵) فسَا، وفَسَى: بلدة بفارس.

(⁶) ابن سيده: " المخصص "، 4 / 479.

(⁷) ابن منظور: " لسان العرب "، فسس، 6 / 164.

(⁸) ابن منظور: " لسان العرب "، فسَا، 15 / 155.

(⁹) ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 1 / 412.

(¹⁰) كسنا: ناحية قرب نائين في فارس، ينظر ياقوت الحموي: " معجم البلدان "، 4 / 260 - 261.

في حين هي بَسَا عند الزبيدي، ومعرّبها فَسَا، والنسب إليها فَسَوِيٌّ، وفَسَاسِيرِيٌّ، وبَسَاسِيرِيٌّ في الثياب⁽¹⁾. وخلاصة القول أن بَسَا لغة في فَسَا، وقد تشدد لتصير فَسَى، والتشديد لغة فيها أيضاً، وينسب إليها بالحقاق (سير) في الثوب خاصة، وأرى هذا الشذوذ لعجمة الكلمة، ولكثرة استعمالها، رغم أن هذا الضرب من النسب ترفضه العربية ولا تقره.

وقد زیدت الجیم فی الفَشِيدِيْزَجِيَّ نسبة إلى فَشِيدِيْزَه⁽²⁾، وزیدت الياء فی الفَلِيَّيَّ نسبة إلى

فَلَه⁽³⁾، وزیدت الجیم فی القُوشَجِيَّ نسبة إلى قُوشٍ، وهو الطير بالتركية⁽⁴⁾، وزیدت القاف فی الكَازَقِيَّ نسبة إلى كَازَه⁽⁵⁾، كما قيل كَازِيٌّ، على قياس النسب، وزادوا الواو فی الكُبْنَدَوِيَّ نسبة إلى كُبْنَدَه⁽⁶⁾، وزیدت الواو فی الكَسْبَوِيَّ، أو الجیم فی الكَسْبَجِيَّ، وكلتاها نسبة إلى كَسْبَه عند السمعاني⁽⁷⁾، في حين يَنَسِبُ إليها ياقوت على كَسْبَوِيَّ، وكَسْبِيَّ⁽⁸⁾، وحذفوا النون فی المَاجْنَدِيَّ المَاجْنَدِيَّ نسبة إلى مَاجْنَدَن⁽⁹⁾، وقد حذفوا النون لعجمة الكلمة وطولها، كما حذفوا اللام فی المَغُونِيَّ نسبة إلى مَغُون⁽¹⁰⁾.

وزادوا الجیم فی المِيَانَجِيَّ نسبة إلى مِيَانَه⁽¹¹⁾، والقاف فی المِيَشَقِيَّ نسبة إلى مِيَشَه⁽¹²⁾، وحذفوا ياءً وزادوا جيمًا في النَّايْنَجِيَّ نسبة إلى نايين⁽¹³⁾، وحذفوا السين؛ لطول الاسم وعجمته

(1) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، فسو، 39 / 235.

(2) فشيديزه: من قرى بخارى، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 387.

(3) فلة: من قرى خابران بخراسان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 4 / 401.

(4) ينظر الزبيدي: "تاج العروس"، قوش، 17 / 344.

(5) كازه: من قرى مرو، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 14. وياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 430.

(6) كبندة: من قرى NSF، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 27.

(7) كسبة: من قرى NSF، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 68.

(8) ينظر ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 4 / 460.

(9) ماجندن: من قرى سمرقند، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 157.

(10) مغلون: قرية بنواحي نيسابور، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 354.

(11) ميانة: موضع بأذربيجان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 424 - 425.

(12) ميشة: من قرى جرجان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 432.

(13) نايين: بلدة بنواحي أصفهان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 450.

في النُسْطُورِيَّةِ نسبة إلى نُسْطُورِس⁽¹⁾، وقد غيروا بناء الكلمة جميعها في النسب إلى نَقْجُوان⁽²⁾ نَقْجُوان⁽²⁾ واختلَفَ في نسبتها وأصلها، يقول ياقوت الحموي: "نَقْجُوانُ: النسبة نَشَوِيٌّ، ولا أدري لم فعلوا ذلك، وسألت عنه بأذربيجان فلم أُخْبَرْ بعَلته"⁽³⁾، ويقول الزبيدي: "نَشَوِيٌّ: بلد بأذربيجان، وعن ابن مأكولا: لا تقل نَخْجُوان... ولا نَخْشُوان... ولا نَقْشُوان فإنها من إطلاقات العامة، وصَحَّحَ بعضُ نَخْجُوانَ، وجعل النسب إليها نَشَوِيٌّ، على غير قياس"⁽⁴⁾، وأرى أن الشذوذ فيها بسبب كونها أعجمية، وأن هذا الشذوذ لا تفره العربية، فهو بعيد عن القياس فيها، ولكنه مسموع عن العامة.

وزادوا الكاف في النِّيَازَكِيَّ نسبة إلى نِيَازَى⁽⁵⁾، والياء في الورييَّ نسبة إلى وَرَه⁽⁶⁾، والجيم والونجيَّ نسبة إلى وَنَه⁽⁷⁾.

وبعد: فقد زيدت هذه الحروف في الكلمات سابقة الذكر لأنها كلمات أعجمية دخيلة على العربية، وقد كان ذلك الشذوذ - في الغالب - ناتجاً من استعمال غير العرب لتلك الأضراب من الأنساب، فهو شذوذ لا ترتضيه العربية ولا تعترف به، إذ يبقى مما يحفظ ولا يقاس عليه، فهو حبيس كتب الأنساب، وقد زخرت به كتب الأنساب أكثر من المعاجم ومطولات النحو والصرف؛ لأن كتب الأنساب غرضها - في المقام الأول - الحديث عن البلدان والقبائل، لا عن قواعد لغوية، لذلك لم تعبأ به كتب اللغة كثيراً.

والله ولي التوفيق

(1) النسطورية: أمة من النصارى يخالفون بقيتهم، وهم بالرومية نسطورس، ينظر ابن منظور: "لسان العرب"، نسطر، 206 / 5.

(2) بلد بأذربيجان.

(3) ياقوت الحموي: "معجم البلدان"، 5 / 298.

(4) الزبيدي: "تاج العروس"، نشو، 40 / 89.

(5) نيازى: قرية بين كِسْ وَنَسَفْ، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 548.

(6) وره: قرية كبيرة بنواحي الطالقان، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 594.

(7) ونه: من قرى نسف، ينظر السمعاني: "الأنساب"، 5 / 616.

الخاتمة

أهم نتائج الدراسة:

أُطلقَ على النسب مصطلح الإضافة ، فسيبويه والمبرد استخدما المصطلحين ، وكذلك المعاجم العربية، وقد نصَّ ابن عصفور على كون مصطلح الإضافة أفضل من النسب ؛ لأنه أعم وأشمل، فالنسبُ لغةً واقع في القرايات خاصة، أما النسب الاصطلاحي - بصفته باباً من أبواب الصرف العربي - فيكون إلى الأب والبلد والمهنة والصفة... وغيرها، لكن البحث أثبت أن مصطلح النسب أفضل من مصطلح الإضافة لسببين:

السبب الأول: كون مصطلح النسب ذاتعاً لدى المتعلمين، وكون الكتب اللاحقة جميعها قد أطلقت عليه مصطلح النسب.

السبب الآخر: وجود باب آخر يحمل اسم الإضافة، وهو باب شهير من أبواب النحو العربي، فلو أُطلق مصطلح الإضافة على النسب لاختلط الأمران.

النسب يخرج الاسم من الجمود إلى الصفات، فيعمل الاسم المنسوب عمل الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول (حسب التقدير) ، في رفعه الظاهر والمضمر باطراد.

اختلف النحاة في سبب دخول الياء دون غيرها من الحروف في باب النسب، ويرى الباحث أن تعليقاتهم قائمة على البراهين العقلية والمنطقية - في الغالب - وليست نابعة من نواميس العربية ؛ لأن اللغة سابقة للقاعدة، وليس العكس.

يرى البصريون أن ياء النسب حرفٌ. ونُقِلَ عن الكوفيين أنها اسم، ويوردون نقل الكوفيين عن العرب: رأيتُ التَّيْمِيَّ تيمَ عَدِيٍّ، واحتجاجهم باسميتها بجر (تيم) على البدل من الياء؛ لأن الاسم لا يبدل من الحرف. وحاول الباحث التوفيق بين رأي البصريين والكوفيين فيرى أن الياء حرفٌ وضعاً، ولكنها تحمل في طياتها معنى الاسم ويستند في ذلك إلى تعريف

الاسم المنسوب عند البصريين أنفسهم، إذ إن (الهاشمي) رجلٌ أو شخصٌ أو شئٌ منسوب إلى بني هاشم.

تزداد الياء المشددة على الاسم ولا تعني النسب (النسب لفظاً) وقد أورد الباحث عشرات الأسماء المنسوبة في اللفظ دون المعنى كالصِّلَتَانِيَّ والجُعْفِيَّ والكُرْسِيَّ وأحمريَّ ودَوَّاريَّ وقَعْسَرِيَّ... وتلك الياء إما أن تكون لازمة كياء كرسيٍّ، أو غير لازمة كالصِّلَتَانِيَّ، ويرى الباحث أن كثيراً من تلك الكلمات هي - في الأصل - منسوبة نسباً حقيقياً، ولكن لفظ المنسوب قد طغا على لفظ المنسوب إليه ؛ لشهرة المنسوب، كما في الرحال العِلافِيَّة، فهي في الأصل منسوبة إلى شخص اسمه عِلاف، ولكن الرحال اشتهرت بتقادم الزمن وطمست لفظ المنسوب إليه (عِلاف) حتى صارت الياء فيها كأنها ليست ياء نسب حقيقي.

تخفف ياء النسب أو تحذف مع بقاء دلالتها، وذلك واقع في جمع السلامة بكثرة، ويلاحظ على ذلك الجمع أنه لا يمكن أن يكون جمعا لما قبل دخول ياء النسب كما في الأشْعَرَيْنَ والأسودَيْنَ والأحْمَرَيْنَ... وغيرها، فمؤنثات هذه الكلمات القياسية شَعْرَاءُ وسَوْدَاءُ وَحَمْرَاءُ على الترتيب، ولا تدخلها التاء، فذلك الذي دفع بالباحث لتبني هذا الرأي، بالإضافة إلى ثقل الجمع وثقل ياء النسب كما صرَّح آخرون.

يأتي النسب بالهاء (تاء التأنيث)، وهي تفيد النسب والجمع معاً، كما في المهالبة (جمع مُهَلَّبِيٍّ) والأشاعنة (جمع أشْعَنِيٍّ)... وقد تفيد النسب والجمع والعجمة، كما في السبابجة والبرابرة... وقد تحذف هذه الهاء مع بقاء دلالة النسب كما في الأحاوص، والمقصود أحاوصة، إذ أفادت الياء - هنا - النسب والجمع معاً .

يصاغ النسب دون الياء ، بصوغ (فَعَال) دالاً على الحرفة ومن يزاولها، وقد اختلفَ في قياسية ذلك، إلا أن به فضل بيان للفرق بين من يزاول الحرفة وبين المنسوب إلى الشئ نفسه، فيقال لمن يزاول حرفة الزجاج: رجل زَجَّاجٌ، في حين يقال للشئ المصنوع منه: زُجَّاجِيٌّ، وهو خارج عن الشذوذ؛ لكثرتة، ولورود الكثير منه عن العرب.

يؤتى بصيغة (فاعل، وفعل، ومفعال، ومفعيل) بمعنى صاحب، كرجل تامر ولابن وفارس، أي ذي تمر ولبن وفرس، ورجل طعم، أي ذي طعم، وامرأة معطر أي ذات عطر، وناقّة محضير، أي ذات حُضِر، وأضاف بعض المحدثين صيغة مفعول (كمجنون ومعتوه)، أي ذي جنون وعته. وهذه الصيغ تبقى في حيز الشذوذ - على كثرتها - لأن المعنى يبقى بها غامضاً منغلقة .

شذَّ كم كبير من الكلمات في النسب على وزن (فُعَالِي) ؛ لإفادة المبالغة، كأنافي، وأذاني، ورؤاسي، وذلك واقع في أبعاد أجزاء الجسد، وربما وقع في العدد كثنائي ورباعي، وخماسي... وهكذا في النسب إلى الأعداد. ويرى الباحث أن هذا الضرب يكاد يطرد ؛ لكثرتة، ولفضل بيان المعنى به.

زِيدَت الألف والواو، أو الواو وحدها في النسب إلى كلمات كثيرة في اللغة، كبهراوي، وطحاوي، وسخاوي، وعكبراوي، وغيرها، وقد لوحظ أن زيادتها كانت لأحد سببين:

السبب الأول: أنها تزداد بكثرة في النسب إلى البلدان والأماكن.

السبب الآخر: أن بعضها من باب مد المقصور، فكأنهم مدوا المقصور، وقلبوا الهمزة واواً. ويرى الباحث أن هذا الضرب يكاد يطرد ؛ لكثرتة عن العرب.

زِيدَت الألف والنون كثيراً في النسب قبل الياء، كصنعاني، ونفساني، ورباني، وغيرها، وكانت زيادتها في البلدان، والحرف، أو من باب مد المقصور، وقلب الهمزة المئوهم وجودها نونا، وهذا القلب على حدّ الإدغام. ويرى الباحث أن هذا الضرب يكاد يطرد ؛ لكثرتة، ولفضل بيان المعنى به.

زِيدَت الهمزة شذوذاً في النسب إلى المقصور، وكان سبب زيادتها أنهم مدوا المقصور، وأبقوا الهمزة على حالها. ويرى الباحث أن هذا الضرب خاصٌ بالعامّة، لأنه قد ورد بكثرة في كتب الأنساب، ولم تحفل به مطولات النحو والصرف كثيراً.

ورد عند العرب كثير من الكلمات بإثبات الياء في النسب إلى وزني (فَعِيلَةٌ وفُعِيلَةٌ) كما حُذِفَتُ الياء في النسب إلى وزني (فَعِيلٌ وفُعِيلٌ)، ويتبنى الباحث في هذا رأي ابن قتيبة وابن مالك والمبرد في جواز الحذف لا وجوبه عندما تكون الكلمة مشهورة، كحنيفة، وقريظة، وقريش، وهذيل، أما ما عُدِمَ الشهرة فلا يجوز فيه الحذف، والباحث يخالف رأي الجمهور في ذلك.

شذَّ كَمُّ من الكلمات عن قياس النسب ؛ لعلّة الخفة الصوتية، كقولهم : طَائِيٌّ، في النسب إلى طَيِّيءٍ، وهي علّة مهمة من تعليلات النحو العربي.

شذَّ كَمُّ من الكلمات عن قياس النسب ؛ للتفريق الدلالي بين المتشابهات لفظاً، فقالوا: طَبْرَانِيٌّ في النسب إلى طَبْرِيَّةٍ ؛ لأجل إحداث فرق مع المنسوب إلى طبرستان، إذ يقال فيه: طَبْرِيٌّ. ويرى الباحث أن الدلالة أهم الأسباب في أسباب الشذوذ ؛ لأنه لا فائدة ترجى من الكلمة إذا انغلق معناها.

شذَّ كَمُّ من الكلمات عن قياس النسب ؛ بسبب طول الاسم، كجُلُولِيٍّ، وحرُورِيٍّ في النسب إلى جُلُولَاءَ، وحرُورَاءَ، وطول الاسم علّة مهمة من علل النحو والصرف.

أُثْبِتَتْ الهاء (تاء التأنيث) في بعض الكلمات عند النسب، كقولهم خَلِيفَتِيٌّ، وَقَلْعَتِيٌّ، وإِمَامَتِيٌّ، وذَاتِيٌّ في النسب إلى الخليفة والقلعة والإمام، وذو (بمعنى صاحب)، ويرى الباحث أن هذا النسب مرفوضاً ؛ لابتعاده عن القواعد الصحيحة للعربية، فقد رفضه النحاة وعدوه غلطاً.

شذَّ كَمُّ من الكلمات عن قياس النسب بالنسب إلى أصل آخر للكلمة، كقولهم أُمَوِيٌّ في النسب إلى بني أُمَيَّةَ، وعُلُوِيٌّ في النسب إلى العالية موضعاً، فكأنهم نسبوا إلى المكبر في أُمَيَّةَ، وإلى المصدر في العالية، وهذا الضرب يبقى من المحفوظ في كتب النحو والصرف ولا يُقَاسُ عليه غيره؛ لأنه لا فائدة معه، وبه تغمضُ الدلالة، وينغلق المعنى.

شَذَّ كَمْ من الكلمات عن قياس النسب بالنسب إلى أصل آخر من أصول الكلمة، كالعودة إلى لفظ المفرد والنسب إليه عندما يكون لفظ الجمع علماً، كما في المَشْرِقِيَّ منسوباً إلى أرض المشارف. أو بالنسب إلى أصل آخر للكلمة، كالحُرْمِيَّ منسوباً إلى الحَرَمِ ؛ لأن أصله من حُرْمَةِ البيت. ويبقى هذا الضرب مما يُحَقِّظُ ولا يقاس عليه غيره ؛ لأنه لا فائدة ترجى منه.

شذ العرب بالنسب إلى كلمات كثيرة بسبب توهمهم إياها شيئاً آخر، كقولهم في النسب إلى بَدْيَانَا بَدْيَانَوِيٍّ، وفي النسب إلى خُرَاسَانَ خُرَاسِيٍّ، إذ توهموا بديانةً بَدْيَانَوِيَّةً، أما خُرَاسَانَ فتوهموا الألف والنون فيها للتنثية فحذفوها عند النسب. وهذا الضرب مما يحفظ ولا يُقَاسُ عليه غيره.

ورد كم كبير من الكلمات نسبَ بها إلى الجَمْعِ، وقد عدَّ جمهور النحاة ذلك شاذاً، ووسموه بالغلط رغم وروده عند العرب، في حين عده الكوفيون - كما يُنْقَلُ عنهم - قياساً مطرداً، ويرى الباحث أن النسب إلى لفظ الجمع أقيس من النسب إلى المفرد ، وبخاصة إذا أريد به الحرفة، كسَاعَاتِيٍّ، وأَكَارِعِيٍّ، أو إذا أدى معنى إضافياً، والدليل أن ابن جني أطلق على أحد كتبه اسم (التصريف الملوكي)، ولم يقل المَلَكِيُّ ؛ لأنه أراد قصد لفظ الجمع عند النسب بفضل توكيده .

شَذَّتْ كلمات كثيرة في النسب إلى لفظ المركب، كالنسب إلى جزأي المركب، كما في قولهم: رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ في النسب إلى رَامَ هُرْمُزَ، أو بالنسب إلى الجزء الثاني مع إثبات الجزء الأول، كقولهم: الدَّيْرَعَاقُولِيَّ في النسب إلى دَيْرَعَاقُولَ. ويرى الباحث أن النسب إلى المركب شذوذاً يحفظ دلالة الكلمة من اللبس عندما لا يغني جزء من المركب عن آخر، بل يراه الأقيس والأفضل في النسب إلى المركب.

شَذَّتْ كلمات كثيرة في النسب إلى الممدود، وإلى ما خُتِمَ بهمزة بعد ألف، فبعضها قلبت فيها الهمزة واواً وحققها الإثبات، كما في القُرَاوِيَّ (الناسك المتعبد) منسوباً إلى القُرَاءِ، وأخرى أثبتت فيها الهمزة وحققها القلب، كما في السُّوَيْدَائِيَّ منسوباً إلى السُّوَيْدَاءِ، ويرى الباحث أن

الإثبات في جميع الحالات أفضل من الحذف ؛ لأن الإثبات يحفظ بنية الكلمة، فبذلك تبقى دلالة المنسوب واضحة، فالإثبات أفضل من القلب.

هناك كلمات كثيرة قد شذت عن قياس النسب اعتباطاً، دون أي سبب، ودون مسوغ لذلك الشذوذ، وقد لوحظ على تلك الكلمات أنها لا ظاهرة تنتظمها، كقولهم عُبْدِي في النسب إلى بني عُبَيْدَةَ، وَمَيْسَنَانِي في النسب إلى مَيْسَانَ، وَيَافُونِي في النسب إلى يافا، ويبقى هذا الضرب مما لا يقاس عليه غيره؛ لانغلاق المعنى به .

نَحَتَ العرب كلمات في النسب إلى المركب، ودارَ سجالاً حول قياسية ذلك أو شذوذه، ومن ذلك الحَضْرَمِيُّ منسوباً إلى حَضْرَمَوْتْ، والعَبْقَسِيُّ منسوباً إلى عبد القيس والمرْقَسِيُّ منسوباً إلى امرئ القيس بن حجر، وقد فعلوا ذلك ؛ خيفة اللبس إذا نسبوا إلى أي جزء من المركب ؛ لأنه لا جزء يغني به عن الآخر. والنحت جائز إذا حُوِّطَ على فيه بنية الكلمة، وإذا كثر استعمالها، وإذا كان المعنى غير منغلق معه، وإلا فيبقى ضمن الرياضة الذهنية المرفوضة، وبخاصة إذا أدى إلى اللبس .

شذت كلمات كثيرة عن قياس النسب ؛ لكونها دخيلة على العربية، ولوحظ أنهم زادوا قافاً، أو كافاً، أو زايًا، أو جيمًا عليها عند النسب، كقولهم مَيْشَقِيُّ في النسب إلى مَيْشَةَ، وتَيْمَكِيُّ في النسب إلى تَيْم، مكاناً، واصطخَرَزِيُّ في النسب إلى اصطخَر وَبُوَيْجِيُّ في النسب إلى بُوَيْنَةَ، وهذا الضرب مرفوض ؛ لابتعاده عن روح العربية الأصيلة وقواعدها.

الفهارس

فهرست الآيات القرآنية

فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

فهرست الأمثال والأقوال المأثورة

فهرست القوافي الشعرية

فهرست الكلمات الشاذة نسباً

فهرست المصادر والمراجع

فهرست الآيات القرآنية⁽¹⁾

الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	صفحة
(وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ)	آل عمران	79	137
(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ)	آل عمران	146	160
(يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ)	المائدة	44	137
(لَوْأَن يَنْهَاهُمْ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ)	المائدة	63	137
(إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)	الأعراف	56	61
(حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ)	يونس	22	29
(وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ)	هود	83	63
(وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًّا)	هود	92	263
(رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا)	إبراهيم	35	55
(وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَافِحَ)	الحجر	22	53
(وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا)	الإسراء	8	62
(إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا)	الإسراء	101	60
(قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا)	مريم	20	53
(وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ)	النور	60	53
(لَنُحْيِيَّ بِهِ بَلْدَةً مَّيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا)	الفرقان	49	35
(وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ)	الشعراء	198	33
(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا)	الأحزاب	63	62
(لَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ)	الصافات	9	52
(سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ)	الصافات	130	34
(وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)	فصلت	46	56

⁽¹⁾ تمت الفهرسة وفق الترتيب القرآني للسور.

الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	صفحة
(وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ)	الذاريات	41	53
(هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ)	الجمعة	2	35
(فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)	الحاقة	21	55
(يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا)	نوح	11	61
(السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ)	المزمل	18	61
(إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرِ * نَذِيرًا لِلْبَشَرِ)	المدثر	36 / 35	62-61
(إِنْ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا)	النبأ	21	62
(يَقُولُونَ أَنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ)	النازعات	10	55
(خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ)	الطارق	5	55
(وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ)	الغاشية	16	270

فهرست الأحاديث النبوية الشريفة ⁽¹⁾

الحدث	صفحة
في حديث بني ناجية " أنهم أهدوا إلى ابن عوفٍ رجالاً عِلافِيَّةً "	31
" لن تجتمع أمتي على ضلالة "	58
" انتوني بأنيجانيَّة أبي جهم "	121
في حديث ابن عباس عن المرأة تستحاض فقال: " تصلي وتتوضأ لكل صلاة، فإذا رأت الدم البحرانيَّ قعدت عن الصلاة "	123
" مَنْ أَصْلَحَ جُورَانِيَّةُ أَصْلَحَ اللَّهُ بَرَّانِيَّةُ "	127
" دخل مكة وعليه عمامة سوداء حَرَقَانِيَّةُ "	131
" عليكم بالجهاد فإنه رَهْبَانِيَّةُ أمتي "	139
" لا رَهْبَانِيَّةُ في الإسلام "	139
في حديث سلمان " أنه رُؤِيَ بالكوفة على حمارٍ عربيٍّ وعليه قميصٌ سُنبُلَانِيٌّ "	140
في حديث عثمان: " أنه أرسل إلى امرأةٍ شَقِيقَةٍ سُنبُلَانِيَّةٍ "	140
" لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمة يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ... "	157
" إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ "	158
" شرُّ أمتي الوَحْدَانِيُّ المعجبُ بدينه المرائي بعمله "	158
" لهم من الصدقة الثُّلُبُ والنابُ والفصيلُ والفارضُ والكبشُ والحَوَرِيُّ "	197
" لتَأْلُمَنَّ النُّومَ على الصَّوْفِ الْأَنْزَبِيِّ كما يَأْلُمُ أَحْذَكُمُ النَّوْمَ على حَسَكِ السَّعْدَانِ "	204
حديث حبيب بن أبي ثابت: " رأيتُ على ابنِ عباسٍ ثوباً سابِريّاً استشف ما وراءه "	220
في حديث أسامة: " كساني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قُبْطِيَّةً "	229
في حديث قَتْلِ ابنِ أَبِي الْحَقِّيقِ: " ما دلَّنا عليه إلا بياضُهُ في سوادِ اللَّيْلِ كأنَّه قُبْطِيَّةٌ "	229
" إنه كسا امرأةً قُبْطِيَّةً فقال: مُرْهَا فَلْتَتَّخِذْ تَحْتَهَا غِلَالَةً لا تصفُ حِجَمَ عِظَامِهَا "	229
" لا تلبسوا نساءكم القَبَاطِيَّ فإنه إن لا يشفُ فإنه يصفُ "	229
في حديث ابن عمر " أنه كان يجُلُّ بُذْنَةَ القَبَاطِيِّ والأنماطَ "	229
قالت عائشة - رضي الله عنها - عندما سئلت عن قضاء صلاة الحائض: " أحروريةٌ أنت ؟ "	235

⁽¹⁾ تمت الفهرسة وفق تسلسل صفحات الدراسة.

الحدث	صفحة
" لا يأتي الصلاة إلا دبرياً "	238
" أبغضُ الناسِ إلى الله العثريُّ "	239
" إنه دخل المسجدَ وعامةُ أهله الكُنُتِيُّونَ "	253
" إنَّ أبا طلحةَ كان يصلي في حائطٍ له فطار دُبُسيٌّ فأعجبه "	259

فهرست الأمثال والأقوال المأثورة ⁽¹⁾

المثل أو القول المأثور	صفحة
ويلٌ للشَّجِيِّ من الخَلِيٍّ	44
تسمعُ بالمُعِيدِي لا أن تراه	45
قال عمر بن عبد العزيز: " أما عَدِي بن أَرْطاة فإنما غرَّني بعمامتيهِ الحَرَقَانِيَّةِ السوداء "	131
حَسِبْتُه حَلَّةً خُسْرَوَانِيَّةً فوجدتُه حَرْبَةً هُنْدُوَانِيَّةً	141/134
ورد عن الإمام عليٍّ أنه قال: " الناس ثلاثة: عالمٌ ربَّانيٌّ، ومتعلمٌ على سبيلِ نِجاةٍ، وهَمَجٌ رَعاعٌ أَتْباعُ كُلِّ ناعقٍ "	138
قال ابن الحنفية عند وفاة ابن عباس: " مات ربانيُّ هذه الأمة "	138
كمُبْضِعٍ تمرٍ إلى هَجَرٍ	267

⁽¹⁾ تمت الفهرسة وفق ترتيب صفحات الدراسة.

فهرست قوافي الشعر⁽¹⁾

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
قافية الهمزة			
أَلْمَعِيَّ يَكَاذُ يُنْبِيكَ عَمَّا كَانَ فِي الْغَيْبِ فِطْنَةً وَذَكَاءَ	الخفيف	الحسين بن علي بن محمد اليزيدي	24
قافية الباء			
يُدَبِّبُ وَرَدُّ عَلَى إِثْرِهِ وَأُذْرَكَهُ وَقَعُ مَرْدَى خَشْبُ	المتقارب	عنتر بن شداد العبسي	58
يا عمرو يا بن الأكرمين نسباً قد نحب المجد عليك نحباً	الرجز	مجهول	10
لا أبتغي الحمد القليل بقاءه يوماً بدم الدهر أجمع واصبا	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	51
وإني سوف أحكم غير عادٍ ولا قدح إذا التمس الجوابُ	الوافر	عامر بن الطفيل	59
لياح كأن بالأتحمية مسبغ إزاراً وفي قبضيته متجائبُ	الطويل	الكميت الأسدي	228
لا بل هو الشوق من دار تخونها مرّاً سحابٍ ومرّاً بارح تريبُ	البسيط	ذو الرمة	59
ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعربُ	الطويل	مجهول	175
غيرته الريح تسقي به وهزيم رعدُه واصبُ	المديد	حسان بن ثابت الأنصاري	52

(¹) تمت الفهرسة وفق القافية الشعرية.

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
فلو رفع السماء إليه قوماً لحقنا بالسماء وبالسحاب	الوافر	مجهول	64
وشاهدنا الجُلُّ والياسمو نَ والمُسَمِّعاتُ بقُصَّابِها	المتقارب	الأعشى	78
تَقْدُ السَّلَوقِيَّ المَضاعَفَ نَسْجُهُ وتوقدُ بالصُّفاحِ نارَ الحُبَّاحِ	الطويل	النابغة الذبياني	262
إن تمش في رمسٍ عليك البرى تسفي عليك المور بالحاصب	السريع	مجهول	52
فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كلِّ حاريٍّ قشيبٍ مُشْطَبِ	الطويل	امرؤ القيس	216
الأوبُ أوبُ نعائمٍ قطريَّةٍ والآلُ آلُ نحائصٍ حُقْبِ	الكامل	الراعي النميري	266
كانَّ عليها القسطلانيُّ مُخْمَلًا إذا ما التقت شقَّاتُهُ بالمناكبِ	الطويل	مجهول	150
كليني لهم يا أميمة ناصبٍ وليلٍ أفاقيه بطيء الكواكبِ	الطويل	النابغة الذبياني	52
ضلَّت حلومهم عنهم وعرَّهم سنُّ المُعَيِّديِّ في رعيٍّ وتَعْرِيبِ	البسيط	النابغة الذبياني	46
قافية التاء			
لا ينفعُ الشاويَّ فيها شاتُهُ ولا حمارُهُ ولا علاتُهُ	الرجز	مبشر بن هذيل الشمخي	198
يسري إذا نام بنو السريَّاتِ ينامُ بينَ شُعَبِ الحاريَّاتِ	الرجز	الشماخ بن ضرار	216
عداويَّةٌ هيهات منك محلُّها إذا ما هي احتلَّتْ بقدسٍ وآرةٍ	الطويل	مجهول	114
إذا شمَّرتَ بالنَّاسِ شهباءُ لاقحُ عوانٌ شديدٌ همزها وأظلتِ	الطويل	الأعشى	53

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
فلو شَهِدَتْ أُمُّ الْقُدَيْدِ طَعَانَنَا بِمَرْعَشَ خَيْلِ الْأَرْمَنِ أَرَنْتِ	الطويل	سيار بن قصير	235
جاءتْ مَعَ السَّاقِي تَنْبِيرُ برَأْسِهَا فكَأَنَّهَا اللّاهُوتُ فِي النَّاسُوتِ	الكامل	حميد بن مالك	218
قافية الجيم			
رَفَعْتُ بِرَجْلَيْهَا وَطَامَنْتُ رَأْسَهَا وَسَبَسْتُ فِيهَا الْبِزْأَنِيَّ الْمُحَدَّرَجَا	الطويل	سحيم عبد بني الحساس	242
وَلَيْسَتْ بِسِنَاءٍ وَلَا رُجْبِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّنِينِ الْحَوَائِجِ	الطويل	سويد بن صامت	261
وَدَوِيَّةٍ قَفَرٍ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرَنْدَجِ	الطويل	الشماخ بن ضرار	22
كَأَنَّهَا بَيْنَ الرُّحَيْلِ وَالشَّحِي ضَارِبَةٌ بِخُفِّهَا وَالْمَنْسَجِ	الرجز	مجهول	45
قافية الدال			
أَصَمُّ قُطَارِيٍّ إِذَا عَضَّ عَضَّةً تَزِيلُ أَعْلَى جِلْدِهِ فَتَرَبِّدَا	الطويل	مجهول	107
فَحَمَلِ اللَّهُمَّ كِنَازًا جَلْعَدًا تَرَى الْعَلِيفِيَّ عَلَيْهَا مَوْكَدًا	الرجز	حميد بن ثور الهلالي	31 240
قَوْمٌ تَرَى صَدَأَ الْحَدِيدِ عَلَيْهِمْ وَالْقُبْطُرِيَّ مِنَ الْيَلَامِقِ سُودَا	الكامل	جرير	229
أَحْمُ عِلَافِيٍّ وَأَبْيَضُ صَارِمٍ وَأَعِيسُ مَهْرِيٍّ وَأُرْوَعُ مَاجِدُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	30
وَجَاءَتْ بِضِيْنِيٍّ كَأَنَّ دَوِيَّةً تَرْنُمُ رَعْدٍ جَاوِبَتُهُ الرِّوَاعِدُ	الطويل	حميد بن ثور الهلالي	227
فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دِرَاهِمٌ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ	الطويل	ينسب لامرئ القيس ولذي الرمة وللفرزدق ولتميم بن مقبل العدوي	218

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
يَشْلِي سَلَوَقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا بَوْحَشٍ إِصْمَتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوْدُ	البسيط	الراعي النميري	263
عَشِيَّةَ لَا عَفَاءَ مِنْكَ قَرِيبَةً فَتَدْنُو وَلَا عَفَاءَ مِنْكَ بَعِيدُ	الطويل	عروة بن حزام	63
كِسَاكَ الْحَنْظَلِيِّ كِسَاءَ صَوْفٍ وَقَطْرِيًّا فَأَنْتَ بِهِ تَفِيدُ	الوافر	مجهول	265
تَرَاةَ لَهُ بَيْنَ اللَّوَى وَعُنَيْرَةٍ وَبَيْنَ الشَّجِيٍّ مِمَّا أَمَالَ عَلَى الْوَادِي	الطويل	مجهول	45
هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبَا هُذَيْلًا مِنْ غَطَارِفَةِ نُجْدٍ	الطويل	مجهول	85 184
وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ لِبَيْتِهِ وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ	الطويل	طرفة بن العبد البكري	57
وَعَالَا وَعَامَا حِينَ بَاعَا بِأَعْتَزِ وَكَلْبَيْنِ لَعْبَانِيَّةٍ كَالْجَلَامِيدِ	الطويل	المزرد الغطفاني	153
كَالْأَنْبَجَانِيِّ مَصْقُولًا عَوَارِضُهَا سُودَاءُ فِي لَيْنِ خَدِّ الْغَادَةِ الرُّودِ	البسيط	مجهول	122
قافية الراء			
أَوْ تَنْسَأُنْ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ إِنِّي حَوَالِيَّ وَإِنِّي حَذَرُ	السريع	يروي لابن أحمر وللمرار بن منقذ والصواب أنه لابن أحمر	258
لَسْتُ بِبَلِيلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرُ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ	الرجز	مجهول	58
شُدُفٌ أَشْدَفُ مَا وَرَعَتْهُ وَشَنَاصِيٌّ إِذَا هَيْجَ طَمَرُ	الرمل	مرار بن منقذ	30
وَعَرَّرَتْنِي وَزَعَمْتَ أَنْ لَكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامَرُ	مجزوء الكامل	الحطيئة	51

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
بأحري الدّم مرّ لحمه يبريء الكلب إذا عضّ وهرّ	الرمّل	المتقّب العبدى	123
إذا مرثيةً ولدت غلاماً فألّام مريض نسيخ المحاراً	الوافر	ذو الرّمة	230
إذا المرثي شقّ الغرسُ عنه تبوّأ من ديار اللؤم داراً	الوافر	ذو الرّمة	231
إذا المرثي سيق ليوم فخرٍ أهين ومدّ أبواعاً قصاراً	الوافر	ذو الرّمة	231
وما أئبلي على هيكلي بناه وصلّب فيه وصاراً	المتقارب	الأعشى	255
إذا المرثي شبّ له بناتٌ عقدن برأسه إبهً وعاراً	الوافر	ذو الرّمة	231
ولا وقريين في ثلّة يجابوب فيها التّواجّ اليّعاراً	المتقارب	الكميت الأسدي	186
أكل امرئ تحسبين امرءاً ونار توقد بالليل ناراً	المتقارب	أبو دؤاد الإيادي	18
إذا ما شئت أن تلقى لثيماً فأوقد تاتك المرثي ناراً	الوافر	ذو الرّمة	231
ويسقط بينها المرثي لغواً كما ألغيت في الدية الحواراً	الوافر	ذو الرّمة	231
له الويل إن أمسى ولا أمّ سالمٍ قريب ولا البسباسة ابنة يشكراً	الطويل	امرو القيس	63
لهنّ نشيج بالنشيل كأنها ضرائر حرمي تفاحش غارها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	246
شربنا من الدّاذي حتى كأننا ملوك لنا برّ العراقيين والبحر	الطويل	مجهول	21

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
أما تَريانَ الليلَ يَحْدُو ظلامَه بوجهِ القُبَيْصِيِّ الصَّبَاحُ المُنَوَّرُ	الطويل	علي بن يوسف المعروف بابن البقال	178
ظَلَّتْ تجوبُ بها البلدانَ ناجيةً عَيْدِيَّةً أُرْهَنْتَ فيها الدنانيرُ	البسيط	رذاذ الكلبى	265
حُزَاوِيَّةٌ أَوْ عَوْهَجٌ مَعْقِلِيَّةٌ ترود بأعطافِ الرِّمالِ الحرائِرِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	111
لا تَأْوِيَنَّ لِحَرَمِيٍّ مَرَرْتَ بِهِ يوماً وإن أُلْقِيَ الحَرَمِيُّ في النارِ	البسيط	ينسب إلى الأعشى	245
إذا كنتَ تَطْلُبُ شَأوَ الملو لَكَ فافعلْ فِعْالَ أَبِي البَخْتَرِيِّ	المتقارب	مجهول	39
أَعَارِبُ طُورِيَّوْنَ عن كلِّ قَريَةٍ يُحِيدُونَ عنها من حِذارِ المَقَادِرِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	145
كَأَنَّ الندى الشَّتَوِيَّ يَرْفُضُ ماؤُهُ على أَشْنَبِ الأَنْيَابِ مُتَسِّقِ الشَّعْرِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	248
تُلَاعِبُ مَتْنِي حَضْرَمِيٍّ كَأَنَّهُ تَعَمَّجُ شَيْطَانٍ بذي خُرُوعٍ قَفَرٍ	الطويل	مجهول	206
بَكِّي بعينِكَ واكفِ القَطَرِ ابنَ الحواريِّ العالِي الذِّكْرِ	المنسرح	مجهول	38 257
إذا ما كنتَ ملتمساً لَعَوْثٍ فلا تصرخْ بِكُنْتِي كَبِيرِ	الوافر	مجهول	252
قافية السين			
خَوْدٌ تَخالُ رِبْطَها المُدَقَّمَسَا ومَيْسَنانِيًّا لها مُمَيَّسًا	الرجز	العجاج	266
دَعِ المكارمَ لا ترحلْ لِبُعْغيتها واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي	البسيط	الحطيفة	55

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
كَأَنَّ إِمْسِيًّا بِهِ أَمْسٍ يَصْفَرُ لِلنَّيْسِ اصْفِرَارَ الْوَرَسِ	الرجز	العجاج	254
أَصَمَّ قُطَارِيٍّ يَكُونُ خُرُوجُهُ بُعَيْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مُخْتَلَفَ الرَّمَسِ	الطويل	تأبط شراً	107
حَيِّ الْهَدْمَلَّةَ مِنْ ذَاتِ الْمَوَاعِيسِ فَالْحِنُوْ أَصْبَحَ قَفْرًا غَيْرَ مَأْنُوسِ	البسيط	جرير	61
إِذَا هَبَطْنَ سَمَاوِيًّا مَوَارِدُهُ مِنْ نَحْوِ دَوْمَةٍ خَبَّتْ قَلَّ تَعْرِيسِي	البسيط	جرير	73
قافية الصاد			
لَعَمْرِي لَمَنْ أَمْسَى مِنَ الْقَوْمِ شَاخِصًا لَقَدْ نَالَ خَيْصًا مِنْ عُقْبَرَةٍ خَائِصًا	الطويل	الأعشى	52
قافية الطاء			
شَرِبْتُ بِجَمٍّ وَصَدْرْتُ عَنْهُ وَأَبْيَضُ صَارِمٌ ذَكَرُ إِبَاطِيٍّ	الوافر	يروى للمتخل الهذلي ولتأبط شراً والصواب أنه للمتخل الهذلي	37 253
كُلُونِ الْمِلْحَ ضَرْبَتُهُ هَبِيرٌ يُبْتَرُّ الْعِظَمَ سَقَاطُ سُرَاطِيٍّ	الوافر	المتخل الهذلي	38
قافية الظاء			
يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشْدُ كَيْرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِ	الوافر	أمية بن خلف	43
قافية العين			
كَأَنَّ خُضَرَ الْغَرَقِيَّاتِ الْوُسْعُ نَيْطَتْ بِأَحْقَى مُجَرِّثَاتِ هُمُعٍ	الرجز	مجهول	241
وَإِنِّي لِأَصْطَادُ الْيَرَابِيعِ كُلِّهَا شُرَافِيَّهَا وَالتَّدْمُرِيَّ الْمُقْصَعَا	الطويل	مجهول	106

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
إن الأحامرة الثلاثة أتلفت مالي وكنْتُ بهنَّ قَدَمًا مَوْلَعًا	الكامل	الأعشى	48
الألمعيُّ الذي يظنُّ بك الظُّـ ظَنُّ كَأَنَّ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا	المنسرح	أوس بن حجر التميمي	24
كمالكَ بنِ قَنانٍ أو كصاحبِهِ زيدُ القنا يومَ لاقى الحارِثينَ معًا	البسيط	لقيط الإيادي	37
أنا الصِّلَتانيُّ الذي قد علمتُ إذا ما تَحَكَّمَ فَهُوَ بالحكمِ صادعُ	الطويل	الصلتان العبدِي	23
فكَرَعَنَ في حَجَرَاتٍ عَذَبَ بارِدٍ حَصِبِ البطاحِ تَغيبُ فيه الأكرُعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	59
..... وما هوَ إلا البِثْرَبِيُّ المُقَطَّعُ	الطويل	مجهول	212
فرمى فأقصدَ صاعديًّا مِطْحَرًا بالكشْحِ فاشتملتْ عليه الأضْلُعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	263
كَأَنَّ الإثْمِدَ الحارِيَّ منها يُسَفُّ بحيثُ تُبْنَدِرُ الدموغُ	الوافر	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	216
وَأَسْمَرُ عاتِكَ فيه سِنانُ شُرَاعِيٌّ كساطِعَةِ الشُّعاعِ	الوافر	يروى لخالد بن قيس بن المضلل وللراعي النميري	108
مِنَ الزُّرْقِ أو صُقْعٍ كَأَنَّ رُؤوسَهَا مِنَ القَهْزِ والقوهيِّ بيضُ المقانِعِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	236
عَقَمًا ورَقَمًا وحارِيًّا نضاعفه على قلائصَ أمثالِ الهجانيعِ	البسيط	مجهول	216
قافية الغاء			
قَرِينَاهُمُ المأثُورَةَ البِيضَ كُلَّهَا يَنْجُ العُروقَ الأيْزَنِيَّ المُتَقَفُّ	الطويل	الفرزدق	242

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
ويهماً يستافُ الدليلُ ترابها وليس بها إلا اليمانيُّ مُحَلَّفٌ	الطويل	مجهول	43
..... وَأَثَرِي سِنْخُهُ مَرَّصُوفٌ	الرجز	مجهول	212
لبسنَ الفرندَ الخُسْرُوانيَّ فوقه مشاعرُ من خَزَّ العراقِ المُفَوِّفِ	الطويل	الفرزدق	134
قافية القاف			
وَأُرِيحِيَّا عَضْبًا وَذَا خُصْلٍ مُخْلَوِّقَ الْمَتْنِ سَابِحًا نَزَقًا	المنسرح	مجهول	251
سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنْ الْقَوْهِيَّ بِيضٌ بَنَائِقُهُ	الطويل	نصيب بن رباح	236
وَلَا بُدَّ مِنْ جَارٍ يُجِيرُ سَبِيلَهَا كَمَا سَلَكَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيَتَّقُ	الطويل	الأعشى	23
هَوَايَ مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مَوْثِقٌ	الطويل	مجهول	42
هي الصاحبُ الأَدْنَى وَبَيْنِي وَبَيْنَهَا مَجُوفٌ عِلَافِيٌّ وَقُطْعٌ وَنُمُرُقٌ	الطويل	الأعشى	30
لَمْ يَبْقَ مِنْ سَنَةِ الْفَارُوقِ نَعْرِفُهُ إِلَّا الذُّنْبِيَّ وَإِلَّا الدَّرَّةَ الْخَلْقُ	البسيط	مجهول	38
..... وَنَصْلٌ كَنَصْلِ الزَّاعِبِيَّ فَنَتِيقُ	الطويل	مجهول	26
بِمَنْزِلَةٍ لَا يَشْتَكِي السَّلَّ أَهْلُهَا وَعِيشٌ كَمَنْثِلِ السَّابِرِيَّ رَفِيقُ	الطويل	مجهول	220
..... وَمُشْرِكِيَّ كَافِرٍ بِالْفُرْقِ	الرجز	مجهول	24
تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلِ الَّذِي أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ	الطويل	مجهول	86 194
قافية الكاف			
وَزَوْرًا تَرَى فِي مَرْفَاقِهِ تَجَانِفًا نَبِيلاً كَدَوَّكَ الصَّيْدَنَانِيَّ دَامِكًا	الطويل	الأعشى	144

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
مُقَرَّبَةٌ دُهُمٌ وَكُمْتُ كَأَنَّهَا طَمَاطِمُ يَوْفُونَ الْوِفَارَ هَنَادِكُ	الطويل	كُثْبَرُ عَزَّة	233
لِيَأْتِيَنَّكَ مِنِّي مَنْطِقٌ قَذَعُ بَاقٍ كَمَا دَنَسَ الْقُبْطِيَّةَ الْوَدَكُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	229
كَأَنَّ الْفَرْنَذَ الْخُسْرُوَانِيَّ لُثِّتَهُ بِأَعْطَافِ أَنْقَاءِ الْعُقُوقِ الْعَوَاتِكِ	الطويل	ذو الرُّمَّة	134
قافية اللام			
خَرَاخِرُ تُحْسِبُ الصَّقْعِيَّ حَتَّى يَظَلُّ يَقْرُهُ الرَّاعِي سِجَالاً	الوافر	الراعي النميري	183
قَطَعْتُ إِذَا تَجَوَّفَتِ الْعَوَاطِي ضُرُوبَ السَّدْرِ عُثْرِيًّا وَضَالاً	الوافر	ذو الرُّمَّة	264
فَعُودًا لَهُ غَسَّانُ يَرْجُونَ أَوْبَهُ وَتُرْكُ وَرَهْطُ الْأَعْجَمِينَ وَكَائِلُ	الطويل	النابغة الذبياني	36
..... وَأَنْتَ امْرُؤٌ فِي الْأَشْعَرَيْنِ مُقَاتِلُ	الطويل	عقبة الأسدي	37
إِذَا مَا مَشَى وَرَدَانُ وَاهْتَزَّتْ اسْتُهُ كَمَا اهْتَزَّ ضِيْنِي لَفَرْعَاءِ يُؤَدِّلُ	الطويل	مجهول	227
كَمَا انْتَصَفَ الرَّمْحُ الرُّدَيْنِيُّ نَفَقَتُ أَنَابِيئُهُ لِلطَّعْنِ وَاهْتَزَّ عَامِلُهُ	الطويل	البحثري	174
إِذْ هِيَ أَحْوَى مِنَ الرَّبَّيْعِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِنْمِدِّ الْحَارِيِّ مَكْحُولُ	البسيط	طفيل الغنوي	216
أَضَاءَ بَرَقَ وَسَجَفَ اللَّيْلُ مَسْدُولُ كَمَا يُهَرُّ الْيَمَانِيُّ وَهُوَ مَصْقُولُ	البسيط	علي بن محمد العمري الخوارزمي	42
وَحَيْثُ يُنِيخُ الْأَشْعَرُونَ رِحَالَهُمْ بِمَلْقَى السُّيُولِ بَيْنَ سَافِفٍ وَنَائِلِ	الطويل	أبو طالب عم النبي (ص)	36

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
وليس بذى رُمَحٍ فِيطَعُنِي به وليس بذى سيفٍ وليس بِنَبَالٍ	الطويل	امرؤ القيس	56
ليثٌ عليه من البرديِّ هَبْرِيَّةٌ كالمزبراني عيالٌ بأوصالٍ	البسيط	أوس بن حجر التميمي	154
من الهَيْقَمَانِيَّاتِ هَيِّقٌ كَأَنَّهُ من السُّنْدِ ذو كبلينِ أَفَلَتَ من تَبَلٍ	الطويل	الفقعسي	157
كَأْسٌ فَلَسْطِيَّةٌ مُعْتَقَةٌ شُجَّتْ بماءٍ من مُزْنَةِ السَّبَلِ	المنسرح	إبراهيم بن هرمة	78
رَأَيْتُ الحُوَيْرِيَّ يَهْوَى الخُمُولَ ويلزُمُ زاوِيَةَ المَنْزِلِ	المتقارب	أبو الحكم عبد الله بن المظفر الباهلي	173
أَلَا يَا اصْبَحَانِي فَيَهَجًا جَيْدَرِيَّةً بماءٍ سحابٍ يَسِيقُ الحَقَّ باطلي	الطويل	معبد بن سعنة	257
بني أُمَةٍ مَجْنُونَةٍ هِنْدِكِيَّةٍ بني جُمَحٍ عَبِيدِ قَيْسِ بْنِ عَاقِلِ	الطويل	أبو طالب عم النبي (ص)	233
تَرَى فِي سَنَا المَاوِيَّ بِالعَصْرِ والضُّحَى عَلَى غَفَلَاتِ الزَّيْنِ والمُتَجَمِّلِ	الطويل	مجهول	199
فَمَتْلُكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعِ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلِ	الطويل	امرؤ القيس	54
قافية الميم			
من قولٍ حَرْمِيَّةٍ قَالَتْ وَقَدْ ظَعَنُوا هَلْ فِي مُخَفِّئِكُمْ مِنْ يَشْتَرِي أَدَمًا	البسيط	النابعة الذبياني	246
وَمَنْ كَانَ ذَا نَسَبٍ كَرِيمٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَبٌ كَانَ اللَّئِيمَ الْمُذَمَّمَا	الطويل	المتلمس الضُّبُعِيَّ	10
ضَرَبْتُهُمُ ضَرْبَ الأَحَامِسِ غَدَوَةً بِكُلِّ يَمَانِيٍّ إِذَا هَزَّ صَمَمًا	الطويل	العباس بن عبد المطلب	43

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
وَيَصْنُ الوجوه في الميسنانـ ـي كما صانَ قرنَ شمسِ غمَامٍ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي	267
كأسٌ عزيزٌ من الأعناب عتَّها لبعضِ أربابها حانيَّةٌ حومٌ	البسيط	علقمة بن عبدة الفحل	218
داويَّةٌ ودُجى ليلٍ كأنهما يَمُّ تراطنَ في حافاته الرومُ	البسيط	ذو الرُّمَّة	23
ويلُ الشَّجِيِّ من الخَلِيِّ فإنه نَصِبُ الفؤادِ لشَجْوِهِ مغمومٌ	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	44
حواءُ قَرَحَاءُ أَشْرَاطِيَّةٌ وَكَفَتْ فيها الذَّهابُ وَحَفَّتْها البراعيمُ	البسيط	ذو الرُّمَّة	189
قبائلُ جُعْفِيٍّ بنِ سعدٍ كأنما سقى جمعَهُم ماءَ الزُّعَافِ مُنِيمٌ	الطويل	ليبيد بن ربيعة العامري	21
هما نفثا في فيٍّ من فَمَوِيَّهما على النابحِ العاوي أشدَّ رِجامٍ	الطويل	الفرزدق	82
كانَ تَرِيكَةً من ماءٍ مُزَنٍ وداريِّ الذَّكِيِّ من المُدامِ	الوافر	الفرزدق	135
..... فالهَنَدِكِيُّ عدا عَجَلانَ في هَدَمٍ	البسيط	الأحوص الأنصاري	233
بكلِّ قُرَيْشِيٍّ عليه مَهَابَةٌ سريعٌ إلى داعي الندى والتكرُمِ	الطويل	مجهول	84 184
ولستُ بِشاوِيٍّ عليه دَمَامَةٌ إذا ما غدا يغدو بقوسٍ وأَسْهُمٍ	الطويل	مجهول	198
قافية النون			
وحابسًا يَسْتَنُّ بالطَّائِيْنِ وقيسِ عيلانَ الهوازِنيْنِ	الرجز	زيد بن عتاهية التميمي	249

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبل الرّيان أحيانا	البسيط	جرير	42
على الأحداج واستشعرن ريطاً عراقياً وقسيّاً مَصُوناً	الوافر	ربيعة بن مقروم	223
يقولُ أهلُ السوقِ لما جينا هذا وربُّ البيتِ إسرائينا	الرجز	مجهول	34
ألا هبّي بصحنك فاصبحينا ولا تُبقي خُمورَ الأندرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم التغلبي	39
ولو جهّزتُ قافيةً شروداً لقد دخلتُ بيوتَ الأشعرينَ	الوافر	الكميت الأسدي	35
وما وَجَدتُ نساءَ بني نزارٍ حلائلَ أسودينَ وأحمرينا	الوافر	الكميت الأسدي	36
وما علمي بسحرِ البابليّنا	الوافر	مجهول	39
علينا التّبيّضُ والتّلبُّ اليماني وأسيافٌ يقيمُنَ وينحنينا	الوافر	عمرو بن كلثوم التغلبي	42
تَهَدّدنا وأوعدنا رويداً متى كُنّا لأُمك مقتوينا	الوافر	عمرو بن كلثوم التغلبي	39
لها ثنّايا أربَعُ حسانُ وأربَعُ فهذه ثمانُ	الرجز	مجهول	42
فأرعدَ من قَبْلِ اللقاءِ ابنُ مَعمرٍ وأبرقَ والبرقُ اليماني خَوَانُ	الطويل	مجهول	43
إذا اجتمعنا هجرنا كلَّ فاحشةٍ عند اللقاءِ وذاكُمُ مجلسُ لَبِنٍ	البسيط	الحارث بن خالد بن العاصي	59
فأصبحتُ كُنْتِيّاً وأصبحتُ عاجناً وشرُّ الرجالِ الكُنْتِيّ عَاجِنُ	الطويل	ينسب إلى الأعشى والصواب أنه مجهول القائل	252

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
كان لي مفرش وكل ملج فوقه مطرَح من الميساني	الخفيف	الحسين بن الحسن الواساني الدمشقي	267
ألا يا دارَ الحيِّ بالسَّبْعانِ أملَّ عليها بالبلى المَلَوانِ	الطويل	يروى لابن أحمر و لتميم بن مقبل، والصواب أنه لتميم بن مقبل	77
شراعيَّة الأعناق تلقى قَلوصها قد استَلَّتْ في مسك كوماً بادنِ	الطويل	مجهول	108
قافية الهاء			
تَحَلَّه فَلَسْطِيًّا إذا ذقتَ طعمه على رِبْدَاتِ النِّيِّ حُمُشٍ لثَاتُها	الطويل	ينسب إلى الأعشى	78
لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقَ الْمُموه براقَ أصْلاَدِ الجبينِ الأجله بعدُ غُدائِي الشَّبابِ الأبله ليتَ المني والذهَرُ جَرِي السُّمه	الرجز	رؤبة بن العجاج	106
قافية الياء			
بَصْرِيَّةٌ تزوجتَ بَصْرِيًّا يطعمها المالح والطريَّا	الرجز	عذافر	244
لا تُكْرِبنَّ بعدَها خُرُسِيًّا إنَّا وجدنا لحمها رَدِيًّا	الرجز	مجهول	250
يكسو الصُّوى أَسْمَرَ صُلْبِيًّا وأبَا يَدُقُّ الحَجَرَ الحَضِيًّا	الرجز	حميد الأرقط	257
لدى قَطَرِيَّاتٍ إذا ما تَغَوَّلَتْ بها البيدُ غاولُنَ الحُزومِ الفيافيا	الطويل	جرير	265

البيت	البحر الشعري	القائل	صفحة
عاهدَ اللهَ أن نجا مِلْمَنايا ليعودنَّ بعدها حُرْمِيًّا	الخفيف	الحارث بن خالد المخزومي	246
وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًّا	الطويل	عبد يغوث ابن وقاص الحارثي	87 207
ولا يُلوحُ نَبْتُهُ الشَّتِيُّ	الرجز	العجاج	248
فهوَ إذا ما اجتافه جُوفِيٌّ كالخَصِّ إذ جَلَّلهُ الباريُّ	الرجز	العجاج	256
أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيٌّ	الرجز	العجاج	21 22
لَا ثَ بِهِ الْأَنْشَاءُ وَالْعُبْرِيُّ	الرجز	العجاج	264
وجفَّ عنه العَرَقُ الإِمْسِيُّ	الرجز	العجاج	254
من باكَرَ الْأَشْرَاطِ أَشْرَاطِيٌّ	الرجز	العجاج	189
جَرَّ السَّحَابُ فَوْقَهُ الْخَرْفِيُّ	الرجز	العجاج	182
صَعَلُ مِنَ السَّامِ وَرُبَّانِيٌّ	الرجز	العجاج	138
وَرَدُّ مِنَ الْجَوْفِ وَبَحْرَانِيٌّ	الرجز	العجاج	123
ولا مَعَ الماشِي ولا مَشِيٌّ بِسِرِّها وَذَاكَ طُرَّانِيٌّ	الرجز	العجاج	145
فَهِيَ شَهاوى وَهُوَ شَهاوَانِيٌّ	الرجز	العجاج	142
ظِلٌّ وَظِلُّ يَوْمُهُ الشَّتَوِيُّ	الرجز	العجاج	248
فَبَصُرْتُ بِنَاشِيٍّ فَتَيٌّ غَرٌّ جُنَافِيٍّ جَمِيلِ الزَّيِّ	الرجز	الأغلب العجلي	105

فهرست الكلمات الشاذة نسباً⁽¹⁾

الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة	الصفحة
إِبَاحِيٍّ	187	أُسْتَاذِرَانِيٍّ	193	إِكْلِيلَانِيٍّ	117
أُبَارِيٍّ	211	إِسْتَانِيٍّ	119	أَلْحِيٍّ	224
أُبَارِيٍّ	104	أُسْتَرَابَادِيٍّ	193	إِمَامَتِيٍّ	187
إِبَاطِيٍّ	253	أُسْتَوَائِيٍّ	158/120	إِمْسِيٍّ	253/98
أَبْدَوِيٍّ	253	أُسْتَوَانِيٍّ	158/120	أَمْشَاطِيٍّ	189
إِبْرِيٍّ	188	أَسْدِيٍّ	213	أَمَحْنِيٍّ	204
إِلْيِيٍّ	241	إِسْكَندَرَانِيٍّ	120	أَمَوِيٍّ	237
أَتْرَبِيٍّ	211	إِسْنَانِيٍّ	158	أَمِّيٍّ	254
أَحَادِيٍّ	102	أَسْتَابْدِيرَكِيٍّ	269	أَمِيَّتِيٍّ	187
أَخْبَارِيٍّ	188	أَسْتَاخَوْسْتِيٍّ	193	أَنَافِيٍّ	102
أَدِيٍّ	223	أَشْرَاطِيٍّ	188	أَنْجَانِيٍّ/أَنْجَانِيٍّ	98
أُدَانِيٍّ	104	أَشْقَرِيٍّ	243	أَنْخَذِيٍّ	235
أَذْرَبِيٍّ	204	أَشْنَائِيٍّ	158/120	أَنْدَائِيٍّ	159
أَذْرَعِيٍّ	242	أَشْنَانِيٍّ	158/120	أَنْدَارَابِيٍّ	254
أَذْمُورِيٍّ	223	أَشْنَاهِيٍّ	120	أَنْصِنَاوِيٍّ	109
أَرْدَسْتَانِيٍّ	193	أَصْطَخَرَزِيٍّ	269	أَنْقَلَقَانِيٍّ	255
أَرْدُنِيٍّ	213	أَصُولِيٍّ	189	أَنْمَاطِيٍّ	189
أَرْمَنِيٍّ	234	أَعْرَابِيٍّ	147	أَوْقِيٍّ	269
أَرِيحِيٍّ	250	أَعْيَوِيٍّ	213	أَيَادِيٍّ	104
أَزَانِيٍّ	242	أَغْلَاقِيٍّ	189	أَيَارِيٍّ	104
أَزَانِيٍّ	242	أَفْقِيٍّ	237	أَيَارِيٍّ	104
أُزْرِيٍّ	188	أَفْقِيٍّ	237	أَيْبِلِيٍّ	255
أَزَلِيٍّ	242	أَكَارَعِيٍّ	189	بَابْدَسْتَانِيٍّ	193
أَزَنِيٍّ	242	أَكْفَانِيٍّ	189	بَابْشَامِيٍّ	193

(¹) تمت هذه الفهرسة هجائياً، وَفَّقَ أَوَّلَ حَرْفٍ فِي الْكَلِمَةِ، وَدُونَ النَّظَرِ إِلَى أَصْلِهَا.

110	بَکْرَ أَبَاذِيَّ	243	بُرْجُمِيَّ	193	بَابْسِيرِيَّ
110	بَکْرَاوِيَّ	180	بَرَحِيَّ	193	بَابَقَرَانِيَّ
128	بَلْغَمَانِيَّ	243	بَرَسَخِيَّ	193	بَابْکِسِيَّ
269/205	بَنَجْدِيهِيَّ	170	بُرِيْدِيَّ	193	بَابْکُوْشْکِيَّ
269/205	بَنْدَهِيَّ	170	بُرِيْهِيَّ	193	بَابْجُوْسْتِيَّ
244	بَنَوِيَّ	269	بُرَارِيَّ	159	بَاجَدَانِيَّ
128/119	بَهْرَانِيَّ	269	بِرْدَوِيَّ	255	بَاجَدَايِيَّ
255	بِهِيَّ	189	بُرُوْرِيَّ	159	بَاجَرَانِيَّ
269	بَوْتَقِيَّ	128	بُرُوْغَانِيَّ	255	بَاجَرَايِيَّ
160/129	بُورَانِيَّ	160	بُرُوْغَايِيَّ	159	بَاجِسْرَانِيَّ
160/129	بُورَانِيَّ	273	بَسَاسِيْرِيَّ	159/109	بَاجِسْرَاوِيَّ
160	بُوصْرَانِيَّ	170	بَسِيْنِيَّ	159	بَادْرَانِيَّ
129	بوصرانيَّ	269	بَشَقِيَّ	159	بَادْرَايِيَّ
256	بُوَيْطِيَّ	170	بَشِيْلِيَّ	160	بَارَبْدَانِيَّ
269	بُوَيْنَجِيَّ	160	بُصْرَانِيَّ	122/110	بَاقْلَانِيَّ
196	تَاوِيَّ	243	بِصْرِيَّ	250	بَاكُوِيَّ
129/116	تَحْتَانِيَّ	128	بِصْلَانِيَّ	160	بَالَانِيَّ
205	تَرْعُوْزِيَّ	128	بِصْلَانِيَّ	255	بَالَايِيَّ
189	تَعَاوِيْدِيَّ	160	بُصِيْدَانِيَّ	204	بَبْلَهِيَّ
212	تَغْلَبِيَّ	213	بَطَايَحِيَّ	204	بَبْلِيَّ
205	تَلْعَفْرِيَّ	214	بِطَوِيَّ	269	بُبِيْنِيْنِيَّ
40	تَهَام	194	بَعْلَبْکِيَّ	170	بَجِيْلِيَّ
250	تُوْرِيَّ	204/86	بَعْلَبِيَّ	124	بَحْرَانِيَّ
269	تَبْمَکِيَّ	244	بَغْدَادِيَّ	123	دَم بَحْرَانِيَّ
205	تَبْمَلِيَّ	205	بَغْدَخَرَقَنْدِيَّ	238	بَدَوِيَّ
196	تَبِيْمِيَّة	205	بَغْدَلِيَّ	249/109	بَدِيَانُوِيَّ
196	تَبُوِيَّ	269	بَغُوِيَّ	170	بَدِيْهِيَّ
214	تُرْقِيْبِيَّ	170	بُقِيْلِيَّ	127	بِرَانِيَّ

131	حَرَاقَانِيَّ	235	جُلُولِيَّ	189	تَعَالِيَّ
245	حُرْمِيَّ	105	جُمَالِيَّ	180	تَقَقِيَّ
245	حُرْمِيَّ	129/115	جُمَانِيَّ	102	ثُلَاثِيَّ
132	حَرْنَانِيَّ	256	جَمْرِيَّ	98/41	ثَمَانِ
235	حَرُورِيَّ	180	جَمَلِيَّ	127	الثَّمَانِيْنِيَّ
111	حَزَاوِيَّ	190	جَنَائِزِيَّ	102	ثَنَائِيَّ
172	حَزِيْمِيَّ	215	جَنَابِيَّ	256	جَازِيَّ
190	حُصْرِيَّ	105	جُنَافِيَّ	160	جَبَائِيَّ
190	حُصْرِيَّ	244	جُنْدِيَّ	111	جَبَاوِيَّ
205	حَصَكْفِيَّ	190	جَوَارِيَّ	161	جُبَائِيَّ
125	حِصْنِيَّ	190	جَوَالِقِيَّ	235	جِبْخَانِيَّ
205/86	حَضْرَمِيَّ	190	جَوَالِيْقِيَّ	161	جُبْرَانِيَّ
257	حُضِيَّ	127	جَوَانِيَّ/جَوَانِيَّ	118	جُبَيْرَانِ
172	حَظِيْرِيَّ	250	جُوزْجَانِيَّ	129	جُثْمَانِيَّ
132	حَقَّانِيَّ	256	جُوفِيَّ	108	جُدَادِيَّ
111	حَلَاوِيَّ	256	جُونِيَّ	170	جَدَلِيَّ
162/132	حَلَوَائِيَّ	256	جَبْدَرِيَّة	130	جَدْيَانِيَّ
162/132	حَلَوَانِيَّ/حَلَوَانِيَّ	215	حَارِيَّ	170	جَدِيْلِيَّ
172	حَلِيْمِيَّ	217	حَانَوِيَّ	171	جَذْمِيَّ
162	حَمَائِيَّ	224	حَبَشِيَّة	171	جُذْمِيَّ
257	حَمَظِيَّ	244	حَبْطِيَّ	171	جَذِيْمِيَّ
111	الْحَمْلَاوِيَّ	224	حُبْلِيَّ	130	جَرْمَقَانِيَّ
133	حُنْدُوْتَانِيَّ	171/131	حَدَنَانِيَّ	130	جُرْمَقَانِيَّ
206	حَنْفَلْتِيَّ	171/131	حَدِيْثِيَّ	162	جَرِيْرَانِيَّ
224	حَنَوِيَّ	172	حُدَيْقِيَّ	171	جَزِيْلِيَّ
172	حَنِيْقِيَّ	131	حَرَسْتَانِيَّ	129	جِسْمَانِيَّ/جِسْمَانِيَّ
224/172	السِّيَوفُ الحَنِيْقِيَّةُ	181/172	حَرَشِيَّ	131	جَلَلْتَانِيَّ
257	حَوَارِيَّ	132	حَرَاقَانِيَّ	189	جُلُودِيَّ

270/99	دَرَاوَرْدِيَّ	258	خَضِرِيَّ	258	حَوَالِيَّ
206	دَرْبَخِيَّ	173	خُصِيرِيَّ	197	حَوَرِيَّ
162	دُرَتَائِيَّ	225	خَطِيَّة	133	حُوَيْرَانِيَّ
162	دُرْدَائِيَّ	118	خَلْفَان	172	حُوَيْرِيَّ
259	دَرِيَّ/دِرِّيَّ	153	خَلْقَانِيَّ	66	حَيَاتِيَّ
206	دَرْقَزِيَّ	66	خَلَوْتِيَّ	112	حَيَاوِيَّ
270	دَرِيْجِيَّ	187/66	خَلِيْقَتِيَّ	194	خَارَزْنَجِيَّ
270	دِرْزَقِيَّ	102	خُمَاسِيَّ	269	خَاسْتِيَّ
163/136	دَسْتَوَانِيَّ	258	خُمَرِيَّ	258	خَاقَانِيَّ
163/136/128	دَسْتَوَانِيَّ	205	خَمَقَرِيَّ	258	خَامَرِيَّ
163	دَمَائِيَّ	219	خُنَاجِيَّ	194	خُبْرَارْزِيَّ
173	دَمِيرِيَّ	197	خُوصِيَّ	258/181	خُثْمِيَّ
225/103	دُھَرِيَّ	135	خُوْطَانِيَّ	104	خُدَادِيَّ
259	دِهِيَّ	258	خُوِيَّ	190	خَرَاطِيَّ
187/66	دَوَاتِيَّ	118	خَيْرَتَان	250	خَرَّاسِيَّ
136	دِيرَانِيَّ	135	دارَانِيَّ	250	خُرْسِيَّ
194	دِيرَ بَلُوْطِيَّ	194	دَارْقُطْنِيَّ	133	خُرْطُمَانِيَّ
194	دِيرَ عَاقُوْلِيَّ	246	دُنْلِيَّ	181	خَرْفِيَّ
219	دِيمَرْتِيَّ	219	دَاوِيَّ	181	خَرْفِيَّ
117	ذَاتَانِيَّ	162/135	دِبْنَانِيَّ	181	خَرْفِيَّ
187/66	ذَاتِيَّ	162/135	دِبْنَانِيَّ	181	خَرْفِيَّ
214	ذَرَوِيَّ	238	دَبَرِيَّ	190	خَرْقِيَّ
259	ذُرِّيَّة/ذُرِّيَّة	258/98	دُبْسِيَّ	269	خُرْمَنِيَّ
270/99	رَازِيَّ	269	دَبَبْنَايِيَّ	194	خَرَوِيَّ جَبَلِيَّ
102	رُؤَاسِيَّ	259	دَبَبَقِيَّة	173	الْخَرِيْبِيَّ
194	رَامْهَرْمُزِيَّ	173	دَبْنِيَّ	173	الْخَرِيْبِيَّ
194	رَامِيَّ هَرْمُزِيَّ	136	دَحْسَمَانِيَّ	173	خَزِينِيَّ
102	رُبَاعِيَّ	136	دَحْمَسَانِيَّ	133	خُسْرُوَانِيَّ/ خُسْرُوَانِيَّ

112	سَخَاوِيَّ	174	زَبَانِيَّ	136	رَبَّانِيَّ
102	سُدَّاسِيَّ	175	زُبَيْدِيَّ	260	رُبِّيَّ
164	سَرَّائِيَّ	174	زَبِينِيَّ	260/98	رَبِّيَّ
206	سُرْمَرِيَّ	270	زَرَّابِيَّ	182	رَبْعِيَّ/رَبَعِيَّ
140	سُرِّيَانِيَّ	182	زُرْقِيَّ	182	رَبْعِيَّ
261	سُرِّيَّة	271	زَرُونِيرَكِيَّ	260	رَبُونِيَّ
129	سُفْلَانِيَّ	175	زُلَيْقِيَّ	163	رَجَائِيَّ
206	سُفْحِيَّ	175	زُمَيْلِيَّ	261	رُجْبِيَّة
206	سُقْرَنِيَّ	164	زَنْدُنْيَانِيَّ	261	رُجْبِيَّة
206	سُقْلِيَّ	271	زَنْدُنِجِيَّة	163	رَحَائِيَّ
190	سَكَكِينِيَّ	214	زَنَوِيَّ	261	رُخِيَّ
247	سَكْسَكِيَّ	271	زُولَهِيَّ	173	رُدْنِيَّ
182	سَلْمِيَّ	219/214	سَابِرِيَّ	190	رَسَائِلِيَّ
262	سَلُوقِيَّة	206	سَامَرِيَّ	206	رَسْعَنِيَّ
175	سَلَيْقِيَّ	271	سَانَجِيَّ	163	رُضَائِيَّ
175	سَلَيْقِيَّ	271	سَاوَجِيَّ	129/115	رَقْبَانِيَّ
175	سَلِيمِيَّ	261	سَبَائِيَّة	261	رَمَلِيَّ
195	سَمَرْقَنْدِيَّ	102	سُبَاعِيَّ	174	رُمَيْلِيَّ
164	سَمَسْطَانِيَّ	261	سَيِّبِيَّة	112	رَهَاوِيَّ
164/113	سَمَسْطَاوِيَّ	271	سَبْكِرِيَّ	112	رُهَاوِيَّ
122/115	سَمْسَمَانِيَّ	129	سَبْلَانِيَّ	138	رَهْبَانِيَّ
272	سُمْنِيَّة	175	سَبِينِيَّ	98	رُهْبَانِيَّ
176	سُمَيْكِيَّ	175	سَبِيلِيَّ	139/128	رُوحَانِيَّ
140	سُنْبُلَانِيَّ	104	سُتَاهِيَّ	139/116	رُوحَانِيَّ
271	سَنْجَدِيرَكِيَّ	175	سُنَيْبِيَّ	270	رَوْقِيَّ
141	سِنْدُوَانِيَّ	271	سِجَارِيَّ	250	رِيحَاوِيَّ
271	سَنْكَدِيرَكِيَّ	220	سَجْزِيَّ/سَجْزِيَّ	270	زَامِجِيَّ
225/98	سُهْلِيَّ	220	سَجِسْتَانِيَّ	219	زَنْنِيَّ

221	طَائِيّ	97	شَنِّيّ	272	سُوَائِيّ
221	طَائِيّ	195	شَنْتَمَرِيّ	272	سُوَادِيّ
165	طِبَائِيّ/طُبَائِيّ	142	شَهْوَانِيّ	197	سُوَيْدَائِيّ
165	طِبَائِيّ	165	شَوَائِيّ	190	سُيُورِيّ
144	طَبْرَانِيّ	165	شِيَائِيّ	187	شَابَسْتِيّ
206	طَبْرَخَزِيّ	165	شِيَايِيّ	272	شَابَسْقِيّ
176	طَبِيرِيّ	142	شَيْطَانِيّ	164	شَاقْلَانِيّ
176	طَبِيعِيّ	263	صَاعِدِيّ	164	شَاقْلَانِيّ
113	طَحَاوِيّ	272	صَاغَانِيّ	164	شَاقْلَالِيّ
145	طُرَانِيّ	183	صُبْرِيّ	40	شَامّ
105	طُلَاحِيَّة	198	صُدَائِيّ	40	شَامِيّ
105	طُلَاحِيَّة	165	صَرَائِيّ	197	شَاوِيّ
118	طَلْحَتَان	272	صُرْخِيَانِيّ	247	شَتَوِيّ
146	طُمُطُمَانِيّ	272	صَرْمَنْجِيْنِيّ	247	شَتَوِيّ
176	طَهْوِيّ	248	صَعْقِيّ	247	شَتَوِيّ
176	طَهْوِيّ	248	صَعْقِيّ	247	شَتِيّ
176	طَهْوِيّ	263	صُفْرِيَّة/صُفْرِيَّة	263	شَجِيّ
145	طُورَانِيّ	183	صَقْعِيّ	164	شَذَائِيّ
145	طُورِيّ	119	صَنَعَانِيّ	108	شُرَاعِيّ
273	طُوسِيّ	273	صَهَبَج	106	شُرَافِيّ
146	طِيرَانِيّ	176	صَهْبِيّ	188	شُرَاطِيّ
165	ظُبَائِيّ	142	صَوَانِيّ	190	شُرُوطِيّ
263	ظَهْرِيّ	142	صُوفَانِيّ	129/118/115	شَعْرَانِيّ
166	عَادَالِيّ	143	صِيْحَانِيّ	191/190	شُعُوبِيّ/شُعُوبِيَّة
132	عَانَانِيّ	143	صَيْدَانِيّ	104	شُفَاهِيّ
248	عَانِيّ	143	صَيْدَلَانِيّ	206	شَفْعَنِيّ
207/200	عَبْدَرِيّ	143	صَيْدَنَانِيّ	164	شَلَاثِيّ
113	عَبْدَلَاوِيّ	227	ضَبْنِيّ	272	الشَّمِيدِيْرَكِيّ

214	فُرْقُبِيَّ	178	عُقَيْلِيَّ	207	عَبْدَلِيَّ
248	فرهوديَّ	114	عُكْبَرَاوِيَّ	195	عَبْدُ مَلَكِيَّ
273	فَسَاسَارِيَّ	198	عَلَايِيَّ	183/177	عُبْدِيَّ
273	فَسَاسِيرِيَّ	147	عَلْمَانِيَّ	166	عَبْرَتَائِيَّ
274	فَشِيدِيرَجِيَّ	239	عَلْوِيَّ	166	عَبْرَتَائِيَّ
265	فَطْحِيَّة	239	عَلْوِيَّ	264	عُبْرِيَّ
148	فَعْفَعَانِيَّ	240/31	عَلَيْفِيَّ	207/200	عَبْشَمِيَّ
183	فُقَمِيَّ	264	عُمَرِيَّ	207/201	عَبْقَسِيَّ
274	فَلِيَّ	177	عَمِيرِيَّ	248	عَبْلِيَّ
269/205	فَنَجْدِيَّهِيَّ	147	عُنْجُهَانِيَّ	177	عُبَيْدِيَّ
129/116	فَوْقَانِيَّ	147	عُنْصُلَانِيَّ	183	عَتَكِيَّ
228	فَوْرِيَّ	240	عَيْشِيَّ	238	عَثْرِيَّ
148	فَيْلْمَانِيَّ	264	عَيْدِيَّة	264	عَجَلِيَّ
219	قَاضُوِيَّ	106	غَدَانِيَّ	114	عِدَاوِيَّ
148	قَافَلَانِيَّ	148	غُرْطُمَانِيَّ	214	عُدُوِيَّ
221	قَالِيَّ	240	غَرْفِيَّ	177	عُدَيْسِيَّ
114	قُبَاوِيَّ	117	غَرَوَانِيَّ	264	عِرَاقِيَّ
228	قُبْطُرِيَّ	114	غَزَنُوِيَّ	146	عِرْبَانِيَّ
228	قُبْطِيَّ	214	غَزَوِيَّ	248	عِرْفِيَّ
178	قُبَيْصِيَّ	122/115	فَاكْهَانِيَّ	177	عُرَيْبِيَّ
265	قُبِيَّ	227	فَامِيَّ	177	عُرَيْبِيَّ
178	قُنَيْبِيَّ	102	فُخَادِيَّ	103	عُشَارِيَّ
191	قُدُورِيَّ	228	فَذَائِيَّ	104	عَضَادِيَّ
178	قُدَيْسِيَّ	191	فَرَائِصِيَّ	103/102	عَضَادِيَّ
198	قُرَاوِيَّ	148	فَرَبْيَانِيَّ	104	عُضَاضِيَّ
195	قَرَاوِيَّ حَسَانِيَّ	166	فَرَجَائِيَّ	105	عِضَاهِيَّ
166	قَرَتَائِيَّ	114	فَرْخَاوِيَّ	227/177	عُقْدِيَّ/عُقَيْدِيَّ
248	قُرْدُوسِيَّ	273	فَرْخُوزْدِيرَجِيَّ	147	عَقْلَانِيَّ

192	كُزَانِيَّ	223	قِيلَوِيَّ	184	قُرَشِيَّ
166	لَا لَانِيَّ	274	كَازَقِيَّ	133	قُرْطُمَانِيَّ
167	لَا لِكَانِيَّ	274	كُبْدَوِيَّ	214	قُرْقُبِيَّ
214	لَبُوِيَّ	178	كَبِيرِيَّ	149	قُرْقَسَانِيَّ
214	لَحَوِيَّ	178	كُبَيْسِيَّ	185	قُرْمِيَّ
214	لِحَوِيَّ	229	كَثَوِيَّ	149	قُرْنَانِيَّ
129/115	لِحْيَانِيَّ	198	كَذْرَانِيَّ	222	قُرَوِيَّ
152	لَعْبَانِيَّ	191	كَرَابِيْسِيَّ	178	قُرَيْبِيَّ
199	مَانِيَّ	195	كَرْخِيَّ عَبْرَتِيَّ	178	قُرَيْعِيَّ
274	مَاجْنَدِيَّ	266	كُرْسِيَّ	222	قُسِّيَّ
167	مَازَرَانِيَّ	151	كُرْكُمَانِيَّ	149	قُسْطَلَانِيَّ
153	مَالِحَانِيَّ	152	كَرْنِيَانِيَّ	249	قَصَّارِيَّ
199	مَاهِيَّ	274	كَسْبَجِيَّ	150	قَصَبَانِيَّ
198	مَآوِيَّ	274/115	كَسْبُوِيَّ	107	قُطَارِيَّ
204	مُحْنِيْنِيَّ	273	كَسْنَاسِيْرِيَّ	265	قُطْرِيَّ
153/121	مَخْبَرَانِيَّ	195	كَفَار سَابِيَّ	148	قُعْقَعَانِيَّ
153	مَخْطَرَانِيَّ	195	كَفَرَبْطَنَانِيَّ	266	قَفِيَّ
253	مَدُوِيَّ	195	كَفَرَطَابِيَّ	249	قَفِّيَّ
178	مَدِيْنِيَّ	230	كَلَانِيَّ	187/65	قَلْعَتِيَّ
230	مَرِيَّ	191	كَلَابِزِيَّ	150	قَنْبُرَانِيَّ
230/207	مَرْقَسِيَّ	192	كَلَابِيَّ	150	قَنْبُلَانِيَّ
231	مَرْمُوِيَّ	230	كَلْبِيَّ	150	قَنْعَانِيَّ
153	مَرْنِيَانِيَّ	192	كَلْمَاتِيَّ	236	قَهْسَنَانِيَّ
232	مُرُوْتِيَّ	152	كَلْمَانِيَّ	274	قَوْشَجِيَّ
208	مَرُوْدِيَّ	251	كَنْتِيَّ	151	قَوْفَانِيَّ
208	مَرُوْدِيَّ	251	كَنْتِيَّ	185	قُومِيَّ
208	مَرُوْرُوْدِيَّ	187	كَهْنُوْتِيَّ	236	قُوْهِيَّ
207/98	مَرُوْزِيَّ	152	كُوْتَانِيَّ	151	قَيْسَرَانِيَّ

168	نَفْيَايِي	179	مَنِيحِي	208	مَرَوِي
180	نُمِيلِي	180	مُنِينِي	154	مَرْبَرَانِي
195	نَهْرَدِيرِي	209	مَهْقَبَرُوزِي	179	مُرِينِي
147	نُورَانِي	118	مُهَلْبَان	249	مَشْرِفِي
275	نِيَازَكِي	168	مُوسَائِي	167	مَشْغَرَانِي
267	هَاجِرِي	274	مِيَانَجِي	167/155	مَشْغَرَانِي
169	هَبَرْنَائِي	266	مِيسَنَائِي	167	مِصْرَانَائِي
268	هَدَوِي	274	مِيشْقِي	155	مِصْفَعَانِي
186	هُذَلِي	274	نَايْنَجِي	179	مَطِيرِي
180	هُزِيلِي	41	نَبَاط	192	مَظَالَمِي
232/141	هِنْدَكِي	107	نَبَاطِي	209	مَعْدَكِي
233/141	هِنْدُونَايِي / هِنْدُونَايِي	107	نُبَاطِي	209	مَعْرَنَسِي
249	هُوزَنِي	249	نَبْطِي	209	مَعْرَنَمِي
157	هَيْقَمَانِي	267	نُجَيْرَمِي	209	مَعْمَعِي
157	وَحْدَانِي	235	نَخْذِي	274	مُغُونِي
275	وَرِي	235	نَخْذِي	179	مَغِيلِي
186	وَقَرِي	168	نَسَائِي	167	مُقْرَانِي
169	وَنَائِي	274	نُسْطُورِيَّة	185	مُلْحِي
275	وَنَجِي	168	نَسَائِي	188	مُلُوكِي
268	يَافُونِي	274	نَشَوِي	179	مُلِيكِي
196	يَاوِي	155	نَصْرَانِي	192	مَنَاطِقِي
211	يَثْرَبِي	185	نَضْرِي	232	مَنَافِي
212	يَحْصَبِي	180	نُعِيلِي	132	مَنَانِي
242	يَزْأَنِي	180	نَعِيمِي	121	مَنْجَانِي / مَنَبْجَانِي
40	يَمَان	157	نَغْيَانِي	155	مَنْجَسَانِيَّة
40	يَمَانِي	147/116	نَفْسَانِي	153/121	مَنْظَرَانِي

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم، رجب عبد الجواد: " قضية الإلحاق الصرفي للألفاظ الفارسية المعربة "، مجلة علوم اللغة، مجلد 4، عدد 4، 2001م.

ابن إبراهيم، عبد الرحمن بن إسماعيل: " إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع "، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، (د. ت).

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري: " النهاية في غريب الحديث والأثر "، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، 1979م.

الأحوص الأنصاري: " الديوان "، تحقيق الدكتور سعيد ضناوي، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998م.

الأزهري، أبو منصور أحمد بن محمد: " تهذيب اللغة "، تحقيق محمد عوض مرعب، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001م.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله: " شرح التصريح على التوضيح "، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د. ت).

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: " شرح شافية ابن الحاجب "، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975م.

أبو الأسود الدؤلي: " الديوان "، برواية أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط 1، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1974م.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الشافعي: " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1955م.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب: " الأصمعيات"، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط 5، سلسلة ديوان العرب 2، بيروت، لبنان، 1963م.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: " الديوان"، بالتحقيقات والطبعات الآتية:

تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني، إشراف كامل سليمان، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، (د. ت).

شرح وتقديم محمد ناصر الدين، ط 1، دار الباز، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م.

تحقيق الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب، مصر، (د. ت).

الأفغاني، سعيد: " موضوع النحت في مجلة المجمع العلمي العربي، كلمة حياد"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 14، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1936م.

الألوسي، السيد محمود شكري: " كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده"، حققه وشرحه محمد بهجة الأثري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق 1988م.

امروء القيس الكندي: " الديوان"، شرح وتعليق الدكتور محمد الاسكندراني، ونهاد رزق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007م.

أمين، عبد الله أفندي: " بحث في علم الاشتقاق"، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، المطبعة الأميرية ببولاق ومطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي:

"كتاب أسرار العربية"، تحقيق فخر صالح قدارة، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1995م.

"الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د. ت.).

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، اعتنى بتصحيحه عز الدين البدوي النجار، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1992م.

شرح القصائد السبع الجاهليات الطوال"، دار المعارف، مصر، 1969م.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، 2003م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،

ط 6، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1985م.

أنيس، إبراهيم: "الأصوات اللغوية"، ط 5، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م.

أنيس، إبراهيم، وعطية الصوالحي، وعبد الحليم منتصر، ومحمد خلف الله أحمد: "المعجم الوسيط"، ط 2. (د. ت.).

أوس بن حجر: "الديوان"، تحقيق محمد يوسف نجم، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1967م.

البحثري: " الديوان "، تحقيق محمد التونجي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1994م.

ابن بري، عبد الله بن عبد الجبار المقدسي المصري الوفاة: " في التعريب والمعرب وهو المعروف بحاشية ابن بري "، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1985م.

البطائنة، فارس فندي: " النحت بين مؤيديه ومعارضيه "، جامعة اليرموك، الأردن، مجلة اللسان العربي، عدد 34، 1990م.

ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد: " الحلل في شرح أبيات الجمل "، تحقيق الدكتور يحيى مراد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003م.

البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي: " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني "، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت.).

البغدادي، عبد القادر بن عمر: " خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب "، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ت.).

البغوي، الإمام الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود: " تفسير البغوي "، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د. ت.).

البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد الأندلسي:

" اللآلي في شرح أمالي القالي "، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

" معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع "، تحقيق مصطفى السقا، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1403هـ.

البلعوي، أحمد جاسر: " المفاتيح الذهبية في النحو والإعراب وأوزان الصرف "، ط 1، دار عالم الثقافة، العبدلي، الأردن، ودار الأسرة، الشميساني، الأردن، 2006م.

تأبط شرًا: " الديوان "، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1984م.

تميم بن مقبل: " الديوان "، تحقيق الدكتور عزة حسن، مطبوعات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا، 1962م.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: " فقه اللغة وأسرار العربية "، ضبطه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، (د. ت).

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: " مجالس ثعلب "، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 2، ذخائر العرب، دار المعارف بمصر، 1950م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: " البخلاء "، مراجعة وشرح كرم البستاني، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1963م.

الجبالي، حمدي:

" أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 19، عدد 2، 2005م.

" الأحكام المبنية على كثرة الاستعمال عند الفراء في ضوء كتابه (معاني القرآن) "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 19، عدد 1، 2005م.

" دور هاء التأنيث في الجمع (قراءة في لسان العرب) "، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد 18، عدد 2، 2004م.

" طول الكلام وأثره في التأويل النحوي "، مجلة جامعة الأقصى للأبحاث، مجلد 9، عدد 2، 2005م.

" في التوهم الصرفي لدى علماء العربية، مظاهره وعقله "، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، عدد 3، 2005م.

" في مصطلح النحو الكوفي، تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً "، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 1982م.

جرير: " الديوان "، تحقيق إيليا الحاوي، ط 2، الشركة العالمية للكتاب، 1983م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله النحوي:

" التصريف الملوكي "، صححه وفهرسه محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، ط 1، مطبعة شركة التمدن الصناعية الغربية، مصر، (د. ت).

" الخصائص "، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د، ت).

" سر صناعة الإعراب "، تحقيق الدكتور حسن هندواوي، ط 1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1985م.

" اللمع في العربية "، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط 2، جامعة اليرموك، ودار الأمل، إربد، الأردن، 1990م.

" المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري "، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954م.

الجواليقي، أبو منصور: " المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم "، دار القلم، دمشق، سورية، 1990م.

الجوزو، مصطفى: " النحت اللغوي ليس صناعة "، مجلة العربي، عدد 206، كانون الثاني، 2009م.

الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد: " زاد المسير في علم التفسير "، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1404هـ.

الجوهري، إسماعيل بن حماد: " الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية "، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، 1956م.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني:

" الشافية في علم التصريف "، تحقيق حسن أحمد عثمان، ط 1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1995م.

" أمالي ابن الحاجب "، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، 1989م.

" الأمالي النحوية، أمالي القرآن الكريم "، تحقيق هادي حسن حمودي، ط 1، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب، بيروت، لبنان، 1985م.

الحارث بن خالد المخزومي: " شعر الحارث بن خالد المخزومي "، جمع الدكتور يحيى الجبوري، ط 1، مطبعة النعمان، النجف، العراق، 1972م.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري:

" درة الغواص في أوهام الخواص "، تحقيق عرفات مطرجي، ط 1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1998م.

" شرح ملحّة الإعراب "، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط 1، دار الأمل للنشر والتوزيع، وجامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1991.

حسان بن ثابت الأنصاري: " الديوان "، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1981م.

حسن، عباس: " النحو الوافي "، ط 4، دار المعارف بمصر، (د. ت).

الخطيئة: " الديوان "، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، ط 1، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1958م.

الحلواني، محمد خير: " الواضح في النحو والصرف: قسم الصرف "، دار المأمون، دمشق، سوريا، (د. ت).

حمادي، محمد ضاري: " النحت في العربية واستخدامه في المصطلحات العلمية "، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 11، جزء 2، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1980م.

الحمزاوي، محمد رشاد: " نظرية النحت العربية المغبونة "، مجلة حوليات الجامعة التونسية، عدد 26، 1987.

الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد: " شذا العرف في فن الصرف "، قدم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي، خرج شواهد ووضع فهارسه أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، الرياض، المملكة العربية السعودية، (د. ت).

الحموز، عبد الفتاح: " مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها "، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 2، عدد 1، جامعة مؤتة، الأردن، 1987م.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي:

" معجم الأدباء "، نشر دافيد صمويل مرجليوث وأحمد فريد رفاعي بك، ط 2، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).

" معجم البلدان "، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م.

حميد بن ثور الهلالي: " الديوان "، إشراف الدكتور محمد يوسف نجم، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1995م.

الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم: " صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار "، تحقيق أ. لافي بروفنسال، ط 2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1988م.

أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف:

" ارتشاف الضرب من لسان العرب "، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط 1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، 1998م.

" تفسير البحر المحيط "، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور زكريا عبد المجيد النوقي والدكتور أحمد النجولي الجمل، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله: " الحجة في القراءات السبع "، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط 4، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1401هـ.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: " وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان "، تقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، أعد فهارسه رياض عبد الله الهادي، ط 1، دار إحياء التراث العربي، ودار مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ودار النفائس، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977م.

خليل، عبد العظيم فتحي: " وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عرض وتوجيه ونقد "، جامعة الأزهر، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2005م.

الخويسكي، زين كامل: "الإمام في الصرف العربي"، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006م.

الدباغ، فخري: "وجهة نظر في النسب، نفسي أم نفساني"، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 33، جزء 4، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1982م.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري: "كتاب جمهرة اللغة"، تحقيق رمزي بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987.

الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي: "اللباب في علوم الكتاب"، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

الدمشقي، عبد الرحمن بن عماد الدين محمد بن محمد العمادي: "الروضة الريا فيمن دفن بداريا"، تحقيق عبده علي الأشعث، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، 1988م.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني: "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، تحقيق أنس مهرة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك النحوي: "كتاب الفصول في العربية"، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، 1988م.

أبو دؤاد الإيادي: "الديوان"، تحقيق أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، ط 1، دار العصماء، دمشق، سورية، 2010م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان: "سير أعلام النبلاء"، الجزء الأول بتحقيق صلاح الدين المنجد، تصدير الدكتور طه حسين، والجزء الثاني بتحقيق إبراهيم الأبياري، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، بالاشتراك مع دار المعارف، مصر، (د. ت.).

ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي: " **الديوان** "، عني بتصحيحه وتنقيحه (كارليل هنري هيس مكارتياني)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت).

الراجحي، عبده: " **في التطبيق النحوي والصرفي** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992م.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الشافعي: " **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب** "، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: " **مختار الصحاح** "، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 1995م.

الراعي النميري: " **الديوان** "، تحقيق (راينهرت فايبرت)، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان، 1980م.

رؤبة بن العجاج: " **الديوان** "، اعتنى بتصحيحه (وليم بن الورد البروسي)، ط 1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م.

الرفايعة، حسين عباس: " **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي** "، ط 1، دار جرير، عمان، الأردن، 2006م.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد المرتضي الحسيني: " **تاج العروس من جواهر القاموس** "، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، دار الهداية، (د. ت).

الزبيدي، أبو عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب: " **كتاب نسب قريش** "، نشر وتصحيح وتعليق ليفي بروفنسال، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، (د. ت).

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: " **البرهان في علوم القرآن** "، تخريج وتقديم مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي:

" أساس البلاغة "، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1979م.

" الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل "، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

" المفصل في صناعة الإعراب "، قدم له وبوّبه الدكتور علي بو ملح، دار الهلال، بيروت، لبنان، 2003م.

زهير بن أبي سلمى: " الديوان "، برواية أبي العباس ثعلب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007م.

زيدان، جرجي: " اللغة العربية كائن حي "، دار الهلال، (د.ت).

سحيم عبد بني الحساس: " الديوان "، تحقيق عبد العزيز الميمني، المكتبة العربية، الجمهورية العربية المتحدة، الثقافة والإرشاد القومي، الدار القومية، القاهرة، مصر، 1950م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي: " الأصول في النحو "، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996م.

أبو السعود، محمد بن محمد العمادي: " إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم "، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب:

" كتاب الإبدال "، تحقيق الدكتور حسين محمد شريف، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1978م.

" إصلاح المنطق "، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط 2، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1956م.

" المقصور والممدود "، تحقيق محمد سعيد، ط 1، مطبعة الأمانة، شبرا، مصر، 1985م.

السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث: " تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم "، تحقيق الدكتور محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د. ت).

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي: " الأنساب "، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، ط 1، دار الفكر، ودار الجنان، بيروت، لبنان، 1988م.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار: " تفسير القرآن المسمى تفسير السمعاني "، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، ط 1، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1979م.

أبو سنيّة، عماد سلمان نعمان: " النسب في العربية بين النظرية والواقع "، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية، 2004م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: " الكتاب "، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي النحوي اللغوي الأندلسي:

" كتاب العدد في اللغة "، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، ط 1، 1993م.

" المحكم والمحيط الأعظم "، تحقيق عبد الحميد هندراوي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2000م.

" المخصص "، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط 1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1996م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

" الأشباه والنظائر في النحو "، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1999م.

" المزهر في علوم اللغة وأنواعها "، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط 3، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، (د. ت.).

" همع الهوامع شرح جمع الجوامع "، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت.).

ابن الشجري، الشريف أبو السعادات هبة الله: " مختارات ابن الشجري "، ضبطه وشرحه محمود حسن زناطي، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1980م.

شرّاب، محمد محمد حسن: " معجم الشواهد النحوية والفوائد اللغوية "، ط 1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، 1990م.

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي: " شرح المقدمة الجزولية الكبير "، تحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994م.

الشمّاخ بن ضرار الذبياني الغطفاني: " الديوان "، شرح وتقديم قدري مايو، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1994م.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني: " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن "، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1995م.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي المصري: "حاشية الصبان على شرح الأشموني على أنفية ابن مالك"، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه، (د. ت).

الصلتان العبدى: "شعر الصلتان العبدى"، جمعه وحققه الدكتور شريف علاونة، ط1، جامعة البترا، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007م.

أبو طالب عم النبي (ص): "الديوان"، تحقيق الدكتور محمد التونجي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1994م.

الطالقاني، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس: "المحيط في اللغة"، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1994م.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد: "جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1405هـ.

طرفة بن العبد البكري: "الديوان"، بشرح الأعلام الشنتمري، تحقيق دُرّية الخطيب ولطفي الصّقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975م.

طفيل الغنوي: "الديوان"، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط 1، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، 1968م.

ابن عاشور، محمد الطاهر: "تفسير التحرير والتنوير"، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1997م.

عامر بن الطفيل: "الديوان"، برواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق الدكتورة (هدى جهنويتشني)، جامعة جين جي الوطنية، تايوان، ط1، دار البشير، عمان، الأردن، ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1997م.

العايد، سليمان بن إبراهيم: " شواذ النسب "، وهي دراسة تقع في ثلاث وستين صفحة منشورة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) دون مكان نشر ودون تاريخ، على العنوان الإلكتروني:

4281549/tiny_mce/plugins/filemanager/files/2http://uqu.edu.sa/files
alnasab.pdf20%/shawaz

عبد التواب، رمضان: " الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر "، ط 1، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006م.

العجاج: " الديوان "، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1971م.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله: " أحكام القرآن "، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د. ت.).

عروة بن حزام: " الديوان "، تحقيق أنطوان محسن القوّال، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1995م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي: " شرح جمل الزجاجي "، قدّم له ووضع فهرسه وهوامشه فواز الشّعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب: " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز "، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري: " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك "، ومعه كتاب " منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل " لمحمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (د. ت.).

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله:

" إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات "، تحقيق إبراهيم عطوة
عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، (د. ت).

" التبيان في إعراب القرآن "، تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي،
القاهرة، مصر، (د. ت).

" اللباب في علل البناء والإعراب "، تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، ط 1، دار الفكر
المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر دمشق، سوريا، 1995م.

العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي: " شذرات الذهب في أخبار من ذهب "، تحقيق
عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط 1، دار ابن كثير، دمشق، سوريا،
1406هـ.

علقمة بن عبدة الفحل: " الديوان "، تحقيق سعيد نسيب مكارم، ط 1، دار صادر، بيروت،
لبنان، 1996م.

علي، فؤاد حسنين: " الدخيل في اللغة العربية "، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، مجلد
11، جزء 1، مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1949م.

عمارة، إسماعيل أحمد: " معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، دراسة
تأصيلية "، ط 2، دار حنين، العبدلي، الأردن، 1993م.

عمر، أحمد مختار:

" أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين "، ط 2، عالم الكتب،
القاهرة، مصر، 1993م.

" دراسة الصوت اللغوي "، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.

" العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي " ، ط 1 ، عالم الكتب ، القاهرة ،
مصر ، 1981م .

عمر بن أبي ربيعة: " الديوان " ، طبعه وصححه بشير يموت ، ط 1 ، المطبعة الوطنية ، بيروت ،
والمكتبة الأهلية ، بيروت ، لبنان ، 1934م .

عمرو بن أحمـر الباهلي: " شعر عمرو بن أحمـر الباهلي " ، جمعه وحققه الدكتور حسين
عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سوريا ، (د . ت) .

عمرو بن كلثوم التغلبي: " الديوان " ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،
لبنان ، 2006م .

عمرو بن معد يكرب الزبيدي: " الديوان " ، صنعه هاشم الطعان ، منشورات وزارة الثقافة
والإعلام ، مديرية الثقافة العامة ، سلسلة كتب التراث ، بغداد ، العراق ، 1998م .

عنتر بن شداد العبسي: " الديوان " ، بشرح الخطيب التبريزي ، تقديم مجيد طراد ، دار الكتاب
العربي ، بيروت ، لبنان ، 2007م .

غصن ، مارون: " النحت وسيلة لتوسيع اللغة " ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، عدد 13 ،
مطبعة الترقى ، دمشق ، سوريا ، 1933م .

ابن الغياث ، لطف الله بن محمد: " المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية " ، تحقيق الدكتور
عبد الرحمن محمد شاهين ، دار مرجان ، القاهرة ، مصر ، 1984م .

ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: " مقاييس اللغة " ، تحقيق عبد السلام محمد
هارون . ط 2 ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، 1999م .

الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد:

" التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي"، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط 1، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981م.

" المسائل العضديات"، تحقيق شيخ الرائد، ط 1، وزارة الثقافة، إحياء التراث العربي، دمشق، سوريا، 1986م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد:

" معاني القرآن"، تحقيق و شرح محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1983م.

" المقصور والممدود"، أخرجه أول مرة عبد العزيز الميمني الراجكوتي، عارضه ووضع فهارسه وحواشيه عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة، حمص، سوريا، 1983م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد: " كتاب العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، العراق، (د. ت).

الفرزدق: " الديوان"، بالطبعات والتحقيقات الآتية:

ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، ط 2، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، 1983م.

صححه وجمعه بشير يموت، ط 2، المطبعة الوطنية، بيروت، لبنان، 1933م.

دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ت).

الفيروزابادي، محمد بن يعقوب: " القاموس المحيط"، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (د. ت).

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ: " المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
"، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

قباوة، فخر الدين: " تصريف الأسماء والأفعال "، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، 1988م.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي المروزي الدينوري: " أدب الكاتب "، تحقيق محمد
محيي الدين عبد الحميد، ط 4، مطبعة السعادة، مصر، 1963.

القرشي، أبو زيد محمد بن الخطاب: " جمهرة أشعار العرب "، تحقيق علي محمد البجاوي، دار
نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، (د. ت).

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: " الجامع لأحكام القرآن "، دار الشعب،
القاهرة، مصر، (د. ت).

القسطنطيني، علي بن بالي: " خير الكلام في التفصي عن أغلاط العوام "، تحقيق الدكتور حاتم
صالح الضامن، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1987م.

القلقشندي، أبو العباس أحمد: " نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب "، تحقيق إبراهيم
الأبياري، ط 1، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1959م.

القنبي، حامد صادق: " النحت والاختصار "، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد 16، عدد
(42، 43)، 1992م.

القيسي، مكي بن أبي طالب أبو محمد: " مشكل إعراب القرآن "، تحقيق الدكتور حاتم صالح
الضامن، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1405هـ.

كثير عزة: " الديوان "، بالتحقيقات الآتية:

جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971م.

- شرح عدنان زكي درويش، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1994م.
- الكرملي، الأب أنستاسن ماري: "نظرات لغوية"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد 16، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1941م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية"، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1998م.
- الكلبي، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي: "التسهيل لعلوم التنزيل"، دار الكتاب العربي، لبنان، 1983م.
- الكميت بن زيد الأسدي: "شعر الكميت بن زيد الأسدي"، جمعه الدكتور داود سلوم مكتبة الأندلس، بغداد، ومكتبة النعمان، النجف، العراق، 1969م.
- الكواكبي، محمد صلاح الدين: "النحت والمصطلحات العلمية"، مجمع اللغة العربية بدمشق، عدد 39، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1964م.
- لبيد بن ربيعة: "الديوان"، بشرح الطوسي، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1993م.
- لقيط بن يعمر الإيادي: "الديوان"، برواية هشام بن الكلبي، تحقيق الدكتور محمد التونجي، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998م.
- ابن المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: "دقائق التصريف"، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، 1987م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، محلى بهوامش للداميني، ط 1، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1913هـ.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد:

" الكامل "، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط 1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1998م.

" المقتضب "، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت).

المتلمس الضُّبَعي: " الديوان "، برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق محمد التونجي، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1998م.

المنقب العبدى: " الديوان "، تحقيق الدكتور حسن حمد، ط 1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1996م.

مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية: " قرارات المجمع "، ج 6، المطبعة الأميرية ببولاق ومطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1951.

مجمع اللغة العربية بدمشق: " مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق "، مقالات منشورة في أعداد المجلة عن الكلمات الدخيلة والنسب إليها وبعض الفتاوى اللغوية، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا (لكل عدد سنة نشر تختلف عن العدد الآخر).

ابن محمود، محمد بن عبد الله: " الكفاية في النحو "، تحقيق إسحق " محمد يحيى " " جاد الله " الجعبري، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005م.

المخزومي، مجاهد بن جبر التابعي أبو الحجاج: " تفسير مجاهد "، تحقيق عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، المنشورات العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).

المرادي، المعروف بابن أم قاسم: " توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك "، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2001م.

المراغي، أحمد مصطفى، ومحمد سالم علي: " تهذيب التوضيح "، ط 2، مطبعة السعادة
بمصر، 1921م.

المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران: " معجم الشعراء "، صححه وعلق عليه ف. كرنكو،
ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1991م.

مرقص، إدوار: " العربية العامية وعلاقتها بالعربية الفصحى "، مجلة مجمع اللغة العربية
بدمشق، عدد 18، مطبعة الترقى، دمشق، سوريا، 1943م.

المصري، شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم: " التبيان في تفسير غريب القرآن "، تحقيق فتحي
أنور الدابلوي، ط 1، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، 1992م.

مطلوب، أحمد:

" معجم النسبة بالآلف والنون "، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان،
2000م.

" النحت في اللغة العربية دراسة ومعجم "، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،
لبنان، 2002م.

المفضل الضبي، ابن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الكوفي: " المفضليات "، تحقيق أحمد
محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط 6، سلسلة ديوان العرب 1، بيروت، لبنان،
1963م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفرقي المصري: " لسان العرب "، ط 6،
دار صادر، بيروت، لبنان، 1997م.

الموسى، نهاد: " النحت في اللغة العربية "، ط 1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة
العربية السعودية، 1984م.

النابعة الذبياني: " الديوان "، جمع وشرح وتحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ط1، دار
سحنون، تونس، ودار السلام، القاهرة، مصر، 2009م.

نبيهان، عبد الإله: " معجم النسبة بالآلف والنون للدكتور أحمد مطلوب "، مجلة مجمع اللغة
العربية بدمشق، ج 3، مجلد 84، 2008م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: " إعراب القرآن "، تحقيق الدكتور زهير غازي
زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1988م.

نصيب بن رباح: " شعر نصيب بن رباح "، جمع الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد،
العراق، 1967م.

النعمي، سليم: " النحت "، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد 23، مطبوعات المجمع العلمي
العراقي، بغداد، العراق، 1973م.

النوري، محمد جواد، وعلي خليل حمد: " فصول في علم الأصوات "، مطبعة النصر التجارية،
نابلس، فلسطين، 1991م.

النيسابوري، محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم: " المستدرک على الصحيحين "، تحقيق
مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م.

النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي: " تفسير غرائب القرآن ورغائب
الفرقان "، تحقيق الشيخ زكريا عميران، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،
1996م.

النيسابوري، محمد بن محمد بن عبد القادر: " الوافية نظم الشافعية "، تحقيق حسن أحمد حسن
العثمان، ط 1، المكتبة المكية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1995م.

" ديوان الهذليين "، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965م.

إبراهيم بن هرمة: "الديوان"، تحقيق محمد جبار المعبيد، مطبعة الآداب في النجف، ومطبعة
الأندلس، بغداد، العراق، 1969م.

هزيم، رفعت: "النحت في العربية قديماً وحديثاً"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد
78، 2010م.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله: "علل النحو"، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، ط
1، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999م.

وغليس، يوسف: "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة"، مجلة مجمع
اللغة العربية الأردني، عدد 74، 2008م.

اليازجي، ناصيف: "كتاب الجمانة في شرح الخزانة"، مختصر بقلم ولده إبراهيم اليازجي،
مكتبة دار البيان، بغداد، العراق، ومكتبة دار صعب، بيروت، لبنان، (د.ت).

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: "شرح المفصل"، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت).

**AN-Najah National Universty
Faculty of Graduate Studies**

The irregular attribution adjectives in arabic symptoms and causes

**By
Mohammad kaled ahmad kmail**

**Supervised by
Prof. Hamdey aljabaley**

**This Thesis is Submitted in partial Fulfillment of the Requirements
for the degree of Master of Arabic Language, Faculty of Graduate
Studies, An-Najah University, Nablus, Palestine.**

2012

The irregular attribution adjectives in arabic symptoms and causes

By

Mohammad kaled ahmad kmail

Supervised by

Prof. Hamdey aljabaley

Abstract

This study discusses irregular adjectives that contradict the common syntactic rules. It is highly important being addressing a renewable innovative subject pertaining to language's development and society's emerging needs for terms and places' names which were not of use in old ages.

It aims to monitor the syntactic structures that contradict the rules set by old linguists, and compare the contemporary terms to those of the past. It also aims to explain the causes of irregularity based on different views of linguists, genealogists and philologists. In addition to that it aims to answer questions arising from the emerging Arabic terms based on general linguistic taste. And what the Arabic language studies centers agreed on.